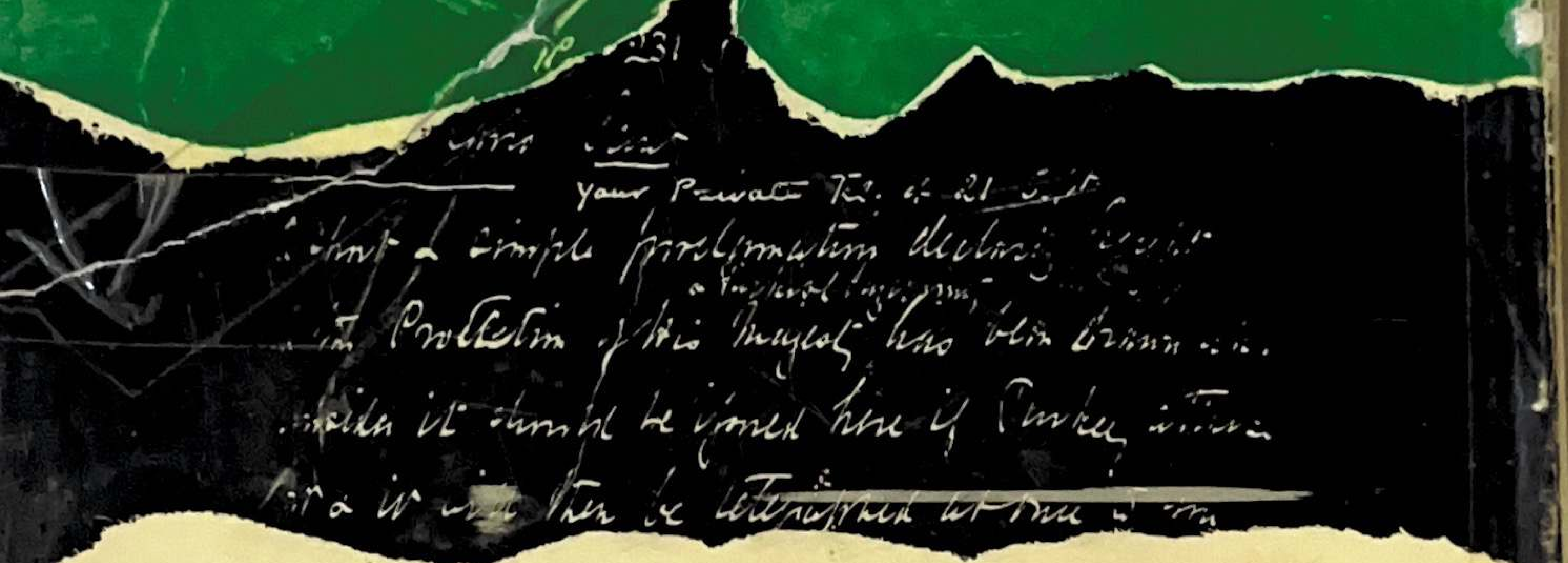
٥٠ عاما على

ثورة ١٩١٩







مؤسسة الأهرام
مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة

٥٠ عاماً على

ثورة ١٩١٩

مؤسسة الأهرام
مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة

ملاحظات
تمهيدية

ملاحظات تمهيدية

هذا أول عمل ينشره « مركز الدراسات التاريخية لمصر المعاصرة » ، وهو المركز الذى أنشأه «الاهرام» .

وكان نشر هذا العمل ، وتوقيته ، فى تحية صفحة من أهم صفحات التاريخ المصرى الحديث وهى ثورة سنة ١٩١٩ ومرور خمسين عاما على قيامها .

وفى الحقيقة فان فكرة مركز الدراسات التاريخية سابقة على هذا العمل وعلى توقيت نشره وهى تعود الى قرابة عشر سنوات ، ومنذ بدأ « الاهرام » يحاول أن يؤدى دوره كما يتصوره فى الثلث الاخير من القرن العشرين .

فى ذلك الوقت ولتعميق خدمته العامة فان الاهرام أقدم على انشاء عدة مراكز للبحث العلمى ، لها استقلالها حتى عنه ، ولها حريتها حتى وان اختلفت مع رأيه .

وكان « مركز الدراسات التاريخية » بين اهم هذه المراكز ، وفى عملية انشائه فان الاهرام ، استعان بصفوة من علماء واساتذة التاريخ فى مصر لكى يضع جهده فى هذا المجال ، داخل اطار لا تتنازعه الاهواء او تفسده النظرات الضيقة .

وكان « الاهرام » يشعر ان تاريخ مصر الحديث قد تعرض لازمة سببها سوء الفهم احيانا ، وسوء القصد احيانا اخرى . وتمثلت هذه الازمة فى عدة ظواهر بينها:

١ ـ ان وثائق كثيرة من تاريخ مصر الحديث ضاعت او هى معرضة للضياع بسبب العجز عن تمثل رؤية تاريخية سليمة تستطيع تتبع مسار التطور المتصل والحى لشعب كان له فى التاريخ الانسانى كله دور مرموق .

٢ ـ ان تاريخ مصر الحديث تعرض لحملة من سياط التعبيرات المطلقة والسهلة، تدمغ الماضى اجمالا، وتظن انها بذلك ترضى الحاضر ، ناسية أن الحاضر مهما كان اختلافه عن الماضى ، ولد فى احشائه وبدا فيه وبالتالى فانه ليس هناك ذلك الانغلاق الكامل بين « عهد بائد » و « عهد جديد » قام على اطلاله .

٣ ـ ومن نتيجة ذلك ان ساد تصور سطحى بدا معه ـ خطا ـ وكان تاريخ مصر الحديث لم يبدأ الا بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان ذلك اهدارا غير مقبول ـ كما انه غير صحيح ـ لصفحات هامة من تاريخ مصر الحديث جرت وقائعها قبل سنة ١٩٥٢ .

وحين بدأ مركز الدراسات التاريخية فى «الاهرام» عمله فقد كان اتفاقنا على أن تكون ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ هى بداية اهتمامنا فى التاريخ المصرى المعاصر .

قبلها نهتم ـ ولكن بغير تركيز حتى لا تتشعب الجهود ، ومنها وعليها وبعدها يكون التركيز كاملا وشديدا .

وكان اتفاقنا على منهاج العمل هو ان هناك مجموعة من النقط البارزة يمكن عن طريق تغطيتها ، ان نغطى أوسع رقعة من تاريخ مصر المعاصر .

ثورة سنة ١٩١٩ ـ الحكم الوطنى ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ وقيام الوزارات وسقوطها من ذلك الوقت حتى سنة ١٩٥٢ ـ الاحزاب المصرية وقياداتها والانتماء الطبقى لهذه القيادات ـ قضايا الاغتيال السياسى ـ الحركات السرية وبينها الاحزاب الشيوعية وجماعة الاخوان المسلمين ـ ثم المفاوضات المصرية البريطانية.

والى جانب ذلك فقد كان اتصال التاريخ المصرى بقضية فلسطين وقيام اسرائيل ، مجال نشاط قسم خاص أنشىء داخل مركز الدراسات التاريخية .

ثم كان اتفاقنا بعد ذلك على أن يكون الاهتمام بتاريخ مصر المعاصر بعد سنة ١٩٥٢ قاصرا على عملية جمع الوثائق الاصلية باعتبار أن هذه الثورة ما زالت قريبة كما ان احداثها ما زالت ساخنة خصوصا بالنسبة للبحث العلمى الهادىء الذى يجب أن يكون موضوعيا ، كاملا، ومنصفا .

ولقد كنا ندرك ونحن نبدأ العمل اننا نمد نشاطنا خارج ما يبدو للوهلة الاولى ، بعيدا عن حدودنا الطبيعية .

كنا ندرك ان وزارة الثقافة اقرب منا الى متابعة التاريخ الوطنى وجمع وثائقه والحفاظ على حقائقه .

وكنا ندرك ان الجامعات المصرية اولى بأى جهد فى البحث العلمى .

كنا ندرك هذا ونسلم به ، لكننا برغم ذلك وجدنا ضرورة لقيامنا بما شرعنا فى القيام به ، لا نقصد بذلك ان ننازع جهة فى اختصاصها او نحجب هيئة عن حقها الطبيعى .

كنا نشعر ان امكانيات « الاهرام » وطاقاته قادرة على الاسهام فى تحقيق هدف اعتقدنا بضرورته القصوى وخطورته التى لا يختلف عليها انسان .

وبالفعل فاننا نستطيع القول — بغير ادعاء — ان ما تجمع فى الاهرام من وثائق التاريخ المصرى المعاصر كان كثيرا ووفيرا .

ومع اقتراب موعد الذكرى الخمسين لقيام ثورة الشعب المصرى فى ١٩١٩ ، ومع الجو الذى كان يخيم على الوطن كله فى اعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧ — فقد فكرنا جديا فى ان ننشر بعض اللمحات من قصة هذه الثورة العظيمة ، وكان منطقنا فى الاقدام على النشر يستند الى عدة اسباب :

اولا : ان ثورة سنة ١٩١٩ ليست فى مكانها الصحيح من فهم الاجيال الجديدة من الشباب المصرى ، ومع ان ذلك ليس ذنبهم ، لكنه يبقى ان حقهم فى المعرفة حيوى.

ثانيا : ان يشعر الشعب المصرى بنوع من الطمانينة مع صفحة من تاريخه القريب ، ومهما كانت الوحشة التى يعيش فيها الشعب المصرى مع جو النكسة فان الشعوب التى صنعت الماضى لديها اذن ملكات وقدرات صنع المستقبل .

ثالثا : ان الشعوب فى وقت الازمات أحوج ماتكون الى الالهام الذى يمنحه لها احساسها بتاريخها . واذا احس شعب من الشعوب انه يواجه فى فترة من فترات حياته طريقا صعبا ، ولم يكن تقدمه الى الامام بالسرعة التى يأمل فيها ، فان عودته ولو لحظات الى تاريخه تعطيه امكانية هائلة فى التحرك النفسى والمعنوى ... لا يشعر ذلك الشعب انه محاصر ، بين مستقبل صعب امامه ... وبين ماض ضائع وراءه .

ولكى يكون عرض وقائع ثورة سنة ١٩١٩ سهلا الى ابعد حد، وموضوعيا الى ابعد حد، فان مركزالدراسات التاريخية راى ان يكون تناول الموضوع كله علىأساس الوثائق السرية البريطانية عن تلك الثورة .

ذلك يجعل البحث سهلا الى أبعد حد لانه يضعه فى خط واحد محدد .

وذلك يجعله موضوعيا الى ابعد حد لانه يركز بالدرجة الاولى على وثائق العدو الذى تصدت له تلك الثورة وهو لا يمكن ان يتهم بالتحيز لها .

وعلى هذا الاساس فان مركز الدراسات التاريخية، بالتعاون مع مركز الدراسات الصحفية « بالاهرام » ، قدما خلال شهرى مارس وابريل من سنة ١٩٦٩ خمسا وثلاثين حلقة نشرها الاهرام فى ذلك الوقت .

وحين جرى التفكير فى اخراجها على شكل كتاب فان مركز الدراسات التاريخية راى تحقيقا لاكبر قدر من الامانة العلمية ان يعهد بمراجعة الكتاب الى الدكتور عزت عبد الكريم أستاذ التاريخ المصرى المعاصر ومدير جامعة عين شمس فى ذلك الوقت .

وبعد ... فهذا هو الكتاب « دراسة عن ثورة سنة ١٩١٩ على ضوء مجموعة الوثائق السرية البريطانية ».

نقدمه راجين ان يكون أسهاما فى خدمة « الحق والحقيقة » وهما هدف « الاهرام » من دوره فى الخدمة العامة .

محمد حسنين هيكل

محتويات كتـــاب

(خمسون عاما على ثورة سنة ١٩١٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

للاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم

عندما أعلن « الاهرام » عن عزمه على نشر (دراسة) عن ثورة ١٩١٩ ، بمناسبة مرور خمسين عاما على قيامها ، اشفقت اشفاقا كبيرا مازجه ترقب شديد وخاصة حين أعلن الاهرام أن مركزالوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسه الاهرام سيستخدم فى هذه الدراسة وثائق انجليزية لم تنشر من قبل حصل عليها المركز من مجموعة الوثائق البريطانية المودعة بدار المحفوظات العامة بلندن «Public Record Office» وان المركز سينشرها لاول مرة .

وكان مصدر هذا الاشفاق وهذا الترقب أمرين :

الاول : ان ثورة ١٩١٩ حدث قومى ضخم فى تاريخنا الحديث بل لا نغلو اذا قلنا انها بما لابسها من ظروف واحداث وما نجم عنها وما تلاها من تيارات وموجات متلاحقة كانت أضخم عامل فعال فى بناء القومية المصرية والحيـــاة السياسية المصرية فى القرن العشرين .

وبقدر ما لهذه الثورة من أهمية ومن مكانة بقدر ما تستحق دراستها من عناية ، ولكن ــ هل نستطيع ــ ونحن لا نزال نعيش فى مؤثرات هذه الثورة أن نقدم لها دراسة علمية موضوعية ، تضع الاحداث فى مكانها الصحيح وتقيم الرجال الذين شاركوا فى صنعهـــا ــ او شاركت هى فى صنعهم ــ التقييم الســـليم ؟

لقد ظهرت دراسات كثيرة عن ثورة ١٩١٩ وأحداث مصر المعـــاصرة ، كالمفاوضات وأزمات الحكم والسياسة ، ونشرت بعض المذكرات ، وظهرت مذكرات اخرى ، ووضعت تحت نظر الباحثين . وبعض هذه الدراسات

جدير بالتقدير ، ولكن كثيرا منها يحتاج الى اعادة نظر .. فماذا سيكون موضع (الدراسة) التى يعلن الاهرام عن عزمه على نشرها من هذه الدراسات ؟

والامر الثانى — الذى آثار فى احساسا بالاشفاق ممزوجا بالقلق اعلان الاهرام ان الوثائق البريطانية ستكون محور الدراسة التى يعكف مركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الاهرام على وضعها . وما اخطر ان يعتمد المؤرخ على مصدر واحد يجعله محور دراسته ، حتى ولو كان هذا المصدر وثائق رسمية تنشر لاول مرة . فما بالك ، اذا كانت وثائق (انجليزية) كتبها وزراء بريطانيون او معتمدون سامون بالقاهرة او قواد للجيوش البريطانية المرابطة ، فى مصر ..

من هنا كان اشفاقى وترقبى — فى الوقت نفسه — لهذه الدراسة التى ازمع مركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الاهرام نشرها ، وهى — فيما اظن — باكورة اعماله .

وبدا نشر الدراسة ، بعنوان خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ — مسلسلة على حلقات بلغت ٣٥ حلقة .

والواقع اذا كان احساس الترقب قد انتهى بالاطلاع على ما نشر ، فالاحساس بالاشفاق ظل قائما فطبيعة النشر الصحفى — وعلى حلقات — اقتضى توفير قدر كبير من عنصر الاثارة لشد اهتمام جمهور القارئين لمتابعة ما ينشر صباح كل يوم ، ومن ذلك سخاء كبير فى استخدام العناوين الضخمة الطنانة ، واصطناع اسلوب لا يتفق كثيرا والدراسة العلمية الجادة ، ونشر الصور الطريفة .. الخ .

اما الوثائق الانجليزية التى نشرت ترجمتها العربية وبعض اصولها الانجليزية فقد بدت اهميتها — دون شك — فبعضها يصور ، احداث الثورة وما اكتنفها من عنف — والفضل ما شهدت به الاعداء ، وبعضها يرسم صورة للسياسة البريطانية كما كانت توضع فى لندن وكما كانت تنفذ فى

القاهرة — وهى تنفذ احيانا الى عقول رجال السياسة والحرب فتصور مشاعرهم ازاء الاحداث والرجال . ولهذا كله اهميته . ولكنه — بعد — يقدم جانبا او بعض جوانب الصورة ، لا الصورة كلها ، وفى كثير من الاحيان تخرج الصورة مشوهة يعوزها الانصاف والصدق .

وزاد اشفاقى حين اعلن الاهرام عن عزمه على جمع حلقات الثورة فى كتاب ينشره على الناس ويضيف به الى ما لدينا من دراسات عن تاريخنا المعاصر دراسة جديدة لاخطر احداث ذلك التاريخ وهى ثورة ١٩١٩ وعاد الاحساس بالترقب من جديد يمازج الاحساس بالاشفاق ، هل سيقنع مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمؤسسة « الاهرام » بمجرد جمع الحلقات بين غلافين لتتخذ شكل الكتاب ، بما فيها من عناصر الاثارة الصحفية والتشويق والتزويق ، اذا كان الامر كذلك فلن يكون للكتاب فضل الا جمع المادة التى نشرت وحفظها وتيسير تناولها . وما اظن ان مركزا للوثائق والبحوث — التاريخية يفكر على هذا النحو ، وخاصة ان الكتاب سيكون — فيما اعلم — باكورة اعماله .

وبينما انا كذلك اذ اتصل بى الاستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام ليعرض على ان اقوم على مراجعة الكتاب والتقديم له — والحق انى ما ترددت فى الموافقة . فقد شغلت الدراسة التى نشرها الاهرام جانبا كبيرا من اهتمامى وتفكيرى ونالت — على ما فيها من عيوب وقصور — جانبا كبيرا من تقديرى . واحسست انى قد استطيع ان اقدم خدمة لتاريخ بلادى — وثورتها الكبرى بوجه خاص — اذا انا ساهمت ولو بقدر متواضع — فى توجيه هذه الدراسة وتخليصها مما علق بها من عناصر غير موضوعية واضفاء الصبغة (العلمية) عليها بما يقتضيه ذلك من اعادة نظر فى بعض جوانب الصورة واضافة مادة جديدة وحذف مادة نشرت .. الخ واخراج الدراسة متكاملة فى النهاية .

وزاد ارتياحى واقبالى على العمل عندما قدم الى مركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الاهرام الدراسة المرجوة فى شكل كتاب ، وقد خلصها

من كثير من اوجه القصور التى اشرت اليها وبذل فى ذلك جهـدا يستحق التقـدير .

وعكفت على قراءة (الكتاب) تمهيدا لمراجعته ، واحب ان اكون هنـا واضحا فابين الاسلوب الذى لجات اليه فى (مراجعة) الكتاب ، حتى احدد نصيبى من (المسئولية) عن هذا الكتاب على نحو ما انتهى اليه اليوم .

اولا : احتفظت للكتاب (بهيكله) الاساسى العام . فما اردت ان اقلب الكتاب راسا على عقب .. حقا لقد اعدت تقسيم فصوله وترتيبها بما يجعله — بقدر الامكان — اكثر منطقا — وبحيث يحتوى كل فصل على العناصر والجزئيات التى ينتظمها اطار الفصل الواحد ، دون تداخل بين فصول الكتاب او تكرار لا تستلزمه طبيعة البحث .

ثانيا : واحتفظت للكتاب ايضـا بالوثائق الانجليزية التى كانت محـور الدراسة تقديرا لاهميتها فى تجلية بعض جوانب البحث من ناحية ، ورغبة منى — من ناحية اخرى — فى ان لا احرم مركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الاهرام من فضل السبق الى اختيار هذه الوثائق ونشرها لاول مـرة .

على انى — فى الوقت نفسه — اهتممت (باستخدام) هذه الوثائق غير مكتف ببسطها هنا وهناك فى جنبات الكتاب لتكون مجرد حلية يتحلى بهـا فمهدت للوثيقة واستخرجت منها المادة التاريخية اللازمة وربطت ما بينهـا وبين غيرها من الوثائق او ما عداها من مادة الكتاب حتى جاءت الوثائق شرحا لسياسة او وصفا لاحداث او تتبعا لامر من الامور .

ثالثا : وهو اهم ما اسفرت عنه المراجعة : حرصت على ان يكون (ميزان) البحث اكثر اعتدالا فلا تكون الوثائق الانجليزية — وحدها — محور الدراسة وقد بينت فيما سبق خطرها وخطورتها — بل لجأت الى (الوثائق) المصرية ، استكمل منهـا ما لم يلتفت اليه الكتاب ، وخاصـة من مذكرات الزعمـاء والمشتغلين بالعمل السياسى ابان الثورة . ومن حسن الحظ أن بعضـها

قد نشر مثل كتابات للامير عمر طوسون (١) واخرى لعبد العزيز فهمى (٢) ومثل المراسلات السرية بين عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول (٣) وبعض مذكرات الاستاذ محمد كامل سليم سكرتير سعد زغلول ومترجم الوفد فى باريس ولندن (سنة ١٩٢٠) وبعضها الاخر كشف عنه واودع دار الوثائق القومية كمذكرات محمد فريد وسعد زغلول .

وارجو ان يقدر القارىء ان استخدام هذه الوثائق والمذكرات قد اعطى للبحث ابعادا جديدة وصحح معلومات قديمة واضاف تفصيلات وحقـائق جـديدة ، الى ما كنا نعلمه عن ثورة ١٩١٩ وقادتهـا وفى اعتقادنا ان من النواحى الهامة فى الكتاب التى اصابت حظا جديدا من التحقيق — فى ضـوء الوثائق والمذكرات المصرية — مسائل على جانب كبير من الخطر كظروف تكوين الوفد المصرى ، وتطور الخلاف بين اعضاء الوفد وقيادته واصـول الخلاف بين سعد وعدلى ، وموقف السلطان حسين كامل والسلطان احمد فؤاد من الحركة الوطنية .

رابعا : قد يبدو للقارىء أن هذه الدراسة قد مالت اكثر الى ناحية السرد والتصوير والجمع والتأميف بين الحقائق وانها اقتصدت كثيرا — او قصرت فى اصدار الاحكام على الاحداث وعلى تصرفات الرجال ، وهذا حق — ولكنا آثرنا ان نترك الوثائق — من انجليزية ومصرية — تصور الاحداث وتشرح تصرفات الرجال وتعين القارىء — بذلك — على اصدار احكامه .

خامسا : وثمة مسالة هامة كان لابد من مواجهتها فى هذه الدراسـة : وهى الحد الذى نقف عنده . فمن الصعب ان نحدد للثورة — اى ثورة — تاريخا تقف عنده ، فالثورة عملية تغيير ، والتغيير قد يسرع وقد يبطىء ولكنه

(١) مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٨ (القاهرة ١٩٤٢) .

(٢) هذه حياتى ، كتاب الهلال ، العدد ١٤٥ (القاهرة ١٩٦٣) .

(٣) د. محمد أنيس ، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ .

لا يقف . نستطيع ان نقف بثورة ١٩١٩ عند الحد الذى انتهت عنده او كادت اعمال العنف وساد الاخذ بمبدا المفاوضة (١٩٢٠) وتستطيع ان تمتد بالثورة الى الحد الذى بدات تظهر فيه بعض نتائجها (الايجابية) كاعلان استقلال مصر ووضع الدستور وتشكيل اول حكومة نيابية (وزارة الشعب) سنة ١٩٢٤ والبدء فى بناء الدولة المصرية الحديثة مع المحاولة — من وقت لآخر — للتخلص من الاحتلال وتصحيح الاوضاع الدستورية — واقرار علاقة الدولة الجديدة بدولة الاحتلال على اساس (المعاهدة) وهذا هو ما اخذ به هذا الكتاب فجعل نهايته تاليف وزارة الشعب (سنة ١٩٢٤) .

ولكن قد يؤخذ على الكتاب — وهذا حق — انه اجمل القول فى الموضوعات التى تناولتها فصوله الاخيرة ، كمفاوضات عدلى كيرزون ، وتصريح فبراير وما تلاه . وقد تكون هذه الموضوعات (محجوزة) لدراسات تالية يعدها مركز الوثائق والبحوث التاريخية المعاصرة بمؤسسة الاهرام فى ضوء وثائق جديدة .

هذا هو الاسلوب الذى اخذت به فى مراجعة الكتاب والاسهام فى اخراجه على النحو الذى يراه القارىء اليوم بين يديه . وارجو ان اكون بهذه المراجعة وهذا الاسهام قد حققت خدمة — ولو متواضعة — لتاريخ بلادى وثورتها الكبرى .

وبعد — فهذه الدراسة التى نقدمها اليوم فيها شىء كثير وجديد عن ثورة ١٩١٩ ولكن تنقصها ايضا — دون شك — اشياء كثيرة وابعاد جديدة لا ندعى بأن هذه الدراسة دراسة اكاديمية تماما ، فان الدراسة الاكاديمية لثورة ١٩١٩ لا تزال تنتظر الباحثين ، ولكننا نقول — بحق — ان الدراسة التى نقدمها اليوم دراسة موضوعية جادة ، تصلح ان تكون (مقدمة) لدراسة او دراسات تالية عن ثورة ١٩١٩ والمجتمع المصرى الذى عاش الثورة واعقابها وظل متاثرا باتجاهاتها حتى اليوم .

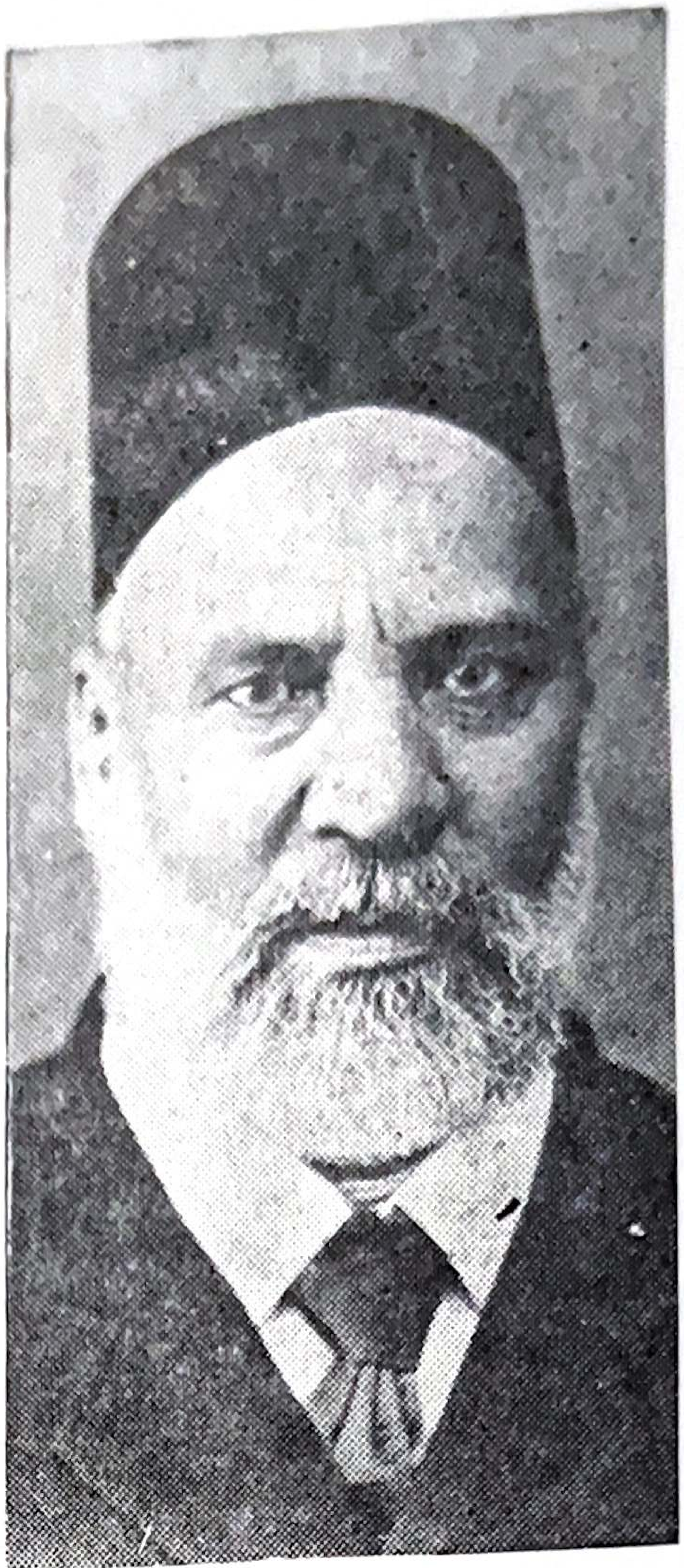
يونية سنة ١٩٦٩

احمد عزت عبد الكريم
استاذ التاريخ الحديث
ومدير جامعة عين شمس

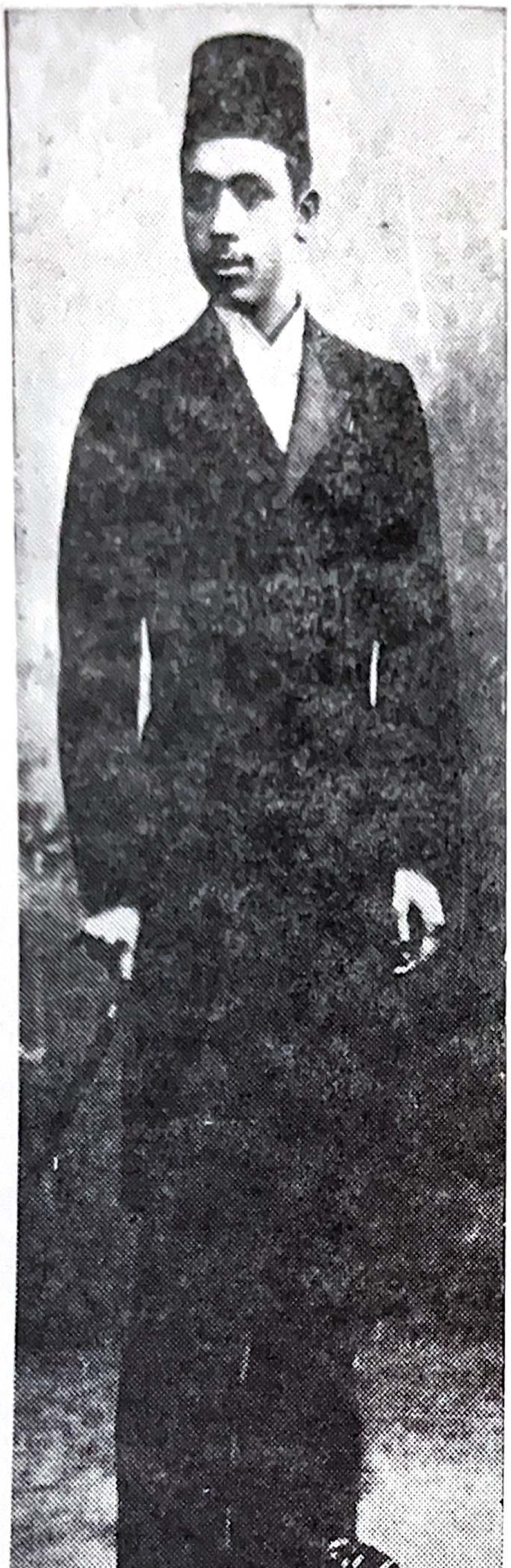
شكر

يسرنى ان اسجل هنا صادق شكرى وتقديرى للجهد الذى بذله السيد عبد الخالق محمد لاشين فى معاونتى على مراجعة الكتاب ، بقراءة اصوله وجمع بعض مادته وتحقيق بعضها الاخر .

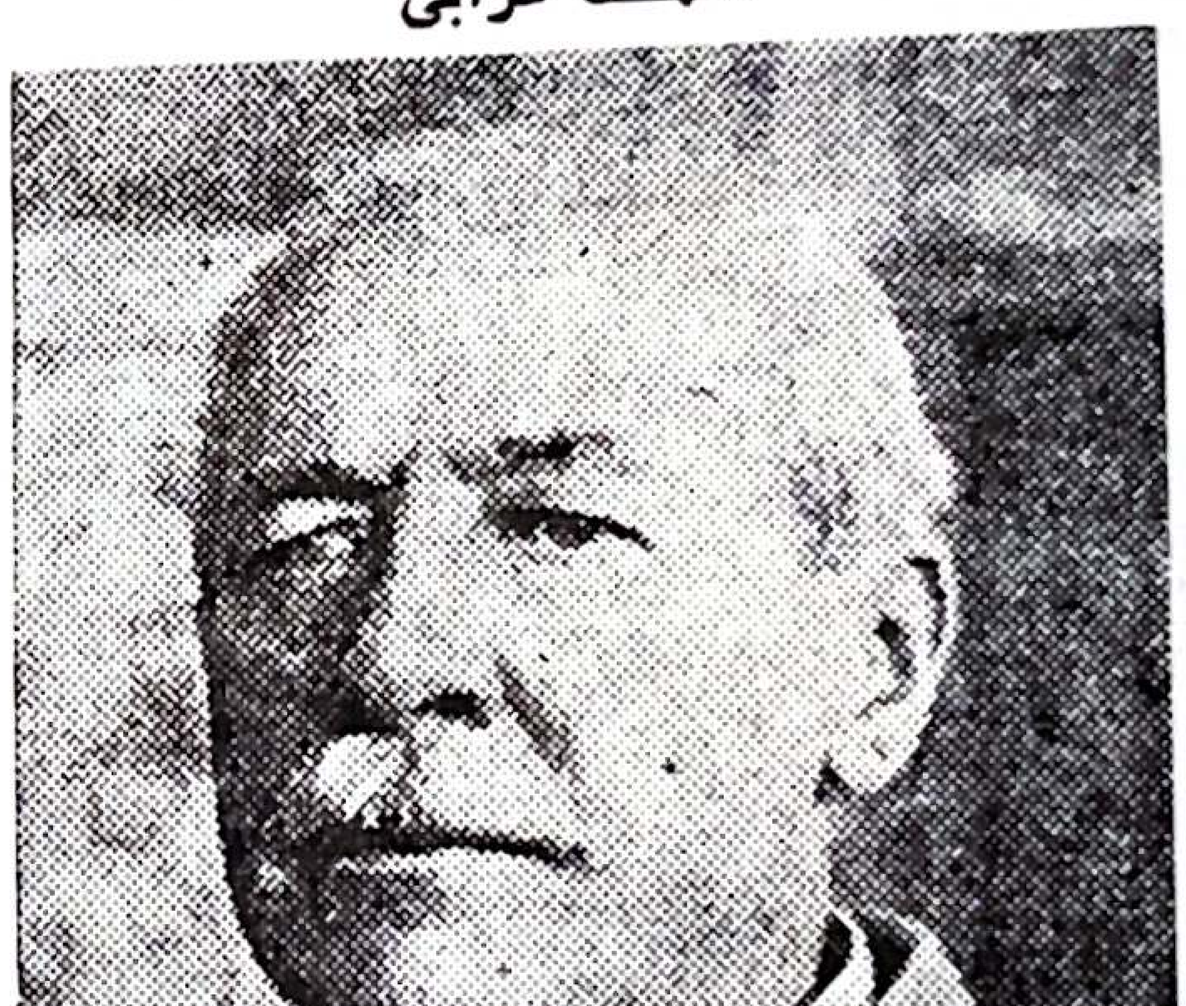
أحمد عزت عبد الكريم



أحمـــد عرابى



مصطفى كامل



لورد كرومر

تمهيـــــد

فى يوم ٧ مارس سنة ١٩١٩ اتخذت الوزارة البريطانية قرارا بالقبض على الزعيم المصرى سعد زغلول وجماعة من رفاقه الذين تصدروا حركة التململ فى مصر والاعتراض على محاولات الاحتلال البريطانى فى تكبيل مصر بسلاسل التبعية • ونفذ قرار القبض يوم ٨ مارس ثم جرى نفى سعد زغلول وثلاثة من رفاقه خارج الوطن الى مالطة وكان هذا هو الشرار الذى فجر طاقات الثورة المكبوتة •

ان الثورة لم تبدأ فى ذلك اليوم • لأن ذلك اليوم سبقته أحداث وتراكمات طويلة حيث تجمعت مشاعر ومطامح وآمال واسعة لدى جماهير الشعب المصرى التى لم تستسلم للاحتلال فى تاريخها الحديث أبدا وخاضت ثورات لا هوادة فيها ضد السيطرة العثمانية ثم ضد الاحتلال الفرنسى ثم البريطانى وضد الاستغلال الأجنبى الذى رســم أول صورة بشعة للاستعمار بتجربته الشرهة فى مصر •

لقد كانت مصر بحكم مواردها وموقعها الجغرافى،محط أنظار المستعمرين فى مختلف العصور وقد بدأ تاريخها الحديث بحملة وجهتها اليها فرنسا بقيادة قائدها الشاب بونابرت ســنة ١٧٩٨ وكانت مصر اذ ذاك جــزءا من الامبراطورية العثمانية ولكن المصريين ثاروا على قوات الحملة الفرنسية أكثر من مرة فى القاهرة وفى الأقاليم ورفضوا أن يتعاونوا ، كما أن الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر حالفت انجلترا وأرسل الحلفاء عدة حملات مشتركة أجلت الفرنسيين عن مصر بعد أن قاموا بها نحو ثلاث ســنوات •

واذا كانت انجلترا قد عاونت على اخراج فرنسا من مصر فانها ما لبثت — هى الأخرى — أن توجهت بأطماعها الى احتلال هذه البلاد منتهزة فرصة اضطراب الموقف الدولى عقب الانتصارات العسكرية التى أحرزها نابليون فى أوربا ، ففى سنة ١٨٠٧ أنزلت انجلترا جيوشها بالاسكندرية ثم زحفت هذه الجيوش الى رشيد فاحتلتها ولكنها ارتدت عنها مهزومة أمام قوة الشعب والجيش واستطاع محمد على أن يكون فى مصر دولة فتية باستغلال مواردها وتنظيم اداراتها واصلاح كثير من مرافقها وقد اعتمد فى ذلك كله على تكوين جيش ضخم وأسطول كبير زودهما بأحدث الأسلحة والتدريب ولكن مصر مع هذا ظلت ولاية عثمانية الى سنة ١٨٣١ عندما قامت الحرب بين مصر وتركيا بسبب توسع محمد على وتطلعه الى الاستقلال بمصر ، وانتصرت الجيوش المصرية وكادت تسقط القسطنطينية فى يد المصريين لولا تدخل الدول الكبرى وعلى رأسها انجلترا للمحافظة على « توازن القوى » ، واضطر المصريون الى التنازل عن ثمرة انتصاراتهم .

وبمقتضى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ بقيت مصر تحت السيادة العثمانية ولكنها نالت باعتراف الدول الكبرى مركزا ممتازا وكيانا خاصا يقرب من الاستقلال الداخلى لا يحد من استقلاله سوى بعض قيود التبعية التى فرضتها تلك المعاهدة .

حتى كان عصر اسماعيل (من ١٨٦٣ الى ١٨٧٩) وقد جمع عصره بين الطموح والفساد فقد تطلع الى تخفيف قيود التبعية للدولة العثمانية كما أنه أعاد بناء القوة العسكرية المصرية وكون لمصر أمبراطورية أفريقية واسعة وأدخل اصلاحات كثيرة ولكنه كان فاسد التدبير سىء التقدير جمع حوله طائفة من الأوروبيين المستغلين الذين اقرضوه بالربا الفاحش فارتفع الدين العام فى عهده من ثلاثة ملايين الى أربعة وتسعين مليونا من الجنيهات وأصبحت مصر فى قبضة حملة السندات واتخذت انجلترا وفرنسا من ذلك

ذريعة لفرض رقابة مالية لم تلبث أن تحولت الى رقابة سياسية وتدخل فى شئون مصر الداخلية .

وتجمعت عوامل القلق والسخط فى أوائل حكم خلفه توفيق (١٨٧٩ — ١٨٩٢) ونهض الجيش المصرى بقيادة أحمد عرابى ليعبر عن آمال الشعب فى الحكم الدستورى ووقف التدخل الأجنبى وظهر ذلك فى المظاهرة العسكرية التى قادها أحمد عرابى أمام قصر عابدين فى سبتمبر ١٨٨١ ولكن انجلترا صممت على القضاء على الثورة المصرية فى مهدها ففى مايو سنة ١٨٨٢ ظهر الأسطول البريطانى أمام الاسكندرية ، حيث وقعت حوادث يونية قتل فيها بعض الأوروبيين ، وفى يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ضربت الاسكندرية بمدافع الأسطول البريطانى واحتلت القوات الانجليزية الاسكندرية وزحفت صوب القاهرة فلما عجزت عن اختراق الخطوط المصرية اتجهت الى احتلال بور سعيد واستخدام قناة السويس للزحف على مصر وبعد موقعة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر من تلك السنة دخلت قواتها القاهرة حيث رحب بها الخديو توفيق . وهكذا بدأ احتلال برطانيا لمصر مدعية أن هذا الاحتلال موقوف بحماية عرش الخديو وبسط الأمن فى البلاد وتأمين الأوربيين على أرواحهم وممتلكاتهم ثم توالت وعودها بالجلاء عن مصر وتصريحاتها باحترام استقلال مصر ، نيفا وستين وعدا وتصريحا من أشهرها :

١ — تصريح مستر جلادستون رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ « ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود لها الا لاعادة الأمن فيها ، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدها ، وهى تنوى بكل تأكيد أ نتعرض على الوفاق الأوربى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية » .

٢ — خطاب الاميرال سيمور الى الخديو توفيق فى ٢٦ يوليو ١٨٨٢ « أنا أميرال الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأسارع الى أن أؤكد

لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقا فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريتهم بحال ، وان غرضها الوحيد أن تحمى سموكم والمصريين من العصاه ... » .

٣ ــ تصريح مستر جلادستون فى مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ « ليس فى نيتنا مطلقا أن نحتل مصر ، واذا كان هناك شىء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ، لأن فيه مناقضة تامة للمبادىء التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللوعود التى وعدتها لأوروبا ولساسة أوروبا نفسها .. » .

٤ ــ تصريح مسترجلادستون فىمجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر ١٨٨٢ « انقص عدد الجنود البريطانية الى اثنتى عشر ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتـلال ألا وقتيا ، وستضـع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية ... » .

٥ ــ خطبـة مستر تشمبرلين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، « انى لا أضيع وقتى فى تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لأعضائنا ، اذ به نكون قد أوجدنا ايرلندا (١) جـديدة فى الشرق ، ولا ريب فى أننا سنجلو عن مصر اذا استتب النظام فيها ، وأننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال .

٦ ــ تصريح جلادستون فى مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ » لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ولن تبق الجنـود البريطانية بوادى النيل يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة ... » ثم قال فى يوم

---

(١) يشير بذلك الى المشكلة الايرلندية التى كانت احدى المشاكل الصعبة التى تواجهها انجلترا فى ذلك الوقت ولا تزال لها ذيولها حتى الوقت الحاضر .

٩ أغسطس أمام مجلس العموم أيضا « ان الحكومة الانجليزية لم تفكر فى ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف انجلترا ... » .

٧ ــ تصريح مستر جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٣ يونية ١٨٨٤ « نتعهد ان لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر الى ما بعد أول يناير سنة١٨٨٨ اذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن فى مصر ولا جرم اننا اذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد » .

٨ ــ تصريح لورد سـولزبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس ١٨٨٩ .. « لا نستطيع اعلان حمايتنا على مصر . ولا اعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالا فعليا أبديا ، لأن هذا يعد نقضا لتعهدات انجلترا الدولية » .

٩ ــ تصريح اللورد سولزبرى رئيس الوزارة فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ « كان وادى النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر » .

١٠ ــ تأكيد لورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٦ بأن « هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون بسط الحماية البريطانية على مصر . فان تلك الحمـاية تتضمن تغييرا فى (حال مصر السياسـية) وقد أعلنت الحكومة الانجليزية بصريح العبارة فى المـادة الأولى من الوفاق الانجليزى الفرنسى المؤرخ ٨ أبريل ١٩٠٤ أنها لا ترغب فى تغيير حال مصر السياسية »

وبعد ابرام هذا الاتفاق الانجليزى الفرنسى سنة ١٩٠٤ (المسمى بالاتفاق الودى) لم يعن المسؤولون الانجليز ، بتجديد أى وعد بالجـلاء أو تصريح باحترام مركز مصر الدولى .

وبموجب هذا الاتفاق ، أعلنت الحكومة الانجليزية انها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسى وأعلنت حكومة الجمهورية الفرنســية من ناحيتها أنها لن تعرقل عمل انجلترا فى مصر بالمطالبة بتحديد موعد لانتهاء الاحتلال الانجليزى لمصر ، بشرط أن تطمئن فرنسا الى حماية مصالحها فى مصر مثل أنصبة مساهميها فى الدين المصرى ، وأن يكون الاشراف على الآثار المصرية موكولا ـ كما كان فى المـاضى ـ الى موظف فرنسى ... الخ وفى مقابل ذلك تعهدت انجلترا بأن تطلق يد فرنسا فى مراكش وكانت فرنسا بعد أن تم لها احتلال الجزائر وتونس بدأت تتطلع الى احتـلال مراكش ليتم لها تكوين الامبراطورية الفرنسية فى شمال أفريقيا .

أرادت انجلترا بهذا الاتفاق أن تصلح علاقاتها مع فرنسا لكى تؤمن مركزها فى مصر والبحر الأبيض المتوسط ولتحرم الحركة الوطنية فى مصر من تأييد فرنسا لها ولكى تتفرغ لمواجهة المنافسة البحرية الألمانية التى بدأت تشكل خطرا عليها ومما يدل على حرص ساسة الانجليز على الاتفاق مع فرنسا ما كتبه لورد كرومر لحكومته يستعجلها عقد الاتفاق مع فرنسا . فقد كتب يقول « يجب أن نصـل الى اتفاق .. وانى أعتقـد شخصيا أن هذه المسألة هى أهم مسألة دبلوماسية أخذناها على عاتقنا منذ زمن طويل ، بل هى مسألة حيوية لبريطانيا العظمى .. » .

وتشير الوثائق الفرنسية الى أن فرنسا كانت مترددة أول الأمر لأن انجلترا اذا سمحت لفرنسا بحرية العمل فى مراكش فهى تعطى ما لا تملك ، بينما تريد انجلترا أن تتنازل لهـا فرنسا عن حقوق فى مصر تمتلكها امتلاكا حقيقيا . وأخيرا قطع مسيو دى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية برأيه فى هذا الصدد اذ قال « منذ عشرين سنة تطورت الأمور والحوادث فى مصر ضد مصلحتنا . وقد استطاعت انجلترا بذلك أن تجعل من احتلالها غير المشروع وغير المستقر ، حماية مقنعة وما كانت تستطيع مثل هذا الأمر الا بعد كارثة تصيب فرنسا . ولذا كان من صالح فرنسا أن لا ترفض

وجهة النظر الانجليزية .. واذن فهى مستعدة لتسهيل مهمة انجلترا فى مصر نظير تيسير الأمور لفرنسا فى مراكش ، ولاستبدال حقوقها فى مصر ، نظير حقوق مماثلة لها فى مراكش .

ووقعت الاتفاقية فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ بين لورد لانزدون وزير الخارجية الانجليزية ومسيو بول كامبون سفير فرنسا فى لندن . وألحقت بها نصوص سرية لزيادة ضمان حقوق الدولتين وهذه النصوص ظلت سرية مدة من الزمن ولم تعلن للبرلمـانين الانجليزى والفرنسى الا فى نوفمبر سنة ١٩١١ بعد اتفاق الحكومتين على ذلك .

وبهذه الاتفاقية اطمأنت انجلترا على مركزها فى مصر ، وقدرت انه أصبح ثابتا من الناحية الدولية . فلقد اعترفت فرنسا باحتلال الانجليز لمصر ، ثم هى ستعترف لهم بالحماية فيما بعد . على أن مصر لم تستشر فى كلتا الحالتين ... ولم تستسلم للاحتـلال البريطانى وعلى طول الفترة التى قضاها المحتـل على أرض مصر ، ونذر الثورة تتراكم ، والحركة الوطنية يشتد ساعدها يوما بعد آخـر حتى أدت فى نهاية الأمر الى قيام ثورة سنة ١٩١٩ .

الحركة الفكرية وآثارها الوطنية

كان للحركة الوطنية فى مصر جذورها الفكرية البعيدة وكان من رواد الحركة الفكرية فى مصر فى القرن المـاضى ، جمال الدين الأفغانى ومحمد عبـده وأحمد لطفى السيد ، تعاصروا وتلاحقوا وكونوا سلسلة متصلة الحلقات . كان جمال الدين هو الثائر الأول بين المسلمين فى العصر الحديث . كان يمقت ظلم الملوك والحكام كما كان يمقت عدوان الأجانب المستعمرين فحمل على هؤلاء وهؤلاء وكان لحملته أثرها فى مصر وسائر بلاد المسلمين . وكان هدفه « دستور يحمى الأفراد ويحترم حقوقهم ، واستقلال يحفظ كرامة الأمة ويعيد اليها مجدها » .

وتأثر الامام محمد عبده بجمال الدين الأفغـــانى وأخذ عنه دعوة التجديد وشاركه فى آرائه السياسية وأخرجا معا فى باريس مجلة العروة الوثقى تنطق باسم جمعية العروة الوثقى التى كانت تمثل رابطة الشعوب الاســلامية ٠

وحين بدأت تعاليمهما تنمو وتنتشر ظهر أحمد لطفى السيد وكانت السياسة أول ما اجتذبه فكون وهو لا يزال معاونا للنيابة ، مع عبد العزيز فهمى وبعض الاصدقاء ، جمعية سرية غرضها تحرير مصر ٠ وقد طلب اليه الخديو عباس[١] أن يسافر الى سويسرا ويقيم فيها لبعض الوقت حتى يتمكن من الحصول على الجنسية السويسرية وبذا يستطيع أن يصدر — تحت هذه الحماية — صحيفة تقاوم الاحتلال البريطانى ، وفعلا سافر احمد لطفى السيد سنة ١٨٩٧ — الى جنيف ولكن الباب العالى لم يوافق على طلبه ٠ وبعد ذلك عاد الى مصر وظل يواصل العمل السياسى ، فأنشأ « الجريدة » مع جماعة من المتشيعين لآرائه ممن دعاهم أصحاب المصالح الحقيقية وكان يقصد بهم أعيان البلاد ووجهاءها وذوى الرأى فيها ثم أسسوا حزب الامة ، ولم يكن لطفى السيد من مؤيدى الجامعة الاسلامية بل اتجه الى فكرة القومية المصرية ، ودعا اليها ٠ واليه تعزى سياسة « مصر للمصريين » ، يناهض بذلك أسلوب مصطفى كامل والحزب الوطنى فى الاعتماد على تبعية مصر للدولة العثمانية كسلاح يحارب به الوجود البريطانى فى مصر ٠ وحدث أتصال بين حركتى مصطفى كامل ولطفى السيد ومحاولة لتوحيدهما فى حركة وطنية واحدة يرعاها الخديو عباس حلمى الثانى وكان مصطفى كامل فى ذلك الوقت شديد الصلة به ٠

يذكر لطفى السيد فى « قصة حياتى » [٢] انه « فى ذات يوم كنت بالقاهرة — بعدتأليف الجمعية السرية — فالتقيت بمصطفى كامل فقال لى « ان

(١) احمد لطفى السيد ، قصة حياتى ، ص ٣٤ وما بعدها ٠

(٢) نفس المصـــدر ٠

الخديو عباس يعلم كل شىء عن جمعيتكم السرية واغراضها واظن انه لاتناق بينها وبين أن تشترك معنا فى تأليف حزب وطنى تحت رياسة الخديو — فأجبته « لا مانع عندى من ذلك » (ثم يقول أحمد لطفى السيد فى وصف مصطفى كامل « ان مصطفى كامل كان شعاره الوطنية ووسيلته الوطنية ، وغرضه الوطنية وكلماته الوطنية ، وكتابته الوطنية ، وحياته الوطنية ، حتى لبسها ولبسته ٠٠ فكأنما هو والوطنية شىء واحد ٠٠ ») ٠

وكان لايفتأيطالب انجلترا بالجلاء والدستور — نشر مقالا بعنـــوان « افلاس احتلال » [١] حمل فيه على فساد الاداة الحكومية فى نظارتى المعارف والداخلية وقال ان علاج الحالة انما يكون بانشاء مجلس نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى ٠٠ ولما لم يستجب الانجليز الى مطلبه كتب فى ٩ مارس سنة ١٩٠٤ بجريدة اللواء يقول « لعل القراء يذكرون ما قلناه منذ عشر سنوات٠٠ من وجوب انشاء مجلس نيابى ٠٠ الى ان قال « ليس للاحتلال مصلحة فى ايجاد مجلس نيابى لهذه البلاد ، ولكن صوت الامة يعلو على صوته اذا تمسكت به ودعت اليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم ، فلتفعل فانها تخطو بالوصول اليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال » ٠

وحمل العلم فى هذه الثورة الفكرية من بعد مصطفى كامل ، محمد فريد فجاهد فى سبيل الجلاء وعـــودة الدستور ودعا الناس للمطالبة بانشــــاء مجلس نيابى ، وراح يجمع العرائض ويقدمها للخديو فما كان من المعتمد البريطانى — سيرالدون جورست — الا أن علق على هـــذه الحركة بقوله « اذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور وانشاء مجلس نيابى باطلاق المعنى كما هو الحال فى انجلترا وفى بلدان أوروبية أخرى ، فليس عندى على ذلك الا جواب واحد ، وهو ان الشروط اللازمة لادارة البلاد

(١) جريدة اللواء بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ٠

بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن . والتفكير فى ادخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ، ضرب من الحماقة والجنون .

ولقد أشاد سعد زغلول ـ بعد أن تولى قيادة الثورة الوطنية ـ الى ما لرواد الحـركة الأولى من أثر فى بعث الروح الوطنية فقـال فى خطبة له بفندق شبرد يوم ٢٠ ابريل سنة ١٩٢١ :

« اننى أعلم أن البلاد تصبو الى الاستقلال ، وان حركتها الاستقلالية بدت من زمان طويل ، خصوصا من يوم ان ظهر فيها مصطفى كامل وتلاه محمد فريد ، هؤلاء الذين أسسوا وايدوا ما أسسوا فى النهضة الحاضرة »

وقال فى خطبة أخرى له يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ :

« لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم ، لا أقـول ذلك ولا أدعيه ، بل لا أتصوره ، انما نهضتكم قديمة ، تبتدىء من عهد مؤسس الأسرة المالكة محمد على ، وللحركة العرابية فضل عظيم فيها ، وكذلك للسيد جمال الدين الأفغانى واتباعه وتلاميذه أثر كبير ، وللمرحوم مصطفى كامل باشا فضل غزير فيها ايضا ، وكذلك للمرحوم فريد بك » .

الفصـــل الاول : تراكم الاحـــداث :

الاحتلال البريطانى وآثاره ـ تعطيل الحريات السياسية ـ تسريح الجيش ـ حملة السودان ـ نصيحة انجلترا باخلاء السودان ـ لورد كرومر يحكم البلاد حكما مطلقا ـ حادثة الحدود ـ اتفاقية السودان ـ حادثة دنشواى ـ مسألة مد امتياز شركة قناة السويس ـ الحـرب العالمية الاولى ومركز انجلترا فى مصر ـ تحرك الزعماء المصريين للمطالبة باستقلال مصر ـ مشروع ضم مصر للامبراطورية البريطانية ـ دخول تركيـا الحرب ـ اعلان الحماية .

الفصل الأول

تراكم الأحـداث

الاحتـلال البريطانى وآثاره :

اذا كان الاحتلال البريطانى من أكبر عوامل التذمر والقلق فقد كانت تصرفات السلطة القائمة عليه ، وافتئاتها على حقوق المصريين المشروعة من أكبر دواعى الغضب والانفجار وأخذت تلك التصرفات تتفاقم وتتراكم من اعتداء على الحريات واستغلال لأرزاق الشعب وتعطيل للحياة الدستورية واعتداء على مقدسات الأمة .

تعطيل الحريات السياسية :

كان أول عمل قام به الاحتلال ، الغاء دستور مصر ومجلس نوابها بأمر عال دفعة واحدة وأعلنت انجلترا أنها ستضع لمصر نظاما خاصا ليتمشى مع أهلية المصريين للحكم النيابى .

تسريح الجيش :

كمـا قام الاحتلال باستصدار أمر من الخديو توفيق بحل الجيش المصرى وتسريح أفراده هذا فى الوقت الذى كانت الحاجة فيه ماسة الى جيش قوى لتواجه به مصر الثورة التى قامت فى السودان بزعامة محمـد أحمد المهدى .

حملة السـودان :

وانفذت مصر جيشا من فلول العرابيين الى السودان الغربى تحت قيادة « هيكس » والى السودان الشرقى تحت قيادة « فالنتين بيكر »

لمواجهة الثورة المهدية وباءت الحملة بالفشل الذريع .. فنصحت انجلترا لمصر بالتخلى عن السودان .. وفى الوقت نفسه سوت انجلترا مع ايطاليا وفرنسا ومع بلجيكا والمانيا أمر الممتلكات المصرية على البحر الأحمر وفى حوض النيل الاعلى .. وفى سبيل الله ثلاثون ألفا من الجنود المصريين استشهدوا فى تلك الحملة .

نصيحة انجلترا باخلاء السودان :

لم تأخذ وزارة شريف باشا (تولت سنة ١٨٨٢ وهى وزارته الرابعة) بتلك النصيحة ورفضت اخلاء السودان فأرسل لورد جرانفل وزير الخارجية الى المعتمد البريطانى « لورد كرومر » فى مصر برقيته المشهورة بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ قال فيها :

« ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة اصرار حكومة جلالة الملكة على طلب اخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا أرى حاجة لأن أوضح لكم أنه من الواجب ، وما دام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر ، أن تتاكد حكومة جلالة الملكة م نضرورة اتباع النصائح التى ترى اسداءها للخديو فى المسائل اهامة التى تستهدف فيها ادارة مصر وسلامتها من الخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ، وان حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه اذا اقتضت الحالة استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين — سواء من شغلوا منصب الوزارة ، أو شغلوا مناصب أقل درجة — من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة » .

وتمسك رئيس الحكومة المصرية بموقفه وقال كلمته المأثورة « اذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا » . وقدم استقالته فى ٧ يناير ولم يبنها على الأسباب الصحية كما جرت العادة بل بناها على الأسباب الصحيحة فذكر فيها أن الدولة البريطانية تطلب اخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل اليه وذكر ما طلبته من اتباع نصائحها بدون مذاكرة فيها ، ثم قال : « ولا يخفى أن هذه المقترحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا ، لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية .. » .

وبهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلخ السودان عنها وعلى تدخل الانجليز فى شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على حقوقها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية .

لورد كرومر يحكم البلاد حكما مطلقا :

فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٣ عينت انجلترا سير أيفلن بارنج « لورد كرومر فيما بعد » قنصلا عاما لها فى مصر ومنحته من السلطة والنفوذ ما يجعله فى مقام نائب الملك أو الحاكم العام للمستعمرات .. وقد بقى يسيطر على كل صغيرة وكبيرة فى البلاد ثلاثة وعشرين عاما وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية وأصبح يعرف بين الناس بأنه « خديو مصر غير المتوج » .

وقد رأيناه فى يناير سنة ١٨٨٤ يوصى بتعيين نوبار باشا رئيسا للوزارة خلفا لشريف باشا الذى رفض اخلاء السودان .

وفى مطلع عام ١٨٩٣ م وبالتحديد فى ١٤ يناير اقال الخديو عباس الثانى وزارة مصطفى فهمى وقد سارت على غير ماكان يأمله الشعب

وانحازت الى جانب المحتلين واستسلمت لأوامرهم مما اوجب سخط الأهالى والخديو عليها وأسند رئاسة النظارة الى حسين فخرى باشا،ويذكر اللورد كرومر [١] فى شأن هذه الأزمة الوزارية ما يأتى : « فوجئت فى ١٥ يناير اذ زارنى سكرتير الخديو الخاص وأبلغنى نبأ اقالة مصطفى فهمى وتعيين فخرى باشا محله .. وأن وزيرى المالية والحقانية كذلك أقيلا ولا ذنب لهما الا أنهما كانا يتعاونان بأخلاص مع الموظفين البريطانيين الملحقين بوزارتيهما — وتبينت أن الأقالة كانت بغير مراعاة لكرامة الوزراء الخارجين .

« وقد قابلت الخديو فى اليوم نفسه واعربت له عن اعتراضى على هذا التصرف وقد افهمنى انه يتعذر عليه الرجوع عن رأيه ولكنه وعدنى بتأجيل نشر مراسيم التغيير الوزارى الى ان اتصل بوزير الخارجية البريطانية ..

« وقد بعثت ببرقية الى لورد روزبرى أوضحت فيها ما حدث ثم قلت اذا سمح للخديو بالتصرف على هذا النحو فان ذلك سوف يؤثر على موقف الموظفين الانجليز فى مصر وموقف الحكومة الانجليزية نفسها . وقد يجر الى متاعب أكثر شدة فى المستقبل . فالخديو يتحدى كما توقعت ولابد من مواجهته دون ابطاء . بل ان هذه فرصة سانحة لوضع الأمور فى نصابها، خصوصا وقد علمت من مصادر موثوق بها أن الخديو انما لجأ الى هذا التصرف لانه افهم ان الحكومة الانجليزية الحاضرة سوف لا تؤيدنى تأييدا كاملا كما كانت تفعل الحكومة السابقة .

« وعندى أن مجرد ابداء النصيحة لا يكفى لحل الأزمة ولذلك أقترح ان تبعثوا الى ببرقية واضحة استطيع اطلاع الخديو عليها بعدم الموافقة على تعيين فخرى باشا وبأن حكومة جلالة الملكة لابد أن يؤخذ رأيها فى

(١) "Abbas II. By Earl of Cromer". صفحة ٢٠ وما بعدها .

مثل هذه الأمور الهامة كتعيين رئيس وزارة جديد وأن التغيير فى الوقت الحاضر غير لازم وغير مرغوب فيه .. كما أرجو تفويضى فى اتخاذ مايلزم من اجراءات لمنع اتمام هذا التصرف . ثم ان الخديو يرغب فى تغيير وزير الحقانية ووزير المالية وانا لا امانع فى هذا . « ولسنا فى حاجة الى تأكيد الأهمية التى تنطوى عليها الأزمة الحالية بالنسبة لحكومة جلالة الملكة اذا هى سمحت للخديو بالموافقة على تصرفه فانى قد اجدنى عاجزا عن متابعة السياسة التى سرت عليها فى السنوات العشر الاخيرة . بل قد تضطرنا الظروف الى اعادة البحث فى المسألة المصرية كلها فى ظروف غير ملائمة . بينما فى استطاعتنا تفادى هذه التطورات اذا نحن صممنا على تلقين الخديو درسا . « ويستطرد اللورد كرومر فيقول .. « وقد بر الخديو بوعده فلم ينشر المراسيم فى الجريدة الرسمية ولكنه سمح للوزراء الجدد بالتوجه الى مكاتبهم ومباشرة أعمالهم وقد رددت على هذا التحدى بأن اوعزت الى كبار الموظفين الانجليز بعدم الاعتراف بالوزراء الجدد الا بعد تلقى تعليمات منى » .

وفى ١٦ يناير انعقد مجلس الوزراء فى لندن وأرسل البرقية الآتية الى لورد كرومر « أن حكومة جلالة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها فى الأمور الهامة كتعيين الوزراء وهى لا ترى فى الوقت الحاضر داعيا ولا مصلحة فى احداث تغيير فى الوزارة ولهذا فهى لا توافق على تعيين فخرى باشا رئيسا للحكومة .. » .

وفى اليوم التالى قام لورد كرومر بتبليغ هذه الرسالة الى الخديو وأشار الى أنه اذا استمر مصطفى فهمى باشا رئيسا للوزارة فلا مانع من تعيين مظلوم باشا وزيرا للحقانية وبطرس غالى باشا وزيرا للمالية وأمهل الخديو أربعة وعشرين ساعة تمت خلالها عدة اتصالات بين اللورد كرومر وممثلى الدول الأجنبية خصوصا قنصلى فرنسا وروسيا . ثم بينه وبين تجران باشا وبطرس غالى باشا وانتهى الأمر الى حل وسط ابقاء على

كرامة الخديو وذلك باخراج مصطفى فهمى باشا والعدول عن تعيين فخرى باشا واختيار رياض باشا رئيسا للحكومة •

وصمم لورد كرومر على اخضاع الخديو لسلطته فأرغمه على أن يصدر تصريحا رسميا بأنه « يحرص على توطيد علاقات المودة مع انجلترا وأنه سوف يستجيب عن طيب خاطر للمشورة التى يقدمها له ممثل حكومةجلالة الملكة فى جميع المسائل الهامة » •

حادثة الحـدود :

فى ٩ يناير سنة ١٨٩٤ سافر الخديو الى الصعيد « جرجا » ومنها بطريق النيل الى مديرية الحدود « وادى حلفا » لاستعراض الحاميات المصرية • وكانت الجنود مزهوة بانتصارها فى « توشكى وطوكر » (١) • ثم عرض فرقة من الجيش كان يتولى قيادتها ضابط بريطانى ، ولاحظ نقصا فى نظا مالجنود واسلحتهم وتدريبهم فأبدى ملاحظته فى هذا الصدد علنا الى القومندان الانجليزى والى وكيل وزارة الحربية وقتئذ « محمد ماهر باشا ـ وكان يرافقه فى رحلته » • فغضب « كتشنر باشا (سردار الجيش المصرى) »واعتبر هذا تحقيرا له أمام الحامية فقدم استعفاءهعلى الفور وأبلغ الأمر (للورد كرومر) المعتمد البريطانى فاستشاط غضبا وأرسل لحكومته يستطلع رأيها فاهتمت بالمسألة وأرسلت الى معتمدها تطلب منه أن يبلغ هذه المطالب الثلاثة الى النظارة المصرية لتبليغها لسمو الخديو لتكون بمثابة ترضية وهى :

١ ـ عزل ماهر باشا وكيل الحربية •

---

(١) انتصر الجيش المصرى على قوات الدراويش فى هاتين الموقعتين وقد حدثت الموقعة الأولى فى ٣ اغسطس ١٨٨٩ وجرت الثانية فى ١٩ فبراير ١٨٩١ ويقول الرافعى فى كتابه مصر والسودان ص ١٦٦ أن الجيش المصرى اظهر فى هاتين الموقعتين بسالة وشجاعة شهد له بها الجميع •

٢ ـ أن يصدر الخديو امرا يثنى فيه على سردار الجيش والضباط الانجليز الذين فى خدمة الجيش المصرى ويبدى رضاءه عن حامية الحدود وثناءه على ضباطها •

٣ ـ أن يحاكم الضباط الانجليز الذين يعملون فى الجيش المصرى أمام قائد الجيوش الانجليزية لا فى نظارة الحربية المصرية •

واشيع انه اذا لم يقبل الخديو هذه المطالب فسيعلن ضم الجيـش المصرى الى الجيش الانجليزى •

ولمـا قدم رياض باشا وبطرس باشا هذه المطالب الثلاثة الى الخديو عباس عدلها وذلك بأن ينقل ماهر باشا الى أول وظيفة مدنية تخلو بحيث تكون معادلة لمنصبه العسكرى فىوكالة الحربية (وقد نقل محافظا للقنال) • وبأن يوجه برقية بالثناء على الضباط الوطنيين والانجليز معا وبذلك تراجع الخديو عن موقفه وعاد يثنى على نظام الجيش وتدريبه وحقق كرومر سياسته فى سلب الخديو كل سلطة وانتهت الأزمة •

اتفاقية السـودان :

رأينا كيف ألزمت انجلترا مصر بالجلاء عن السودان فى سنة ١٨٨٤ ومضت سنوات تحقق خلالها للحكومة الانجليزية عجز حكومة الخليفة عبد الله التعايشى عن المحافظة على السودان فى مواجهة أطماع الدول الأوربية الاستعمارية التى أخذت تهدد السودان من كل جانب • فرأت الحكومة الانجليزية أن مصلحتها تقضى بالعودة الى السودان حتى تمنع وقوعه فى يد أى دولة أوربية استعمارية أخرى قد تتخذ من أرضه ركيزة لمناهضة الاحتلال البريطانى لمصر • فنصحت الحكومة المصرية ـ وقد رأينا ماتعنيه انجلترا بنصائحها ـ بارسال حملة عسكرية مصرية وبريطانية لاستعادة السـودان •

وبعد انتصار الحملة فى موقعة ام دُرمان فى أول ديسمبر ١٨٩٨ اتصل بعلم المخابرات العسكرية فى الجيش المصرى ان كتيبة من الجيش الفرنسى بقيادة الكابتن « مارشان » احتلت فاشودة منذ بضعة شهور .. وهى موقع استراتيجى هام على النيل الأبيض تقع عند ملتقى الطرق من الخرطوم والحبشة الى جنوب السودان .

ولما كانت التعليمات الواردة من لندن الى سردار الجيش المصرى والقائد العام للحملة « لورد كتشنر » أن لا يعترف لفرنسا بملكية أى موقع على نهر النيل .. فقد بعث كتشنر الى مارشان يحتج عليه ثم سار فى قوة من ١٨٠٠ جندى مصرى ومائة جندى انجليزى والتقى بالقائد الفرنسى على مقربة من فاشودة وطلب اليه الانسحاب منها لانها ملك لمصر .

ولما لم يكن لدى « مارشان » سوى تسعة ضباط فرنسيين و ١٢٠ جنديا من السنغال فقد عدل عن المقاومة ولكنه رفض أن ينسحب الا بعد وصول تعليمات من حكومته . وقد وصلته فى نوفمبر من تلك السنة فتم انسحابه .

ويروى السير ريجنالد وينجت (الذى كان اذ ذاك مديرا للمخابرات العسكرية فى الجيش المصرى) فى مذكراته [١] ان خلافا وقع بينه وبين كتشنر حول العلم الذى يرفع على فاشوده .. وكان السردار يزمع رفع العلمين المصرى والانجليزى كما فعل فى الخرطوم من قبل .. ولكن وينجت أقنعه بأن رفع العلم الانجليزى قد يؤدى الى مواجهة بين فرنسا وانجلترا، بينما اذا رفع العلم المصرى وحده فان ذلك معناه ان مصر استعادت حقها، وبذلك لا يجد القائد الفرنسى وجها للمعارضة .. وقد وافق كتشنر على ذلك وارتدى لباسه الرسمى وطربوشه عندما ذهب للقاء «مارشان» بوصفه

(١) Wingate of the Sudan, by R. Wingate.

نائبا عن مصر متحدثا باسمها مدافعا عن حقوقها . وهكذا ظهرت انجلترا بمظهر المدافع عن حقوق مصر فى ملكية السودان على أن هذا لم يمنع الحكومة البريطانية من استغلال ضعف الحكومة المصرية لتنفيذ خطتها فى احتلال السودان وبسط سيطرتها عليه فوقعت مع الحكومة المصرية اتفاقية فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ظاهرها المشاركة فى الادارة وبأن مصر وانجلترا استعادتا السودان من الدراويش بحق الفتح ، وباطنها الانفراد بالسلطة اذ نصت المادة الثالثة من تلك الاتفاقية على أن تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد «حاكم عموم السودان» يكون تعيينه بأمر الخديو بناء على طلب الحكومة الانجليزية ولا يفصل الا بموافقة الحكومة البريطانية ..

وكذلك نصت المادة الرابعة على ان الحاكم العام « وهو انجليزى » يصدر القوانين والأوامر واللوائح والمنشورات .. ثم يبعث بصورة منها الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية فى القاهرة ، والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديو . وقد رفض المصريون الاعتراف بهذه الاتفاقية التى وقعت فى ظل الاحتلال البريطانى وظلوا يرفضون الاعتراف بها حتى معاهدة ١٩٣٦ . ولكن انجلترا مضت فى تثبيت سلطتها فى السودان معتمدة على ما تقدمه مصر من مال ورجال لحكم هذه البلاد المترامية الأطراف .

حادثة دنشواى :

وقعت سنة ١٩٠٦ وتعتبر من الاحداث التاريخية التى لا تنسى ، فقد أثرت فى تاريخ البلاد وتطور الحركة الوطنية تأثيرا كبيرا . وقد نالت تلك الحادثة من مركز الاحتلال الانجليزى حتى انها تعتبر نهاية عهد كان الاحتلال يتمتع فيه بالاستقرار والطمأنينة ، وبداية مرحلة جديدة من مراحل الجهاد القومى بعد أن كان الشعور السائد أن سواد الأمة قد خضع للاحتلال .

ولما كانت تفاصيل الحادث لا تغيب عن ذهن أى مصرى أو على الأقل يجب ، ألا تغيب ! .. فأن الظروف التى احاطت به والمحكمة المخصوصة التى قامت بنظر القضية وقضاتها الذين كانت اغلبيتهم من الانجليز وتهديدهم للشهود كما فعل المستر بوند « وكيل محكمة الاستئناف وعضو المحكمة » حينما كان أحد الشهود « عبد العال صقر » يروى الحادثة بما يدل على تحذيره الضباط الانجليز من الصيد داخل القرية ، قال المستر بوند « الا تعرف ان هذه المحكمة تعاقب الشهود الزور ؟ قال (نعم) فقال له المستر بوند « أنا أعرف المصريين أمثالك كيف تكون شهادتهم ».وكان نظام هذه المحكمة المخصوصة يقضى بأنها لاتتقيد بأحكام قانون العقوبات وقد جرى التحقيق فى هذه القضية بمنتهى السرعة ، وأخذ ولاة الأمور يقبضون على الاهلين جزافا .. ونشرت صحيفة المقطم يوم ١٨ يونية « قبل أن ينتهى التحقيق » ان الأوامر صدرت باعداد المشانق توطئة لارسالها الى مكان الواقعة .

وكان يحيط بالمحكمة عند انعقادها جو من الرهبة وكان الجنود من الانجليز والمصريين يرابطون حولها وعلى مقربة منها ، وكان الحكم فى هذه القضية مجافيا لروح العدالة اذ كان يقضى باعدام ٤ من المتهمين وبالأشغال الشاقة المؤبدة على اثنين ولمدة ١٥ سنة على واحد وبالسجن سبع سنوات على ستة وبالحبس مع التشغيل مدة سنة وبالجلد خمسين جلدة على ثلاثة ، وبالجلد خمسين جلدة على خمسة .

وكان تنفيذ الحكم بطريقة وحشية تفوق فى ضراوتها وقسوتها الحكم الظالم نفسه الذى تناول ٢١ متهما مقابل ضابط واحد مات تحت تأثير ضربة الشمس وذلك بشهادة الطبيب الشرعى الانجليزى .. وقد دل هذا الحكم على ان العدل الانجليزى لا يؤمن جانبه اذا كانت الخصومة تمس صالحا انجليزيا .

وكان التنفيذ فى اليوم التالى لصدور الحكم وفى مثل الساعة التى وقعت فيها الحادثة . فى دنشواى نفسها نصبت المشانق وآلة الجلد وعلى مرأى ومسمع من أهل المحكوم عليهم بالاعدام نفذ الحكم علنا فى المتهم الأول وبقى معلقا بينما نفذ حكم الجلد فى اثنين ، ثم شنق الثانى بهذه الطريقة يليه جلد اثنين آخرين ، وهكذا حتى تمت المجزرة بعد ساعة كاملة ..

وقد كانت نتائج حادثة دنشواى أقوى أثرا من الحادث نفسه ومن فظاعة الحكم الذى اثار السخط العميق فى مصر والخارج . وأزكى هذا السخط ما قام به مصطفى كامل من الحملات القوية فى منتديات اوربا وصحفها منوها بفظاعة الأحكام التى صدرت وشذوذ الاجراءات التى اتبعت . ومخالفتها لأبسط قواعد المدنية ولعدالة الانسانية وظهر صدى هذا الاثر فى البرلمان الانجليزى نفسه حيث استجوب السير ادوار جراى (وزير الخارجية الانجليزية وقتئذ) واضطر ان يتهم المصريين بالتعصب فى أول الأمر ولكنه اضطر فى تصريح آخر ان يستبدل بكلمة التعصب كلمة القلق — وكان لهذا التراجع مغزاه واثره فى الافراج عن المحكوم عليهم فيما بعد . ومن أهم النتائج التى أسفرت عنها حادث دنشواى فى ايجاز :

١ — اشتداد ساعد الحركة الوطنية بانضمام جمهرة المصريين اليها، وسريان هذا الشعور فوز كبير للحركة الوطنية بعد أن كان اللورد كرومر يعتز بأنه مؤيد من أصحاب الجلابيب الزرقاء (الفلاحين) .

٢ — اهتمام الصحف العالمية بالمسألة المصرية بعد أن وضح لها أن مصر ليست بلادا متأخرة كما استبان لها قسوة الانجليز والمظالم التى ينزلونها بالأهلين .

٣ — اضطرت الحكومة الانجليزية الى تعديل سياستها ولو ظاهرا وكان قوام هذا التغيير عزل اللورد كرومر من منصبه أو قبول استقالته فى

ابريل سنة ١٩٠٧ وافساح مناصب الوزارة أمام بعض العناصر الوطنية من المصريين ومن ذلك تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف . ولكن المصريين لم يخدعهم هذا التعديل الذى رأوا فيه محاولة من جانب الحكومة البريطانية لاجتذاب الخديو ووقف معارضته وتحويله عن تشجيع الحركة الوطنية فاستمرت الصحف الوطنية وخاصة صحف الحزب الوطنى تحمل على الاحتلال وأعوانه مطالبة بالجلاء والدستور .

مسالة مد امتياز شركة قناة السويس :

فى أواخر ١٩٠٩ وأوائل سنة ١٩١٠ ، شغلت الرأى العام مسألة كبرى تتصل بحياة البلاد السياسية والمالية وهى مسألة مد امتياز قناة السويس « الذى كان مقدرا له أن ينتهى عام ١٩٦٩ » اذ دخل المستشار المالى البريطانى فى مفاوضة مع شركة القناة لمد امتيازها أربعين عاما ، لقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة على أربعة اقساط فى أربع سنوات متتالية ابتداء من ديسمبر سنة ١٩١٠ على ان تتجاوز الحكومة المصرية « بعد انتهاء الامتياز القديم » عن نسبة مقررة من أرباحها بدل أن تكون هذه الأرباح حقا خالصا للوطن وقد تطوعت الوزارة للدفاع عن هذا الامتداد الجائر وكادت تنجح لولا ما أظهرته الجمعية العمومية من الغيرة على مصالح البلاد وأيدها فى ذلك الصحافة والرأى العام واعتراض الحزب الوطنى مما جعل الوزارة تتقهقر أمام هذا الاجماع فقد كان المشروع عبارة عن تقدمة مالية لمصر لا قيمة لها ، مقابل مد امتياز الشركة اربعين سنة تنتهى عام ٢٠٠٨ م — أو بعبارة أخرى هو تنازل عن ملكية القناة هذه المدة الطويلة مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه وحصة من الارباح .

وعند انعقاد الجمعية العمومية « ٩ فبراير ١٩١٠ » قررت انتخاب لجنة من أعضائها مكونة من خمسة عشر عضوا لدرس المشروع وتقديم تقرير عنه . وقد طلب اسماعيل باشا اباظة « احد أعضاء هذه اللجنة » من بطرس باشا غالى رئيس النظار التصريح عما اذا كان قرار الجمعية

سيكون قطعيا فى هذه المسألة بالذات ولكن الوزير لم يعط جوابا صريحا وبقى الأمر كذلك حتى اذا كانت وزارة محمد سعيد باشا « بعد اغتيال بطرس باشا » صرح رئيسها بجلسة ٤ ابريل ١٩١٠ بأن الحكومة قررت أن يكون رأى الجمعية قطعيا .

وقد اتمت اللجنة مهمتها، ودرست المشروع من جميع نواحيه ووضعت تقريرا مستفيضا . واجتمعت الجمعية العمومية بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩١٠ وحددت جلسة ٤ أبريل لمناقشته فدافعت عنه الوزارة وكان سعد زغلول وزيرا للحقانية فى ذلك الوقت معبرا عن وجهة نظر الحكومة فى تأييد المشروع واستمرت المناقشة بجلسة ٧ أبريل وأخيرا أخذ الرأى على المشروع بالنداء بالاسم فقررت الجمعية رفض المشروع باجماع الاعضاء ماعدا مرقص سميكة باشا والوزراء .

وكان فشل المشروع مظهرا لانتصار الحركة الوطنية رغم محاولات الاحتلال وأعوانه فاشتد ساعد الحركة الوطنية مما ظهر أثره فى مقالات الصحف واجتماعات الأندية وحركات الطلبة ، واضطر الأمير حسين كامل ازاء ضغط الرأى العام المصرى الى الاستقالة من منصبه كرئيس لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية على أثر اغتيال بطرس باشا غالى أثناء نظر المشروع .

واستجابت الحكومة الانجليزية لتيار الحركة الوطنية الدافق فقررت انهاء نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ليحل محلها جمعية تشريعية على أساس الانتخاب وهى بحكم تكوينها والسلطات الممنوحة لها أوسع اختصاصا من المجالس السابقة وقد ظهر فيها رجال بارزون وعلى رأسهم سعد زغلول وكيلها المنتخب وكان لها أثر كبير فى البلاد رغم الفترة القصيرة التى عاشتها اذ استغل الانجليز فرصة اعلان الحرب فصدر قرار بتعطيلها وظلت مصر محرومة من أى تمثيل نيابى حتى صدور دستور ١٩٢٣ واجتماع البرلمان المصرى فى العام التالى .



جمال الدين الافغانى



محمـد فريد



محمد عبـده

الحرب العالمية الأولى ومركز انجلترا فى مصر :

اتخذت انجلترا من وجود قواتها فى مصر ومن نذر الحرب العالمية الأولى فى صيف سنة ١٩١٤ سبيلا لاستصدار قرارات واجراءات وتدابير ترتب عليها اخراج مصر عما ينبغى لها من الحياد اذ أن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها لم تكن قد أعلنت موقفها بعد فضلا عما يؤدى اليه ذلك من تعريض مصر لويلات الحـرب بل أنها همت بضم مصر الى الممتلـكات البريطانية • ثم اضطرت الى العدول عن هذا القرار وقنعت باعلان الحماية، فما أن دخلت انجلترا الحرب ضد المانيا حتى انعقد مجلس النظار برياسة حسين رشدى باشا ــ قائمقام الخديو ــ وأصدر فى ٥ أغسطس ــ أى بعد ٢٤ ساعة من اعلان الحرب ــ قرارا جاء فى المادة الأولى منه :

« مادامت الحرب قائمة (بين المانيا والحلفاء) فلا يجوز لاى انسان مقيم أو مار بالديار المصرية ان يعقد مشارطة أو اتفاقا أو أى نوع كان بالذات أو بالواسطة مع الحكومة المحاربة لصاحب الجلالة البريطانية ••الخ

ونصت المادة ١٣ ــ على أن القوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب فى المـوانى المصرية أو فى أرض القطر المصرى • وكل ما يجرى الاستحواذ عليه فى الموانى المصرية وفى أرض القطر المصرى من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع يجوز احالة النظر فيه الى احدى محاكم الغنائم البريطانية » •

وقد بنى هذا القرار الخطير على أن وجود الجيش البريطانى فى مصر يجعل القطر عرضة لهجوم أعداء انجلترا عليه •• الأمر الذى يقضى باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع مثل هذا الهجوم على البلاد •

وبذلك حددت حكومة رشدى باشا موقفها على اساس الأمر الواقع وهو قيام الاحتلال البريطانى وما تطلبه الحكومة البريطانية من دعم لهذا الاحتلال فى مواجهة الأخطار التى تتعرض لها مصر •

ودليلنا على ذلك ان مجلس النظار احتاط فاستهل القرار بقوله « أشير على الحكومة المصرية أن تتخذ كذا وكذا » .. أى أن القرار صدر تحت ضغط المعتمد البريطانى أو « بنصيحة منه » على حد تعبير السياسة البريطانية .

وفى ١٣ أغسطس صدر قرار بتطبيق تلك القيود على رعايا امبراطورية النمسا والمجر لأنها انحازت أيضا الى جانب ألمانيا وأصبحت فى حالة حرب مع انجلترا .

وواضح ان تلك القرارات اعدت من قبل ، عندما كان خطر الحرب ماثلا فى اوروبا أعدها مستر برونيت Brunyate المستشار القانونى الانجليزى للحكومة المصرية باشراف لجنة الدفاع الامبراطورية فى لندن .. وهى قرارات لها صفة معاهدة تحالف ذات طابع محدود بين مصر وانجلترا واصدارها أمر مشكوك فى سلامته من الناحية القانونية لان مصر لم تكن اذ ذاك تملك عقد اتفاق سياسى له هذا الخطر ، بغير موافقة الباب العالى .

تحرك الزعماء المصريين للمطالبة باستقلال مصر :

وأدرك الوطنيون المصريون عمق الهوة التى تجرهم اليها بريطانيا وقدروا أن الوطنية تدعوهم الى أن يرفضوا التسليم لبريطانيا بما تطلب الا لقاء اعترافها بالمطالب الوطنية .

وهنا يروى أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد فى مذكراته [١] أن رشدى باشا دعاه للقائه فى بيته وكان معه عدلى يكن وزير الخارجية وقال أن انجلترا قد دخلت الحرب ...

---

(١) قصة حياتى للأستاذ أحمد لطفى السيد .

وقد كتبنا هذا باعلان الأحكام العرفية فى البلاد ، وسلمنى اعلانا فقلت له :

أتدخل الحرب مجانا ياباشا ... ؟

قال : بل احترزنا مما تخاف بأن قلنا « نظرا للاحتلال الفعلى لانجلترا فى مصر » .

فقلت له « أخشى أن يقول الناس أن هذه سذاجة سياسية .. فاذا كانت انجلترا تريد أن تجرنا معها الى هذه الحرب ، فلتعترف لنا أولا بالاستقلال .

قال رشدى : لم يفت وقت ذلك .

ثم يستطرد لطفى السيد فيقول « اتفقنا نحن الثلاثة على السعى لتعترف انجلترا باستقلالنا ونكفل لها مصالحها الى حد أن نعاونها بدخولنا معها الحرب اذا كان هذا ضروريا » .

ثم يقول ، وقد كان أكثر رجال الوكالة البريطانية وقتئذ فى أوروبا بالأجازة . ثم كان سير ريجنالدوينجت أول من حضر منهم فكلمه رشدى باشا فى ذلك وصارحه بأن مصر مستعدة لمناصرة بريطانيا العظمى بشرط أن تعترف باستقلالنا فارتاح « ونجت » لهذه الفكرة ووعد بأن يعرض الأمر على حكومته . ثم جاء بعد ذلك مستشار الداخلية « سير جراهام » فلقيته وقلت له :

« ان مركزنا الآن دقيق ، فنحن تابعون لتركيا وهى ستدخل الحرب مع ألمانيا وأنتم محتلون بلدنا الذى أعلنت حكومته الحكم العرفى تضامنا معكم ، فلابد لنا من تنظيم هذه الحالة .. ولست أرى طريقا لذلك الا أن نعلن استقلالنا وينصب الخديو ملكا علينا وأنتم تعترفون بذلك ..

فقال « جراهام » تركيا لن تدخل الحرب وعندنا على ذلك ضمانات ..

قلت : « ان لم يكن دخول تركيا الحرب راجحا ، أفلا يكون محتملا ؟ قال « كل شىء محتمل » — قلت اذن فماذا يكون ؟ « فلما ألححت عليه فى الاستدلال على ضرورة دخول تركيا الحرب وسوء مركزنا فى ذلك الوقت قال :

« يا صاحبى نحن نعرفكم كما تعرفون أنفسكم — فحين ظهور أول طربوش تركى فى القنال » تتركوننا وتجرون وراءه ... « وانقطع الحديث عند ذلك فأخبرت رشدى باشا بما حدث فقال لى أنه كلمه كذلك فلم ينل منه طائلا » .

انهاء السيادة العثمانية واعلان الحماية على مصر :

على الرغم من أن انجلترا تعهدت لتركيا فى أغسطس سنة ١٩١٤ بعدم احداث أى تغيير فى نظام مصر السياسى طالما التزمت تركيا بالحياد ... الا أنها عادت بعد قليل — وتركيا لم تدخل الحرب بعد — تعد لانهاء السيادة العثمانية على مصر ووضع مصر تحت الحماية البريطانية . نرى ذلك فى برقية أرسلها سير ادوارد جراى وزير الخارجية الى القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى ٢٧ سبتمبر وهى تكشف أن بريطانيا قررت انهاء السيادة التركية على مصر ، وخلع الخديو عباس الثانى ابن الخديو توفيق المعين بفرمان همايونى من الباب العالى قبل هذا باثنين وعشرين عاما ، وتعيين الأمير حسين كامل ابن الخديو اسماعيل سلطانا لمصر . وهذا نصها :

برقية بالشفرة من سير ادوارد جراى لمستر تشيتام (القاهرة)

سياسى [1]

سرى

(١) وثيقة رقم ١ فى الملحق الخاص بالوثائق البريطانية الواردة فى نهاية الكتاب .

وزارة الخارجية — ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ الساعة ٢٫٣٠ بعد الظهر

رقم ٢٣١ (ك)

(تلغرافيا) ك

بشأن برقيتك الخاصة بتاريخ ٢١ سبتمبر

وضعنا صيغة بيان قصير وبسيط يعلن وضع مصر تحت حماية صاحب الجلالة وينهى السيادة التركية . ونرى أن يصدر البيان هنا فى حالة هجوم تركيا على مصر . ثم نبعث به اليك على الفور فى برقية مفتوحة .

فاذا حدث ذلك فاننا نرى أن يتولى الأمير حسين الخديوية ، وعليك بعد اعلان الحماية هنا أن تقابل الأمير . فاذا وافق فأن عليك أن تتبع بيان الحماية باعلان يتضمن أن حكومة صاحب الجلالة قد منحت الخديوية لصاحب السمو الأمير حسين .

أما بالنسبة للامتيازات « المحاكم المختلطة » فانى سأبعث اليك فيما بعد ببرقية تتضمن ماسيكون عليه موقفنا منها ، بيد أنه اذا نشأت حالة حرب نتيجة لعدوان تركيا فانى أوافق على اصدار اعلان بالأحكام العرفية » .

وأبلغت الحكومة البريطانية عزمها هذا الى الحكومة الفرنسية وحكومة روسيا القيصرية حليفتها بالبرقية التالية :

سياسى [1]

سير ادوارد جراى

برقية بالشفرة الى .

سير ف . برتى . (بوردو) رقم ٧٧١

سير ج بوكانا (بتروجراد) رقم ٨٧٨

(١) وثيقة رقم ٢ .

وزارة الخارجية ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ الساعة ٤٠ر٥ مساء

(برقيا) ٧٧١ ك . سرى جدا

أبلغت ممثلى فرنسا وروسيا هنا بطريقة سرية جدا أنه فى حالة دخول تركيا الحرب ضدنا فأننا سنكون مضطرين ، ضمانا لسلامة مركزنا فى مصر ، لاعلان الحماية البريطانية محل السيادة التركية هناك ، ووضع خديو جديد هو الأمير حسين (وكان الخديو عباس وقتذاك يصطاف فى تركيا) . وسيستمر العمل بالامتيازات الى حين بحثها مع الدول ، كما أن المحاكم المختلطة ستستمر أيضا . وقد أوضحت للممثلين ضرورة احاطة الاجراءات المذكورة آنفا بالسرية المطلقة ، وبينت أنها لن توضع موضع التنفيذ الا اذا دخلت تركيا الحرب ضدنا .

أرسلت برقيات مماثلة الى القاهرة برقم ٢٦١ والى القسطنطينية برقم ٦٧٢ .

وقد أجابت فرنسا بأنها لا تمانع فى الاعتراف بهذا الاجراء بيد أنها تود أن تذكر انجلترا بأنها لم تعترف بعد بالحماية الفرنسية على مراكش ......

وفى ٢٨ أكتوبر بعث مستر شيتهام الى لندن يقول أنه علم من مصدر ثقة أن الخديو عباس ضالع مع الألمان . وأنه قد يرافق الحملة التركية القادمة الى مصر .. مما قد يؤثر على ولاء بعض الضباط المصريين وأن فى تعيين الأمير حسين خديويا ما يكفل مواجهة الموقف ... وأن من الخير أن لا يعود عباس الى مصر ، وأنه يعتقد أن الوزراء المصريين يقرون هذا الرأى .

وكان أن فاتح شيتام « الأمير حسين » فى قبول المنصب ولكن الأمير ألح فى ضرورة منح مصر استقلالها كبديل لانهاء السيادة العثمانية على

مصر اذ رد على شيتهام بأن قيام حالة الحرب ضد خليفة المسلمين سوف تثير المصريين الى درجة كبيرة .. اذ هم يدينون بالولاء له . ثم قال الأمير أنه لا يستطيع قبول المنصب الا اذا اقترن بوعد من انجلترا بمنح مصر استقلالا ذاتيا وتعويضها عن قطع علاقاتها بتركيا .

وفى أول نوفمبر قابل « شيتهام » رشدى باشا الذى أكد له أن اعلان الحماية قد يفضى الى قيام ثورة فى البلاد .. وانه لا يتحمل أية مسئولية تنجم عن هذا الاجراء ... وأمام تلويح الأمير حسين بالاعتذار عن قبول المنصب وتهديد رشدى بالاستقالة .. اقترح شيتهام على حكومته التريث فى اعلان الحماية والاكتفاء باعلان الأحكام العرفية .. ووافقه على ذلك القائد العام للقوات البريطانية فى مصر .. كما يتضح من البرقيتين التاليتين :

برقية الشفرة المرسلة من مستر تشيتام لسير ادوارد جراى بتاريخ ١ نوفمبر (القاهرة) (١)

١ نوفمبر سنة ١٩١٤ الساعة ٣٠ر١ صباحا . وصلت الشفرة الساعة ٣٠ر٢ صباحا .

رقم ٢٣٥

عاجل جدا

برقيا ك

سرى جدا

بشأن برقيتكم رقم ٣٠٠ بتاريخ ٣٠ أكتوبر

(١) وثيقة رقم ٣ .

أجريت مقابلتين طويلتين طابعهما السرية مع الأمير حسين .

ان أهم وجهات نظره أنه لا يستطيع ، فى الوقت الذى ستثور فيه مشاعر المصريين بدخول الحرب ضد الخليفة ، أن يقبل الخديوية بدون منح مصر – أو وعد بمنحها – الاستقلال الذاتى تحت السيادة البريطانية. أن الأمير حسين لم يرفض العرض كلية ، ولكنى لا أظن أن من المحتمل أن يقبله بدون تعديل كبير للفقرة الخاصة بالادارة التى ضمنتها أمس برقيتى رقم ٢٣٢ شارحا وجهات النظر بالنسبة للوصى[1] . وأشعر بأنى غير قادر على اجراء مباحثات جدية بشأن المقترحات التى تتسم بالغموض التى قدمها هو بدون تعليمات منكم .

ان الأمير حسين والوصى متأثران ولا شك بالخوف من الخطر الذى قد ينجم فيما لو لم ننتصر فى الحرب ، وبالرغم من أنى لا أظن أنهما يتصرفان بتنسيق بينهما ، فانهما متفقان بالنسبة لفكرة ضرورة اعطاء مصر نوعا من « التعويض » مقابل انفصالها عن تركيا .

وقد اتخذت الان اجراءات أمن لمنع حدوث أعمال شغب سافرة من جانب الاتراك والوطنيين .

٦٥٨٢٨ – ١ نوفمبر سنة ١٩١٤ اللجنة الفرعية [1]

برقية الشفرة من مستر شيتهام (بالقاهرة) فى ١ نوفمبر سنة ١٩١٤ (وردت الساعة ٣٫٠٥ بعد الظهر فى ١ نوفمبر ١٤ وصلت الساعة ١٣٫١٥ بعد الظهر) .

رقم ٢٣٧ (ك)

---

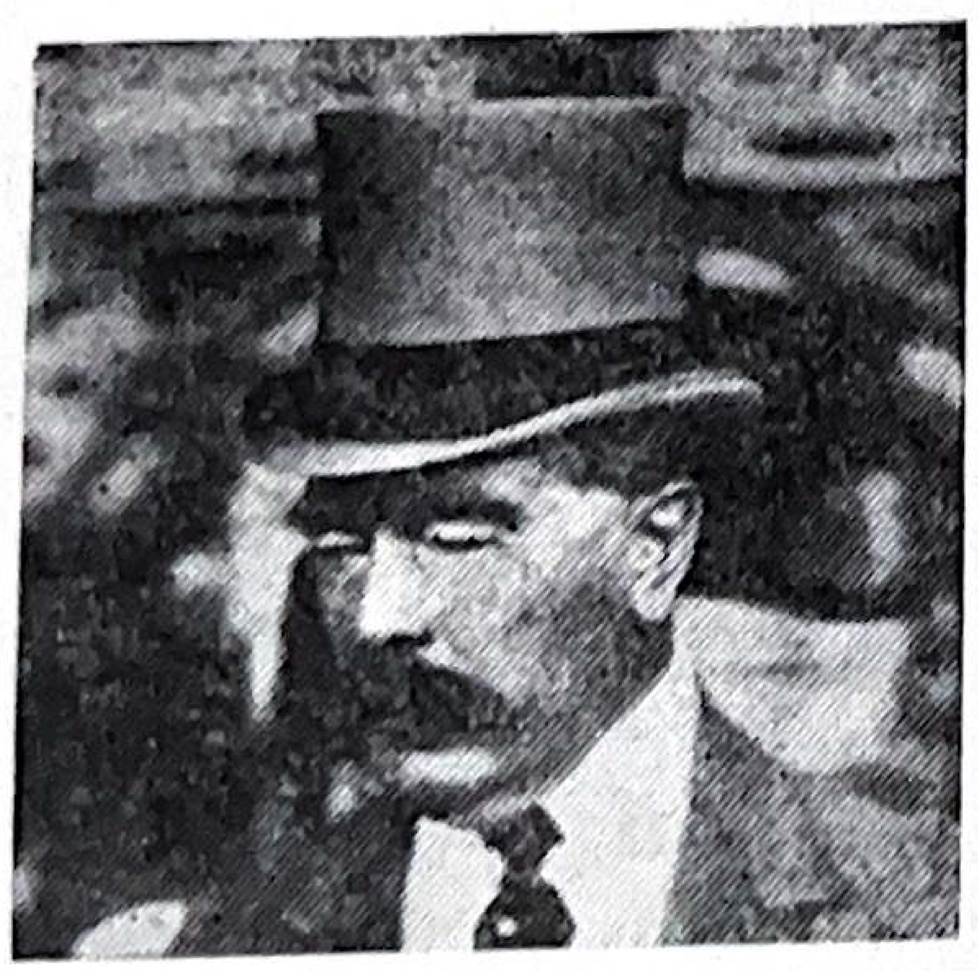
(١) يقصد حسين رشدى باشا ناظر النظار .
(٢) وثيقة رقم ٤ .



الخديو عباس حلمى الثانى



السلطان حسين كامل



لورد كتشنر

برقيتى رقم ٢٣٢ وبرقيتى رقم ٢٣٥ وبرقيتك رقم ٣٠٦

عاجل جدا وسرى جدا

بعد التشاور مع القائد العام ومع المستشارين فانى قابلت الوصى وتأكدت من أنه مستعد للبقاء فى منصبه فى حالة اعلان القائد العام الأحكام العرفية ، اذا أجريت حركة اعتقالات للاتراك واتخذت اجراءات أخرى للسيطرة على الموقف من جانبنا (مجموعة أرقام غير واضحة) بأمر من القائد العام . وفى مثل هذه الحالة فان الوصى لا يكون مسئولا عما يعتبره عملا من أعمال الثورة التى قد تنجم عن فرض الحماية . وهو يعد بأن يضمن موقف التأييد من جانب رجال الدين ، وهى نقطة على درجة كبيرة من الأهمية .

وبالنظر للازمة التى ستنشب لرفض الأمير حسين الخديوية ، فأننا نرى ، فى الظروف الحالية أن نحجم عن اعلان الحماية فى الوقت الحاضر . ويمكن اتخاذ هذه الخطوة حين تصبح الحاجة ماسة الى اتخاذها . واذا ظلت البلاد هادئة - وهو أمر محتمل جدا فى تقديرى - فان علينا أن نكسب الوقت ونحاول تحسين الموقف لصالحنا ، بحيث نتمكن من اتخاذ الاجراءات التى يحتمها اعلان الحماية .

ومن المرجح أن تعلن الأحكام العرفية على الفور ان وافقتم على ذلك .

أرسل الى :

١ - الملك .

٢ - سير جراى .

٣ - لورد كيتشنر .

٤ - رئيس الوزراء .

٥ ــ مستر تشرشل .
٦ ــ سيرو . تيريل .
٧ ــ ادوارد تود .

اعلان الأحكام العرفية :

فى ٢/١١/١٤ صدر أمر قائد جيش الاحتلال بمراقبة الصحف فيما تكتبه عن الحرب قبل طبعها . ولم تكن هذه المراقبة موجودة حتى ذلك التاريخ . فأصبحت الصحف تصدر وفى المقالة الواحدة منها سطر أو عدة أسطر محذوفة ومكانها أبيض أو يتخلل الأسطر كلمات محذوفة ومكانها كذلك .

كما كانت مقالات برمتها تحذف وتبقى أنهر خالية من الكتابة . وقد صدر هذا الأمر من قائد جيش الاحتلال لا من الحكومة ولم تكن البلاد موضوعة تحت الأحكام العرفية .

وعقب عيد الأضحى مباشرة (٣ نوفمبر) صدر الاعلانان الآتيان فى الجريدة الرسمية ونشرا فى الجرائد السيارة وعلقا على الجدران فى الجهات الظاهرة للعيان فى جميع أنحاء القطر .

١ ــ اعلان الأحكام العرفية :

«ليكن معلوما أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على عاتقى مراقبة القطر المصرى العسكرية لكى نضمن حمايته . فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه » .

تحريرا فى ٢ نوفمبر ١٩١٤

« مكسويل »

الفريق قائد الجيوش بمصر

٢ ــ « أنا جون جرنفل مكسويل لفتننت جنرال قومندان الجيوش البريطانية فى القطر المصرى المنوط بتنفيذ الأحكام العرفية أعلن بهذا ما يأتى : ــ

«أولا : أن السلطة التى تستعمل تحت اشراف بمعرفة الادارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الادارة المدنية بل تعتبر تكميلا لها وعلى كل الموظفين الذين فى خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على أداء واجباتهم بكل دقة فى وظائفهم .

« ثانيا : أن أحسن ما يمكن للاهالى عمله للصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام أو التحريض على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه والمبادرة باتباع جميع الأوامر التى تعطى لحفظ السلام العام وحسن النظام عن طيب خاطر . ومن اتبعوا ذلك لا يكونون معرضين لأى تداخل فى شئونهم من السلطة العسكرية .

« ثالثا : جميع الطلبات التى ربما تلزم للاحكام العسكرية من خدمات الأفراد أو مما يملكون تكون قابلة للتعويض التام وتحدد قيمتها بمعرفة سلطة مستقلة ان لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين » .

مصر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

الامضاء

(ج.ج مكسويل)

ولما عرض الأمر على رشدى باشا أدخل التعديل القاضى بالفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية وبأن السلطة المدنية ستظل من اختصاص مجلس النظار ثم قال أنه نظرا لغياب الخديو عباس الذى تستمد منه

الحكومة سلطتها فقد قررت الوزارة الاستمرار فى مباشرة الأعمال تجنبا للمضار التى تلحق بالبلاد اذا تعطلت ادارتها الداخلية .

دخول تركيا الحرب :

عقب اعلان انجلترا الحرب على ألمانيا بعث سير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية برقية فى أغسطس سنة ١٩١٤ الى حكومة تركيا يؤكد فيها تعهده بعدم احداث أى تغيير فى النظام السياسى القائم فى مصر طالما التزمت تركيا بمبدأ الحياد .

وحدث فى أواخر أكتوبر سنة ١٩١٤ أن تجمع نحو ألفين من البدو المسلحين على بعد عشرين ميلا من الحدود المصرية استعدادا لاجتيازها، وفى نفس الوقت قامت مدمرة تركية بمهاجمة ميناء أوديسا . وأغرقت مركبا حربية روسية . فما كان من سفراء انجلترا وفرنسا وروسيا الا أن طلبوا من وزير الخارجية التركية جوازات سفرهم .. وفى ٥ نوفمبر كانت انجلترا فى حالة حرب مع تركيا ...

لذلك لم يفاجأ موظفو دار الوكالة البريطانية فى مصر بنشوب الحرب مع تركيا وكان القائد العام للقوات الانجليزية قد منح المستشار الانجليزى فى وزارة الداخلية صلاحيات عسكرية وخوله حق القبض والاعتقال فأخذ فى القبض على طائفة من الاتراك والمصريين الوطنيين ...

وفى ٧ نوفمبر صدر المنشور التالى :

قطع العلائق بين انكلترا والدولة العلية :

« أنا اللفتننت جنرال جون غرانفل مكسويل قائد جيوش صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى قد كلفت بأن أعلن أنه فى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب .

« ولو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين امبراطورى ألمانيا والنمسا قد أقدمت الحكومة العثمانية مرارا تحت نفوذ أعداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات فان حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الأعمال بمثلها تحاشيا دقيقا حتى أرغمت على ذلك . ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية فى سوريا التى لا يمكن الا أن تكون موجهة ضد القطر المصرى بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط ألمانيين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء فان بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان القتال ، واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء الذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطانى فى ٣٠ سنة .

« ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة . ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالى وتطلب اليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أى مساعدة لأعدائها » .

الامضاء

(ج . ج . مكسويل)

فريق قائد الجيوش البريطانية بالقطر المصرى

وكذلك أصدر القائد العام منشورا بسريان قرار ٥ أغسطس على الدولة العثمانية فيما يختص بالسفن التجارية العثمانية التى تكون داخل الموانى

المصرية أو داخلة اليها فانه لا يسمح لها بمبـــارحة المينـــــاء الموجودة فيـــه .

والفقرة الخاصة بتعهد انجلترا أن تأخذ على عاتقها جميع أعبـــاء الحرب ..... الخ أضيفت ترضية لرشدى باشا اذ كان قد هدد بالاستقالة .... وكذلك طلب من القائم بأعمال المعتمد البريطانى توكيدا بأن السلطة المدنية سوف تبقى من اختصاص مجلس النظار ... وبذلك حمل رشدى باشا السلطات العسكرية مسؤولية ما تتخذه من اجراء فى ظل الأحكام العرفية .. بيد أن سير الأمور فى البلاد طوال أيام الحرب وما تلاهــا أظهر أن هذه الوعود لم يكن لها من الاحترام الا بمقدار المداد الذى كتبت به على الورق .

مشروع ضم مصر الى الممتلكات البريطانية :

لم تكتف الحكومة البريطانية بهذه الاجراءات التى اتخذتها على الرغم من أنها كانت تعلم بسعى الزعماء المصريين لاستصدار وعد من الحكومة البريطانية باستقلال مصر بل مضت فى تنفيذ خطتها فى احكام سيطرتها على مصر الى حد أنهـا فكرت فى ضم مصر نهائيــا الى الامبراطورية البريطانية ، فقبل مضى أسبوعين على النقاش الذى جرى بين ممثلهـا فى مصر من جانب والأمير حسين كامل وحسين رشدى من جانب آخـر نبتت فكرة فى داوننج ستريت[1] « بضم مصر الى الممتلكات البريطانية» وأرسلت البرقية التالية للقائم بالأعمال البريطانى فى القاهرة لاستطلاع رأيه فى هذا الشأن وهى :

هذه الوثيقة ملك لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ويجب اعادتها الى وزارة الخارجية بعد الانتهاء منها ما لم تطلب للاستعمال الرسمى .

سياسى ٧٠٨٣٦ ــ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ [٢] .

(١) مقر الحكومة البريطانية فى لندن .
(٢) وثيقة رقم ٥ .

برقية بالشفرة الى مستر شيتهام (القاهرة)

وزارة الخارجية ، ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ الساعة ٦٫٤٥ مساء

رقم ٣٤٤

ك .

ترى حكومة صاحب الجلالة أن أشد الخطوات فعالية هى اعـلان ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبات الخاصـة بمسألة تولى الخديو منصبه ، ويمنح المصريون على الفور الرعوية البريطانية .

ان يوم ١٩ نوفمبر الذى تصل فيه القوات من الهند سيكون يوما مواتيا لهذه المناسبة .

وعلى الرغم من الضم فانه سيكون علينا ــ مراعاة لشعور الفرنسيين بصفة خاصة ــ أن نرجىء مسألة الامتيازات والمحاكم المختلطة لمباحثـات تجرى فى المستقبل ولا نعتبره نظاما ملغيا مفروغا منه .

وأود ، على أية حال ، أن أعرف وجهة نظرك ووجهة نظر القـائد العام بالنسبة لتأثير ذلك على الموقف الداخلى قبل أن نصل الى قرار نهائى بشأن اعلان الضم » .

ولكن القائم بأعمال المعتمد البريطانى طلب فسحة من الوقت ومزيدا من المعلومات حتى يستطيع أن يبت برأى فى هذا الموضوع الخطير . وهذا نص برقيته :

الى وزارة الخارجية بعد الانتهاء منها ما لم تطلب للاستعمال الرسمى .
« هذه الوثيقة[1] ملك لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ويجب اعادتها

سياسى صورة ٧١٠٤٦ ــ ١٤ نوفمبر ١٩١٩

(١) وثيقة رقم ٦ .

من مستر شيتهام الى سير ادوارد جراى (مرجع ١٤ نوفمبر) .

حل شفرة برقية مستر شيتهام (القاهرة) بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

(وصلت الساعة ١ ظهرا ، وحلت الساعة ١٫٣٠ ظهرا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٤) .

رقم ٢٦٦ . عاجل

تلغرافيا ك .

القاهرة : ١٤ نوفمبر ١٩١٤

برقيتكم رقم ٣٤٤

توجه القائد العام أمس لاجراء تفتيش هام فى القنال ، وسيعود غدا وأنا أقوم بارسال برقيات بتعليماتك له ، كما أنى أخذت رأى المستشارين. وأرى أن من المفيد لتقييم الأثر على الموقف الداخلى أن تزودنى خلال هذه الفسحة بمزيد من المعلومات المحددة عن شكل الحكومة التى ستعقب عملية الضم . فاذا كان ذلك يشمل — كما افترض — احلال حاكم بريطانى عام محل الادارات المصرية القائمة التى يمثلها الخديو ووزارة مصرية تتولى الحكم باسمه ، فان التغيير سيكون أكبر بكثير من أى شىء قدرناه ، وستتطلب الاثار التى ستترتب عليه أن يكون موضع اعتبار دقيق » .

وقد رد وزير الخارجية على هذا الاستفسار بأن الاجراء المقترح (أى الضم) لا يتعارض مع استمرار الوزراء المصريين فى قيامهم بتصريف أمور الدولة تحت اشراف ممثل انجلترا ... وأن فى وجود الأحكام العرفية ما يغنى عن اتخاذ أية تدابير أخرى .

وفى الوقت نفسه اتصلت الحكومة البريطانية بحليفتيها فرنسا وروسيا تحاول اقناعهما بفكرة ضم مصر الى الممتلكات البريطانية .

فى ١٧ نوفمبر ١٩١٤ بعث سير ادوارد جراى الى حكومتى فرنسا وروسيا بمذكرة تفصيلية عن الأسباب التى حدت بالحكومة البريطانية الى التفكير فى الضم . وفى ختام المذكرة ، الموجهة الى فرنسا أضاف « جراى » أن انجلترا مستعدة للتنازل عما لها فى مراكش مقابل أن تتنازل فرنسا عما لها فى مصر ، ومضت الحكومة البريطانية فى تنفيذ فكرتها فلم يجىء يوم ١٩ نوفمبر الا وكانت وزارة الخارجية قد أعدت مشروع الأمر الملكى على الصورة الآتية :

٧٢٦٩١ — ١٩ نوفمبر ١٩١٤(١)

قرار (ضم) مصر فى المجلس سنة ١٩١٤ .

فى مجلس بلاط الملك قصر بكنجهام يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

بحضـــــــــور

حضرة صاحب الجلالة المعظم .

حيث أن بريطانيا العظمى ظلت طوال سنوات عديدة مضت تحتل مصر عسكريا ضمانا لسلامة الحدود المصرية ولحسن أداء واستقرار الحكومة المصرية .

وحيث أنه أصبح من الضرورى لحكومة صاحب الجلالة ، نتيجة لنشوب الحرب بين جلالته وصاحب الجلالة الامبراطورية سلطان تركيا ، أن تعتبر نفسها مسئولة بصفة دائمة عن سلامة مصر وحكومتها لما فيه صالح المصريين .

وحيث أن تحقيق هذا الهدف يتطلب ضرورة الغاء سيادة صاحب

---

(١) وثيقة رقم ٧ .

الجلالة الامبراطورية سلطان تركيا على مصر ، وانهاء اعتبار مصر جـزءا من الممتلكات العثمانية .

لذلك ، فانه الآن ليسر جلالته بناء على نصيحة مجلس البلاط أن يأمر، وقد أمر بما يلى :

(١) ابتداء من هذا التاريخ وبعده تضم مصر وتشكل جزءا من ممتلكات جلالتـه .

(٢) هذا الأمر يمكن أن يعتبر قرار « ضم » مصر فى المجلس بتاريخ ١٩١٤ .

وعلى صاحب الفخامة سير ادوارد جراى بارت ك . خ أحـد وزراء الدولة الرئيسيين لجلالته أن يصدر التوجيهات اللازمة بهذا الصدد » .

ألميرك فيتزروى

ورحبت حكومة القيصر بالمشروع البريطانى ولكنها فى الوقت نفسه نوهت بمطالبها فى بوغازى البوسفور والدردنيل ، كما يتضح ذلك من البرقية التى أرسلها سفير انجلترا فى بتروجراد .

« هذه الوثيقة ملك لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ويجب اعادتها الى وزارة الخارجية بعد الانتهاء منها ما لم تطلب للاستعمال الرسمى .

سياسى ٧٢٧٦٨ ــ ١٩ نوفمبر ١٩١٤[1]

حل شـفرة برقية سير ج . بوكانان الى سير ادوارد جراى (مرجع نوفمبر ١٩١٤) بتروجراد .

---

(١) وثيقة رقم ٨ .

بتروجراد فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

(وصلت الساعة ٣ صباحا ــ وحلت الساعة ٣٫٣٠ صباحا بتـاريخ ١٩ نوفمبر) .

رقم ٦٦١ .

(برقيا) ــــــ

ان وزير الخارجية الذى قــرأت له برقيتك رقم ١٠٥٨ صباح اليوم تلقى مقترحاتك بروح اتسمت بالود الشديد . وقال فخامته أنه كان دائما ينظر الى مصر باعتبارها من الممتلكات البريطانية ، وانه لم يكن أبدا ليثير أية صعوبات فى هــذا الشأن حتى من قبل أن تصبح روسـيا وبريطانيا حليفتين كما هما الآن . وأكد لى على الفور ، حتى بدون عرض الأمر على الامبراطور أن روسيا توافق برضاء على الضم من جانب بريطانيا .

وانى أرسل هذه المذكرة بناء على طلب فخامته لعلم جلالته .

وعلى الرغم من أن فخامته لم يذكر شيئا عن القسطنطينية أو البواغيز ، فانى أظن أن تقديم تأكيد من حكومة جلالته بانها ستقابل ــ حين يجىء الوقت ــ رغبات روسيا بشأنهما بنفس روح الود سيكون موضع الرضاء الشديد هنا » .

أما فرنسا فـكانت أكثر تحفظا فقـد نوهت حكومتها بموقف الشعب الفرنسى ، وعدم ارتياحه لضم مصر الى الممتلكات البريطانية مقترحة أن تؤجل هذه المسألة وشبيهاتها الى ما بعد الحرب . وازاء هذا الموقف من الحليفتين اضطرت انجلترا الى أن تطوى مشروعاتها ــ مؤقتا ــ مكتفية فى الوقت الحاضر بوضع مصر تحت الحماية البريطانية ، وجاء اعتراض فرنسا ورد الحكومة البريطانية عليها فى البرقية التالية : ــ

هذه الوثيقة ملك لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ويجب اعادتها الى وزارة الخارجية بعد الانتهاء منها ما لم تطلب للاستعمال الرسمى .

سياسى رقم ٤٥ (١)

حل شفرة برقية سيرف . برتى (بوردو)

من سيرف . برتى الى سير ادوارد جراى — مرجع ر . نوفمبر ٢٠

٧٣١١٥ — ٢٠ نوفمبر١٩١٤

(رقم ٤٩١ سرى)

بوردو فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤

(برقيا)

مصر

تلقيت برقيتك رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٧ نوفمبر فى وقت متأخر بالنسبة لمقابلة وزير الخارجية الفرنسية فى تلك الليلة . ولذلك فأنى بعثت اليه فى صباح اليوم التالى بمذكرة بمحتوياتها . وحيث أنه لم يذكر لى شــيئا عن الموضوع بعد ظهر أمس فأنى لم أشر اليها بشىء .

وبعد ظهر اليوم تحدث وزير الخارجية معى بشأن موضوع اتصالى به الذى رأى ضرورة ابلاغ الوزارة بشأنه . وقد قال ان ضم مصر قد يتيح الفرصة أمام من يتأثرون به — وهو ليس واحدا منهم — للقول ان انجلترا بدأت بالفعل فى جنى الفوائد التى ستعود عليها من الحرب ، وسيبدو الأمر أمام الشعب الفرنسى على أن فرنسا ستكون مخلب قط للنار التى تشعلها انجلترا . كما أن الألــان سيتخذون منه رأسمالا ضد انجلترا . ولابد فى التعامل مع الشعب الفرنسى من وضع مشاعرهم موضــع الاعتبار . لقد

(١) وثيقة رقم ٩ .

قامت الحكومة البريطانية بضم قبرص ، وقامت بضرب الشيخ سعيد(١) والاستيلاء عليها . فاذا أعقب ذلك ضم مصر على الفور فان الأمر سيسبب صدمة للرأى العــام . وقد سأل عما اذا لم يكن من الممكن لحكومة جلالة الملك أن تضع بديلا للخديو الحالى وتقتصر على اعلان مصر محمية . على أنه اذا رأت حكومة جلالة الملك أن الضم أمر لا مفر منه ، فأنه يقترح وجوب صدور اعلان أو تبادل للمذكرات بين الحكومتين البريطانية والفرنســية ، حتى يتسنى للشعب الفرنسى أن يدرك أنه كان هناك اتفاق بين الحكومتين.

وقد ذكرت وزير الخارجية — لا بقصد الجدل لأن لهجته كانت ودية جدا — بأننا لم نعترف أبدا بأصالة حق فرنسا فى الشيخ سعيد،وكنا دائما نعتبرها من الممتلكات التركية ، تصرفنا تجاهها الآن على هذا الأساس ، كما أن الحكومة الفرنسية حولت الحماية الفرنسية على مدغشقر الى الضم دون أن تستشيرنا ، وبذلك وضعت خاتمة للتأكيدات التى كانت قدمتها الينا . وذكر وزير الخارجية أن العلاقات بين فرنسا وانجلترا تختلف الآن بشدة عمــا كانت عليه فى الماضى ، ولكنه شخصيا يدرك أن المصــالح الفرنسية فى مصر لن تضار بالضم .

أما بالنسبة لمراكش ، فقد أعرب وزير الخارجية عن عدم رغبته فى الضم فى الوقت الحاضر ، وهو يرى أن من الخير لمثل هذه المسائل كلها أن يؤجل البت فيها الى ما بعد الحرب . وان مايرغب فيه اتخاذ اجراء بشأن الأحكام القضــائية التى كانت شرطا أصرت عليــه ألمــانيا فى مؤتمر **« الجسيراس » (الجزيرة) وهو شرط أنهته الحرب بالنسبة لها. وسيقوم** وزير الخارجية بارسال برقية الى الســفير الفرنسى لينقل اليكم وجهات نظره.وقدأضاف وزير الخارجيةأن مسيو سازونوف يفركيديهفرحا بشأن

(١) الشيخ سعيد منطقة على مضيق باب المندب بالقرب من عدن كانت تابعة لتركيا وأصبح للفرنسيين فيها مصالح اقتصادية هامة . وقد ضمتها بريطانيا الى ممتلكاتها عام ١٩١٤ .

الاتصـال الذى تم به حول ضم مصر لأنه هيأ له ذريعة لتسوية مسألة البواغيز . ولدى عودتى الى السفارة من مقابلتى لوزير الخارجية وجدت برقيتكم رقم ٩٨٣ المرسلة بعد الظهر ، وبعثت رسالة خاصة لوزير الخارجية أبلغه فيها أن حكومة جلالة الملك رأت — بعد اعادة النظر فى الموضوع — أن اعلان الحماية مناسب أكثر من الضم لسلامة الموقف الداخلى فى مصر وهو أهم هدف لها فى الوقت الحاضر » .

وهكذا أسقط فى يد انجلترا .. ففرنسا تعارض فكرة الضم والروسيا تنتهز الفرصـة لتطالب بشىء من التوسع الأقليمى نحـو استانبول .. أو بجعلها ميناء حـرة ثم بالمضايق (البوسفور والدردنيل) . واضطرت انجلترا الى التراجع مدعية بأن سلامة الموقف الداخلى فى مصر هو أهم هـدف لها فى الوقت الحاضر ... وأبلغت حكومة بتروجـراد برقيا « أنها أى انجلترا لا ترغب فى احداث تغيير كبير فى النظام القائم فى مصر تفاديا لحدوث اضطرابات داخلية وان من الخير تأجيل البحث فى جميع التعديلات الاقليمية ... حتى يتم الاتفاق عليها بين الحلفاء بعد أن تضع الحرب أوزارها ... » .

ويعجب لورد لويد المندوب السـامى فى مصر من سنة (١٩٢٥ — ١٩٢٩) فى كتابه « مصر من بعد كرومر » (١) لتراجع انجلترا عن موقفها خصوصا بعد ما تبين له من الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية أن الحكومة الفرنسية قـد فوتحت فى أمر الضم ووافقت عليـه . ولكن الوثائق التى ننشرها هنـا توضح أن الحكومة الفرنسية لم تـرحب بمشروع الضم وأثارت عليه اعتراضات كثيرة .

وجدير بالذكر أن رجال دار المعتمد البريطانى فى القاهرة أنفسهم

(١) Lloyd ; Egypt Since Cromer, Vol. I pp.126—199.

لم يرحبوا بفكرة الضم. ذكر أحدهم « سير رونالد ستورز »(١) الذى كان سكرتيرا شرقيا بدار الوكالة البريطانية بالقاهرة حينذاك « انهم على أثر ورود برقية ١٣ نوفمبر بقرار الضم اجتمعوا فى دار الوكالةوتشاوروا فى الأمر وبعثوا بوجهـة نظرهم معترضين على الضم مؤيدين الحمـاية ومؤكدين أن قرا رالضم يترتب عليه استقالة الوزراء المصريين جميعا ».

ويروى البارون « فان دن بوش » (٢) البلجيكى الأصل والذى كان نائبا عاما لدى المحاكم المختلطة ان اعلان الحماية كان حلا وسطا من وجهة النظـر الانجليزية بين بقاء الحال على ما هو عليه وبين ضـم مصر الى الممتلكات البريطانية .

ويرى البارون — وقد كان على صلة وثيقة بالوكالة البريطانية — ان الأمر الذى رجح الحماية على الضم ، ان جيش الاحتلال كان فى ذلك الوقت قليل العدد ، وكان معظمه من القوات الهندية وان انجلترا لكى تواجه تغييرا جذريا فى مصر كان لابد من امداد جيش الاحتلال بقوات اضافية وكان ذلك يتطلب جهدا ووقتا طويلين .

اعـلان الحمـاية :

الحماية كما عرفها القانون الدولى هى علاقة دولة قوية بدولة ضعيفة تقوم بموافقة الثانية ورضاها — على أن تحميها الأولى ضد أى اعتداء أو تدخل أجنبى — فالحماية تستلزم اعتراف الدولة الحامية بسيادةالدولة المحمية وموافقة الدولة المحمية على أن تدخل فى حماية الدولة الأقوى .

ولكن انجلترا فرضت حمايتها على مصر تلقائيا وخلعت الخديو عباس وعينت حسين كامل سلطانا على مصر وتصرفت فى شؤون البلاد كما لو كانت

(١) صفحة ١٣٧ Orientations,
Vingt Années d'Egypte, p. 11.

جزءا من الامبراطورية البريطانية وبهذا الاجراء التعسفى نكثت انجلترا بكل عهودها وخالفت القانون والعرف الدوليين . وقد وصفت جريدة « مانشستر جارديان » هذا الاجراء بانه بمثابة ضم مصر الى الممتلكات البريطانية — أما جريدة التيمس اللندنية فقد نشرت الخبر يوم ١٩ ديسمبر ١٩١٤ بعنوان « مصر تحت العلم البريطانى » ثم راحت فى افتتاحية ذلك اليوم تقول « ان المطلوب الآن هو حماية مصر ضد أى اعتداء .. والمحافظة على حسن سير الاداة الحكومية فيها وما عدا ذلك من الأمور يمكن بحثه فيما بعد (أى بعد اعادة السلام كما ذكر اللورد كرومر فى خطابه المنشور بالجريدة فى ذلك اليوم) ثم قالت التيمس ان اعلان الحماية خطوة ادارية من الناحية العملية ، قضى بها دخول تركيا الحرب ... » .

ولعل من الأسباب التى ارتكنت عليها بريطانيا فى اعلان هذا الاجراء ما ورد فى تقرير رسمى (١) من أن سلطان تركيا — قبل دخولها الحرب — بعث بمنشور الى الدول الكبرى يسترعى نظرها الى أن وجود القوات العسكرية الانجليزية فى مصر يحول بينه وبين مباشرة حقوق السيادة على القطر المصرى ... وكذلك بعث سفير تركيا فى لندن يوم ٢ نوفمبر ١٩١٤ انذارا باسم الخديو عباس الى الحكومة الانجليزية يطلب اجلاء جيوشها عن مصر فورا ...

وكما سبق القول ، وبعد أخذ ورد طويلين بين القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة وبين الأمير حسين صدر البلاغ التالى يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

« يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيا العظمى انه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا . قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته . وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

---

(١) كما ورد بالوثائق البريطانية .

وبذلك قد زالت سيادة تركيا عن مصر . وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وفى اليوم التالى ١٩ ديسمبر ارسل القائم بأعمال المعتمد البريطانى ، تبليغا للسلطان حسين كامل يعد بمثابة دستور أولى لنظام الحماية . وهذا نصه :

« كان فى الوزارة العثمانية حزبان أحدهما معتدل لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الاصلاح فى تركيا ، ومقتنع بأن الحرب التى دخل فيها جلالته لا تمس مصالح تركيا فى شىء ، ومرتاح الى ما صرح به جلالته (يقصد ملك انجلترا) وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح لا فى مصر ولا فى سواها . واما الحزب الآخر فشرذمة من الجنود أفاقين لا ضمير لهم ، أرادوا اثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع جلالته معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية . أما جلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا الى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب ، كذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ومهاجمة الأسطول التركى بقيادة ضباط ألمانيين ثغورا روسية غير محصنة ..

« ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى أعداء جلالته منذ اول نشوب الحرب مع ألمانيا . وبذلك تكون الحقوق التى كانت اسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت الى جلالته » ..

« ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك انها أعلنت بلسان قائد

جيوش جلالته فى مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية ..

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة . وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية . وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا وان تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيما بعد .

« بنـاء عليه كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم قد رؤى فى سموكم أكثر الأمراء من أسرة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » وانني مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم مهما كان مصدره . وقد فوضت لى حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد اعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

« وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية على عدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين ..

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن

المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر [1] .

« وقد سبق لحكومة جلالته انها صرحت مرارا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد . ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب .

« وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته طبقا لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج فى اشراك المحكومين فى الحكم بقدر ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى .. وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد . بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى . وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراما تاما كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم . ولا أرى لزوما لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الاستانة لم يكن ناتجا عن أى عداء للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البته بالروابط السياسية التى بين مصر والاستانة . وأن تأييد الهيئات النظامية الاسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التى تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام ،

---

(١) ترتب على ذلك الغاء نظارة الخارجية .

وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة . ولسموكم أن تعتمدوا فى اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانكليزية . وعلى أن أزيد ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعـول بكل اطمئنان على اخــلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم فى تسهيل المهمـة الموكولة الى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن فى داخل البلاد ومنع كل عون للعدو .

« وانى أنتهز هذه الفرصة فأتقدم لسموكم أجمل تعظيماتى » .

(ملن شيتهام)



ملن شـيتهام

الفصل الثـــانى : مصر تحت الحمـــاية :

موقف السلطان حسين كما تصوره مذكرات سعد زغلول — الجولة الاولى بين السلطان ورشـــدى من جانب والسلطات الانجليزية من جانب آخر — الخلاف بين السلطان فؤاد والمندوب السامى — الجولة الثانية — مشروع برونييت بشـــأن الاصلاحات الدستورية — مشروع حسين رشـــدى — خطاب سعد فى جمعيـــة الاقتصاد السياسى والتشريع — مبدأ تقرير المصـــير ورفض الحكومة البريطانية تطبيقه على مصر — التصريح المشترك — اجماع المصريين على طلب الاستقلال .

الفصل الثانى

مصر تحت الحمـاية

الجولة الأولى بين السلطان ورشدى من جانب والسلطات الانجليزية من جانب آخـر :

انتهى « الحادث » وهو التعبير الذى أطلقته السلطات البريطانية فى القاهرة على التغيير الخطير الذى أدخلته انجلترا على وضع مصر الدولى، بفصل مصر عن السيادة العثمانية ووضعها تحت الحمـاية البريطانية ، انتهى دون أن يتمكن السلطان الجـديد ــ حسـين كامل ــ أو الوزارة المصرية من نيـل أى وعد من جانب الحكومة البريطانية بشأن مستقبل مصر السياسى ، وكل ما استطاع السلطان حسين كامل أن يصرح به فى بيـانه الذى أعلن فيه قبوله العرش دار حول ثلاث مسائل رئيسية : الأولى ــ حرصـه على حفاظ الملك فى أسرة محمـد على باعتبار ذلك هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد على الكبير .

والثانية : أمله فى أن « يزيد اشتراك المحكومين فى حكومة البـلاد زيادة متوالية معتمدا على انعطاف الحكومة البريطانية وتأييدها » .

والثالثة : أمله فى « تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحـديدا واضحا بما يترتب عليه ازالة كل سبب لسوء التفاهم .

هذا هو البرنامج السياسى الذى رسمه السلطان الجديد لحكمه وهو أقصى ما استطاع عمـله فى ظروف سنة ١٩١٤ ، ولم يكن وزيره الأول حسين رشدى أكثر توفيقا منـه فى هذه الظروف . واضطر الرجلان أن

يبدآ عملهما فى ظل الحماية راضخين لظروف الموقف • ويبدو أن هذا الفشل من جانبهما جعل بداية عمل السلطان وحكومته مع السلطات البريطانية فى مصر محوطة بظلال الشك •

اذا كان السلطان حسين كامل قد قبل تولى عرش البلاد دون أن ينال من الحكومة لبريطانية وعدا بشأن مستقبل مصر السياسى فان هذا الخاطر لم يبارح ذهنه ، روى سعد زغلول فى مذكراته — وكان سعد وثيق الصلة بالسلطان — « ان حسين كامل كان يزمع السفر بعد انتهاء الحرب الى لندن لتنظيم الحماية ، أى للمطالبة بالحكم الذاتى فى نطاق الحماية البريطانية وكان هذا أقصى ما يستطيع السلطان أن يفكر فيه » •

على أن نهاية الحرب جاءت وقد تولى عرش مصر خلف له وهو أخوه السلطان أحمد فؤاد وقد أثبتت المذكرات التى نشرت أن السلطان فؤاد لم يكن بعيدا عن التيار الوطنى على نحو ما سنرى فى الصفحات التالية •

مشروع رشدى :

همَّ حسين رشدى بوضع « برنامج سياسى » وصفه سبروينجت المعتمد البريطانى فى مصر بالتقدمية •

لم تذكر الوثائق البريطانية التى بين أيدينا نص المشروع الذى تقدم به رشدى ، ولكن سعد زغلول فى مذكراته أورد هذا النص [1] وخلاصته أنه ينبغى وضع نظام سياسى ادارى لهذا القطر يوفق بين حماية مصالح انجلترا السياسية ومصالح الأوربيين المالية والتجارية ويكون من شأنه مع ذلك أن يحقق بقدر الامكان آمال الأمة حتى ترضى عن الحالة التى آلت اليها البلاد بعد اعلان الحماية • ويقضى المشروع بأن يتم اعلان أن

(1) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٥٣ صفحة ٣٠١٠ وما بعدها ، المودعة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة •

مصر دولة ملكية دستورية مستقلة وأن يكون للحكومة المصرية حاكم وراثى باشارات الملك المعتادة كالعلم الوطنى والجيش الوطنى والسكة الوطنية وامتيازات الشرف الوطنية وغيرها • على أن يقيد ذلك بعدة قيود ثقيلة •

ومن ناحية أخرى يهدف المشروع أيضا الى تعديل القانون النظامى الحالى (الذى صدر فى يولية عام ١٩١٣) مما يجعل رأى الجمعية التشريعية قطعيا فى بعض المسائل وقد علق سعد زغلول على ذلك « بأن الغرض هو تقوية وظيفة الجمعية التشريعية بطريقة متواضعة معقولة فان توسيع اختصاصات هذه الجمعية محدود بالمسائل التى تخص المصريين وحدهم أو التى رأيها فيها كان من قبل قطعيا ونلاحظ أنه ليس من المطلوب اعطاء الجمعية التشريعية صوتا قطعيا فى القوانين العامة التى تنطبق على المصريين والأجانب معا » • وقد قدم ذلك المشروع فى مطلع عام ١٩١٥ وأعيد تقديمه مرة أخرى فى بداية عهد السلطان فؤاد فى عام ١٩١٧ • وقد اعترض سعد زغلول على هذا المشروع اعتراضا شديدا على اعتبار أنه مشروع مقيد وقد قوبل هذا المشروع كذلك باعتراض الكثيرين من المصريين عليه حيث يقول سعد « هذا الاعتراض الذى سمع مثله من غيرى » •

ولكن رشدى ما لبث أن سحب مشروعه بل واعتذر عنه عند أول بادرة استياء من جانب دار المعتمد البريطانى •

الخلاف بين السلطان فؤاد ودار الحماية

أما السلطان فؤاد فقد حاول أن يجرب سلطته : طلب اقصاء وزيرين اشتهر أحدهما وهو فتحى باشا وزير الأوقاف بالفساد ليحل محلهما وزيران آخران يرضى عنهما الوطنيون فى مصر وهما سعد زغلول وعبد العزيز

فهمى متمسكا بحق ولى الأمر فى تعيين الوزراء وعزلهم ولكن وينجت رفض رفضا باتا مؤكدا ضرورة « استشارة » الحكومة البريطانية فى هذا الشأن — ونحن نعلم منذ برقية جرانفل الشهيرة التى أرسلها الى الخديو عباس فى يناير سنة ١٨٨٤ معنى الاستشارة أو النصيحة فى عرف السياسة البريطانية وتعقدت الأزمة وهدد الانجليز وانتهى الأمر بحل وسط هو تقديم فتحى باشا استقالته وقبول هذه الاستقالة وتعيين وزير جديد هو أحمد زيور باشا • وفيما يلى نص التقرير الهام الذى أرسله سير ريجنالد وينجت المعتمد البريطانى الى حكومته فى هذا الشأن (١) •

خـــاص

رقم ٢٧

عاجل الى لورد هاردينج

القاهرة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٧

عزيزى لورد هاردينج

ان البريد يتأخر كثيرا فى هذه الأيام ، وهكذا فأن خطابى المؤرخ ١٣ ديسمبر ، والخاص ببعض أوجه التغييرات الوزارية أصبح قديما وقليل القيمة بفضل البرقيات المتعاقبة التى سبقته •

والآن ، وقد انتهى « الحادث » بالفعل ، فقد يهمك أن تتلقى تقريرا عن المحادثات التى جرت :

ان النقط الرئيسية تضمنتها برقية يمكن أن تكون مرجعا مفيدا ، بالنظر الى امكان وقوع حوادث أخـرى فى المستقبل ، على أساس أن صفات السلطان ورئيس وزرائه تجعل من وقوعها أمرا مرجحا •

فعلى أثر تسلمى برقيتك رقم ١١٩٥ بتاريخ ١٣ ديسمبر ، وبعـد

(١) وثيقة رقم ١٠ •

مشاورات دقيقة مع سير م• تشيتهام وسير و• برونييت ، بحثت مختلف النقط بحثـا مستفيضا مع رشدى باشا • ولمـا كان من الواضـح أنه المسئول عن البرنامج السياسى الذى يتفق فيه مرشحاه سعد باشا زغلول وعبد العـزيز فهمى ، فقد بدت الفرصة مناسبة لأن أضـع النقط فوق الحـروف •

وقد ذكرت له أن حكومة جلالة الملك ترغب فى أن تبقى الوزارة على ما هى عليه الى نهاية الحرب ، وأنها راضية عن تعاون العناصر البريطانية والمصرية الذى تجلى فى أعمال لجنة الامتيازات ، ولا ترغب فى أن يتغير التشكيل الحكومى (الممثل تمثيلا قويا) • وقلت أن حكومة جلالته ليست مقتنعة تماما بالأسباب التى قدمت لاقصاء الوزيرين المعنيين ، ولا تظن أن الوزيرين الجديدين المقترحين مناسبان تماما •

وتحدثت بالتفصيل عن فتحى باشا وتمسـكت بأنه مهما كانت صفاته الشخصية ، فلا بد — أن كانت هناك اتهامات بالفساد فى ادارته للأوقاف — من اثباتها •

وقلت أنه لا يبـدو أن لدى عبد العزيز فهمى من الخـبرة الـكافية ما يؤهله لتعيينه وزيرا على الفور ، أما بالنسبة لسعد زغلول فأنه معروف بأنه « شريك مخالف » كما أن الموقف الذى اتخذه بالهجوم على سياسة الوزارة خلال فترة من سبقونى يدفع حكومة صاحب الجلالة نحو الاتجاه الى استبعاده من أى اشتراك فى الحياة الرسمية للبلاد ، لأن ضمه قـد **يعنى تنازلا كبيرا جدا لرغبات المصريين** •

وأما بالنسبة لبرنامج رشدى باشا السياسى الذى عرض مسودة له على سير و• برونييت فقد اقتبسته بالنص من بعض ما جاء فى برقيتك ، وأضفت أنه لمـا كانت حكومة صاحب الجلالة مشغولة تماما فى الوقت الحاضر بلجنة الامتيازات والتغييرات الكبيرة المنتظرة فسـيكون هناك

ما يكفى من الوقت فيما بعد لبحث التعديلات المناسبة للوزارة على ضوء الظروف الجديدة التى ستنشأ .

كذلك فقد أشرت بكلمات شديدة الى خطورة المسئولية الملقاة على عاتق رئيس الوزراء والسلطان كليهما ، بالنسبة لتقديم أسماء ستؤدى حتما الى تغيير شكل الوزارة ، وقد تعوق التناسق فى عملها . وقلت ان جميع المستشارين البريطانيين تقريبا يعارضون التغيير ولم يشيروا الا بما عرفوه عن ادارة الأوقاف برياسة فتحى باشا .

وفى الختام فانى اقترحت على رئيس الوزراء أنه قد يكون من الأفضل الالتقاء مع لندن فى منتصف الطريق ، وسحب التغييرات المقترحة . وقلت ، بعـد ذلك ، رأيى فى أنه سيزور لندن مع السلطان ، وسيكون لوجهات نظرهما عندئذ وزن أكبر . وقلت أيضا بأنه اذا سحب (أى رشـدى) توصياته فأنه سيسهل الموقف على السلطان الذى سأضطر للتحدث اليه على ضوء تعليمات مستر بلفور .

وكان من الواضح أن رئيس الوزراء قد استاء — ولا أقول أنزعج — وتنصل بشدة من اعتزامه تقديم برنامج سياسى جديد بصورة عاجلة ، وقال ان حديثه مع سير برونييت كان ذا صبغة شخصية خالصة ، وأنه مهما كانت أمانى مصر القومية ، فليس هناك بالقطع من يظن أن حكومة جلالته ستوافق ولو على بحث مثل هذا الموضوع قبل انتهاء الحـرب . وبالنسبة لموضوع فتحى باشا ، فأنه ذكر أنه يشعر شعورا أكيدا بأن السلطان سيعتقد أنه قد خذل من جانب حكومة جلالته ، وأنه سيتمسك بوجهة نظره ، وأنه لا يحتمل أن يكون فى غرفة واحـدة مع ذلك الوزير أو — وهو الادهى — أن يظهر علنا مع رجل له مثل هذه السمعة السيئة ، وكانت ادارته للأوقاف موضع نقد شديد .

وهنا تدخلت مرة أخرى لأوضح لرشدى باشا أنه لو كان هو والسلطان قد قصرا خطتهما على التخلص من وزير على أساس سمعته فقط لما أثارت

حكومة صاحب الجلالة — على الأرجح — أى اعتراض . أما والأمر متعلق بادارة وزارة نفسها — فلا بد — للأسباب الدستورية وللانصاف أيضا — أن يمنح مثل هذا الوزير فرصة تبرئة نفسه من التهمة . وقلت أن حكومة جلالته لن تقبل أبدا ، ولا يمكن أن أكون نفسى شريكا فى التنديد برجل لم تسمع كلمته فأن مثل هذا العمل يتعارض تماما مع التقاليد البريطانية .

وقد اعترف رشدى بأنه لم يجد فى التحقيق غير الرسمى الذى أجراه هو وثروت باشا (وزير العدل) أية دلائل حقيقية تثبت سوء الادارة ، وان كانت هناك صفقة أو صفقتان يمكن أن تكون موضع التساؤل . ولكنه حذرنى من أن السلطان يحتقر أخلاق فتحى حتى لقد أصبح واقعا تحت سيطرة فكرة تملكت منه وهى أن ادارته على مستوى أخلاقه ، كما حذرنى من أنى سأجد صعوبة كبرى فى اقناعه بتغيير رأيه والنظر الى الأمر على ضوء آخر ، والحقيقة أنه اعترف بأن الموضوع كان محل بحث لمدة طويلة ، وأن السلطان لم يخف وجهات نظره فى معظم الوقت ، وأن من غير المرغوب فيه أبدا أن يتعرض لأى ضغط يستهدف منه سحبها وفضلا عن ذلك فان الموضوع يثير مسألة حق السلطان فى التخلص من وزير لا يوافق عليه ، وأن مثل هذا الحق — فيما يذكر لم يكن أبدا موضع جدل .

وكان ردى أنه مهما كانت العادة فى المـاضى (وليس لدى معرفة كافية بالتفصيلات) فأنى واثق من أن لحكومة صاحب الجلالة بموجب الحماية الحق فى أن تستشار فى شأن جميع التغييرات الوزارية ، سواء أكانت متعلقة بفصل الوزراء أو تعيينهم . وقلت أنى أرى أهمية كبرى فى النهاية فأنه تركنى بعد حديث استغرق ساعة ، وقلت له انى سأرى صاحب السمو فى اليوم التالى (الأحـد) .

تأكيد هذه النقطة . ولكنى أرى أنها غير مقبولة من رئيس الوزراء . وفى

وفى ساعة مبكرة من صباح اليوم التالى تلقيت من رشـدى باشا ما أشرت اليه فى برقياتى بأنه اعتذار من جانبه . وحيث أنه تنصل من

البرنامج السياسى الذى أشار اليه فى محادثاته مع برونييت ، فقد اعتبرت ذلك دليلا على ضعف فى مسلكه الذى ظل متشبثا به حتى الآن •

وكمـــا ذكرت لك فى برقيتى رقم ١٣٥٥ بتاريخ ١٧ ديسمبر ، فأن المقابلة التى جرت مع صاحب السمو اتسمت بطابع الشك•وقد بدأت حديثى فيها بمعارضة الكثير مما ذكره رشدى ، ولكن نقطة الخلاف الرئيسية نشأت بالنسبة لحقه فى فصل وزير لا يوافق عليه ، وأعترفت بأنه من الجائز جدا أن تجعل صفات فتحى الاخلاقية من الاحتفاظ به أمرا غير مرغوب فيه ، ولكن لمـــا كانت ادارة وزارته قد وضعت موضع التحقيق ، فأن حكومة جلالته لا يمكن أن توافق على فصله بدون تحقيق • وقد هاج السلطان ، وراح يتكلم بأعلى صوته ويكرر كلمة « مستحيل » ، ويعود فيؤكد أن فتحى لابد أن يخرج ، وأن مصر كلها تعرف آثامه وأخلاقه السيئة ، وأن التحقيق فى هذا الشأن عبث •

وفى مجال اعتقاده بحق السلطان فى التخلص من وزير ما فأنه أشار الى فصل اسماعيل صدقى باشا (جراهام يعرف التفاصيل) على يد أخيه (حسين كامل) ولكنى قلت أن هذه الحادثة ليست موازية لقضية فتحى •

وفى أثناء الحديث فأنى كررت الاشارة الى رغبة حكومة جلالته فى لنظر الى وجهات نظره بعين العطف ، ولكن من المستحيل أن تتساهل لنسبة للنقط الخاصة بالمبادىء وعنـــدئذ ذكر السلطان أنه أعطى عهدا دسا — سواء قبل أو بعد أن أصبح سلطانا — بأن يتصرف بولاء تام اه حكومة جلالته ، وأن هـــذا الرفض للاستجابة لرغباته يظهر عـــدم ة بولائه ، وبوعوده ، وبشرف غايته ، وتساءل : « لماذا لا أتخلص من لا أثق فيه •• ؟ » وأجبت بأنى واثق من أن حكومة جلالته تثق فيه لثقة ، ولكنه اذا أصر على اتباع خط أعرف أن حكومة جلالته لا تؤيده أجد من واجبى أن أوضح له هذا الأمر بكلمات لا تحتمل الجدل ، قول ان اعتزامه التخلص من وزير دون تحقيق عمل تعسفى وغير ى وأن انجلترا ستنظر اليه على هذا الأساس ، ولا سيما فى البرلمان

وعلى أية حال فقد اتضح أن المناقشة عقيمة ، وقد رجانى أن أبعث ببرقية الى وزارة الخارجية بالمعنى الذى أشار اليه • وبدا لى أن آخذه بكلمته ، وطلبت اليه أن يملى على الرسالة التى يرغب فى نقلها ، وهـــذا ما سجلته (باللغة الفرنسية) •

أنى لأشعر بالأسف الشـــديد لرد الحكومة البريطانية بشأن مسألة تغيير الوزراء ، اذ يتضـــح منه أن الحكومة لا تثق فى سياستى ، ولا فى نزاهتى ، ولا فى صراحتى أو أمانتى ••• أن من المستحيل على أن أعمل مع وزير لا يوثق به • وقد تحدثت فى هذا الشأن من قبل عندما عرض على أن أكون سلطانا لمصر • ولن أستطيع أبـــدا أن أعمـــل مع اناس لا أثق بهم •••

وقد تلوت ذلك عليه بعناية ، فقام بنقلها بخطه •

وعدت أحثه على اعادة النظر فى موقفه ، وقلت أنى أعرف أن مثل هذه الرسالة قد تثير المشاكل مع حكومة جلالته • ولكنه تشبث برأيه ، وحين تبين أنى لن أسلم ، وأنه وصل الى حد الأزمة فأنه اقترح استدعاء رشدى باشا • فوافقت على الفور ، وعندما وصل رشدى فان السلطان شرح له باختصار ما حدث بيننا ، وبعد ذلك قرأت عليه البرقية الجارحة ، والحق أن رشـــدى أدرك الخطر على الفور ، وحث سموه على سحبها وتبعت ذلك مناقشة ثلاثية انتهت بالصيغة التى أبرقت بها اليك والتى اقترحها رشدى وقبلها السلطان وهى :

قابلت سمو السلطان بشأن التغيير الوزارى ، وقال لى انه شخصيا مستاء كل الاستياء من التعاون مع وزير الأوقاف الحالى •

وقد تعمدت أن أدخل كلمة « شخصيا » وقلت أن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن بها اتمام الموضوع بدون تحقيق رسمى •

وأخيرا انتهت المقابلة بتعليمات مشددة من السلطان الى رشدى بأنه

مهما كانت الطريقة التى سيسوى بها الموضوع فان يكون هناك اعتراف مكتوب بأن ادارة الأوقاف فى عهد فتحى كانت مرضية ، وقلت انى سأبرق لحكومة جلالته بالتعديل الذى طرأ على وجهات نظر السلطان ، وكذلك بشأن اعتذار رشدى الذى أشرت اليه آنفا .

وكان قد قدم لى تأكيدات مقنعة بالنسبة للفقرات القاسية الخاصة بفصل الوزراء .

وردا على سؤال من السلطان بشأن تقاعد حلمى باشا ، فأنى قلت أنى أرى أن تقاعده سيظل قائما فى الوقت الحاضر .

ويبدو أنه كانت هناك مناقشات واسعة بين الوزراء فى تلك الليلة ، واتضح ــ مما علمته أنا وبرونييت من عدد من أعضاء الوزارة فيما بعد ــ أن رشدى تعرض لنقد كثير لدوره فى « الحادث » وواضح أن احتضانه لبرنامج سياسى فى المرحلة الحاضرة لم يلق تأييدا من غالبية الوزراء ، كذلك فانهم أدركوا أن وضع أسماء سعد زغلول وعبد العزيز فهمى يعطى لونا لا شك فيه لمزاعم رئيس الوزراء ، وأن ضمهم الى الوزارة يجب الا يلقى التشجيع . وفى الحقيقة ، فقد كان من الواضح أنهم أدركوا أنه خلط بين المسائل ، ووضع سيده فى موقف صعب ودقيق .

وتبعا لذلك فقد زارنى رشدى فى اليوم التالى لمقابلتى مع السلطان وقال لى أنه بحث الأمر بحثا مستفيضا مع زملائه ، وأنهم اقترحوا أن يوفدوا واحدا من الأعضاء وهو ثروت (وزير العدل) لمقابلة فتحى ليضع الحقائق أمامه بوضوح بمعنى أن يبين له مقت السلطان له ، واستحالة استمرار مثل هذا الموقف ، ويقترح عليه أن يتقدم بطلب الاستقالة على أن يكون مفهوما أن جميع الاتهامات الخاصة بسوء الادارة ستنسحب علانية .
وذكر رشدى بالنسبة لهذا الاعتراف بأنه وثروت قد اقتنعا عن طريق تحقيق غير رسمى بأنه على الرغم من امكان وجود بعض المخالفات ، فان من المستحيل عمليا أن توجه اليه اتهامات محددة بالفساد . وقال رشدى

ان موقف فتحى أصبح موقفا لا يمكن الدفاع عنه ، وبعد ذلك وضع أمامى مسودة الرسائل التى سيتبادلها مع فتحى (وقد نشرت بالفعل فى « الجريدة الرسمية » وهى مرفقة مع خطابى هذا) .

وقلت فى شرح وجهة نظرى أنه فى حالة موافقة فتحى على هذا الحل فأنى لن أتمسك ببقائه فى الوزارة وانى وشتيهام وبرونييت نرى أننا فى جميع الظروف ــ وبحسب ما تقتضيه اللباقة السياسية وفى ضوء تعليماتكم ــ يجب أن نكون جسرا يهيىء لسموه ولرئيس الوزراء الخروج من المآزق المستحكمة . وكان من الواضح أن بعض الوزاء يدركون أن فصل فتحى بطريقة تعسفية يجعل مراكزهم أنفسهم حرجة ، وكنت واثقا من أنه اذا حاز مثل هذا المقترح تأييدك فأنه لن يغير الأثر المفيد للاجراء الذى اتخذه .

وقد عاد رشدى فزارنى مرة أخرى فى الصباح ليقول لى ان فتحى لم يتلق الاقتراح بارتياح ، وأنه طلب أجازة لمدة ثلاثة أشهر رفض السلطان (وكان فى رأيى محقا فى الرفض) الموافقة عليها . وعندئذ وافقت على مقابلة فتحى بنفسى ، وفى أثناء حديثنا أبلغنى أن رأيه استقر على الاستقالة ، ولكنه يرغب فى معرفة رأيى قبل أن يستقيل . وقلت له بوضوح انى اعتقد أن استمرار الموقف الحاضر بينه وبين السلطان مستحيل ، وأن تبادل الرسائل المقترحة سيبرىء موقفه الرسمى وينزل بالموضوع كله الى المستوى الشخصى . وقلت انه ليس من شأنى أن أخوض فى مسألة اخلاقه الشخصية ــ وهو ما لا يراه السلطان نفسه ، ولكنى لو كنت فى مكانه لما ترددت لحظة ــ كرجل شريف وجنتلمان ــ فى قبول منصب واضح تماما أنى غير مرغوب فى البقاء فيه ، وكان هذا هو ما جعله يحزم أمره ، فقدم استقالته فى صبيحة اليوم التالى ، وقبلت .

وجرى التفكير فى عدة أسماء لملء الفراغ فى وزارة الأوقاف ، وفى النهاية وقع الاختيار على زيور باشا محافظ الاسكندرية ، والملاحظات المرفقة التى كتبها الكولونيل هوبكنسون والدكتور جرانفيل الذى عمل زيور

معها سنوات طويلة تعطى صورة عادلة عن الرجل • وقد أختير بموافقة اجماعية من جانب الوزراء ، واذا كانت هناك مشاكل ستحدث فى وزارة الأوقاف فانى رأيت أن من الأفضل أن يكون الوزير الذى سيتولى مواجهتها وزيرا اختاره زملاؤه ولم أختره أنا • وقد تولى الآن مهام منصبه ، وحتى الآن فيبدو أن كل شىء يسير بانسجام وبصورة طيبة •

وقد كان حديثى مع السلطان فى الثانى والعشرين من هذا الشهر ، مرضيا تماما ، فقد بدا أنه يدرك تمام الأدراك أنه كانت هناك أخطاء من جانبهم ، ولكنه بطبيعة الحال لم يمس هذا الجانب من الموضوع الا مسا خفيفا ، كما أنى — من جانبى — لم أضغط عليه •

وبوجه الاجمال فأنى أعتقد أن الأثر العام لما حدث كان عظيما ، ولا سيما بالنسبة لرشدى باشا الذى فقد ، ولا شك ، بعضا من مكانته فى أعين سيده وزملائه على السواء • ان لديه نقطا عديدة طيبة ، فهو مندفع وحبه للسلطة يدفعه الى القيام بأعمال لا تتسم بالتعقل ، كالحادث الذى حاولت أن أصفه • فلنأمل — ولو فى الوقت الحاضر على أية حال — ألا نواجه مزيدا من هذه البرامج السياسية التقدمية ، وأن كان علينا أن نتوقع عرضا صريحا جدا للأمانى الوطنية حين تنتهى الحرب ، ويتحتم وضع تسوية للعديد من المسائل المعلقة • والى أن يحين ذلك الوقت فأنى ، على أية حال ، آمل فى أن تكون مباحثات لجنة الامتيازات قد نقت الجو الى حد كبير ،وأن تكون القرارات بشأن النقط موضع الجدل أسهل •

ولقد أدى تشيتهام وبرونييت كلاهما مساعدات كبيرة وكان يمكن — بدون معرفتهما الوثيقة باخلاق أشخاص الرواية — ألا تكون النتيجة مرضية الى هذا الحد من وجهة النظر البريطانية •

المخلص لكم

وينجيت

صاحب الفخامة

لورد هاردينج أوف بنشورست

وزارة الخارجية

لندن — س•و•

وفى الوقت الذى كانت الحكومة المصرية والزعماء المصريون يحاولون فيه التمهيد لمستقبل مصر السياسى على أساس من الاستقلال أو الحكم الذاتى ، كانت السلطات البريطانية فى القاهرة تمهد لشىء آخر •

الجولة الثانية : مشروع السير وليم برونيت بشأن الاصلاحات الدستورية :

ظهر هذا المشروع فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وكان من العوامل التى زادت العلاقات بين مصر وانجلترا توترا • كان السير وليم برونيت William Brunyate يتولى منصب المستشار المالى بالنيابة ، وكان مستشارا قانونيا لدار الحماية ، وصاحب الحول والطول بين المستشارين البريطانيين فى شؤون الحكومة كافة ، وكان عضوا فى لجنة ألفها مجلس النظار بقراره الصادر فى ٢٤ مارس ١٩١٧ لوضع التعديلات التى تدعو الحاجة الى ادخالها على القوانين والنظم القضائية والادارية لما كان محتملا من زوال الامتيازات الأجنبية فى ظل الحماية البريطانية ، وقد سميت (لجنة الامتيازات الأجنبية) وكان السير وليم برونيت هو روح هذه اللجنة ومقررها ، وقد وضعت عدة مشروعات قوانين كقانون العقوبات ، وقانون تحقيق الجنايات ، وقانون المرافعات ، وبعض فصول من القانون المدنى والتجارى ، وقطعت شوطا بعيدا فى وضع النظام القضائى والذى كان مزمعا وضعه على أساس ادماج القضاء الأهلى والقضاء المختلط فى نظام موحد مع تغليب العنصر الانجليزى ، بل انه قرر باديء ذى بدء جعل النائب العام انجليزيا •

وقد تقدم الى هذه اللجنة عشرة من المحامين الانجليز وطلبوا اعتبار اللغة الانجليزية لغة رسمية للمحاكم ، توضع بها القوانين ، وتترجم منها

الى اللغة العربية أو الفرنسية اذا دعا الأمر الى ذلك ، واقترحو أن يسن القانون المدنى على نسق الأصول الانجليزية وكذلك القانون الجنائى بصفة خاصة ، وأن يجلس قاضى انجليزى الى جانب القاضى المصرى عند النظر فى القضايا الخاصة بالأحكام .

أما القانون النظامى أو قانون الاصلاحات الدستورية الذى أعد لتطبيقه بعد الحرب العظمى فقد وضعه السير وليام برونييت ، وهو قانون ينزل بمصر الى مرتبة المستعمرات . كان لمصر دستور ومجلس نيابى هو الجمعية التشريعية وقد رأينا أن السلطات البريطانية عطلت هذه الجمعية بدعوى قيام الحرب معلنة أنها ستمهد لوضع نظام دستورى آخر يتفق وأهلية المصريين للحكم الذاتى . فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصدر الخديو عباس حلمى الثانى من مقره فى استنبول نداء يتعهد فيه بمنح مصر دستورا وكان يهدف بذلك الى كسب المصريين الى جانب الحملة العسكرية التى كانت تعدها تركيا لغزو مصر من ناحية قناة السويس ولكن النظام الذى اقترحه برونييت جاء مخيبا للآمال ، يقضى المشروع بانشاء مجلسين أحدهما يسمى مجلس الأعيان ويتألف من الوزراء والمستشارين الانجليز وبعض الموظفين الانجليز ممن يساوونهم فى الرتبة ، ومن خمسة عشر أجنبيا ينتخبهم الأجانب وثلاثين مصريا يجرى انتخابهم على قواعد محدودة ، كثيرة القيود والشروط ولا تؤلف منهم كثرة فى المجلس على كل حال . ويسمى المجلس الآخر مجلس النواب ، وليس له رأى قاطع فى عظيم ولا ضئيل من مصالح البلاد ، ويجوز أن تتخطاه الحكومة بأرسال القوانين مباشرة الى مجلس الأعيان ، ثم لا تعتمد القوانين التى تصدر من هذا المجلس أو من ذاك ، الا بعد اقرارها فى وزارة الخارجية البريطانية .

والغرض الأكبر من هذا المشروع انما هو اقناع الأجانب الى الرضا بالغاء امتيازاتهم ريثما تنحصر السلطة كلها فى يد المعتمد البريطانى ، ولا تكون مصر فى خلال ذلك الا بمثابة مستعمرة بريطانية من مستعمرات المجاهل السحيقة التى لا حضارة لها ولا رجاء فى استقلالها وقد أدهش هذا

القانون جميع من علموا به من المصريين فكان من الشرور التى أعقبت الخير العظيم ، لأنه جمع المصريين حول رأى واحد هو طلب الاستقلال وعصف بكل فارق بين التطرف فى الوطنية والاعتدال .

لم يكن أحد من المصريين يعرف هذا المشروع (فى أول الأمر) ولكن أنباءه ذاعت حينما قدم السير برونييت صورة منه بصفة سرية الى رشدى باشا فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ فرد هذا عليه وحمل حملة صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له فى مذكرة حماسية شديدة اللهجة .

شارك حسين رشدى باشا ناظر النظار ، الأمة فى مشاعرها ازاء المشروع فما أن قدم مستر برونيت مشروعه بصفة سرية حتى ثارت ثائرته وكتب فى مذكرة مسهبة الى مجلس الوزراء والى دار الحماية ما يلى :

« ان الانسان ليستغرق فى الذهول ، كأنه فى حلم عميق ، ويبهت من الدهشة التى تصدمه عندما يطلع على مشروع الاصلاحات الدستورية الذى قدمه السير وليم برونيت .

« هذا المشروع — وما أدراك ما هذا المشروع (١) — يتلخص فيما يأتى:

« أولا — مجلس نواب مصرى ولكنه استشارى محض — ومجلس أعيان له السلطة التشريعية فعلا ومؤلف من أعضاء رسميين (هم الوزراء المصريون والمستشارون الأنكليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين الأنكليز الآخرين) ثم من أعضاء منتخبين (١٥ أجنبيا و ٣٠ مصريا) ولكن بحيث أن اجتماع الأعضاء الأجانب المنتخبين مع الأعضاء الرسميين تتكون منهم الأغلبية فى مجلس الأعيان » .

« فترى أن شرذمة من الأجانب (الاعضاء المنتخبين بمجلس الاعيان والمستشارين والموظفين الانكليز الآخرين) مع معاونة ستة أو سبعة من وزراء — نعم مصريون ولكنهم مسؤولون أمام الحكومة الانكليزية — ترى

(١) احمد شفيق ، تمهيد الحوليات .

هذه الشرذمة تقنن لمصر . فهى تسن القوانين ، لا فيما يتعلق بالأجانب وحدهم ، بل فيما يسرى أيضا على المصريين أنفسهم . وحينئذ فلو أن ممثلى الأمة فى مجلس النواب وفى مجلس الأعيان رفضوا المصادقة على مشروع من مشروعات القوانين فان هذا المشروع يكتسب القوة القانونية رغما عن ذلك ويصبح نافذا فى المصريين وماذاك الا لأن العناصر الأجنبية فى مجلس الأعيان قد تكون قررته بمعاونة بضعة وزراء مصريين غيرمسؤولين أمام الأمة » .

« ثانيا — ولا يقف الأمر عند هذا الحد . فان مشروع السير وليم برونيت يجيز أيضا فى الأحوال المستعجلة تقديم مشروع القانون الىمجلس الأعيان مباشرة دون عرضه أولا على مجلس النواب » .

« أفهل من الجائز أن يعرض على مصر — وهى التى كانت فى أيام سيادة الاتراك الأسمية عليها متمتعة باستقلال ذاتى تام — مشروع للاصلاحات الدستورية كهذا المشروع ، وذلك فى وقت يدور فيه البحث على اقامة دول مستقلة لأقوام ليس لهم من الميزة سوى ميزة العنصرية وقد كانوا بالأمس عبارة عن مجرد ولايات بسيطة يحكمها الاتراك ؟ليت شعرى أيصح عرض ذلك على مصر فى الوقت الذى يجاهر فيه أولو الحل والعقد فى بلاد الحلفاء منأعلى المنابر وعلىرؤوس الأشهاد بما للشعوب الصغيرة من الحق فى حكم نفسها بنفسها والهيمنة على ادارة أمورها وشئونها بل بعد أن أهرق عشرة ملايين من رجال الحلفاء دماءهم لفوز مبادىء الحرية والعدل ؟ »

« هذا ولقد ذهب السير وليم برونيت مذهبا مستنكرا حينما يقول فى مذكرته — ان حق الشعوب الصغيرة فى حكم نفسه بنفسها وتولى ادارة شئونها هو أمر مقبول بالنسبة للشعوب التى تتألف من أمة متجانسة . وليس هذا حال مصر — لعمرى ان القارىء المصرى ليتحول وجهه بازاء مثل هذا المذهب الى صحيفة مرقومة كلها بعلامات التعجب والأستفهام .

فالسير وليم برونيت يؤيد مذهبه هذا بوجود جاليات أجنبية فى مصر ولكن هل كان فى تدفق السيل الألمانى والسيل النمسوى على فرنسا وانكلترا قبل الحرب ما يمنع توافر التجانس فى كل من هذين البلدين ؟؟ نعم ان الأجانب فى مصر يتمتعون ببعض امتيازات مستنبطة من معاهدات، قديمة وعادات عتيقة يعتبر بقاؤها اليوم من الأمور المناقضة لروح العصر . ولكن هذه الحال الخاصة لا يمكن الاستناد عليها لحرماننا اليوم من حقنا فى حكم أنفسنا وتولى شئوننا بأنفسنا وهو الحق الذى كنا ولانزال نتمتع به قانونا الى الآن » .

« يقول السير وليم برونيت : ولكنكم تحت حماية بريطانيا العظمى. فأجيب على ذلك أن حقنا فى سن شرائعنا بأنفسنا لا يتنافر مطلقا مع حماية تكون متلائمة بوجه صحيح وفكر سليم مع ظروف البلاد وأحوالها . ان الحماية ليس معناها الضم والأستلحاق . ولكن مشروع الاصلاحات الدستورية الذى وضعه السير وليم برونيت يقلب الحماية الى ضم مجرد بسيط . ولتأييد مشروعه يتمسك بالبلاغ المرسل من الحكومة البريطانية الى المرحوم السلطان السابق . ولكن يلاحظ أولا أن هذا البلاغ صدر فى وقت لم تكن فيه المبادىء العامة للحرية والعدل قد بلغت الشأن الذى وصلت اليه فى طورها الحالى . ثم ان هذا البلاغ يؤدى على أية حال الى استبعاد المشروع الذى يجنح اليه السير وليم برونيت وحسبنا أن نقرأ هذا البلاغ. فانه لا يتضمن ، لا من حيث المنطوق ولا من حيث المفهوم، انقاصا فىحقوق مصر . والحال أن السير وليم برونيت ينوى اصابتها بنقص من هذا القبيل اذ انه يريد أن ينتزع منها حق سن القوانين بنفسها لنفسها بل أن ذلك البلاغ يؤخذ منه بالعكس أن بريطانيا العظمى قصدت أن ترفع مصر فوق المستوى الذى كانت فيه حينئذ . وذلك لأنه يتضمن الأشارة الى زوال بعض القيود التى كانت مفروضة على مصر بمقتضى الفرمانات العثمانية . وفى الواقع لا يمكن العقل أن يتصور كيف أن الحماية من الوجهة المنطقية تقضى بتخفيض شأن مصر . فان بريطانيا العظمى لم تجد

الى ذلك العهد ما يدعوها الى توجيه أى ملام الى مصر ولم يحدث بعد ذلك العهد الا كل ما يوجب الغبطة بها والارتياح منها . فلقد جاءت بريطانيا العظمى الى مصر عام ١٨٨٢ بدعوة من ولى الأمر حينئذ لقمع فتنة عسكرية وقابلتها جميع الطبقات الرزينة من السكان مقابلة الصديق لصديقه وقام ضباط أركان الحرب المصريين بموءازرتها فى مهمتها بتقديم المعلومات والخطط الى هيئة أركان حربها . وعندما اشتبكت بريطانيا العظمى فى الحرب مع تركيا بقيت هادئة بل جنحت الى تمام السكون وذلك بالرغم من اضطراب الضمائر اضطرابا خطيرا من الوجهة الدينية بسبب الخلافة . بل ان مصر تعدت ذلك الموقف ايضا فبذلت للجيش لبريطانى معاونة من أفضل وجوه المعاونة الفعلية فجعلت تحت تصرف القائد العام جميع مواردها من مال ومؤونة ووسائل نقل ورجال . فأرسلت الى فلسطين جيشا للمساعدة المستديمة يبلغ عدده ١١٧٠٠٠ مصرى (فرقة العمال فرقة الجمالة) ولقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام استخدام نحو مليون ونصف مليون من رجال مصر ولقد اعترفت هيئة أركان الحرب البريطانية وفى مقدمتها القائد العام اعترافا جاهرت به على رؤوس الأشهاد بالمعاونة التى قامت بها مصر للجيوش البريطانية » .

ولست أريد التوسع فى التعرض للاراء المؤلمة التى أبداها السير وليم برونيت عن المستوى السياسى للبلاد المصرية . ولكن اكتفى بالاشارة فى عرض الحديث الى الملاحظتين الآتيتين :

أولا « اذا كان المفكرون من أبناء مصر لم يكن لهم نصيب فعلى أكبر فى أعمال اللجنة المؤلفة لتنقيح القوانين بقصد التوصل الى الغاء الامتيازات الأجنبية فانما ذلك راجع الى أن السواد الأعظم منهم كان يرى فى بقاء النظامات الدولية فى مصر ضمانا ضد مطامع الضم التى يرمى اليها غلاة انصار التوسع الاستعمارى من رجال الانجليز كصديقى السير وليم برونيت » .

ثانيا « اذا كان أحد النواب قال للسير وليم برونيت ان المجلس الحالى تنقصه الخبرة الفنية الكافية لبحث مشروع قانون عن السفاتج (الكمبيالات) فانى اسائل السير وليم برونيت كم رجلا من بين المستشارين وغيرهم من الموظفين الانجليز فى مصر الذين يريد أن يوليهم منصب التقنين ، يستطيع أن يبحث مشروع قانون كهذا بحث خبير ملم بأطراف الموضوع . ان المجالس النيابية كلها تدرس المسائل الفنية وتفصل فيها بناء على تقرير ذوى الخبرة الفنية . ومجلسنا كان له أيضا أن يستعين بآراء رجال الفن للبت فى مشروع كهذا . ثم اننا لا ننكر هنا أننا انما نطلب حق التقنين فيما يختص بنا نحن المصريين . أماالقوانين التى كان يجب بحكم الامتيازات الحصول على تصديق الدول عليها لجعلها نافذة فى الاجانب (كما هى الحال بالنسبة لمشروع القانون الخاص بالسفاتج) فاننا نقبل بشأنها نظاما خاصا » .

« والنظام الدستورى الذى يجب منحه لمصر ينبغى أن يكون فى اجماله على الشكل الآتى :

(أ) « مجلس نيابى ومجلس عال (مجلس أعيان) يؤلف كلاهما من المصريين دون سواهم ويختار أعضاء مجلس النواب بطريق الانتخاب وأما أعضاء مجلس الأعيان فيعينهم ولى الأمر لمدة حياتهم من بين الوزراء وكبار موظفى الحكومة السابقين » .

(ب) « لا يصدر قانون الا بعد تصديق المجلسين عليه واعتماد السلطان له . أما القوانين التى كان تنفيذها فى الأجانب على عهد الامتيازات يقتضى مصادقة الدول عليها فهذه القوانين لا يسرى أحدها عليهم الا بعد قبول بريطانيا العظمى باعتبارها حالة محل الدول ويجب ذكرهذا القبول فى ديباجة القانون نفسه قبل ايراد نصوصه وأحكامه .

« وما هى الهيئة التى تستشيرها الحكومة البريطانية لأجل ابداء قبولها أورفضه ؟ أنى اقترح أن يكون ذلك موكولا الى المحكمة العليا مجتمعة

بهيئة عامة أى بجميع غرفها وبعد أن ينضم اليها بعض عناصر أجنبيـة منتخبة كالمحلفين بالجلسات التجارية مثلا • فهذه الطريقة تشابه الطريقة المتبعة الآن لسن القوانين المختلطة مع بعض التحسين فيها (المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط) » •

« هذا فيما يتعلق بضمان مصالح الجاليات الأجنبية » •

« وأما الوسيلة المؤدية الى ضمان مصالح حاملى قراطيس الديون المصرية فتكون على الوجه الآتى :

« فى كلا المجلسين لا يجوز البحث فى شؤون الدين العمومى وبصفة عامة فى جميع التعهدات والالتزامات الناشئة عن اتفاقات دولية » •

« وأنى أضيف فى هذا المقام ، بصفة عرضية لأجل استيفاء بيـان الضمانات المالية التى نعرضها على دائنينا أننا لا نمانع مطلقا فى قبول هيئة أو مستشار مالى تكون موافقته ضرورية :

١ ــ لأجل أية زيادة فى المصروفات طالما لم يوجد احتياطى عام يتجدد مقداره •

٢ ــ لأجل أخذ أى مبلغ من هذا الاحتياطى •

٣ ــ لأجل عقد أى قرض » •

« ويكون موكولا الى هذه الهيئة أو المستشار المالى من الجهة الأخرى السهر على دفع مجموع المال المتحصل من الضرائب العقارية الى صندوق خاص لحين وفاء المبلغ اللازم لتسديد فوائد واستهلاك أصل الدين الممتاز والدين الموحد والدين المضمون وكذلك للمحافظة على بقاء الاحتياطى الخاص والرصيد المخصص لادارة الحركة وهما الأمران المخولان الآن لصـندوق الدين » •

(جـ) « يكون الوزراء مسئولين بطريق التضامن أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للحكومة ويكون كل منهم مسئولا عن كل عمل من أعمال ادارته يخالف القانون » •

« ان السير وليم برونيت يتكلم عن مسئولية الحكومة البريطانية أمام الجاليات الأجنبية وأمام حاملى القراطيس المصرية • فهذه المسئولية تغطيها الضمانات التى نعرضها تغطية كافية وافية • ولكن هناك مسئولية أخرى ملقاة على عاتق الحكومة البريطانية وقد أغفل السير وليم برونيت الكلام عنها : تلك هى مسئوليتها أمام الشعب المصرى • ان بريطانيا العظمى ملزمة أدبيا بأن تضمن للشعب المصرى وجود حكومة قائمة على المبادىء المقررة فى القانون العام الحديث فمسئولية الوزراء أمام نواب الأمـة تتكفل بهذا الالتزام • فشتان ما بين هـذا وبين مشروع الاصلاحات الدستورية الذى وضعه السير وليم برونيت • نعم ان العناية بمرافـق ١٥٠٫٠٠٠ فرد هم مجموع الجاليات الأجنبية فى مصر (٦٢٫٩٧٤ يونانيا و ٣٤٫٩٢٦ ايطاليا و ٢٠٫٦٥٣ انجليزيا و ١٤٫٨٩١ فرنسـيا و ٧٫٧٠٥ نمساويا و ٢٫٤١٠ روسـيا و١٫٨٤٧ المانيا و ١٫٩٥٨ من الجنسـيات الأخرى) وبمرافق حاملى قراطيس الدين المصرى لهى من الأمور المحمودة وقد أبدينا نحن أنفسنا قبولنا لها واقرارنا عليها • ولكن مرافق مصر وحقوق أمة يبلغ عددها اثنى عشر مليونا من النفوس هل هى مما يداس بالأقدام؟ ان مصر من عهد محمد على تتولى التقنين بنفسها لنفسها • أما الآن ، وفى الوقت الذى ترتفع فيه مرتبة الشعوب فبأى تهكم مر مؤلم تسقط مرتبتنا وتنزع منا امتيازات كنا نتمتع بها تحت السيادة التركية • فأية جريمـة اجترمناها حتى نضرب بهذا الحكم المحزن ؟ وما الذى نلام عليه ، اللهم الا أننا عاونا بريطانيا العظمى بقدر ما تسع طاقتنا وبكل وسائلنا فى الصراع الذى قام به الحلفاء ضد ما حاولته المانيا من بسط سلطتها على العـالم طبقا لهذين المبدأين الجرمانيين المقوتين المستنكرين اللذين قد تدهورا الآن تدهورا تاما وهما : « ان القوة فوق الحق » و « ان كل شعب يحق له أن يرغم شعبا آخر ولو كان متحضرا ولكنه أقل منه تقدما أو مفترض بأنه كذلك على الخنوع لحضارته » • نعم اننا فى ميدان الحضارة لا يبلغ بنا الجنون الى الادعاء بأننا بلغنا شأن دولة كبريطانيا العظمى • الا أنه على الأقل

لا تصح المقارنة بيننا وبين بعض البلاد الشرقية الأخرى الموضوعة تحت حماية الدول الأوروبية . ان مصر بما لها من النظامات السياسية والادارية والقضائية تؤلف من زمن بعيد حكومة حقيقية بأتم المعانى الحديثة لهذه الكلمة . فهى تأبى تشبيهها ببلاد فى طفولة الحضارة وترى أن لها الحق الشرعى فى وضع نفسها من جميع الوجوه فى الميزان بازاء دول أخرى كانت خاضعة فيما مضى من الايام للحكم التركى ثم تمتعت من يوم تحريرها بنظام دستورى شبيه بالنظام الذى نطالب به » .

الامضاء

(حسين رشدى)

وما كاد يذاع المشروع والرد عليه حتى عم السخط على السياسة البريطانية وعلى النيات التى كانت تضمرها للمصريين لأن فيه اهـدارا للاستقلال الداخلى الذى نالته البلاد منذ سنة ١٨٤٠ . ولانه أشـد ايلاما لها من نظام الجمعية التشريعية الذى كان قائما منذ سنة ١٩١٣ .

فالجمعية التشريعية ولو أن رأيها استشارى هى هيئة قومية مؤلفة من أعضاء أول شرط فيهم أنهم جميعا مصريون ، أما الهيئة التشريعية العليا فى مشروع السير ولم برونيت فهى هيئة مختلطة الجنسيات ، غالبيتها تكاد تكون أجنبية ، ولا تقبل أمة تشعر بشىء من الكرامة أن تتولى التشريع فيها سلطة أجنبية ، لذلك كان هذا المشروع (لو نفذ) طريقا لوضع سلطة التشريع فى يد شرذمة من الاجانب ، ولصار المصريون فى بلادهم غرباء .

وقد علق وزير الخارجية البريطانيـة على مشروع « بروينيت » بالبرقية التالية :

من ايرل كيرزون الى سير ريجنالد وينجت بالقاهرة (١)

وزارة الخارجية ٤ يناير ١٩١٩

رقـم ٦

(١) وثيقة رقم ١١ .

سـيـدى

١ ــ تسلمت رسالتك السرية رقم ٢٩٧ بتاريخ ٢٤ نوفمبر المرفق بها صورة مذكرة سير و . برونييت بشأن الاصلاحات الدستورية فى مصر وقد قرأتها ببالغ الاهتمام .

٢ ــ واعتقد انك ستبدى ملاحظاتك على تلك المذكرة فى الوقت المناسب وأكون سعيدا أن اقف على الأثر المترتب على هذه المذكرة . ولو اننى فهمت من رسالتك رقم ٣٠٩ بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩١٨ . ان مقترحات سير وليم برونييت قد أثارت القلق فى الدوائر الوطنية فى مصر .

٣ ــ وفى نفس الوقت يسرنى أن تعرب للسير وليم برونييت عن تقديرى واعجابى بالتقرير الهام الذى أعده .

امضاء

كيرزون أوف كيدلستون

ولكن « أعجاب » الحكومة البريطانية بمشروع برونيت لم يمنعها من أن تطوى المشروع اذ سرعان ما واجهت موقفا أخطر من مجرد «الاصلاحات الدستورية» وهو تحرك المصريين للمطالبة بحقوقهم فى الحرية والاستقلال.

خطاب سعد باشا فى جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع :

ما أن وضعت الحرب أوزارها وأعلنت الهدنة حتى بدأ المصريون يتحركون للمطالبة بحقوقهم وتصدر الزعماء البارزون فى ذلك الوقت الحركة الوطنية وكان فى مقدمتهم سعد زغلول باشا وكان منصبه القديم كوكيل منتخب للجمعية التشريعية يضفى عليه نوعا من الرياسة والتصدر .

فدعا مئات من وجوه البلاد وأعيانها الى اجتماع يشهدونه فى داره

يوم ٣١ يناير سنة ١٩١٩ لتداول الرأى فى أمور البلاد ومستقبلها وعلمت القيادة العسكرية البريطانية بهذه الدعوة فأصدرت قرارا بمنعها بموجب الأحكام العرفية .

وبينما كانت القيادة العسكرية البريطانية تمنع كل اجتماع وطنى يتصل بها خبره كان مستر برسيفال القاضى الانجليزى يوالى محاضراته فى نادى « جماعة الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع » ليمهد الأذهان لابدال القوانين الانجليزية بالقوانين المصرية وتخليد الحماية على مصر وأحكام الدستور والشريعة ويشهر بالجمعية التشريعية وقلة صلاحها للتشريع أو لبحث القوانين .

وكان قد ألقى محاضرته الأولى عن هذا المشروع يوم ١٧ يناير سنة ١٩١٩ .

وفى يوم ٧ فبراير أعدت الجمعية دارها لسماع المحاضرة الثانية التى كان معروفا أنها ستتناول التشريع الجديد المنسجم مع الحماية البريطانية . فاعتزم سعد باشا الخطابة فى هذا الاجتماع عقب انتهاء المستر برسيفال من محاضرته لكى يرفع صوته ببطلان الحماية .

فحضر الاجتماع يصحبه أعضاء الوفد وكثير من أنصاره وغصت القاعة بجمع حاشد من المستمعين وكلهم من رجال القانون والقضاء والمحاماة وعلية القوم والطبقة المثقفة وكان من بين الحاضرين عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية ومحمد شكرى باشا وكيلها والمستر ايموس مستشارها بالنيابة (١) .

---

(١) يرجع الى تفاصيل المحاضرة وتعقيب سعد عليها وما اثارته من ضجة حينذاك صفحة ١٧١ .

الحكومة البريطانية ترفض مبدأ « حق تقرير المصير » على مصر :

عندما بدت تباشير النصر للحلفاء بعد أن انضمت اليهم الولايات المتحدة الامريكية أعلن الرئيس ويلسون فى ٨ يناير ١٩١٨ مبادئه الأربعة عشر التى كان مفروضا ان تتخذ اساسا لمفاوضات الصلح وعقد معاهدة السلام .. ولما كانت تلك المبادىء لم تنشر الا بصورة متقطعة فقد رأينا اثباتها فيما يلى :

١ ــ اتباع الدبلوماسية العلنية لعقد معاهدات علنية .

٢ ــ احترام حرية البحار فى السلم وفى الحرب .

٣ ــ ازالة الحواجز الاقتصادية واقامة المساواة وحرية التجارة بين جميع الشعوب .

٤ ــ خفض التسليح الى القدر الكافى للمحافظة على الأمن الداخلى .

٥ ــ تسوية المنافسات الاستعمارية مع مراعاة رغبات السكان ومصالحهم .

٦ ــ الجلاء عن الاراضى الروسية وردها الى روسيا واطلاق حريتها فى تقرير سياستها القومية وتطورها السياسى .

٧ ــ المحافظة على سيادة بلجيكا والجلاء عن أراضيها .

٨ ــ الجلاء عن فرنسا والمحافظة على سيادتها وتسوية مسألة الالزاس واللورين .

٩ ــ تعديل حدود ايطاليا بما يتفق مع توزيع القوميات الايطالية .

١٠ ــ حق تقرير المصير لشعوب النمسا والمجر .

١١ ـ تعديل الحدود فى شبه جزيرة البلقان بما يتفق مع الاوضاع التاريخية وتوزيع القوميات •

١٢ـ حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة لحكم الاتراك ، وتقرير حرية الملاحة فى مضيق الدردنيل طبقا لضمانات دولية •

١٣ـ تقرير استقلال بولندا ومنحها منفذا الى البحر طبقا لمعاهدات دوليـة •

١٤ـ انشاء جمعية عامة للامم بموجـب مواثيق خاصة تضـمن الاستقلال السياسى لجميع الدول الكبيرة والصغيرة على السواء •

وفى أول نوفمبر أصدرت انجلترا وفرنسا تصريحا مشتركا (١) بمنح البلاد التى كانت واقعة تحت الحكم العثمانى (سوريا والعراق والحجاز) حق تقرير المصير •• وبعث المندوب السامى البريطـانى فى مصر الى حكومته (٢) برقية صورتها مرفقة يقول فيها أنه لا يستبعد أن يكون لهذا التصريح أثر فى مصر •• وأن الوطنيين لا محالة سوف يطالبون بمعاملة مماثلة ••• وأنهم ـ كما أشيع ـ يرغبون فى احاطة الرئيس ويلسون ـ بعد أن أعلن مبادئه الأربعة عشر ـ بمطالبهم القومية ••

وقد علقت وزارة الخارجية على هذه البرقية بأنها لا تعلم شيئا عن

(١) يعلن هذا التصريح المشترك وحدة الاهداف الحربية بين فرنسا وبريطانيا فى الشرق . ويحدد هذه الاهداف بانها تنطوى على تحرير الشعوب الرازحة تحت مظالم الترك تحريرا تاما ونهائيا واقامة حكومات وطنية يختارها الأهلون انفسهم بمحض ارادتهم الحرة ثم يوضح أن الدولتين مجمعتان على الرغبة فى اقامة حكومات كهذه وتأييدها والاعتراف بها عندما تؤسس بالفعل . وقد صدر هذا التصريح كنتيجة للحالة الحرجة التى نشأت فجأة فى البلاد العربية التى يحتلها الحلفاء . راجع جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ص ٣٠١ ـ ٣٠٣ .

(٢) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ١٢ .

تلك الاشاعات ولا عن الطريقة التى ستتخذها مصر للتقدم بمطالبها •• وبأن مصر موضوعة تحت الحماية وهى بهذا تعتبر جزءا من الامبراطورية البريطانية •• فلا سبيل للرئيس ويلسون أن يتدخل فى شأنها •• وبأن على السير ريجنالد وينجيت أن يبذل جهده لتفادى أى مناقشة فى هـذا الصـدد •

وهذا نص المذكرة والبرقية المرسلة الى القاهرة : (١)

وثيقة رقم ١٦٨٠٩٠

٩ نوفمبر ١٩١٨

الموضوع : مستقبل مصر

ليس بمستبعد أن يكون لمبدأ حق تقرير المصير أثره على الوطنيين المصريين وسوف يرغبون فى تطبيق المبدأ عليهم تحقيقا لآمال (الوطنيين الفلاحين) • يطلب توجيهات حكومة جلالة الملك •

مذكـرة

ترفع صورة الى جلالة الملك والى وزارة الحربية والى رياسة مجلس الوزراء •

اقترح الاجابة بأن حكومة جلالة الملك ترى أن مصر وضعت تحت الحمـاية البريطانية نتيجـة لعمل تركيـا وأنهـا أصبحت جـزءا من الامبراطورية البريطانية وبذلك ليس للرئيس ويلسون أن يتدخل فى شأنها • ويضاف الى الاجابة برجاء السير ريجنالد وينجت بأن يتحاشى المناقشة فى هذا الصدد على قدر الامكان •

امضاء رئيس القسم المصرى

(١) وثيقة رقم ١٣ .

برقية رقم ١٣٦٨ بتاريخ ١٣ نوفمبر الى السير وينجت

بالاشارة الى برقيتكم الخاصة بتاريخ ٨ نوفمبر .

نحن لا علم لنا بوجود المطالب الوطنية التى أشرت اليها ولا بالطريقة التى ستتقدم بها . ولابد قبل ادخال أى تعديل على النظام القائم فى مصر من بحث عميق وأخذ رأى المسئولين الانجليز والمصريين . وأود أن أؤكد لك أننا سوف لا نتخذ قرارا فى هذا الشأن الا بعد التشاور معك .

امضاء سير رونالد جراهام الوكيل

المساعد لوزارة الخارجية

من سير وينجيت الى مستر بلفور (تسلم فى ٩ نوفمبر سنة ١٩١٨)

خاص

برقيـــــا

القاهرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨

بالاشارة الى برقيتى رقم ١٦٢٨ بتاريخ ٦ نوفمبر (التى ضمنتها أن صدى الاعلان الانجليزى ــ الفرنسى سيكون أقل تأثيرا لدى السوريين اذا لم يسمح ببحثه فى الصحف) فانى أظن أن من المحتمـــل أن يكون لسياسة تقرير المصير التى أشرت اليها فى برقيتك رقم ١٣٢٤ ورد فعلهـا بين المواطنين المصريين الذين سيرغبون ، ولاشك ، فى أن تعامل مصر بنفس المعاملة .

وليس لدى دليل محدد على أن أعمال الاثارة بهذا المعنى مرجح الحدوث فى الوقت الحاضر ولكن هناك شائعات لا يمكنى تجاهلها كلية بأن المواطنين الفلاحين يريدون مندوبا أمريكيا هنا ، (مجموعة أرقام غير واضحة) حتى

يتسنى لأمانيهم بأن تبلغ الى مســتر ويلسون . فاذا كان فى امكانك أن تزودنى ببعض التوجيهات بالنسبة لوجهات نظر حكومة جلالته فى حالة بحث الصحف لموضوع مستقبل مصر فسيكون فى ذلك مساعدة كبيرة لى .

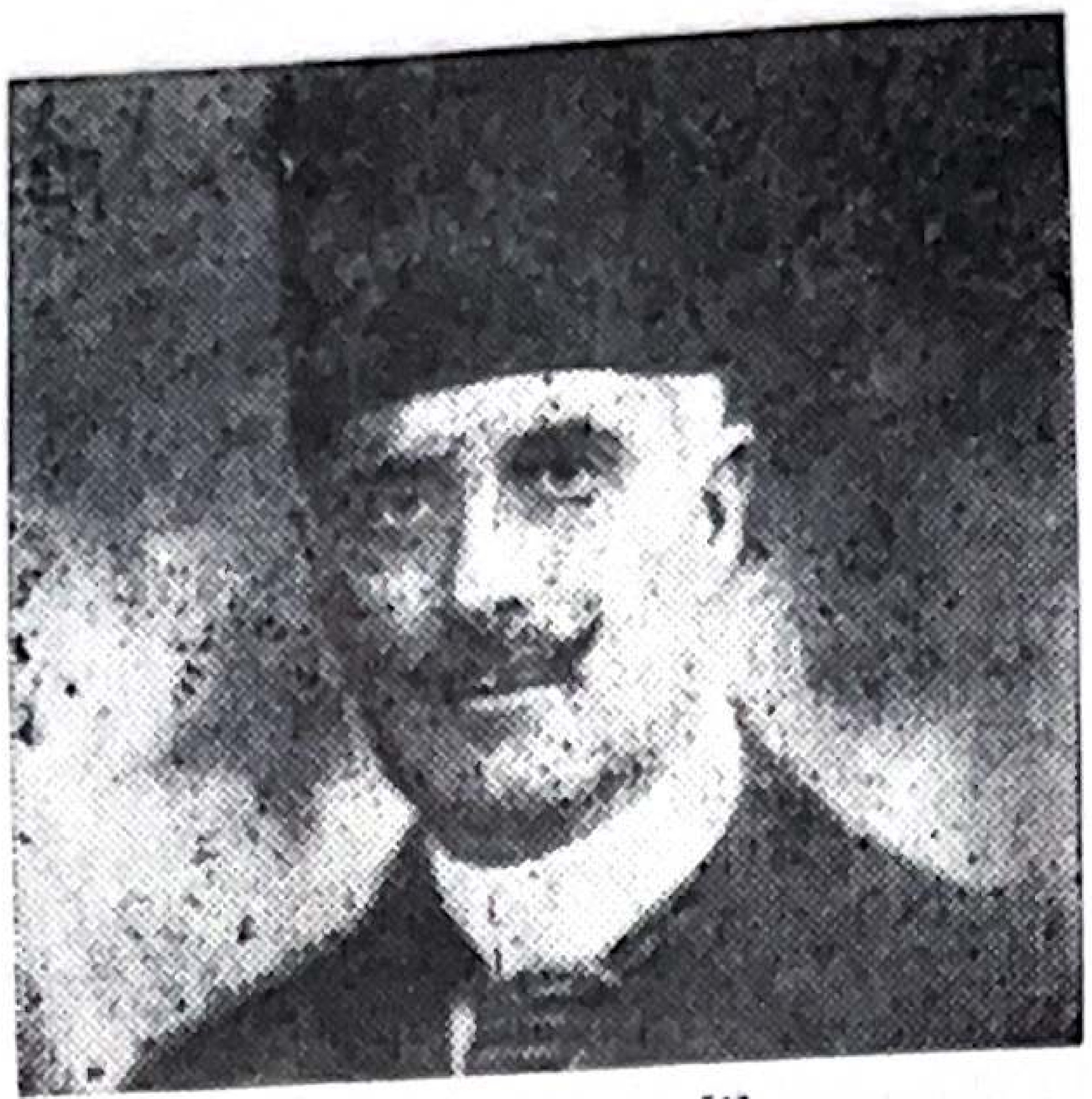
اجماع المصريين على طلب الاستقلال :

على أنه كان من أكبر أخطاء السياسة البريطانية فى ذلك الوقت أنها تصورت الحركة الوطنية لم تكن سوى حركة « مواطنين فلاحين » يقنعون بمجرد طلب مبعوث أمريكى ليتعرف على رغباتهم فى اطار حق تقرير المصير الذى أعلنه الرئيس الأمريكى ولسن . فالواقع أن الحركة الوطنية شملت المصريين جميعا شعبا وحكومة على نحو ما سنرى من موقف السلطان وحكومته والأمراء والزعماء ومختلف طوائف الأمة .

على أثر اعلان الهدنة يوم ١١ نوفمبر بعث السلطان فؤاد برقية الى الرئيس ويلسون يهنئه بالانتصار الذى أحرزه الحلفاء ... ويشيد بالدور الفعال الذى قامت به الولايات المتحدة الأمريكية فى كسب الحرب ورجا فى ختام برقيته أن تكون المطالب المصرية موضع عنـــاية الرئيس الأمريكى وعطفـــه .

ويبدو أن السلطان بعث برسالته هذه بطريقته الخاصة . أما رد الرئيس ويلسون فقد جاء عن طريق مستر هامسون جارى معتمد أمريكا فى القاهرة الذى راح بدوره يطلع المندوب السامى البريطانى على فحواه ... ولما سأله « وينجيت » عن برقية الســلطان قال أنه لا يدرى من أمرها شيئا .. وأن أحدا من المصريين لم يتصل به فى شأن القضية المصرية رغم مايشاع عكس ذلك ..

وهكذا لم يكن لبرقية السلطان للرئيس ويلسون من أثر الا اشـــاعة جو من الشك وعدم الثقة بينه وبين السلطات البريطانية فى القاهرة .



الأمير عمر طوســون



لورد هاردنج

الفصل الثالث : التحفز للمطالبة بحقوق مصر وتاليف الوفد المصرى :

موقف السلطان والزعماء كما تصوره الوثائق البريطانية — كيف تألف الوفد المصرى : رواية الامير عمر طوسون — رواية سعد زغلول فى مذكراته — رواية عبد العزيز فهمى — لقاء ١٣ نوفمبر — تشكيل الوفد والتوكيلات — — محاولة التوفيق بين الآراء — قانون الوفد — تشكيل لجنة الوفد المركزية — لقاء ١٣ نوفمبر كما تصوره الوثائق البريطانية — مقاومة السلطات البريطانية لجمع التوكيلات — احتجاج الوفد على منعه من السفر — احتجاج رشدى باشا واستقالته — منع الاجتماعات واستدعاء وينجت — سعد يعلن بطلان الحماية .

الفصل الثالث

التحفز للمطالبة بحقوق مصر وتأليف الوفد المصرى

موقف السلطان والزعماء كما تصوره الوثائق البريطانية :

اضطر الانجليز الى الاعتراف بأن « المسألة المصرية » عادت الى الظهور وأنها دخلت « مرحلة » جديدة ، فقد بدأوا يواجهون فى مصر عدة حركات واتجاهات بعضها خفى وبعضها علنى بل لقد جاءت بعض هـذه الحركات من مصادر كانوا يطمئنون الى ولائها التام فقد فوجئوا بأن السلطان فؤاد يتصل — من وراء ظهورهم — بالرئيس الأمريكى ويلسون يهنئـه بانتهاء الحرب وانتصار الحلفاء ويرجو « ألا تكون المطالب المصرية موضع تجاهل » وعلى الرغم مما تتصف به هذه العبارة من تواضع شديد الا أنها كانت كافية لازعاج المعتمد البريطانى فى مصر سير ريجنالد ونجت فراح يسعى للحصول على أصل البرقية ويتحرى موقف الحكومة الأمريكية منها ويرى أن لسعد زغلول وللمتطرفين أصبعا فيها .

وهذا حسين رشدى رئيس الوزراء وزميله فى الوزارة عدلى يكن يتحفزان بتأييد من السلطان والزعماء للمطالبة بالسفر الى لندن لمحـادثة رجال الحكومة البريطانية فى مستقبل مصر السياسى .

وهذا عمر طوسون الأمير البارز فى أسرة محمد على يدعو الى اجتماع لمناقشة الوسائل التى تتبع للمطالبة بحقوق مصر فى هذه المرحلة وتثير حركته استياء السلطان أحمد فؤاد الذى يرى فيه منافسا خطيرا على عرش البلاد

فيأمره بالكف عن مواصلة حركته والعودة الى مقره بالاسكندرية ، كما تثير استياء السلطات الانجليزية فيسارع عمر طوسون الى ارسال أحد رجاله ــ محمد سعيد ــ الى مقابلة المعتمد البريطانى وينجيت ليؤكد له « اعتدال » الأمير ورجاله فى مواجهة « تطرف » سعد زغلول ورجاله .

على أن الواقع أن السلطات الانجليزية فى القاهرة وعلى رأسها سير ريجنالد وينجت المعتمد البريطانى كانت تقدر أن الخطر الحقيقى يأتى من ناحية سعد زغلول الذى بدأت شعبيته تتسع ونشاطه عن طريق منشورات أعضاء الجمعية التشريعية يمتد الى الأقاليم وأوساط الشباب بينما رأت السلطات البريطانية فى نشاط الأمير عمر طوسون وصديقه محمد سعيد حركة وطنية معتدلة . وهكذا بدأ الانجليز منذ اللحظة الأولى لانبعاث الحركة الوطنية فى مصر يفرقون بين « متطرفين » و « معتدلين » فى انتظار ما تتمحض عنه الأحداث .

يصور هذا الموقف التقرير الذى بعث به سير ريجنالد وينجيت الى حكومته فى ٢٤ نوفمبر ١٩١٨ ونصه :

وثيقة رقم ٢٠٥٢٦٣ (١)

دار الحماية

القاهرة

٢٤ نوفمبر ١٩١٨

من سير ر . وينجيت الى لورد هاردينج

عزيزى لورد هاردينج ،

---

(١) وثيقة رقم ١٤ .

استمرارا لمكاتباتى الخاصة بتاريخ ١٤ ، ١٩ الجارى ولبرقياتى وخطاباتى التى سبق أن أرسلتها بشأن المرحلة الجديدة من مراحل المسألة المصرية ، فانى أعتقد بأنك تود أن تتلقى تقريرا موجزا عن الموقف كما تطور خلال الأيام القليلة الماضية .

انك تذكر أنى أشرت فى خطابى بتاريخ ١٩ الى موقف السلطان من الأمير عمر طوسون ، واقترحت أن أقابل رشدى باشا بشأنه . وهو مافعلته . وكان الانطباع الذى تركه رشدى لدى أن السلطان غاضب أشد الغضب من عمر طوسون لتدخله فى الشئون السياسية ، وهو يعتبر الأمير (الذى يتمتع بشعبية فى بعض القطاعات المصرية لاسيما لما هو معروف عنه من اتجاهاته الدينية وميله للاتراك) منافسا بغيضا لعرشه ، ولذلك فانه استخدم رشدى وعدلى باشا فى الاصرار على عودة الأمير الى منزله فى الاسكندرية ، والتخلى عن الاجتماع الذى دعا الى عقده مع كبار القوم لبحث المسألة المصرية . وقد ذكر رشدى أنه لا يعتقد بأن السلطان يريد أن يذهب الى المدى الذى يطلب فيه طرد الأمير من البلاد فى الوقت الحاضر .

ولقد انتهزت فرصة زيارة رشدى لأبين له بوضوح لا يحتمل اللبس أن الموقف القانونى الحاضر هو : أن انجلترا قد أعلنت الحماية على مصر . وأن السلام لم يعلن بعد ، وأن الأحكام العرفية قائمة وأن أى اجتماعات عامة تعقد بغرض تغيير الوضع القانونى القائم عرضة لأن تمنع ، كما أن الداعين اليها عرضة لأن يعتقلوا . وكان لقولى هذا ــ على ما أظن ــ أثره فى اعادة الصواب الى العقول فقد أكد لى رشدى أنه سيتصل بسعد باشا زغلول على الفور بشأن وقف نشاطاته .

وقد بلغ الى علمى أن الدعاية للاستقلال التام منتشرة فى الأقاليم بواسطة منشورات موقع عليها من قبل أعضاء الجمعية التشريعية ، وأن هؤلاء الأعضاء انتدبوا سعد زغلول وأعضاء حزبه ليكونوا ممثلين عنهم فى

اثارة مسألة الاستقلال المصرى الذاتى أمام الشعب البريطانى • وقد حذرت رشدى باشا أن هذا الأمر موضع جدل ، ويتطلب منى أن أبحثه • وفى اليوم التالى اجتمع المستشار الانجليزى لوزارة الداخلية (مستر هينز) ومدير الامن العام (مستر موريس) واتفقا على ضرورة وقف هذه المنشورات وطلبا منى تخويلهما سلطة وقفها • فخولتها لهما على الفور بكل ارتياح •

وفى هذه الاثناء ، فان سعد زغلول وأعضاء حزبه لم يكونوا متكاسلين، وقد تلقيت الآن من سعد طلبا رسميا بالسماح له ومعه ١٣ عضوا من أعضاء حزبه بالسفر الى لندن فى فرصة مبكرة • وبطبيعة الحال فان مسألة التصاريح بالسفر مسألة عسكرية ، وسأبحثها مع الجنرال اللنبى عقب وصوله اليوم • ولكنى أظن أنك متفق معى بأنه اذا سمحت حكومة صاحب الجلالة لسعد زغلول وأعضاء حزبه بالسفر الى انجلترا ، فانه قديكون من الضرورى أن تسمح بالسفر أيضا لغيرهم من المندوبين المعروفين بأنهم أقل تطرفا • وسأقدم الأسباب التى من أجلها أرى هذا الرأى •

ولقد طلب محمد باشا سعيد ، وهو رئيس وزراء سابق ورجل معروف بتعاطفه مع الاتراك مقابلتى فقابلته فى الثانى والعشرين من هذا الشهر ، وكانت وجهة نظره بالنسبة للموقف مهمة وان كان لابد من أن نذكر أن آراءه مشوبة بالضرورة بعواطفه المعروفة تماما وبرغبته الشديدة فى العودة الى الحكم ، وبعدائه للوزراء الحاليين ، بالاضافة الى أنه صديق حميم للامير عمر طوسون •

وقد بدأ حديثه فى المقابلة بقوله أنه والأمير عمر طوسون ومعهما عدد كبير من رجالات مصر المعروفين فى الاسكندرية والقاهرة كانوا يدرسون المسألة المصرية بعناية طوال الشهور الماضية وأنهم يدركون التغييرات الكبيرة التى حدثت فى مختلف أنحاء العالم ، والاتجاه الذى اتخذه الرأى العام نتيجة لاراء الرئيس ويلسون بالنسبة لحق تقرير المصير • وقال أيضا أنه والأمير طوسون يتطلعان ، بطبيعة الحال ، الى الحصول على كل مايمكن

الحصول عليه من التنازلات لمصر فى اطار الحدود القانونية الدقيقة ، ومع احترام الوضع الحالى للحماية البريطانية على البلاد ، وأنهما فى أعقاب توقيع الهدنة ونشر البيان الانجليزى ـ الفرنسى الرسمى الخاص بحق تقرير المصير بالنسبة لسوريا والعراق والبلاد العربية الأخرى دعيا الى عقد اجتماع يحضره ٨٠ من كبار الشخصيات المعروفة لبحث الموقف الجديد • وأكد لى محمد سعيد أن الدعوة الى هذا الاجتماع لا تحمل أية رغبة على الاطلاق فى التصرف بأية طريقة تضر بالسلطة البريطانية القائمة، وكل ما فى الأمر أنهما يريدان الاعراب عن الأمل الوطيد فى أن تمنح مصر كافة التنازلات الممكنة على ضوء الظروف المتغيرة التى لابد ـ فى اعتقاده ـ أن تمنح عند اتمام السلام • وقد عزا محمد سعيد منع الاجتماع من جانب السلطان الى البغض الشديد الذى يحمله السلطان لمنافسه الوهمى وكذلك الى تأثير سعد باشا زغلول ورجال حزبه الذين كانوا الى ما قبل أسبوع أو عشرة أيام مضت متفقين تمام الاتفاق مع الأمير عمر طوسون ومحمد سعيد ، ولكنهم انفضوا من حولهما فجأة وأصبحوا متطرفين ينادون بالاستقلال الذاتى التام وانهاء الحماية •

ومضى محمد سعيد بعد ذلك يقول أن الأمير قد سافر الى منزله وهو فى أشد حالات الحنق وتركه (أى محمد سعيد) يفعل ما فى وسعه للحيلولة دون انضمام المعتدلين الى المتطرفين وأنه يلقى بعض النجاح فى مهمته ، فهو يقابل ما يتراوح بين ٣٠ ، ٤٠ زائرا فى اليوم ، ويحاول أن يشرح لهم الأخطار التى قد يتعرضون لها ، ويبين لهم عدم الرغبة فى مواصلة الدعاية فى الأقاليم • وقال لى ـ بينى وبينه ـ نقلا عن ابنه الطالب فى مدرسة المهندسخانة أن هناك دعاية واسعة النطاق تنتشر الان فى مختلف المدارس فى البلاد • وقد أصدرت تعليماتى للسلطات المعنية بوقفها على الفور •

وباستعراض موقف محمد سعيد والأمير عمر طوسون من ناحية ، وموقف السلطان ووزرائه من ناحية أخرى فانى أجد نفسى ميالا للاعتقاد

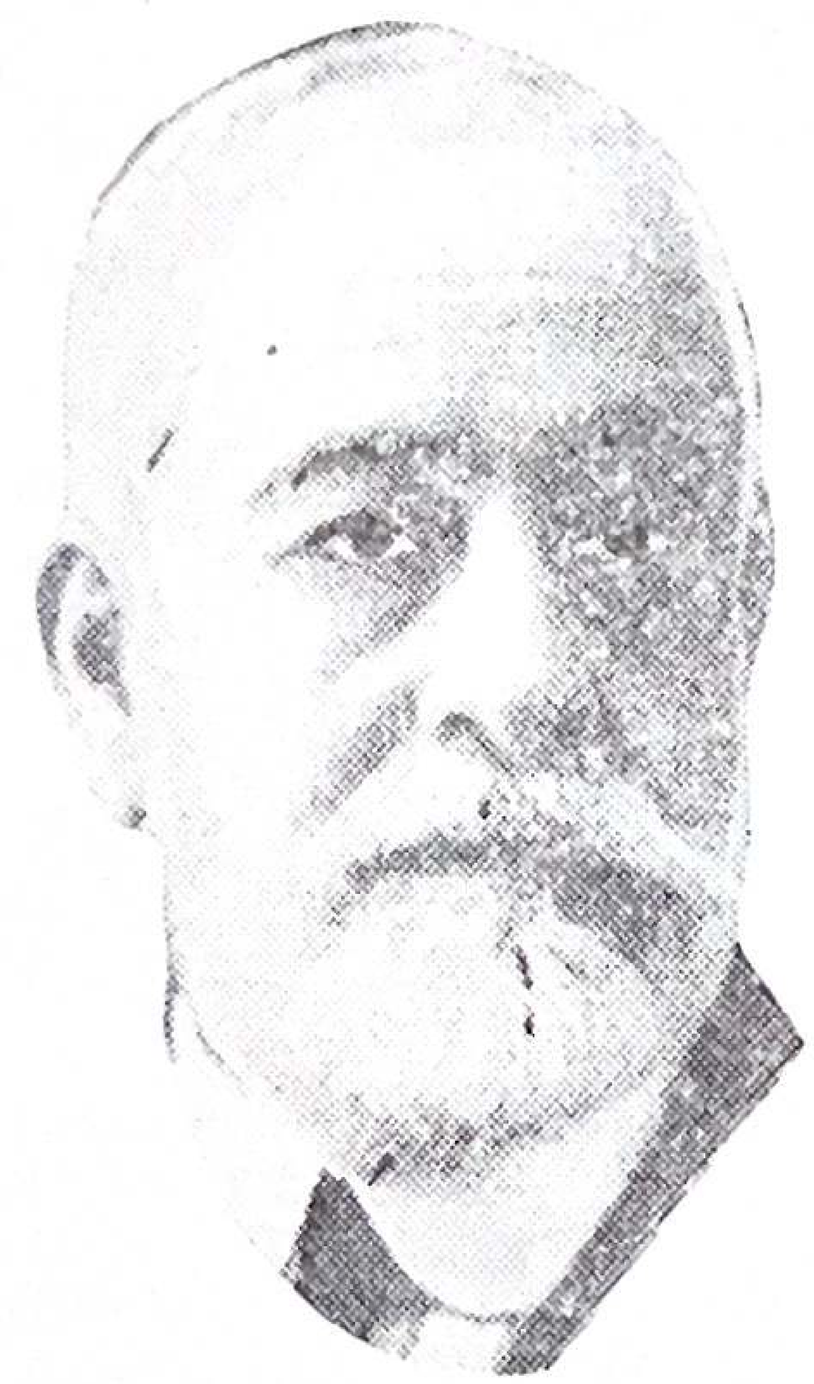
بأن الاعتدال الذى يتسم به موقف محمد سعيد وعمر طوسون مرده الى أمل بعيد لم يفصح عنه بعد فى أن يؤدى الدين وشعور الود المعروف الذى تكنه الجماهير للخليفة التركى الى رغبة هذه الجماهير فى العودة الى الحظيرة التركية ، فى حالة ما اذا كانت نية الدول المتحالفة متجهة الى اعادة انشاء الامبراطورية التركية على أسس جديدة • واذا كان ذلك صحيحا فان العداء السافر من جانب السلطان للامير عمر يصبح مفهوما • لأنه مهما كانت رغبة السلطان فؤاد فى الاستقلال الشخصى والمزيد من الحرية ، فانه لا يمكن أن يظهر أى ود لتركيا ، لأن أى مرشح تختاره للعرش سيكون ، ولا شك ، الخديو السابق أو أى شخص من أسرته •• أو ربما يكون الأمير عمر نفسه •

وهنا يثور السؤال بالنسبة للمواطنين الذين يجب أن يسمح لهم بالسفر الى انجلترا لعرض قضيتهم على الشعب البريطانى ، وربما على الحكومة • وأظن أن من الواضح مما ذكرته لك الان أن هناك ، بوجه عام ، ثلاثة أحزاب فى الوقت الحاضر تتركز فى المتطرفين ، والمعتدلين ، وأخيرا أولئك الذين لا ينتمون لأى من الحزبين ، الراضين — بصورة أو بأخرى — عن الوضع القائم ، أن حزب المتطرفين يتزعمه سعد زغلول — وحزب المعتدلين يتزعمه الأمير عمر طوسون ومحمد سعيد •

فاذا سافر وفد أو أفراد من المصريين الى انجلترا فيجب ألا يكون هذا الوفد أو هؤلاء الأفراد ممثلين لحزب واحد فقط • بل ممثلين عن الأحزاب الثلاثة • وأستطيع أن أقول أنه قد يكون من المستحيل الاختيار على هذا الأساس • بيد أنه قد يكون من المستحسن السماح بالسفر — مجرد السماح — لأولئك الذين تقدموا بطلب السفر ، على أن نترك لرشدى وعدلى باشا — بمساعدة شيتهام وبرونييت — أن يقدما للحكومة المعلومات اللازمة للوصول الى حل •• مفترضين بطبيعة الحال ، ان حكومة صاحب الجلالة راغبة فى اثارة المسألة المصرية فى المرحلة الحاضرة •



عبد العزيز فهمى



على شعراوى

وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة ، فقد يهمك أن تعرف انى قد تبادلت حديثا أو حديثين طويلين مع مستر جارى المندوب الأميريكى الدبلوماسى هنا • وفى حديثى الأخير معه فانه أخرج من جيبه صورة من برقية بالشفرة حلت رموزها ــ بعثبها مستر ويلسون الى السلطان وكانت البرقية ردا على برقية بعث بها السلطان يهنىء فيها الرئيس بتوقيع الهدنة ، وبالدور الذى قام به هو وأمريكا فى الحصول على هذه النتيجة • وكان الجزء الأول من البرقية بريئا لا يحمل فى طياته ما يبعث على الأذى • ولكن الجملة الأخيرة ــ فى ظنى ــ يمكن أن تثير الامال فى أن المطالب المصرية لن تكون موضع التجاهل • وليست لدى صورة من البرقية ، كما انى لا أذكر كلمات الرئيس ويلسون على وجه الدقة • ولكن ذلك هو الانطباع الذى خالفته فى نفسى • وقد سألت مستر جارى عما اذا كان قد أطلع على برقية السلطان للرئيس ، فأكد لى أنه لا يعرف عنها شيئا ، كما أنه أكد بكل قوة أنه لم يكن موضع اتصال من جانب أى مصرى بشأن المسألة السياسية ، بالرغم من الشائعات التى تقول بعكس ذلك • وقد شعرت بالارتياح لهذا التأكيد الصريح وانتهزت الفرصة فشرحت لمستر جارى ــ الذى يجهل ، بطبيعة الحال ، الظروف الشديدة التعقيد فى مصر ــ الموقف كما هو عليه فى الوقت الحاضر ، فرجانى أن أدرك أنه ــ وعلى وجه اليقين حكومته أيضا ــ يريدون أن يساهموا مع حكومة صاحب الجلالة فى حل المسألة المصرية • وقد حصلت ، بصفة شخصية من مكتب التلغراف المصرى على صورة من برقية السلطان الى الرئيس أرفقها مع خطابى هذا • وأظن أنك متفق معى فى أن هذه البرقية هى نتاج ذهنى أذكى بكثير من ذهن السلطان فؤاد • وأنا ميال الى الاعتقاد بأنها قد تكون من اعداد رشدى بالاشتراك مع محام ايطالى قدير صديق للسلطان • كما أنى ميال الى الاعتقاد بأن لحزب سعد زغلول المتطرف أصبعا فيها •

وقد تلقيت لتوى صورة من خطاب لورد اكتوف بتاريخ ٢٤ الى وزارة الخارجية بشأن أعمال المصريين فى سويسرا ، وهى الأعمال التى تؤيد وجهة

نظرنا فى أنه ستكون هناك محاولة أكيدة واسعة النطاق لاثارة المسألة المصرية ، والوصول الى حل نهائى بشأنها ان أمكن • وأنا أكرر يقينى بأن الظرف الحاضر موات تماما لانتهاز الفرصة ومعالجة الموقف بجد•وأود أن أقول أن عدم وصول أى رد من جانب وزارة الخارجية على برقياتنا لأمر مقلق ولكنى أقدر تمام التقدير وأفهم المصاعب والمشاغل الكثيرة لدى حكومة صاحب الجلالة ، ولا أشك فى أنى سأتلقى منها خلال أيام قليلة بعضا من وجهات نظرها • والى أن أتلقى منها ذلك فانى لن أجيب على الطلب الذى تقدم به المتطرفون للسفر ، وقد أبلغت رشدى أن سفرهم وكذلك سفره هو نفسه وعدلى باشا ، لا يزال تحت البحث •

وقد اطلعت على مذكرة برونييت بشأن الاصلاح الدستورى المقترح وأظن أنك سترى أنه مفيد ، وأخشى ألا يكون هناك وقت كاف لارساله مع هذا البريد •

وقد أمليت هذا الخطاب بسرعة لالحق بالبريد ، ولذا أرجو أن تغفر ما قد يكون فيه من أوجه قصور كثيرة •

مع خالص تمنياتى ،

المخلص لك ر • وينجيت

ملحوظة : تسلمت مذكرة برونييت فى اللحظة التى كنا نغلق فيها البريد ، وانى أرفقها مع خطابى هذا وسأرسل صورا أخرى منها بالطريق الرسمى فى البريد المقبل •

ر•و•

كيف تألف الوفد المصرى :

اختلفت الروايات حول تأليف الوفد والدور الذى قام به فى ذلك الشأن زعماء مصر المتصدرون للحركة الوطنية فى ذلك الوقت ، على أن كل الروايات

تجمع على أن أحدا لم يقصد الى تأليف حزب سياسى وانما كان الهدف تشكيل « وفد » أو جماعة من الناس — رسميين كانوا أو غير رسميين — ليحملوا الى مؤتمر السلام فى باريس وجهة نظر الشعب المصرى ، والى الحكومة البريطانية بلندن مطالب مصر الوطنية ، وقد قام كل من الأمير عمر طوسون وسعد زغلول ومحمد محمود بدور بارز فى حركة تشكيل الوفد. وقد ترك كل من الأمير طوسون وسعد زغلول مذكرات تناولت هذا الموضوع، أما الدور الذى لعبه محمد محمود فقد أشار اليه سعد زغلول وعبد العزيز فهمى فى مذكراتهما • وخير ما نفعله أن نسجل هنا ما كتبه كل من الأمير عمر طوسون وسعد زغلول وعبد العزيز فهمى بشأن تشكيل الوفد •

رواية عمر طوسون :

كتب الأمير عمر طوسون فى مذكراته [1] « أن فكرة ارسال وفد رسمى للمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح الذى أزمع عقده فى نهاية الحرب العالمية الأولى قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ » ويضيف « ولما كانت مسألة مصر ••• مسألة دولية وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها وأن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج الى درس وتمحيص، قبل اجتماع المؤتمر حتى لا يأتى يوم انعقاده الا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقد دفعنا ذلك الى التكلم فى أول الأمر مع المرحوم محمد سعيد باشا فى شأنها فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية فاستصوبنا هذا الرأى وصممنا عليه ، ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا الا فى الحفلة التى أقامها

(١) الأمير عمر طوسون ، مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٨ ، القاهرة ١٩٤٢ ، ص ٤ وما بعدها .

المرحوم رشدى باشا فى ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان استفان احتفالا بعيد الجلوس للمغفور له الملك فؤاد الأول وذلك قبل الهدنة والصلح لأن هذا التاريخ كانت قد بدأت فيه نهاية الحرب • وفى تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح وأنه يحسن بمصر أن تفكر فى ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر فاستحسن الفكرة ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته الى القاهرة وأن يخبرنا بالنتيجة.
« ويضيف » وبعد هذه المقابلة تقابلنا مع سعد باشا فى حفلة شاى أقامها السير ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٨ تكريما لعظمة السلطان فؤاد فى منزل مدام زرفوداكى الذى كان مركزا لدار الحماية البريطانية بباكوس رمل اسكندرية فسألناه عما فعله فأجابنا بأنه تكلم مع أصدقائه فى المسألة المعهودة وأنهم استحسنوها وكان يود أن يتكلم معنا فيها طويلا ولكن مع الأسف لم يكن عنده وقت لذلك وأنه مسافر غدا الى القاهرة فى قطار ٩ صباحا فقلنا له أننا مسافرون اليها أيضا فى هذا القطار فاتفق أن نتقابل معنا فى القطار المذكور ونتحدث معا فى هذه المسألة الخطيرة • وقد حصل فعلا فبعد قيام القطار من محطة سيدى جابر حضر سعد باشا الى ديواننا وتكلمنا معا فى هذا المشروع وفى أثناء حديثنا قال عرضا ضمن كلام آخر أن المشروع يلزم له مائة ألف جنيه وأنه يشك فى أن المصريين يدفعون مبلغا جسيما مثل هذا وأن مثل شعراوى باشا يمكنه أن يدفع عشرة آلاف جنيه ولكنه يشك أيضا فى ذلك ثم انتقل الى كلام آخر وفى النهاية اتفقنا على أن نعقد اجتماعا مع آخرين للبحث فى المشروع واذا منع هذا الاجتماع نرسل منشورا الى ممثلى الدول نخبرهم فيه بالمنع وبالمطالب التى نريدها •

« والسبب الذى جعلنا لا نساير سعد باشا فى حديث النقود هو اعتقادنا أن هذه المسألة ليست من شأننا نحن الاثنين وانما هى من شأن الاجتماع المزمع انعقاده فهو الذى يقرر ما يلزم عمله ويحدد المبلغ اللازم لنفقات ما يقرره وكيفية جمعه ومن جهة أخرى قد يقرر هذا الاجتماع عدم

التدخل فى مثل هذه الأمور • فاذا فرض أنه قرر هذا فلا يكون للنقود شأن أصلا • وعلى كل حال فاننا رأينا أن التحدث فى النقود سابق لأوانه ولذلك أمسكنا عن التكلم فى هذا الموضوع •

« وبعد ذلك عدنا الى الاسكندرية ولم يبلغنا أى خبر من سعد باشا ولكن سعيد باشا أبلغنا أنه سمع أن سعد باشا ساع فى المشروع واقترح علينا أن نتوجه الى القاهرة لمقابلته • فسافرنا الى القاهرة يوم الهدنة أى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ونزلنا فى فندق شبرد كعادتنا ورجونا المرحوم محمد محمود باشا تليفونيا الحضور لمقابلتنا • وقد حضر وأخبرنا بأن سعد باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك أخذوا موعدا من السير ريجنالد ونجت لمقابلته يوم ١٣ نوفمبر والتحدث معه بشأن مطالب البلد •

« وبعد انصراف محمد محمود باشا أخبرنا سعد باشا تليفونيا بأننا حضرنا من الاسكندرية لمقابلته وأننا سنحضر عنده فأخبرنا أنه منتظرنا فركبنا الى منزله ••• فوجدنا عند سعد باشا على شعراوى باشا • وبعد الكلام معه اتفقنا على أن نعقد اجتماعا عاما من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم فى قصرنا بشبرا يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمباحثة فيما يلزم عمله فى هذه المسألة وأن لا بأس من ذهاب ثلاثتهم حسب اتفاقهم الى دار الحماية ومحادثتهم المندوب السامى فى الموضوع بصفة عامة جسا للنبض وعرض النتيجة على ذلك الاجتماع • وفى أثناء تحادثنا حضر عبد العزيز فهمى بك واشترك معنا فى الحديث وقد كتب هو فى النهاية بيده صيغة الدعوة الى الاجتماع المذكور •

« وفى اليوم الثانى سافرنا الى الاسكندرية وأعددنا تذاكر الدعوة لذلك الاجتماع وأرسلناها الى حضرات المدعوين اليه ••• وأتانا بعد ذلك الخبر بأن الحكومة منعت الاجتماع فأرسلنا الى حضرات المدعوين

(خطابا) نعلمهم فيه بتأجيل الاجتماع .. وسافرنا على أثر ذلك الى القاهرة وتقابلنا مع المرحومين محمد سعيد باشا وأمين يحيى باشا وتداولنا معا وكان قد بلغنا خبر بأن سعد باشا يريد الانفراد بالمسألة ولربما هو الموعز الى الحكومة بأبطال الاجتماع فلم نقابله ودعونا بعض أشخاص من الشخصيات البارزة ومن الأعيان وغيرهم للمداولة فيما يلزم عمله فى منزل سعيد باشا فى القاهرة وبعدها حضر عندنا سعد باشا ونحن مجتمعون مع محمد سعيد باشا واسماعيل صدقى باشا وحسن صبرى باشا وأمين يحيى باشا ونفى مسألة الاشاعة التى كانت بلغتنا عن رغبته فى الانفراد وتناول الحديث فى بداية ضم الفريقين الى بعضهما ولكن هذا لم يتم حيث أخبرنا أمين يحيى باشا فى اجتماع آخر مع الباشوات المذكورين بأنه مكلف من قبل عظمة السلطان فؤاد الأول بابلاغنا نحن شخصيا الكف عن هذه المسألة والعودة الى الاسكندرية » .

هذا ما أورده الأمير عمر طوسون فى كتابه المشار اليه ، حرصنا على أن نثبته بنصه لأهميته ، ويمكننا أن نخلص منه بأن الأمير يريد التأكيد على أنه كان أول من بدأ التفكير فى تأليف هيئة الوفد ، كما أنه كان فى نفس الوقت الذى يسعى فيه الأمير لتحقيق هذا الغرض كانت هناك فى القاهرة طائفة من بعض أعضاء الجمعية التشريعية أو من أعضاء حزب الأمة يفكرون فى تحقيق نفس الغرض ، وقد جرت محاولة للتقريب بين الجماعتين ولكنها فشلت لتدخل السلطان لوقف محاولة عمر طوسون وابلاغه الكف عن هذه المسألة كما يرجع فشلها أيضا الى أن سعد زغلول — فيما يبدو — كان لا يرحب باشراك أى من أعضاء الأسرة المالكة حتى لا يقال أنها حركة أمراء ، بل يؤثر أن تحتفظ الحركة بطابعها الشعبى .

رواية سعد زغلول :

أما سعد زغلول فيكتب فى مذكراته [١] أنه : « كان فى نية السلطان حسين أن يسافر بعد انتهاء الحرب لتنظيم الحماية . وأخذ عدلى ورشدى فى أيامه الأخيرة يضعان مشروعات لنظام مصر لم تخرج عن الحكم الذاتى وتوسيع اختصاص الجمعية التشريعية فى بعض الشئون على نحو ماتضمنته المذكرة الأولى التى قدمها رشدى باشا للوكالة البريطانية ... ثم أعادا الكرة على هذا الموضوع فى أوائل حكم عظمة السلطان الحالى (يقصد فؤاد) وكانا يرغبان كثيرا فى السفر الى لوندرة لأجل تنظيم الحماية » .

كما يثبت سعد زغلول كذلك فى مذكراته [٢] أن محمد باشا محمود قد خاطبه فى ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٧ فى أمر تعيين جماعة من أصحاب الرأى للتفكير فى حالة مصر بعد أن تضع الحرب أوزارها وقد كرر حديثه هذا لسعد باشا أثناء زيارة سعد وجماعة من أعضاء حزب الأمة القدامى له فى منزله بتاريخ ١٩ يناير ١٩١٨ . يدل ذلك على أن التفكير فى حالة مصر ووضعها قد شغل الكثيرين من أعضاء هذه الجماعة « جماعة حزب الأمة » حتى قبل أن يفكر الأمير طوسون فى تأليف الوفد ويستدل على ذلك أيضا أن سعدا قد قال لأصدقائه هؤلاء فى ٢٠ مايو ١٩١٧ أثناء حديثهم عن مصر [٣] «أن الحرب اذا انتهت بانتصار أحد من الفريقين المتحاربين فليس لهذه البلاد نصيب من الاستقلال وليس لحر الشمائل الا أن يرحل عنها لأنه يصبح غريبا فيها ذليلا مهيض الجناح » .

أما عن ظروف تشكيل « الوفد » فيكتب سعد فى مذكراته [٤] أنه

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥٣ ، ص ٣٠١٣ ، المودعة بدار الوثائق التاريخية بالقلعة .
(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٨ ، ص ١٥١١ .
(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣١ ، ص ١٧٤١ .
(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٠ .

أثناء الحفلة التى أقامها رشدى باشا فى الاسكندرية احتفالا بجلوس عظمة السلطان على أريكة مصر مساء ٩ أكتوبر ١٩١٨ « قابلنى البرنس عمر وقال انى أفكر فى أن يقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح فقلت فكرة جميلة جالت فى بعض الرؤوس من قبل وقد آن الآن أوانها فقال تأمل فيها وانظر من يساعد عليها ثم انصرف كل منا عن صاحبه وزرت محمد سعيد فى اليوم التالى فحادثنى فى هذه المسألة » وبعد أن عاد سعد زغلول الى القاهرة فى يوم ١٠ أكتوبر يكتب قائلا : « فتلاقيت مع عدلى وتكلم معى فى تلك المسألة ورأينا الأوفق توسيط قنصل أمريكا فاجتمع برشدى ولطفى السيد واتفقوا على ذلك وفاتح رشدى هذا القنصل فلم يجد عنده استعدادا للمساعدة وقال ليس هنالك الا واحد من طريقين : أما أن يطلب الترك استقلال مصر بأن تقول بأنها تركت اليها حقوقها ، وأما الالتجاء الى الحكومة الانكليزية ، وفى اليوم التالى ذهبت مع محمد محمود الى عزبة مسجد وصيف ومعنا لطفى بك السيد وتخلف عبد العزيز بك فهمى وأقمنا يومين وليلتين ثم عدنا وقرأنا فى الجرائد أخبار الصلح ، ولم نهتد الى الان الى طريقة ، والدول منا سكون ، وصرف النظر عن هذه المسألة (١) » .

ويضيف سعد زغلول أنه فى أثناء عودته من الاسكندرية بعد حضوره الحفل الذى أقامه سير وينجت المعتمد البريطانى فى مصر يوم ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ اجتمع مع الأمير عمر طوسون فى القطار من الاسكندرية الى مصر : « وتكلمنا فى موضوعات شتى وفهمت منه أنه يميل الى كتابة عريضة بعد انعقاد مؤتمر الصلح ولا يعرض شيئا من النقود ولا يتعرض (الى) السلطان وهو يشكو من السلطة ومصادرة أطيانه فى أبى قير ، وأفهمنى محمد سعيد أنه يريد أن يستغل اسماعيل أباظة فى موضوع تلك العريضة وأنه نصحه بالعدول عن اشراك الرجل المذكور (٢) » .

(١) نفس المصدر ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٢ .
(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٣ .

وعندما عاد سعد زغلول الى الاسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ لمقابلة السلطان فؤاد ليعرض عليه القرار الذى اتخذه مجلس ادارة الجامعة بتعيين سعد زغلول وكيلا للجامعة ومراقبا لها ذكر له السلطان أثناء لقائه به : « بأنه يميل لاعطاء الامة مجلس نواب مؤلف من قسمين عن الامة ومجلس للشيوخ . فحبذت الفكرة وقلت أن فكرة (بهذا) تصدر من ملكه جديرة بأن تسطر على صفحات القلوب (١) » . وقد حكى سعد « مفصل ما جرى » فى هذه المقابلة لكل من رشدى وعدلى يكن .

ويضيف سعد أنه « فى يوم الاثنين الماضى ١١ منه (نوفمبر) حضر الأمير عمر طوسون وكان حاضرا أبراهيم باشا سعيد ومحمد محمود باشا وعلى باشا شعراوى وعبد العزيز بك فهمى وأبدى رغبته فى عقد اجتماع للمذاكرة فى حالة مصر وما يجب أن يقدم لها من الخدم الآن وفهمت من كلامه أن عظمة السلطان لا يأبى هذا العمل فوافقنا على ذلك وكتبنا أسماء كثيرين من الذين ينبغى دعوتهم ، وكان هو يعارض فى البعض ويملى البعض واشتدت معارضته فى الهلباوى ، فأقنعناه بوجوب دعوته ، فاقتنع بعد عناء . وبعد أن تم تعديل الأسماء التى يجب دعوتها كتب صيغة الدعوة وأخذها الأمير لارسالها وحصل الاتفاق على أن يحدد يوم الالتئام اما يوم الثلاث القادم أو يوم الأربع . وأن الأمير يشرف قبله بيومين فيتناول الشاى مع الحاضرين عندى وقال أنه سيحضر مع أمين يحيى فأكد ذلك الظن بأن عظمته مرتاح الى هذا المشروع ، ثم انصرف الأمير ليوزع أوراق الدعوة (٢) » .

ويضيف سعد قائلا : « وكان خطر ببالنا أن نزور السير وينجت ونعلمه ضمنا بسفرنا ونسأله عن نية دولته فى مصير مصر ، فحدد لنا يوم الاربع ١٣ منه (نوفمبر ١٩١٨ وهى المقابلة المشهورة) فذهبت مع على باشا شعراوى

(١) نفس المصدر ، ص ١٨٤٤ .
(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ص ١٨٤٥ .

وعبد العزيز فهمى وجرى لنا معه حديث طويل مبين فى ورقة أخرى مضمونة لأوراق الوفد [١] » .

رواية عبد العزيز فهمى :

أما عبد العزيز فقد روى فى مذكراته التفاصيل التالية « على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى اتجهت الأذهان الى مصير مصر التى رزحت تحت نير الحماية البريطانية تلك الحماية التى فرضت عليها كرها من أجل هذه الحرب ، وخشى رجالات مصر أن تنقلب الحماية الى ضم نهائى فتصبح مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية ، وذات يوم من أيام سبتمبر سنة ١٩١٨ كنت مع صديقى أحمد لطفى السيد وسعد زغلول ومحمد محمود خارجين من مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة ، فلما جاوزنا بابها واتجهنا الى الجهة القبلية نحو ميدان الفلكى اعترض محمد محمود باشا سبيلنا واضعا عصاه أمامنا فى عرض الرصيف وقال : الى أين تذهبون ؟ اننى أريد أن نتحدث فى مصير مصر ، لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ولابد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق البلاد .

« وقد سرنا نحن مع محمد محمود باشا الى منزل والده وأرسلنا الى على شعراوى باشا فحضر الينا ، وفى أثناء وجودنا معا بسلاملك المنزل استعاد سعد زغلول باشا من محمد محمود باشا بيان ما يريد ، فكرر ما سبق له قوله من ضرورة السعى للحصول على حقوق البلاد وتأليف وفد للعمل لهذه الغاية ، فأبى سعد زغلول موافقته على ذلك قائلا :

« ان الوقت غير مناسب لأن الانجليز منتصرون ، وعددهم ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد وهذا وضع لا أمل معه فى الحصول على شىء منهم » .

ثم استطرد سعد قائلا « أرى الأولى من ذلك أن تؤلف جمعية يساعد أعضاؤها بعضهم بعضا » فنزل علينا هذا الكلام كدش بارد فأمسكنا عن

(١) نفس المصدر والصفحة .

الحديث ، وانصرف سعد باشا الى بيته ، وانصرفنا نحن ، وكان أكثرنا حنقا المرحوم على شعراوى باشا ، فانه لما خرجنا من منزل محمد محمود وقف أمامه فى الشارع وقال بلهجة صعيدية عبارة لا محل لذكرها تدل على تغيظه وحنقه » .

ثم يستطرد فيقول :

« وبعد ذلك انصرف كل منا الى حاله ، وقطعنا النظر عن مسألة تأليف وفد ، ولكن لم يمض الا قليل حتى أرسل لنا سعد باشا نفسه يدعونا الى الاجتماع عنده ، وفتح لنا بيته واسعا رحبا .

« وهنا يسأل سائل : لماذا دعانا سعد للبحث فى تأليف الوفد ؟

والجواب عن ذلك أنه عقب اجتماعنا فى منزل محمد محمود باشا ذهب سعد باشا الى نادى محمد على كعادته فالتقى فيه بحسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا ، وروى لهما ما كان من أمر اجتماعنا وحديثنا فى منزل محمد محمود وما كان من رده علينا ورفضه موافقتنا على تأليف الوفد ، فعتب عليه رشدى باشا وعدلى باشا ، وخطآه فى رأيه ، وقالا له : انك أخطأت لأننا نحن والسلطان فؤاد متفقون على السفر لأوروبا للمطالبة بحقوق مصر ، ومن المصلحة أن يكون الى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها نعتمد عليه لأخذ شىء من الانجليز .

« سمع سعد باشا هذا الحديث من رشدى باشا وعدلى باشا ، فخشى ألا يكون له فى الأمر شىء فأسرع الى دعوتنا الى منزله وفتحه لنا وسيعا مملوءا بالكرم » .

ثم يقول عبد العزيز فهمى :

« توالت اجتماعاتنا ببيت سعد زغلول ، واتفقنا على الأشخاص الذين يتألف منهم الوفد . ولما كان سفر الوفد فى ذلك الحين يقتضى تصريحا

به من السلطة الانجليزية التى بيدها الأحكام العرفية فقد اتفق اخواننا على ندب ثلاثة منهم « لمقابلة السير وينجت لاستصدار التصريح منه ، وهؤلاء الثلاثة هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى • ثم يقول عبد العزيز فهمى :

« ومما تجب ملاحظته هنا أن اختيار هؤلاء الثلاثة انما وقع بطـريق المصادفة والاتفاق ، والا فباقى اخوانهم فيهم من هو أكفأ فى النضال المنطقى وأولى بالسفارة مثل رجلنا الكبير أحمد لطفى السيد ، ولعـل التقدم فى السن كان هو السبب الطبيعى الذى أدى الى اختيارهم •

ثم يقول « وفى هذه الأثناء علم الأمير عمر طوسون بما استقر عليه رأينا فحضر الينا يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ واجتمع معنا بمنزل سعد باشا وقال لنا بلسان الغاضب « كيف تستقلون بعمل وفد لانظر فى قضية البلاد ؟ ان الأولى ــ كما أرى ــ أن يقام اجتماع عام يشترك فيه جميع ذوى الرأى ، وهم الذين يقررون تأليف الوفد الذى يريدونه •• وخـير الأمور أن ندعوا الناس الى اجتماع يعقد بمنزلى بجزيرة بدران يوم ١٦ نوفمبر ، وأن أقوم أنا بعمل الدعوة بهذا الغرض •

قال الأمير هذا وطلب تحرير مسودة الدعوة ، فحررها أحمد لطفى السيد ، وأخذها الأمير ، على أن يطبعها ويوزعها على من يريد دعوتهم من البيئات المختلفة » •

وختاما يقول عبد العزيز فهمى « نظرا الى أن السير وينجيت كان قد حدد لنا يوم ١٣ نوفمبر للمقابلة وهو ثانى يوم مجىء الأمير عندنا ، فقد اتفقنا على أن لا نتكلم معه فى هذا الشأن الأساسى ، الذى طلبنا مقابلته من أجله [١] ، بل أن يكون كلامنا خاصا بثقل الأحكام العرفية وضرورة تخفيف

(١) لعل السبب فى ذلك يرجع الى ان اجتماعا آخر كان قد حدد له يوم ١٦ كما ذكر عبد العزيز فهمى أو ١٩ حسب رواية سعد زغلول وعمر طوسون للنظر فى وضع البلاد بعد اعلان الهدنة .

وقعها على الناس • وفى صباح الأربعاء ١٣ نوفمبر ذهبنـا الى دار المعتمد البريطانى فقابلنا مقابلة استغرقت ساعة كاملة ، ودار بيننا الحديث الذى دونته بعد الاجتماع فى محضر أودعته بين أوراق الوفد » •

لقــاء ١٣ نوفمبر[٢]

بدأ السير ونجت بقوله :

ان الصلح اقترب موعده وأن العالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمنا طويلا ، وأن مصر سينالها خير كثير ، وأن الله مع الصابرين، وأن المصريين هم أقل الأمم تألمـا من أضرار الحرب ، وأنهـم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة ، وأن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيـا العظمى التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم •

فرد عليه سعد قائلا :

« ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداهة يذكرونه لهـا مع الشكر وأن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره • وانى أظن ألا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات، ، وأن الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صـدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين » •• فقال السير ريجنالد وينجت :

(٢) وقد راجعنا هذا الحديث الذى أورده عبد العزيز فهمى فى مذكراته ، ص ٧٦ ــ ٨١ على النسخة المودعة ضمن مذكرات عبد الرحمن فهمى سكرتير لجنة الوفد المركزية محفظة رقم ١ ملف رقم ١ صفحات ١٢ ــ ١٧ والتى توجد بدار الوثائق التـاريخية القومية بالقلعة ، واتضـح أن النسختين متطابقتان فيما عدا اختلافات قليلة سنشير اليها فى موضعها .

حقا أنه ميال لازالة المراقبة المذكورة ، وانه تخاير فعلا مع القائد العام للجيوش البريطانية فى هذا الصدد ، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى ما يرضى . « ثم استمر قائلا . : « يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا انه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر الا خيرا » .

فقال سعد باشا :

« ان الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم » .

قال السير ريجنالد :

« يجب الا تعجلوا وان تكونوا متبصرين فى سلوككم ، فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة » .

فاستفسر سعد معنى كلامه قائلا « ان هذه العبارة مبهمة المعنى لا أفهم المراد منها » .

ففهم السير ريجنالد ان سعدا قد استاء لأنه اعتقد ان الكلام موجه اليه واراد أن يقول انه لا يعنى المصريين مثله وانما يعنى الرأى العام ..

فاستدرك قائلا : « أريد أن أقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » ...

فأجاب سعد :

لا أستطيع الموافقة على ذلك . لأننى ان وافقت انكرت صفتى . فانى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان

انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى .

وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك »

فقال السير ريجنالد :« انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية . فاضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين .. ؟ »

فقال على شعراوى باشا : « اننا نريد ان نكون أصدقاء الانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر ... » .

فصاح السير ريجنالد دهشا : « اذن انتم تطلبون الاستقلال » (١) .

فأجابه سعد : « نعم . ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقى الأمم المستقلة ؟ » .

فقال السير وينجت : « ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم » ..

فقال عبد العزيز بك فهمى : « نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر ان طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا ، وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جبهة ، فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى

(١) هذه العبارة كلها غير مذكورة فى النسخة الخاصة بأوراق عبد الرحمن فهمى ومذكراته .

تنفيذ مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام . قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى وذلك معروف عند الجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا » .

قال السير وينجت : « ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها الا الجبل الأسود والالبان على ما أظن » .

فقال عبد العزيز بك فهمى :

« ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم فان لمصر تاريخا قديما وسوابق فى الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية ، وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ، ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين ، فهذه مسألة لادخل لها فى الاستقلال كما قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل . فانى أعرف ان لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها فأرباب الحكومة وهى أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم ، وكذلك فمجلس نوابها ليس كل أفراده متعلمين وانما المتعلم منهم فئة قليلة فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بادارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تاما — ونحن عندنا كثير من المتعلمين ، بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الأحيان ان التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين

العاطلين ، واما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم اذا غذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لى أن أقول ان حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء إستحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد اليه ، فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيده فى الأشغال العمومية وفى القضاء ، وغير ذلك فالاستقلال التام ضرورى لرقينا .

فقال السير وينجت :

« اتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها » .

فقال عبد العزيز بك (١) :

« ان معرفة ذلك راجع الى المستقبل ، ومع ذلك فاذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك » .

فقال السير وينجت : « قد كانت مصر عبدا لتركيا ، أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا ؟ » .

فقال شعراوى باشا :

« قد أكون عبدا لرجل من الجعليين — وقد أكون عبدا للسير وينجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ، ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين ؛ لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى ان تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد ان نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد » .

(١) ورد فى نسخة عبد الرحمن فهمى أن الذى قال هذه العبارة هو سعد باشا وليس عبد العزيز فهمى .

فقال السير وينجت : « ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا » .

فقال سعد باشا : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام (١) ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا أو المساس بمصلحة انجلترا . فنعطيها ضمانة فى طريقها الى الهند ، وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل ونحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » ..

ثم قال شعراوى باشا : « يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب ، فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى » .

ثم قال سعد باشا :

« نحن نعترف الآن ان انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية ، واننا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر ، فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية (٢) ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعا على أحوالها ، أن تساعدنا الحصول على هذه المطالب ».

---

(١) ورد فى نسخة عبد الرحمن فهمى « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا .. » فقط من غير كلمة « التام » .

(٢) هذه العبارة من سعد تدل على ان الزعماء كانوا يعتزمون فى أول الامر ان يجعلوا المسألة المصرية مسألة تتعلق بمصر وانجلترا وحدهما ولكن لما رفض الاذن لهم بالسفر بداوا يخاطبون الضمير الدولى وعادوا الى « دولية المسألة المصرية » ثم سنراهم بعد رفض الاستماع اليهم فى مؤتمر الصلح واعتراف الدول بالحماية البريطانية على مصر وايفاد لجنة ملنر وعرضها مفاوضة الزعماء ، عاد الزعماء مرة اخرى الى محاولة حل المسألة المصرية بالتفاوض مع الحكومة البريطانية .

فتريث السير ريجنالد وينجت ثم قال : « قد سمعت أقوالكم وانى اعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية ، فانى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد وعلى كل فانى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير » .

فشكره الثلاثة على حسن مقابلته ، وانصرفوا .

تشكيل الوفد والتوكيلات :

يكتب سعد فى مذكراته أنه بعد أن التقى هو وزميلاه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى بسير وينجت مباشرة يقول : « ثم ذهبت الى رشدى باشا وفهمنا منه أنه لا معارضة فى السفر وأرانا خطابا منه الى السلطان لاستئذانه فى سفره مع عدلى باشا وترتيب الوزارات فى غيبتهما (١) . ويضيف سعد « ورأيت من الواجب أن أعرض الأمر على السلطان فحدد لى الساعة الخامسة فعرضت عليه مقابلة ونجت ورشدى وحديث الاجتماع الذى دعا الأمير اليه فقال غضبا ان رشدى هو الذى أعلمنى بهذا الاجتماع ... ثم قلت له أن كلامه دلنا على أن هذا المشروع لا يعارض من عظمتكم على الأقل (لا يلقى) الا الاستحسان . قال : لم يخبرنى بشى منه ولكن الحيرة تولتنا بعد ذلك من هذا الاجتماع وخشينا من أباظه وأتباعه أن يحضروا فيه ويتكلموا ضمن الاستقلال عن الحماية ويدعو اليها (٢) .

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٥ . ويبدو ان سير ونجت قد التقى هو الآخر مع حسين رشدى بعد مقابلة الزعماء له « وحادثة فى شأن حضور سعد باشا وزميليه وتكلمهم معه فى شأن الاستقلال واظهر له دهشته وعجبه من أفراد ثلاثة يتكلمون فى أمر أمة بأسرها دون ان يكون لديهم ما يخول لهم التكلم باسمها » . راجع مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة رقم ١ ، ملف رقم ١١ ، ص ١١ كما يبدو ان حسين رشدى أخبر سعدا بذلك عند مقابلته له مما دفع سعد وزملاءه الى التفكير فى مسألة التوكيلات .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، نفس المصدر والصفحة . ويقصد سعد اسماعيل أباظة الذى كان من بين الاشخاص الذين يعضدون مساعى الأمير عمر طوسون ويعملون باتفاق معه . كما أنه يشير الى الاجماع العام الذى كان مزمعا عقده يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٨ .

ويضيف سعد « ولذلك افتكرنا ان نعين وفدا منا وأن نحصل على توكيل من الناس بنيابة هذا الوفد عنهم فى المطالبة بالاستقلال التام » .

وقد تشكل الوفد من سبعة أعضاء هم سعد زغلول ، وعلى شعراوى وعبد العـزيز فهمى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على (علوبة) أعضاء .

محاولة التوفيق بين الوفدين :

ويضيف سعد بعد ذلك كيف أن شريعى باشا حضر اليه فى هـذه الأثناء ورغب فى أن ينضم الى الوفد كما أنه طلب من سعد ضم اسماعيل أباظة أيضا وكذلك طلب أن يكون الوفد تحت رئاسة الأمير طوسون فرد عليه سعد : « فأريناه عدم مناسبة ذلك لأن فيه ايماء الى أن هذه الحركة من السلطان وهذا يحرج مركزه بالنسبة الحماية ثم أنه يولد عداء وربما فكروا أن هذه الحركة آتية من العائلة المالكة لا من الشعب نفسه ... ولا تلاقى عطفا من أولياء الشأن . ثم ذهب عبد العزيز بك عند السلطان لكى يحمل السلطان على ابعاد أباظة عن الاجتماع وابعاد الأمير عن رئاسة الوفد لا من رئاسة الاجتماع فقال السلطان أنه لا يجب أن يتداخل فى الأمور الحزبية كادخال شخص واخراج آخر ولكنه لا يسره ان يكون على رأس هذا الاجتماع أمير من العائلة السلطانيـة لأن ذلك يسىء به وانصرف عبد العزيز بعد أن أكد له العهود بأننا نخدم السلطان ومقاصده . وبعد ذلك استدعى السلطان رشدى وكلفه أن يسعى لدى البرنس فى أن يعدل عن رئاسة الاجتماع فتكلم معه يوم الخميس ١٤ (نوفمبر ١٩١٨) من نادى محمد على [1] » .

ويضيف سعد : « وفى يوم السبت ١٦ منه (نوفمبر) أخبرنى أمين يحيى بالتليفون بأن الأمير عمر حضر أمس واقتنع بوجوب العدول عن

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٦ .

رئاسة الاجتماع واقتنع وسافر فعلا . ثم حضر عندى وقص على خبر ذلك تفصيلا وأفهمنى ضمنا بأنه هو سعى فى ذلك خدمة لعظمة السلطان » [1] .

ويروى سعد بعد ذلك فى مذكراته كيف أن الأمير عمر طوسون وأتباعه وخاصة بعض رجال الحزب الوطنى لم يكفوا عن مواصلة تشكيل وفدهم فى الباطن وكيف وقع الخلاف بين سعد والأمير حول ذلك وكيف ان سعدا ذهب الى الأمير وشرح له كل الظروف التى أحاطت بهذا الامر وأنه وزملاءه أعضاء الوفد مستعدون لسماع طلباته وملحوظاته فى الوفد وبرنامجه ورجاء أن يبدى منها ما يشاء النظر فيه [2] . فوعده الأمير أن يبحث ذلك الأمر بعد الاجتماع مع اخوانه والبحث معهم . وبعد ذلك دعا الامير عمر طوسون سعدا وطلب اليه أن ينضم الى وفد سعد كل من عبد الخالق مدكور وحسن صبرى واسماعيل صدقى وسينوت حنا والسيد حسين القصبى وشريعى باشا وثلاثة من الحزب الوطنى : وهم الصـوفانى والدكتور اسـماعيل صدقى وشخص آخر — لا يذكر سعد اسمه فى مذكراته — أضاف أمين الرافعى — أحد رجال الحزب الوطنى وممن كانوا يؤيدون الأمير وقد كان حاضرا فى هـذه المقابلة — الى هؤلاء الأعضاء ، ثلاثة آخـرين وهم : أحمد وجدى وأحمد لطفى ومصطفى الشوربجى ، وقد قبل سعد زغلول ضم بعض هؤلاء الأشخاص ورفض آخـرين وهم الشوربجى ودكتور اسماعيل صدقى — فقد عرض سعد قبول حافظ عفيفى بدلا عنه — وكذلك أحمد لطفى . وقد طرح سعد قراره ذلك على اخوانه — أعضاء الوفد — بعد عودته اليهم فوافقوا على ذلك كله ما عدا قبول حسن صبرى الذى عارض فى ضمه كل من على شعراوى ومحمد محمود والمكباتى ومحمد على أشد المعارضة .

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٥٠ .
(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٦ .

وعاد سعد ليخبر الأمير برأى الوفد فى طلبات الأمير ورفاقه بعد أن وافق هو على ضم حسن صبرى بما كان له من حق الرياسة الذى خولوه له فى الاتفاق الذى حرروه وبما يخوله له هذا الحق من ضم أشخاص الى أعضاء الوفد ، وقد استخدم سعد هذا الحق كذلك فى ضم كل من محمود أبو النصر وحمد الباسل وجورج خياط ومصطفى النحاس وحافظ عفيفى (١)

ويشرح سعد كيف أن هذه الاتصالات لم توفق حيث لم يتم قبول الاتفاق الذى وضع وأسماء الأشخاص الذين ضمهم سعد بحق الرياسة ذلك لأنه « حصل (انقسام) فى الآراء أفضى الى عدم الاتفاق على قبول المشروع الذى وضعناه » فرأى سعد أن يحسم الموقف فتقرر : « انفراط عقد الوفد الثانى واعطاء الحرية لكل شخص من أفراده فى أن ينضم الى الوفد الأول » (٢) .

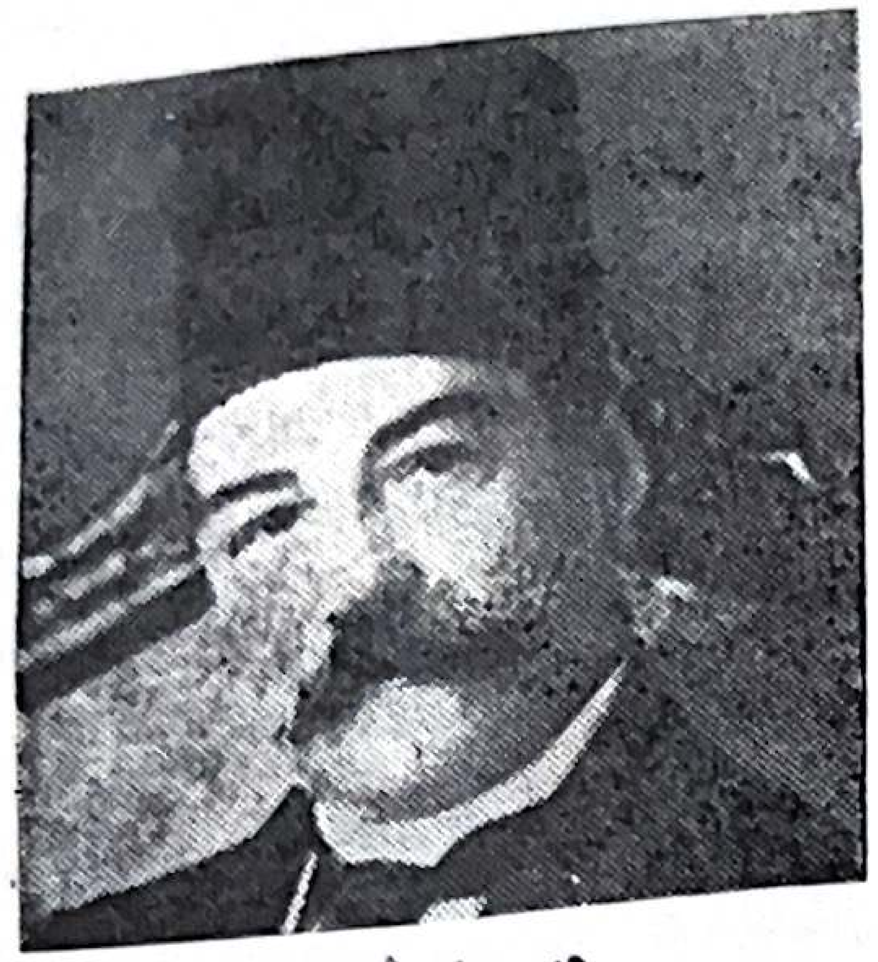
معنى ذلك أن الوفد بقى على تشكيله الأول من الاعضاء السبعة بما فيهم رئيسه سعد زغلول غير أنه أعطيت الحـرية للأعضاء الآخرين الذين اقترحت اسماؤهم فى أن يطلبوا الانضمام الى الوفد بأفرادهم . فما لبث أن انضم اليه سبعة أعضاء آخرين وهم اسماعيل صدقى وسينوت حنا وحمد الباسل وجورج خياط ومحمود أبو النصر ومصطفى النحاس ودكتور حافظ عفيفى أى أنه قد أصبح يتكون من أربعة عشر عضوا (٣) .

---

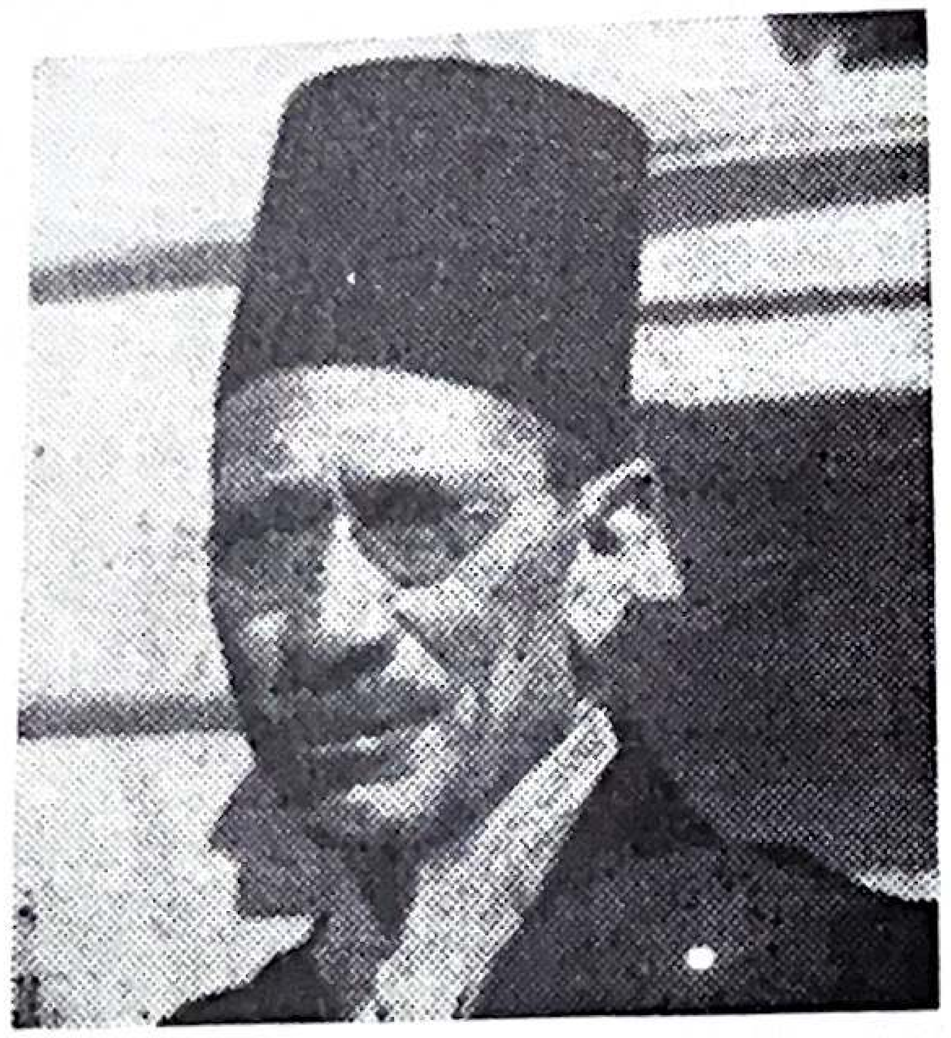
(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٥١ — ١٨٥٣ .

(٢) نفس المصدر ص ١٨٥٣ .

(٣) صدر قرار الوفد فى ٧ نوفمبر ١٩١٩ بضم على بك ماهر لعضوية الوفد ، وكان من انشط الاعضاء فى لجنة الوفد المركزية (محمد أنيس ، المراسلات السرية ، ص ١٥٥) وفى نحو ذلك التاريخ اقترح ضم وليم مكرم عبيد لعضوية الوفد ولكن الوفد فضل أن يعينه سكرتيرا للوفد بمرتب حتى يزداد الوفد معرفة به فيعين ، وفعلا تم هـذا وضم الاستاذ مكرم عبيد لعضوية الوفد فيما بعد .



حسين رشدى



أحمد لطفى السيد

قانون الوفد :

وقد وضع الوفد فى تشكيله الجديد لنفسه قانونا صدق عليه يوم الثالث والعشرين من نوفمبر عام ١٩١٨ [١] ويتكون قانون الوفد من ست وعشرين مادة نصت المادة الأولى منها على أسماء أعضائه الأربعة عشر كما نصت بقية المواد الاخرى على الغرض من تشكيل الوفد ووسيلته فى تحقيق غرضه ، ثم تنظيم عضوية الوفد وطريقة مداولاته واجتماعاته وقراراته ثم تحديد اختصاصات كل من رئيسه وسكرتيره وأمين صندوقه الى غير ذلك من المسائل المتعلقة بأسلوب عمل الوفد كما أنه قرر فى مادته الأخيرة ضرورة تشكيل لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والعزوة ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته [٢] .

وبالرغم من ذلك فقد تبين لسعد زغلول بأن وفد الأمير عمر طوسون « لم ينحل الا فى الظاهر ، ولكنه فى الباطن منعقد وساع فى تكميل نفسه والاستعداد للسفر » [٣] » .

ويصف سعد زغلول الموقف بعد ذلك قائلا : « أقبل الناس على التوكيل يمضونها وأخذ وفودهم يردون علينا من كل الجهات » ولكن « نفرا من شباب الحزب الوطنى أخذوا يشككون الناس فى أعضاء الوفد » كما يقول سعد « ويبثون بين الناس أننا فى هذا المشروع مساقون من قبل الحكومة » ويضيف بأن « هذه الاشاعة مع وضوح بطلانها وجدت من بعض البسطاء وذوى الأغراض قبولا لها » [٤] .

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة ١ ملف ١ ص ١١ .
(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة ١ ملف ١ صفحات ١١ ومابعدها
(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٥٣ .
(٤) نفس المصدر ، ص ١٨٤٨ .

ومع ذلك فقد راجت مسألة التوكيلات رواجا عظيما الأمر الذى دعا المستشار الانجليزى لوزارة الداخلية الى أن يستدعى بعض أعضاء الوفد ويحملهم مسئولية هذا المسلك وما ينتج عنه كما دعاه الى « ان يستحضر الأعيان ويهددهم بالا يشتركوا فى هذه الحركة وان يمتنعوا عن التوقيع على التوكيلات » بل « ان المستشار كتب للمديريات يأمرهم بأن يمنعوا الناس من التوقيع على التوكيلات فباشر حكام الأقاليم هذا المنع وصادروا ما وجدوه منها بأيدى الناس » (١) . وقد رد سعد زغلول — رئيس الوفد — على ذلك بأن كتب خطابين متتابعين الى وزير الداخلية بعث بهما اليه فى ١١/٢٣ ، ١١/٢٤ يحتج فيهما على هذا المسلك من قبل الحكومة .

ولقد كان لهذا المسلك الذى اتخذته السلطات البريطانية فى القاهرة تجاه حركة التوقيع على التوكيلات أثر واضح فقد كتب سعد يقول : « هذه الحركة التى أثارتها الحكومة قد أثرت فى الناس فامتنعوا عن التوقيع وانقبضت صدورهم وأمسك أغلب الذين كانوا يترددون علينا عن الاختلاف الينا » (٢) .

ويحلل سعد زغلول فى مذكراته موقف الطبقات المختلفة من مشروع تشكيل هيئة الوفد المصرى فيقول : « أغلب الذين يزوروننا من الطبقات العليا ، والمتعلمين كانوا يوجهون الينا أسئلة تشف عن سوء الظن وعدم الثقة ، وما أحد منهم قدم لنا مساعدة مادية أو أدبية سوى محمد بك نشأت الذى حضر الينا وعرض علينا أنه سيضع مذكرة بشأن مصر وحقوقها فشكرنا له هذه الغيرة والهمة ولكنه الى الآن لم يقدم تلك المذكرة . وكثير من الناس يعرضون علينا خدماتهم للوفد لأن يكونوا موظفين فيه على نفقتهم . غير أن الطبقات الأخرى نرى منها انعطافا عظيما وتشجيعا

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٥٥ — ١٨٥٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٨٥٦ .

شديدا بالكلام والدعوات الصالحات فاللهم تقبل دعواتهم ووفقنا لما فيه النجاح والفلاح » (١) .

تشكيل لجنة الوفد المركزية :

وقد تم تشكيل لجنة الوفد المركزية بعد ذلك فى أوائل شهر أبريل عام ١٩١٩ وعقب قرار اللنبى الخاص بالافراج عن زعماء الوفد الأربعة المنفيين فى مالطة والسماح لجميع المصريين الراغبين فى السفر الى الخارج لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح فى باريس . اذ أن أعضاء الوفد الموجودين بالقاهرة رأوا قبل سفرهم للحاق بزملائهم الموجودين بمالطة ضرورة تشكيل هذه اللجنة لتنظيم الحركة الوطنية وتجميع الانصار والمؤيدين واشعال الثورة فشكلت على النحو التالى :

محمود سليمان باشا (رئيسا) وابراهيم سعيد باشا (وكيلا وأمينا الصندوق) ومحمود أبو حسين باشا (وكيلا) وعبد الرحمن بك فهمى (سكرتيرا عاما) وأمين بك الرافعى (مساعدا للسكرتير) ومحمد السيد أبو على باشا وابراهيم بك الهلباوى ومرقس بك حنا وتوفيق بك دوس ومحمد محمود خليل بك والشيخ محمد عز العرب بك وعبد الرحمن بك الرافعى والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود بك عبد الرازق والسيد بك خشبة وعلى بك محمود (أعضاء) (٢) .

ثم ضم الى اللجنة بعد ذلك : « فتح الله بركات باشا (٣) ثم عبد الخالق مذكور باشا ومحمد كامل جلال باشا ومحمد محفوظ باشا وكامل بطرس والدكتور أحمد بك السيد والدكتور محجوب ثابت وحبيب

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٨٥٨ .

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة ١ ملف رقم ٣ ، ص ٢٧٢ .

(٣) وقد قام عبد الرحمن فهمى **بضم فتح الله بركات بالرغم من معارضة ابراهيم سعيد باشا وشعراوى باشا .**

بك خياط وحسنين بك عبد الغفار وعلوى الجزار بك وراغب عطية بك وعلى المنزلاوى بك والسيد حسين القصبى وأحمد بك الشيخ وفهمى بك ويصا حسين بك الشريعى ومحمد زكى بك عبد الرازق وعلى بك اسماعيل وصاروفيم بك مينا عبيد وفؤاد بك سلطان وعبد الواحد بك الوكيل ومحمود بك عبد النبى وعثمان بك سليط وسالم بك السيد وعبد الحليم بك العلايلى وعبد الرحمن بك محمود ومحمد بك كمال أبو جازية وبسيونى بك الخطيب وحسين بك هلال وعبد الستار بك الباسل »[١] . وقد قامت بجهد كبير ونشاط واسع النطاق وخاصة أثناء وجود الوفد فى باريس ولندن وكان عبد الرحمن فهمى المحرك الأساسى لهذه اللجنة .

ومن هذا كله نستطيع أن نتبين الحقائق الآتية بشأن الوفد وتشكيله :

أولا : أن فكرة تشكيل وفد مصرى للسفر الى أوربا نبتت فى كثير من الرؤوس فى وقت واحد .

ثانيا : وقد رأينا أن السلطان حسين كامل وبعض وزرائه فكروا — فى أثناء الحرب — فى السفر الى انجلترا لمفاوضة الحكومة البريطانية فى مستقبل مصر السياسى وأن كان ذلك فى اطار الحماية أو « تنظيمها » .

ثالثا : ثم تبلورت فكرة تأليف الوفد فى ذهن الأمير عمر طوسون فشرع يخرجها الى حيز التنفيذ وساعده الأيمن فى ذلك محمد سعيد وأمين يحيى واسماعيل صدقى .

رابعا : كما شرع سعد فى الوقت نفسه فى تشكيل وفد آخر عقب مقابلة ١٣نوفمبر . وشكل الوفد فعلا فى تاريخ لانستطيع تحديده بالضبط ولكنه يقع بين ١٤ ، ١٦ نوفمبر ١٩١٨ .

خامسا : ان السلطان فؤاد لم يكن بعيدا عن هذه المحاولات وكان وزيراه حسين رشدى وعدلى يكن دائمى الاتصال بالجماعات المختلفة

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، نفس المصدر ، ص ٢٧٤ .

وخاصة سعد وجماعته ، كما طلب فى الوقت نفسه أن يسمح لهما بالسفر للدفاع عن القضية المصرية ، وكذلك كان سعد فى هذه المرحلة على صلة بالسلطان يطلعه على ماجريات الأمور ويطلب رأيه ومعونته .

سادسا : لم يعطف السلطان على حركة الأمير عمر طوسون وأظهر عدم ارتياحه لها فأمره بالكف عنها ، بينما كان سعد باشا دائم الاتصال بالسلطان ووزرائه .

سابعا : فضل سعد باشا الابتعاد عن مشروع الأمير حتى لا تفقد الحركة شعبيتها وبدا يجتذب أنصار الأمير اليه رجلا بعد آخر .

ثامنا : جرت مع ذلك محاولات لضم الوفدين فى وفد واحد كما شرح سعد باشا ذلك بالتفصيل فى مذكراته .

تاسعا : أما الحزب الوطنى فكان أكثر ميلا الى حركة الأمير عمر طوسون وقد بين سعد كيف أن شبانا منهم جادلوه بشدة وأظهروا التخوف من زعامته ، بل لقد نشأت فى أوساط الحزب الوطنى فكرة تأليف وفد للسفر الى أوربا للاشتراك مع رجال الحزب الوطنى الموجودين فى العواصم الأوربية بقصد توحيد جهودهم للدفاع عن قضية مصر . وقد حرص سعد باشا على أن يضم اليه بعض أنصار الحزب الوطنى تأليفا لقلوبهم وتوحيدا للجهود فاستخدم الحق الذى منحه اياه قانون الوفد فى أن يضم بوصفه رئيسا للوفد من يرى ضمه اليه . وفعلا ضم سعد الى الوفد اثنين من أنصار الحزب الوطنى[١] ، هما مصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفى .

عاشرا : وكان مظهر تأييد الوفد هو التوقيع على صيغة التوكيلات التى وضعت وأقبل الناس على توقيعها وان كان سعد لم يظهر ارتياحه

(١) كان محمد فريد رئيس الحزب الوطنى مبعدا عن مصر منذ سنة ١٩١٢ وكان يقيم أكثر وقته فى ألمانيا وقد اقترح عبد الرحمن فهمى على سعد فى اكتوبر ١٩١٩ ضم محمد فريد الى عضوية الوفد المصرى ، ولكن سعدا رفض هذا الاقتراح « لما فيه من الخطر الكبير على القضية المصرية التى=

الى موقف من ســماهم « الطبقات العليـا والمتعلمين » بينما رأى من (الطبقات الأخرى) « انعطافا عظيما وتشجيعا شديدا بالكلام والدعوات الصالحات » .

لقاء ١٣ نوفمبر كما تصوره الوثائق البريطانية :

أشار سير رونالد ونجت فيما نشره من مذكرات والده فى كتابه (١) أن مذكرة أبيه سير ريجنالد ونجت المندوب السامى عن حديث ١٣ نوفمبر مطابقة فى مجموعها للتقرير الذى أعده الزعماء الثلاثة عن تلك المقابلة من حيث موضوع الحديث والجو الذى ساد المقابلة .

هذا ولما كان لورد لويد قد تعرض فى كتابه « مصر من بعد كرومر (٢) لهذا الموضوع وذكر انه ما كان ينبغى للمندوب السامى أن يقابل الزعماء الثلاثة وانه كان يجدر به أن يحيلهم الى الحكومة المصرية باعتبارها الجهة المسئولية دستوريا ، فقد دافع سير رونالد عن موقف والده بقوله أن لورد لويد فاته ان المقابلة انما كانت بناء على اتفاق سابق بين الزعماء الوطنيين وبين السلطان ورئيس حكومته ، بل ان رشدى باشا بعد ساعات قليلة من هذه المقابلة اتصل بسير ريجنالد وينجت وأبلغه رغبته فى السفر هو وعدلى يكن الى لندن للمناقشة فى المسألة المصرية وان من الخير أن يسمح للزعماء الثلاثة بالسفر الى انجلترا .

وفيما يلى تقرير سير ريجنالد وينجت المعتمد البريطانى فى مصر .

= تحتاج على الدوام لعطف الحلفاء الذين اشتهر فريد لديهم عموما ولدى الفرنساويين منهم خصوصا بمعاونة اعدائهم والتداخل مع الخديوى ، فضم مثل محمد فريد الى الوفد من شأنه أن يؤيد مطاعن الخصوم ويشوه جمال تضحيتنا » (المراسلات السرية صفحة ٢٣٨) وما لبث محمد فريد أن توفى بعد أن ساءت حالته الصحية والمــالية كثيرا وبلغ من عناد سعد أن رفض نقل جثمانه الى القاهرة على نفقة الوفد كما فعل مع جثث « شهداء العلم » فى أوربا .

(١) Wingate, R., Wingate of the Sudan

(٢) Lloyd Lord ;Egypt Since Cromer, Vol. I, p. 285.

تقرير وينجت لحكومته (١)

١٩٠٣٥٠ — ١٨ نوفمبر ١٩١٨؟

وزعت على الملك وأعضاء وزارة الحرب

حل شفرة برقية سير ر. وينجيت (القاهرة) بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

وصلت الساعة ٨ صباح ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

رقم ١٧١٠

بشأن برقيتكم رقم ١٣٦٨

استقبلت ٣ من المصريين هم سعد باشا زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى باشا شــعراوى وجميعهم كما تعــرف من السياسيين ذوى الآراء المتقــدمة . وقد جاءوا ليدعو لبرنامج بالاســتقلال الذاتى التام لمصر ، لا يترك لبريطانيــا العظمى الا حق الاشراف على مسألة الدين العــام والتسهيلات الخاصة بسفننا التى تعبر قناة السويس . وهم لا يلتزمون بوسائل مصطفى كامل ومحمد فريد وان كانوا يتفقون مع مبادئهما انهم يحملون لنا العرفان والصداقة كما انهم أعربوا عن رغبتهم فى السفر الى لندن ليتقدموا بمطالبهم .

وان نددت بأقسى الألفاظ بالحركة الوطنية السابقة ، فأنى أبديت لهم نقدا صريحا لمختلف نقط وجهات نظرهم الحالية ، وكررت لهم التحذير من ان عليهم ان يتحلوا بالصبر وأن يضعوا موضــع الاعتبــار الكثير من التزامات حكومة صاحب الجلالة .

وبعد ذلك مباشرة قدم رشدى باشا واقترح ان يقوم هو وعدلى باشا

---

(١) وثيقة رقم ١٥ .

بزيارة لندن فى المستقبل لبحث الشئون المصرية ، وقال ان سلطان مصر قد وافق على هذه الخطة .

وقد أبلغنى رشدى ، فى الوقت نفسه ، أنه على علم بخطة الزعماء الوطنيين ، وأنه يرى أن من الخير السماح لهم بأن تسمع وجهات نظرهم فى لندن ، لأنه فى حالة رفض طلبهم فأن تهمة عدم كفاية التمثيل بالنسبة للمسائل المصرية لا يمكن عندئذ أن تثار ضد الوزراء المصريين المسئولين كما سيحدث اذا ما سافر الأخيرون وحدهم الى لندن .

وأنا على علم بأن الزعماء الوطنيين الثلاثة قد زاروا سلطان مصر قبل أن يتصلوا بى ، وليس هناك شك كبير فى أنه لا سلطان مصر ولا الوزراء يشعرون بأنهم على درجة كافية من القوة تمكنهم من معارضة المطالب الوطنية مهما بدت غير مقبولة .

ومن المرجح أن تتخذ الحركة الجديدة شكلا أوسع ، وقد سمعت أن المصريين البارزين يستعدون لعقد اجتماعات لبحث هذه المسألة .

وانه لما يسعدنى أن أتلقى أية تعليمات ترى حكومة الملك أن تزودنى بها

فاذا رأيتم السماح لوزيرين بالسفر الى لندن فأنى اقترح أن تستدعوا سير ويليام برونييت وسير م. تشيتام فى نفس الوقت — وأولهما مهم بصفة خاصة بالنسبة لمسألة الامتيازات ، بينما الثانى على دراية واسعة بجميع المسائل المصرية الجارية » .

وكان تعليق وزارة الخارجية الانجليزية على هذا الطلب ، ان هؤلاء الزعماء لا وزن لهم ولا يمثلون مصر ... وان لا فائدة ترجى من حضورهم الى لندن .. وان الوزير وكبار الموظفين منشغلون بالتحضير لمؤتمر الصلح وليس لديهم متسع من الوقت لبحث مطالب المصريين والنظر فى مستقبل مصر ...

يتضح هذا الاتجاه من الوثيقة الآتية المرفوعة من القسم المختص بوزارة الخارجية الى الوزير : (١)

القاهرة ١٩١٨ — نوفمبر

١٩٠٣٥٠ — ١٨ نوفمبر ١٩١٨

الموضوع : مستقبل مصر

رغبة ٣ من الزعماء المصريين فى زيارة لندن لتقديم مطلب الاستقلال الذاتى التام لمصر . المطلب يؤيده رشدى وعدلى باشا اللذان يطلبان بدورهما السماح لهما بزيارة لندن لبحث الشئون المصرية : أطلب تعليمات بشأن ما اذا كان سيسمح بهذه الزيارة .

مذكرة

ليس بين الوطنيين المصريين الثلاثة من يستطيع أن يزعم أنه ممثل للشعب المصرى . فسعد زغلول وفهمى محاميان ، وسجلهما معروف . وربما كانا يمثلان طبقة معينة من المثقفين الانتلجنسيا ولكن سعد زغلول قد حط من شأنه كثيرا . أما فهمى فخطيب قدير قوى الحجة وله بعض الاتباع فى الجمعية (التشريعية) . وقد أدهشنى أن أرى علىباشا شعراوى متصلا بهذين الرجلين . فهو من أصحاب الاراضى الواسعة فى مديرية المنيا ، ورجل ثرى . وهو نموذج طيب لطبقة الباشوات المحافظة والرجعية . ولديه مقعد فى الجمعية كعضو عن مديرية المنيا ، ولكنه عارض كل اقتراح للاصلاح ، كضريبة الدخل أو رسوم التركات أو القيود الخاصة بزواج الأحداث وهو متعصب ولا يتكلم الا العربية ، وغير محبوب لدى الفلاحين .

---

(١) وثيقة رقم ١٦ .

وأنه لمن المؤسف أن يلقى هؤلاء المصريون الثلاثة أى تشجيع من السلطان ، ومن المؤكد أنهم لم يكونوا ليلقوا أى تأييد من السلطان الراحل حسين ـ ولكن هذا يؤكد التقارير الأخيرة التى تلقيناها والتى تضمنت أن دار الحماية والقصر لا يعملان بالتناسق والاتصال الواجبين .

كذلك فانه لما يؤسفنى أن سير ر. رينجيت لم ينبذ هؤلاء الوطنيين بطريقة أشد حزما من الطريقة التى استخدمها . ان علينا أن نجعل سياستنا واضحة تمام الوضوح والا تعرضنا لكثير من المشاكل فى المستقبل . ان ما يرغب فيه هؤلاء الوطنيون ، على الأرجح هو أن يسافروا الى لنـدن ويعرضوا مطالبهم المتطرفة ، فاذا لم يتحقق لهم ما يريدونه فأنهم سيحاولون أن يلجأوا الى اثارة المشاكل أمام مؤتمر السلام ، وقد يتسبب ذلك فى الحرج . وأنه لمن غير المناسب أن يحضر الوزراء المصريون الى هنا فى الوقت الحاضر ، وسيعكف سير و . برونييت على لجنة الامتيازات التى تخلف عملها تخلفا كبيرا .

انى أقدم مسودة ، للموافقة عليها .

وأجابت وزارة الخارجية بالآتى : (١)

(١٩٠٣٥٠ و / ٤٦)

برقية بالشفرة الى سير ر .وينجيت (القاهرة)

وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة ١٠ مساء .

رقم ١٤٢٨

بشأن برقيتكم رقم ٦٧١٠ (بتاريخ ١٧ نوفمبر)(٢)

---

(١) وثيقة رقم ١٧ .

(٢) جرت بعض الوثائق البريطانية على اعتبار الفقرة الاولى من البرقية بمثابة رقم (١) من التقرير .

٢ ـ لا يمكن أن نخفى أن تقدم أى من الزعماء المسئولين المصريين بمثل هذه المطالب المتطرفة قد آثار شعورا بالاستياء هنا . وانى لعلى ثقة بألا يلقى هؤلاء أى تشجيع على الاطلاق من السلطان أو وزرائه .

٣ ـ ان حكومة جلالة الملك ترغب فى أن تتصرف وفق المبدأ الـذى اتبعته دائما بشأن اعطاء المصريين نصيبا متزايدا فى حكومة البـلاد ، وان معدل تقدم المصريين نحو الحكم الذاتى يجب أن يعتمد على المصريين أنفسهم . وكما تعرف ، فان المرحلة التى يمكن فيها تحقيق الحكم الذاتى لم تحل بعد ، ان حكومة جلالته لا تنوى التخلى عن مسئولياتها تجاه النظام والحكم فى مصر ، وتجاه حماية حقوق ومصالح سكان البـلاد الاهلين والاجانب على السواء . ولو كان هناك مثل هذا الاتجاه ، لما شعرنا بأن هناك ما يبرر ضغطنا لالغاء الامتيازات ، ولما كان هناك أى احتمال لموافقة الدول الأجنبية المعنية عليه .

٤ ـ ليست هناك غاية مفيدة يمكن أن تتحقق بالسـماح للزعماء الوطنيين بالحضور الى لندن وتقديم مطالب غير معقولة لا يمكن قبولها . ان حكومة جلالته ستكون مستعدة دائما للاصغاء بعطف الى أية مقترحات معقولة من جانب الوزراء أو غيرهم من المصريين ، كما أنها ترحب بزيارة يقوم بها رشدى باشا وعدلى باشا للاعراب عن وجهات نظرهم ، وان كان من المرغوب فيه الاتفاق مسبقا على اقتراح من جانبك بأن تقوم لجنة بزيارة مصر وتقديم تقرير قبل اتخاذ قرار بشأن أية اصلاحات . ولكن الزيارة المقترحة للوزيرين ليست مناسبة فى الوقت الحاضر . ففى خلال الشهور القليلة القادمة سأكون أنا نفسى وغيرى من المسئولين مشغولين تماما بالمفاوضات الخاصة بالسلام ، ومعنى ذلك أننا سنكون غائبين عن لندن ، وغير قادرين على تكريس الوقت والاهتمام الكافيين لمشـاكل الاصلاحات المصرية الداخلية . وفى ضوء هذه الظروف فأن عليك أن تطلب الى الوزيرين عدم القيام بزيارتهما فى الوقت الحاضر . وأنا أرى أن وجودك

هنا سيكون ضروريا حين يحضران وأنه لمن الأهمية بمكان أن تمضى فى اعداد القوانين التى سيعمل بها أمام المحاكم الجديدة فى مصر ، وأن يركز سير و. برونييت نشاطه فى دفع أعمال لجنة الامتيازات قدما بأقصى الطاقة » .

مقاومة السلطات البريطانية لجمع التوكيلات :

فى المقابلة التى تمت بين رشدى باشا والمعتمد البريطانى ابدى الأخير دهشته من أن ثلاثة رجال يتحدثون فى أمر أمة بأسرها دون أن يكون لهم ما يخولهم صفة التحدث بأسمها وقد أجابه رشدى باشا بأن لهم هـذه الصفة باعتبار سعد باشا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى عضوان فيها .

ولما علم سعد من رئيس الحكومة بذلك اجتمع وصحبه للتشـاور فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث عن الأمة وقرروا تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات تخولها هذه الصفة . وفعلا تألف الوفد على النحو الذى سبق بيانه .

وأعدوا صيغة توكيل لأنابة الوفد للتكلم باسم الأمة والمطالبة بحقوقها وقد ورد فيه :

« نحن الموقعين على هذا قد انبنا حضرات سعد زغلول باشا ، على شعراوى باشا ، عبد العزيز فهمى بك ، محمد محمود باشا ، أحمد لطفى السيد بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، محمد على بك أعضاء الوفد المصرى ولهم أن يضموا اليهم من يختارون فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتهـا دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤدون بموجبهـا تحرير الشعوب » .

وقد عدلت هذه الصيغة بناء على طلب رجال الحزب الوطنى بجعلها صريحة فى النص على « الاستقلال التام » ومجردة من العبارات اللينة التى

لا طائل تحتها ، فاصبحت « فى أن يسعو بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا لاستقلال مصر التام » .

وما أن شرع الوفد فى جمع التوكيلات حتى فوجىء بتعرض رجال الادارة لمنع هذه التوكيلات فأرسل سعد باشا الكتاب التالى بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية :

« لا يخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مبادىء الحرية والعدل التى جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها . الفت مع جماعة من ثقاة الامة ونوابها وأصحاب الرأى فيها وفدا لينوب عنها فى التعبير عن رأيها فى مستقبلها تطبيقا لتلك المبادىء السامية لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى بصيغة توكيل خاص فوق ما لكثير منا من النيابة العامة فأقبل الناس على أمضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما مع السكينة والهدوء وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الاعراب عن رأى الأمة فى مصيرها .

لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن امضاء هذه التوكيلات ونظرا الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأى العام فى مصر على حقيقته فيتعطل بذلك اجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها ويحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل .

التمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع واذا كانت هناك ضرورة قصوى الجأت الحكومة الى هذا المنع فانى أكون سعيدا لو كتبتم لى بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن امضاء تلك التـوكيلات .

وفى انتظار الرد • تفضلوا يا دولة الرئيس بقبول شكرى سلفا على تأييد مبادىء الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم •

«الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية»
« ورئيس الوفد المصرى »
« سعد زغلول »

وفى ٢٤/١١/١٩١٨ : وجه خطابا آخر الى رشدى باشا ملحقا بالخطاب السابق جاء فيه :

« الحاقا لما حررت لكم أمس أتشرف باخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ماتم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه • فألفت نظر دولتكم الى هذه المعاملة التى يأباها عدلكم ومبادىء العصر الحاضر ••

وفى ٢٥/١١/١٩١٨ : رد رشدى على خطابى سعد زغلول بالآتى :

« رئاسة مجلس الوزراء »

« حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا »

« اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ ، ٢٤ الجارى اتشرف باحاطتكم علما أنه اذا كانت قد صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع أمضاء التوكيلات المشار اليها فى كتابيكم المذكورين وبمصادرتها عند الاقتضاء فانما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الأحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام » •

وبعث المندوب السامى بتقارير مفصلة عن هذه التحركات فما كان من وزارة الخارجية الا أن وجهت اليه فى البرقية التالية نقدا شديدا لتصرفه وطعنا جارحا فى زعماء الوفد المصرى •• وهذا نص البرقية :

مصر رقم ١٩٥٣٤٧بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٨

الموضوع : مستقبل مصر (١)

التقارير الخاصة بأعمال الحزب الوطنى (٢) المتطرف التى تبين أن هناك « حملة منظمة ضد الحماية — قد أوضحت للجنة الوطنية أنها ستكون مسئولة عن أية اضطرابات تحدث •

مــــذكرة

ان مسألة السماح للوطنيين بالحضور الى هنا لاتزال موضع البحث •

١٩١٨/١١/٢٧

لم ترسل أية تعليمات بشأن عدم حضورهما • انظر البرقيـة رقم ١٤٢٥

أنى أعرف الزعماء الــ ١٤ (٣) المذكورين جميعهم باستثناء واحد ، وأعرف معظمهم معرفة وثيقة والقائمة ليست صعبة • والرجال الوحيدون بينهم الذين يتسمون بالقدرة هم زغلول وفهمى وصدقى ، الذين سبق وصفهم ، ومحمد محمود المحافظ السابق للبحيرة (وهو خريج كلية باليول بجامعة اكسفورد) واحمد لطفى السيد رئيس التحرير السابق لصحيفة « الجريدة » وهو خطيب وكاتب قدير • وهم جميعا أما يشعرون بخيبة الأمل وأما انهم رجال منبوذون • أما حمد الباسل فبدوى من الفيوم ، وكان تحت المراقبة أثناء الحرب للشك فى نسج المؤامرات مع السنوسى • وأما بالنسبة للقبطيين فأن خياط لا وزن له وسينوت حنا لا مال له ، وان كان كلاهما من اسرتين كبيرتين من أسر الصعيد المصرى •

(١) وثيقة رقم ١٨ .
(٢) يقصد الوفد المصرى .
(٣) يقصد أعضاء الوفد المصرى .

الحـركة التى لا تسبب لى
وانى أعترف بأن الجانب الوحيد لهذه الحـركة التى لا تسبب لى الا أقل الشعور بالريبة والشك هو موقف الفتور الذى تتخذه دار الحماية منها ، وكان على سير ر· وينجيت ألا يستقبل الزعماء المتطرفين أبدا ، الا اذا كان الغرض من استقبالهم أن يقول لهم ألا يجعلو من أنفسـهم أضـحوكة ·

وعلى الرغم من أن التعليمات التى أرسلت فى برقيتنا رقم ١٤٢٨ قد أجابت على النقط التى أثيرت فأن من المفيد تعزيزها ·

برقية لسير ر· وينجيت
رقم ١٤٦٣ ديسمبر ، الساعة ١ ظهرا ·
« بشأن برقيتكم رقم ١٧٥١ ، ١٧٥٢ »

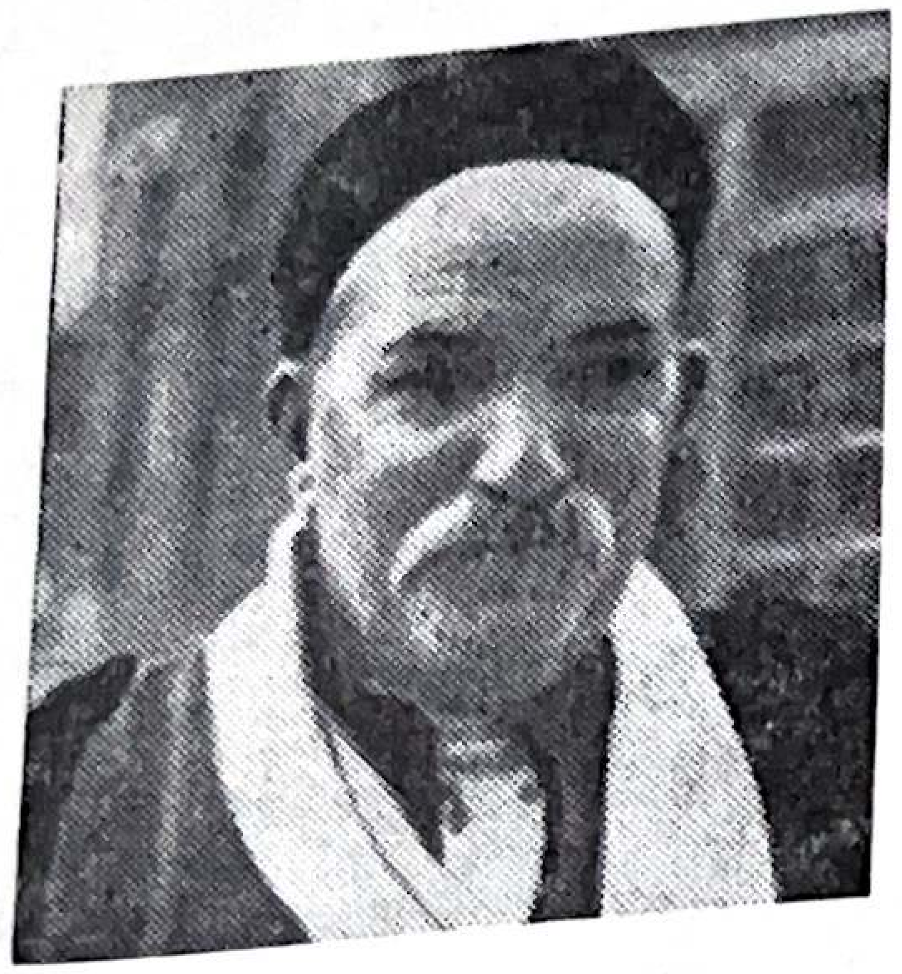
ألاحظ أن الزعماء المتطرفين يستغلون استقبالك لهم بدار الحماية ، وهو عمل جانبه التوفيق · انك ، بطبيعة الحال ، ستوضح تماما أنك تنظر الى أعمال الاثارة هذه والى جميع من يشتركون فيها نظرة عدم الرضا · كذلك فأنى أوجه أهمية لأن يظهر السلطان والوزراء أنهم يشاركون هذا الرأى · وقد فهمت أن زعماء الحركة ليس لهم وزن كبير ، ولكن الحركة يمكن أن تصبح ببساطة حركة خبيثة بل يمكن ان تتسبب فى فتنة اذا ماسمح لها بأن تمضى دون أن تكبح ولا شك أنك ستتخذ كافة الاجراءات اللازمة لمنع مثل هذه التطورات · وأرجو أن تبقينى على علم كامل ·

ر · و ١١/٢٦

ان سير ر· وينجيت [1] يبدو ضعيفا الى حد مخز فى ظروف يمكن أن يؤدى فيها مثل هذا الضعف الى خلق سلسلة من الأحراج فى محـادثات السلام · » ·

---

(١) من تعليقات وكيل وزارة الخارجية ·



حمد الباسل

احتجاج الوفد على منعه من السفر لتقديم المطالب الوطنية :

طلب سعد باشا فى ٢٠ نوفمبر من قيادة الجيش الانجليزى جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر الى انجلترا حيث كانت البلاد وقتئذ تحت الاحكام العرفية وكان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة للعسكرية البريطانية . وقد ردت عليه السلطة العسكرية فى اليوم التالى بأن طلبه سينظر فيه بأقرب وقت ممكن . ولما أبطأ الرد عليه بعث فى ٢٨ منه يستعجل طلبه فجاءه الرد بأنه قد عرضت صعوبات تمنع من اجابته الى طلبه فى الوقت الحاضر . فأرسل سعد باشا فى ٢٩ نوفمبر الخطاب التالى الى المعتمد البريطانى :

يا صاحب الفخامة :

« أتشرف بأن أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برياستى بقصد السفر الى انجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر . وقد أرسلت لرياسة الجيش الانجليزى ، بتاريخ ٢٠ الجارى ، خطابا التمست فيه اعطائى ، أنا وزملائى جوازات السفر . فتفضلت السلطة العسكرية باجابتى فى اليوم التالى ، بأن طلبنا سينظر فيه فى أقرب وقت ممكن . ولما كانت المهمة التى أخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بلندرة من غير تأخير . فقد حررنا أمس طالبين النظر فى ملتمسنا . واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها اجابة طلبنا الى اليوم . وانه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع الى اجابتنا الى موضوع طلبنا .

« تلقاء هذه الاجابة .. ونظرا الى أنه من الضرورى أن يكون وفدنا بلندرة قبل الأسبوع الاخير من شهر ديسمبر جئنا بهذا راجين من فخامتكم أن تتفضلوا باستعمال ما لكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية نحصولنا على جوازات السفر سريعا وفى الوقت المناسب .

« اننا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم

للعالم كثيرا من الأمثلة على تمسكها بمبادىء الحرية الشخصية ، اعتمادا يجعل لنا الثقة فى أن طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلا .. » .

« واننا ، فى انتظار اجابة ملتمسنا ، نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل » .

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« رئيس الوفد المصرى »

« الامضــاء »

وجاء الرد التالى من السكرتير الخاص بالنيابة :

دار الحماية : ١٩١٨/١٢/١

عزيزى زغلول باشا ،

كلفت من قبل فخامة المعتمد البريطانى بأحاطتكم علما بوصول خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر الماضى • وباخباركم بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع وأضيف الى ذلك انكم اذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل فالافضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى فخامته وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب السير ميلن شيتهام الذى أرسله بناء على أمر حكومة جلالة الملك ، الى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر » •

المخلص

« ج•س• سيمس »

السكرتير الخصوصى بالنيابة

للمندوب السامى

وقد رد سعد باشا فى ٣ ديسمبر بالخطاب التالى الى المعتمد البريطانى :

« أتشرف باخباركم بأنى تلقيت الكتاب المؤرخ فىأول ديسمبر الجارى المرسل الينا من سكرتيركم الخاص ردا على خطابنا المؤرخ ٢٩ نوفمبر بشأن جوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى •

«وقد جاءت بالكتاب المذكور أن سعادتكم مستعدون لقبول اقتراحات كتابية عن طريقة الحكم المطلوبة فى مصر • بشرط أن لا تتعارض تلك الاقتراحات مع الخطط السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك ..

« وردا على ذلك • ابادر بابلاغ سعادتكم بأنه ليس فى وسعى ، ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد ، ان يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فىالتوكيلات التى أعطيت لنا ، وانى أعرض على انظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف كثير من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية • وكان من المنتظر أن يصل هذا الاقبال الى الاجماع لولا تداخل الادارة فى منع تداولها ومصادرتها •

« على أن سفرنا الى انجلترا لا نريد منه الا أن نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للامة الانكليزية • وبالاشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الانجليزى الذين لاشك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية •

« وسنعنى على الخصوص ، بأن نجعل وجهتنا ذلك الرأى العام • ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على روح العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز به الرأى العام الانكليزى •

« وتلاحظون سعادتكم أنه فى هذه الظروف ، يكون من المستحيل علينا أن نصل الى غايتنا بواسطة مخابرات بسيطة تعمل فى مصر وحسب . فان القضية التى ندافع عنها يجب أن تعرض باديء ذى بدء على الرأى العام الانكليزى الذى لاشك فى أنه للاستنارة فيها ، فى حاجة الى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها الا المثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها .

« والصعوبات التى وضعت فى سبيل سفرنا تجعل المأمورية التى أخذناها على عاتقنا غير محققة النفاذ . وهى مأمورية اظهار ارادة الأمة ومن الصعب أن يلتئم هذا الموقف مع مباديء الحرية والعدالة التى فتح انتصار بريطانيا العظمى وحلفائها طريقها لخير الانسانية ولتحقيق أمانى الأمم .

« .... وتنازلوا .... الخ » .

وأرسل الوفد فى اليوم التالى خطابا الى رئيس مجلس الوزراء يفضى الى دولته بما وقع حول مسألة جوازات السفر . ويرجوه فيه أن يصرف همته الى تسهيل سفر وفد الأمة مع وفد الحكومة الذى كان قد أذن له بالسفر .

وأرسل سعد باشا فى ٤ ديسمبر الى مستر لويد جورج كبير وزراء انجلترا برقية باللغة الفرنسية يشكو فيها من الحصار المضروب على البلاد ومنعه واخوانه من السفر الى أوربا وهذه ترجمته (١) ....

« صاحب السعادة المستر لويد جورج الوزير الأول لبريطانيا العظمى . داوننج ستريت لندن : تحدث فى مصر أمور مخالفة لتقاليد الحرية والعدل التى هى شعار دولة بريطانيا العظمى . وللسياسة الحرة التى لازلتم أماما لها الى حد أن المصريين أصبحوا يتساءلون عما اذا كانت

(١) عبد الرحمن الرافعى ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول .

التصريحات التى ما فتىء ساسة المملكة يعلنونها كل يوم لا يقصد بها الا فريق من بنى الانسان دون فريق آخر أقل استحقاقا للرعاية .. » .

« هل تقبلون سعادتكم أن صوت أمة بأسرها يخفت بينما أرجاء العالم تدوى بأصوات الأمم المطالبة بما لها من الحقوق ومن حرية التصرف بمستقبلها ؟

« وهل أمتكم العظيمة وهى خارجة تحمل أكاليل النصر من حرب لم تخض غمارها الا دفاعا عن الحرية تقبل أن يفوق باسمها أنفذ سهم فى قلب هذه الحرية .. ؟

« ان مصر وهى عارفة بحقوقها وواجباتها رأت أن توقف بنفسها الرأى العام الانجليزى على حقيقة حالها وأن تطلعه على مطالبها القومية مؤملة فى عدله اتمام تحقيقها ... » .

« ولم تكتف السلطات العسكرية لمنع التوقيع على التوكيلات الصادرة لنا للدفاع عن حقوق البلاد بل راحت تحاول وضع العراقيل فى سبيل سفر الوفد الى انجلترا .. » .

« وهذا أمر يشبه أن يكون الغرض منه اقامة سد منيع بيننا وبين الرأى العام الانجليزى فيصبح عسيرا أن يقف على الحقائق من مصادرها الطبيعية .

فبالنيابة عن الوفد المصرى أرفع هذه التصرفات لنظركم السامى » .

وقد أصدر المندوب السامى أمرا الى الرقابة بمنع ارسال هذه البرقية ، وبعث بترجمتها الانجليزية الى لندن ..

وفى ٦ ديسمبر ١٩١٨ أرسل سعد زغلول رئيس الوفد المصرى الى

معتمدى الدول الاجنبية فى مصر بيانا يشهدهم فيه على تصرف السلطة العسكرية الانجليزية حيال مسألة سفر أعضائه الى أوربا ويحتج على ذلك وعلى كل قرار يصدر فى غيبة نواب الامة بشأن مستقبل مصر ، ويخطرهم فيه بتأليف الوفد ويحدد برنامج الامة فى ست مواد .

١ ـ طلب الاستقلال التام .

٢ ـ طلب أقامة حكومة دستورية مع استعدادمصر للاستعانة فى تحقيق برامج الاصلاح فيها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية .

٣ ـ احترام مصر للامتيازات الاجنبية واستعدادها لعرض مقترحاتها لتعديل ما تدعو الحاجة الى تعديله منها عرضا موسوما بالاعتدال .

٤ ـ استعداد مصر لتقديم ضمانات خاصة بالالتزامات المالية المفروضة عليها .

٥ ـ حرص مصر على حياد قناة السويس .

٦ ـ استعداد مصر لوضع استقلالها تحت ضمانة عصبة الامم مع مشاركتها بقدر ما تستطيع فى تحقيق مبادىء العدل والحق .

وفى نفس اليوم أرسل سعد باشا نداء برقيا الى الرئيس ويلسون يطلب اليه فيه تحقيق مسعى الوفد فى السفر لحضور مؤتمر الصلح ، ولما علم سعد باشا بوصول الرئيس ويلسون باريس لحضور مؤتمر الصلح أرسل اليه برقية فى ١٤ ديسمبر يحتج فيها على ما اتخذته السلطة البريطانية ضد الوفد ويعدد فيها المميزات التى تؤهل مصر لحكم نفسها بنفسها .

وكذلك أرسل فى ٢٦ ديسمبر برقية الى الدكتور ويلسون عندما علم بوصوله الى لندن هذا نصها :

« جناب الدكتور ودرو ولسن . رئيس جمهورية الولايات المتحدة لندرة .

« فى يوم وصولكم الى انجلترا ، يرفع الوفد المصرى الى سعادتكم بأسم جميع المصريين بأن تستعملوا نفوذكم لدى الحكومة البريطانية للتصريح لنواب البلاد ، الممنوعين من مغادرة بلادهم لغير سبب معقول بأن يذهبوا الى أوربا حتى يحيطوا السلطات المختصة علما بآمالهم ورغباتهم الوطنية .

« وأن أعضاء الوفد ، اذا هم شددوا فى طلب سفرهم لعرض مطالب مواطنيهم فى قضية مستقبل مصر السياسى على أنظار سعادتكم وعلى الرأى العام البريطانى وعلى أنظار من سيجتمعون حول مائدة مؤتمر الصلح ، فانما هم لم يطالبوا الا بحق طبيعى مقدس .

« أن مصر تطلب استقلالها ـ وهو الحق الطبيعى للشعوب ـ وترفع بكل احترام ، هذا النداء لسعادتكم للوصول الى هذا الغرض الشريف » .

(وكيل الجمعية التشريعية المنتخب)

ورئيس الوفد المصرى

(الامضاء)

احتجاج رشدى باشا واستقالته :

وبينما كان سعد باشا يسعى من ناحيته للسفر الى أوربا لعرض مطالب مصر ويحتج على منعه من السفر كان حسين رشدى باشا رئيس الحكومة وعدلى باشا وزير المعارف يعملان من جانبهما على التصريح لهما بالسفر الى لندن • ولما لم توافق الحكومة البريطانية قدم رشدى باشا استقالة وزارته الى السلطان : ذكر فيها أنه عندما احتمل فى ٣ ديسمبر أمام ضميره وأمام بلاده وأمام التاريخ مسؤولية عمله فى نظام الحكم الجديد احتفظ لنفسه بأن يطالب لمصر من الحكومة البريطانية بأكبر حرية ممكنة متى بدأت مفاوضات الصلح ... (ثم قال) أنه بموافقة السلطان طلب من الحكومة البريطانية أن تستمع الى وجهة نظره فتلقى منها ردا على هذا غير مرض (١) وهو لهذا يقدم استقالته واستقالة وزير المعارف عدلى باشا متضامنا معه •

وفى يوم ٢٣ ديسمبر جدد طلب الاستقالة مشيرا الى أن سعد باشا وبعض زملائه فى الوفد رغبوا فى السفر الى لوندرة للدفاع عن قضية مصر « وقد أوصيت بأن يؤذن لهم فى السفر فلم تهمل مشورتى فقط بل أن الحكومة البريطانية رفضت سماع أرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية • وهكذا تكون مصر هى البلد الوحيد الذى لم يسمع صوته فى الوقت الذى يسوى فيه مصيره نهائيا » •

ولم يقبل السلطان هذه الاستقالة أيضا • فقدم رشدى باشا استقالته للمرة الثالثة بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ وأكد فيها أنه لا يتحول عنها وأنه يرجو قبولها خشية أن يؤدى التأخير فى ذلك الى تحميله مسئولية عدم الاهتمام بمصير مصر ، على الرغم من أن الحكومة البريطانية

(١) يشير بذلك الى اعتذار وزارة الخارجية البريطانية على رفض السماح له بالسفر لعرض مطالب مصر .

وافقت على سفره ومعه عدلى يكن الا أنه أصر على أن يسمح بالسفر لمن يشاء من المصريين وظلت الاستقالة معلقة حتى قبلها السلطان فى أول مارس سنة ١٩١٩ • وقد قوبلت استقالة رشدى من جميع طبقات الأمة بالثناء والتقدير لموقفه الوطنى •

وعاد سعد باشا يرسل برقية فى ٣ يناير ١٩١٩ الى الرئيس ويلسون يرجوه فيها بذل نفوذه لدى السلطة العسكرية بمصر ليستطيع الوفد أداء المأمورية التى كلف بها وليتمكن من عرض مطالب بلاده على مؤتمر السلام •

وفى ١٠ يناير أذاع الوفد نداء الى الأوربيين فى مصر ليوقفهم على حقيقة الحركة الوطنية السلمية التى أخذ الانجليز يشوهونها •

وفى اليوم التالى أرسل الوفد برقية الى المسيو كليمنصو — رئيس وزراء فرنسا — قال فيها « مهما يكن من الاتفاق المزعوم حصوله على المسألة المصرية فان الحكم فى مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا مناقض لما اتفق عليه جميع الحلفاء » الى أن قال : « باسم الانسانية التى تأبى أن تكره الأمم على أن تنتقل من يد الى يد أخرى كما تنتقل ملكية السلع نناديك من وراء البحار ألا تتخذ سكوتنا الاكراهى الذى هو النتيجة الطبيعية لحبسنا فى حدود بلادنا دليلا على رضانا بسيادة الغير علينا وألا تسمح فى الحكم على مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا » •

وفى ١٢ يناير كتب الوفد خطابا الى المندوب السامى البريطانى يظهر فيه دهشته من التفرقة فى المعاملة بين أمتين متجاورتين (مصر وسوريا) اذ بينما لا يسمح للمصريين بمغادرة بلادهم ليسافروا لعرض شكواهم على مؤتمر الصلح يمر بها وفد من السوريين الذاهبين الى فرنسا

ليدلى أمام المؤتمر نفسه برغبات بلادهم (١) . وكذلك أرسل سعد باشا كتابا الى لويد جورج رئيس وزراء انجلترا يجدد فيه احتجاجه على الاعتداء على الحرية الشخصية بعدم السماح للمصريين بمغادرة بلادهم .

ولما لم تفد المساعى التى بذلت لتمكين الوفد من السفر وكان مؤتمر الصلح قد أوشك على الانعقاد بباريس (يوم ١٨ يناير) فقد استقر الرأى على مزيد من التجمع والحركة فأقام حمد باشا الباسل حفلا فى داره بشارع الداخلية تجاه بيت الأمة حضرها جمع غفير من ذوى الرأى ومن مختلف الطبقات فى يوم ١٣ يناير ألقى فيه سعد باشا خطبة هى أول خطبة سياسية له بعد تأليف الوفد أبان فيها كيف تألف الوفد والغرض الذى يرمى اليه وكيف حظرت عليه السلطة البريطانية السفر الى الخارج وفيها استطرد الى استنكار الاحتلال وذكر أن الحماية باطلة بطلانا أصليا أمام القانون الدولى ومخالفة مخالفة صريحة للمبادىء الجديدة التى خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة . « فنحن أمام القانون الانسانى أحرار من كل حكم أجنبى فلا ينقصنا الا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال » .

منع الاجتماعات واستدعاء وينجت :

ونظرا لوجود الرقابة على النشر فقد طبع الوفد نصوص هذه الخطبة ووزعها على الناس فى العاصمة وفى الأقاليم .

---

(١) مثلت مملكة الحجاز بوصفها الدولة العربية المستقلة الوحيدة فى ذلك الوقت فى مؤتمر الصلح وكان الأمير فيصل على رأس وفد الحجاز ممثلا لوالده الملك الحسن بن على كما سمح لوفود من السوريين واللبنانيين والأرمن والصهاينة وغيرهم بالمثول امام المؤتمر لعرض مطالب بلادهم .
اما الوفد المصرى فقد منع من السفر ونفى زعماؤه الى مالطة ولما اذن لهم بالسفر الى باريس أوصدت دونهم أبواب المؤتمر .

وفى ٢٧ يناير سنة ١٩١٩ أرسل الميجر جنرال واطسون قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة الى سعد باشا خطابا قال فيه : « علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعا فى منزلكم بمصر فى ٣١ الجارى يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص ، وانى أرى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اقلاق للامن ، فبناء على الاعلان الصادر تحت الأحكام العرفية المعلنة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أرجو أن تتكرموا بالعدول عن اقامة هذا الاجتماع » .

وكان الغرض من هذا الاجتماع استمرار الوفد فى دعوته بعد أن زادت الخواطر هياجا ، ورد سعد باشا بخطاب بعث به الى الميجر جنرال واطسون يسأله فيه أن كان لديه مانع من ارسال اخطار لمن وجهت اليهم الدعوة بأن الاجتماع منع بناء على أمر السلطة العسكرية، فجاءه الرد :

« لا مانع من أن تنشرو اعلانا آخر تصرحون فيه أن دعوتكم منعت قهرا . » — واتخذ الوفد من هذا الرد حجة رسمية على السلطة العسكرية ، وأرسل برقية احتجاج على هذا المنع الى المستر لويد جورج رئيس الوزراء البريطانية والى الرئيس ولسن . كما أرسل برقية أخرى الى المسيو جورج كليمنصو رئيس مؤتمر الصلح بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر .

سعد يعلن بطلان الحماية :

وفى السابع من فبراير عام ١٩١٩ كان من المقرر أن مستر برسيفال — المستشار الانجليزى بمحكمة الاستئناف الأهلية سيلقى محاضرة فى جمعية الاقتصاد السياسى عن الحماية التى فرضتها انجلترا على مصر فرضا وأن المحاضر سيعالج تبرير هذه الحماية من وجهة القانون الدولى

وبرشى تعديلات اقترح ادخالها على قانون الجنايات الأهلى فعزم سعد زغلول على سماع المحاضرة والرد على المحاضر .

تذهب الى مقر الجمعية مع صحبه وجلس فى الصف الأول وكانت قاعة المحاضرات مكتظة بالشبان المصريين وجمع غفير من رجالات القانون والعلم من مصريين وأجانب . فلما انتهى المحاضر من الكلام انبرى له سعد مفندا أسانيده ، وبراهينه بعبارة عربية مرتجلة جميلة ومنطق بديع أثار عواطف الحاضرين فدوى المكان بالتصفيق الحاد المتواصل .

وقد جاء فى رد سعد ما يلى : « ان بلادنا لها استقلال ذاتى ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى وعبثا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى أثناء الحرب . أنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج الا من عقد بين أمتين تطلب احداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا . فى سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا . بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

ولقد كانت هذه الخطبة نداء قويا ببطلان الحماية فى محفل مهيب فكان لها دوى كبير وتردد صداها فى المجتمعات والمحافل للظروف والملابسات التى ألقيت فيها . واغتبط لها الرأى العام اغتباطا عظيما اذ كانت تعبيرا صادقا قويا لميوله وشعوره ضد الحماية كما كان لها صدى تبرم واستياء فى الأوساط الانجليزية .

وقد منعت مجلة الجمعية من نشر رد سعد زغلول على المحاضرة علما بأنها قامت بنشر المحاضرة نفسها مخالفة بهذا المنع تقاليد الجمعية

وكان ذلك بأمر الرقابة البريطانية على النشر . ولكن أقوال سعد نشرت وقرأها الناس أكثر مما لو كان قد سمح للمجلة بنشرها .

ويرى د . يوسف نحاس فى كتابه (١) أن هذا الحادث ربما فتح الباب لما ألقى بعد ذلك من خطب حماسية وطنية كان لسعد باشا فى مضمارها القدح المعلى .

وفى ٤ مارس سنة ١٩١٩ — أرسل الوفد المصرى احتجاجا الى معتمدى الدول الأجنبية هذا نصه :

« جناب المعتمد ....

« قضى الأمر ، وبلغ العسف غايته ، لم ينفع مصر أن كانت مشرقا لأقدم أشعة المدنية فى العالم ، ولا انها زينت صحف التاريخ بآثار مجدها الخالدة لم ينفعها أن نالت حريتها من قبل بسفك دماء أبنائها ، ولا أنها مازالت دائبة يوما بعد يوم من عهد محمد على الكبير الى الان على أن تستعيد المركز الذى لها حق الوجود فيه بين الأمم . ولم ينفعها تقديمها لقضية الحلفاء أثناء الاقتتال أفيد أنواع المعونة تأثيرا ، وقيامها بذلك فى نفس الساعة التى افتتحت بريطانيا العظمى فيها الحرب بأشد ضروب التصرفات السياسية ظلما ، وهو اعلانها الحماية ، لم ينفعها مالها من وحدة العنصر ونبوغ الطبقة الراقية فيها ، وما عليه أهلها من الشغف بالنظام وتعشق الحرية ، والتسامح العظيم ، تلك الخصائص التى تجعلها جديرة بالاستقلال .

« اذن فكل شىء يجب أن يتوارى أمام مطامع الاستعمار بين اللامتناهية ! ....

« ان المصريين دون جميع الأمم التى غيرت مركزها السياسى هم وحدهم الذين بطشت بهم القوة ، فحرمتهم حتى من حقهم فى اسماع صوتهم

(١) د . يوسف نحاس ، ذكريات ، ص ١٣ . انظر رد سعد زغلول على الخطبة فى كتاب الرافعى ثورة ١٩١٩ الجزء الاول ص ١٥٠ — ١٥٣ .

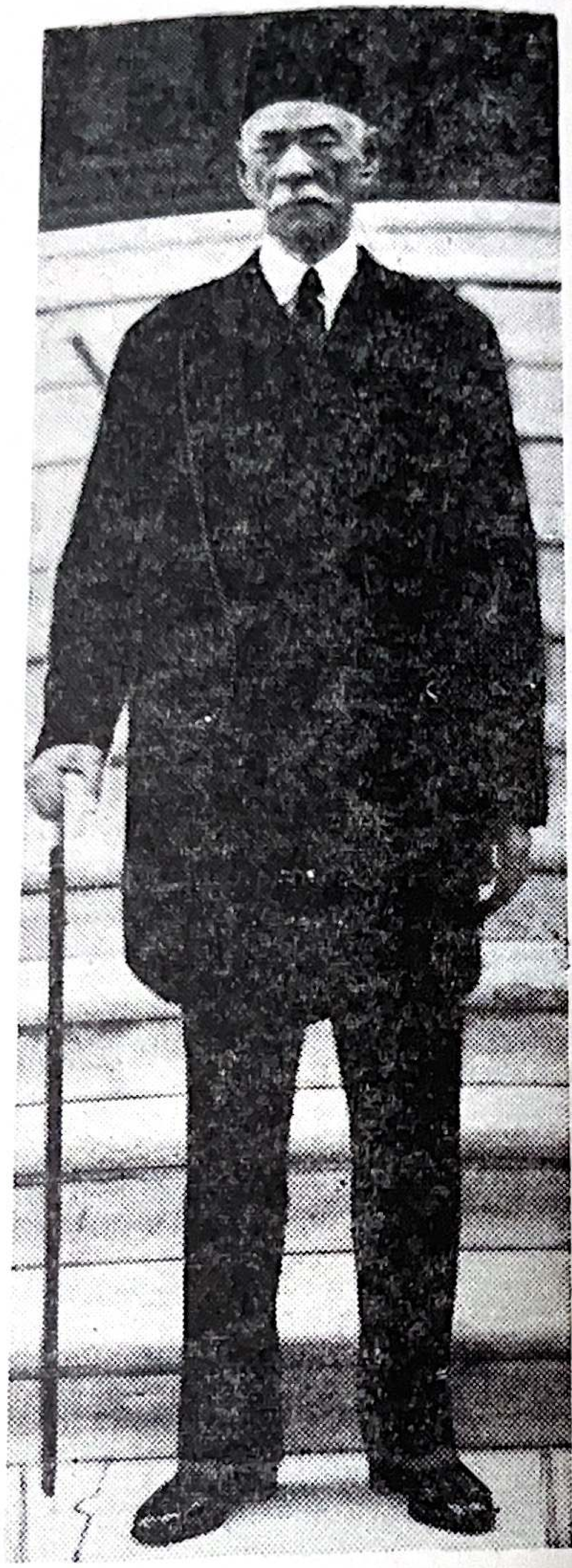
لمؤتمر السلام • ظلم صارخ يزيد فى ايلامه للانفس ما يصلنا كل يوم من الانباء عن المطالب القومية التى يعرضها للمؤتمر نواب الحجاز وأرمينيا وفلسطين وسوريا ولبنان ، تلك البلاد التى كانت للامس ايالات تركية •

« ها نحن أولاء محكوم علينا بالبكم ، نعلك فيه شكيمة الغيظ ، وبالحزن المبرح ، نلبس ثيابه حدادا على حريتنا المسلوبة •

« ان الدولة التى تسومنا الخسف ، ما لبثت أن قررت نهائيا قطع الطريق علينا الى المؤتمر ، ساخرة بوعودها ، كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى أن تفوت على الأمة فرصة نفيسة • وأن تعيى همم بنيها •

« ان الوزارة التى اندفعت بوطنيتها الى انتهاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاج اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضروبا عليها حتما أن تسير على برنامج يرمى الى خنق البلد والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق •

« أبلغنا جنابكم من قبل أمانى البلاد ومطالبها ، فمن الفضلة تكرير بيانها الان وغير خاف على جنابكم أيضا جميع أساليب الدهاء المستعملة لابتلاع البلد بالمرة تحت ستار ما يسمونه اصلاحات سياسية وقضائية وأدارية والذى نقصد الآن انما هو أن نشهدكم على المعاملة الجائرة التى ترزأ بها مصر لكى تقولوا لحكومتكم أنه على الرغم من العهود التى التزمت بها انجلترا على رؤوس الأشهاد ، وعلى الرغم من المبادىء التى أقرها الحلفاء بالاجماع ، لا زال فى العالم أمة تتحكم فيها القوة الغاشمة لخدمة مصالح لاتفاق لها مع دواعى المدنية وهى أقل اتفاقا مع دواعى العدل والانصاف •



سعد زغلول



السلطان فؤاد

الفصل الرابـــع : تفجر الثورة ويومياتها :

عريضة سعد للسلطان ــ التفكير فى اعتقال سعد ــ انذار السلطة العسكرية لسعد وأعضاء الوفد ــ نفى سعد وزملائه الى مالطه ــ يوميات الثورة كما وردت فى المصادر المصرية ــ اضراب الطلبة والعمال والمحامين والموظفين ــ مظاهرة السيدات ــ قطع المواصلات فى القاهرة والاقاليم ــ يوميات الثورة كما وردت فى الوثائق البريطانية ــ حادث دير مواس ومقتل الضباط الانجليز ــ البحث عن حل سياسى مؤقت للأزمة .

الفصل الرابع

تفجر الثورة ويومياتها

عريضة سعد للسلطان :

على أثر قبول استقالة رشدى باشا فى أول مارس رغم سماح السلطة العسكرية له ولزميله عدلى باشا بالسفر الى أوربا طاب سعد باشا مقابلة السلطان فؤاد . ولما لم يتمكن من مقابلته ترك له عريضة شديدة اللهجة موقعا عليها من سعد وسائر أعضاء الوفد لخصوا فيها الموقف وأعلنوا بطلان الحماية ، عتبوا فيها على السلطان قبول استقالة حسين رشدى وطالبوا السلطان بتعضيدهم بالوقوف الى جانب الأمة فى هبتها للمطالبة بحقوقها المشروعة فى الحرية والاستقلال .

وحرص سعد باشا على أن يرفق بالعريضة ترجمة فرنسية لها لكى لا يفوت السلطان معنى من المعانى الدقيقة الواردة فيها . وهذا نصها : (١)

« ياصاحب العظمة

« يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى ، أن يرفعوا الى مقام عظمتكم ، بالنيابة عن الأمة ما يلى :

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول .

« لـما اتفق المحاربون على أن يجعلوا مبادىء الحرية والعـــدل أساسا للصلح • وأعلن أن الشعوب التى غيرت الحرب مركزهـــا ، يؤخذ رأيها فى حكم نفسها ، أخذنا على عاتقنا السعى فى استقلال بلادنا والدفاع عن قضيتها أمام مؤتمر السلام • مادام أن الحق الأقوى قـد زال فى ميدان السياسة ومادامت بلادنا قد أصبحت ، بزوال السـيادة التركية ، حرة من كل حق عليها • لأن الحماية التى أعلنها الانكليز بلا اتفاق بينهم وبين الأمة المصرية باطلة ولم تكن فى الواقع الا ضرورة حربية تزول بزوال الحرب •

« اعتمادا على هذه الظروف ، وعلى أن مصر غرمت كل ما قدرت عليه من المغارم فى صف القائمين بحماية الأمم الصغرى ، لا يكون لدى مؤتمر السـلام ما يمنع من الاعتراف بحريتنـــا السياسية جريا علـى المبادىء التى أسس عليها ؛ عرضنا رغبتنا فى السفر على كبير وزرائكم ، صاحب الدولة حسين رشدى باشا ، فوعد بمساعدتنا على السفر وثوقا منه أننا انما نعبر عن رأى الأمة كافة • فلما لم يسمح لنا بالسفر وحبسنا داخل حدود بلادنا بقوة الاستبداد لا بقوة القانون وحيل بيننا وبين الدفاع عن قضية هذه الأمة الأسيفة • ولـما لم يستطع دولته أن يتحمل مسئولية البقاء فى منصبه فى حين أن الشعب يصادر فى مشيئته استقال هو وزميله صاحب المعالى عدلى باشا يكن استقالة نهائية قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بوطنيتهما •

« ولقد كان الناس يظنون أنه كان لهما فى وقفتهما الشريفـــة ، دفاعا عن الحرية ، عضد قوى من نفحات عظمتكم • لذلك لم يكن ليتوقع أحـد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد هو قبول استقالة الوزيرين • لأن فى ذلك متابعة للطامعين فى اذلالنا وتمكينا للعقبـة التى ألقيت فى سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر ، وايذانا بالرضى بحكم الأجنبى علينا الى الأبد •

« ولقد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين ، لاعتبارات عائلية ، أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين الى رحمة الله ولكن الأمة ، من جهة أخرى ، كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة ، رعاية لتلك الظروف العائلية، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم • غير أن حـل المسألة بقبول استقالة الوزيرين الذين أظهرا احترامهما لارادة الأمـة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتـــداد بمشيئة شعبكم • لذلك عجب الناس من مستشاريكم ، كيف أنهم لم يلتفتوا الى أن الأمة ، فى هذا الظرف العصيب ، انما تطلب منكم — يا أرشـد أبناء محررها الكبير محمدعلى — أن تكونوا العونالأول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك • فان مهمتكم أرفع من أن تحددها الظروف • كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ !

كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ !

« عفوا يا مولانا • قد تكون مداخلتنا فى هذا الأمر ، وفى غير هذا الظرف ، غير لائقة • ولكن الأمر قد جل الان عن أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين •

« أن لمولانا أكبر مقام فى البلاد فعليه أكبر مسئولية عنهـــا • وفيه أكبر رجاء لها • وأننا لا نكذبه النصيحة اذا تضرعنا اليـــه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا فى أمر الأزمة الحالية ، فاننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد من رعاياه ، من أقصى البـــلاد الى أقصاها الا وهو يطلب الاستقلال • فالحيلولة بين الأمة وبين طلبنـا مسئولية لم يتحر مستشار مولانا أمرها بالدقة الواجبة •

« لذلـك »

« دفعنا واجب خدمة بلادنا واخلاصنا لمولانا أن نرفع لسـدته شعور أمته التى هى أشد ما تكون رجاء فى استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدى حزب الاستعمار والتى تطلب اليه بحقها عليه أن يغضب لغضبها ويقف فى صفها فتنال بذلك غرضها . وأنه على ذلك قدير .

« واننا نتشرف بأن نرفع عبارات الاخلاص الى مقام عظمتكم الكريم » . « توقيعات أعضاء الوفد المصرى »

التفكير فى اعتقال سعد :

كان لهذه العريضة وقع سيء فى نفس السلطان فؤاد اذ غضب للهجة الشديدة التى صيغت بها وما تضمنته من لوم وتأنيب وعدها تهديدا لشخصه (١) فلجأ الى دار الحماية البريطانية يسألها تجنيبه اساءات مماثلة فى المستقبل بل لقد فكرت دار الحماية فى امكان تقديم سعد للمحاكمة للعبارات الجريئة التى تضمنتها العريضة ثم رؤى العدول عن ذلك وبدأ التفكير فى اتخاذ اجراء أعنف وهو ابعاد سعد الى مكان ناء فى الهند أو سيلان حتى تتاح الفرصة لتشكيل حكومة جديدة وافساح المجال لمن يسميهم الانجليز « بالمعتدلين » ليرفعوا صوتهم بالتعاون مع الحكومة البريطانية . يصور هذا البرقية التالية التى أرسلها القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى مصر ونصها :

---

(١) ازدادت العلاقات فسادا بين الوفد والسلطان فؤاد وعملت لجنة الوفد المركزية على تأليب الشعور الوطنى ضد السلطان ومن ذلك الدعوة لمقاطعة «التشريفات» أيام الاعياد والهتاف بسقوطه فى المظاهرات والدعاء ضده فى بعض المساجد . ومما يلاحظ أن احتجاج الوفد نوه بتمسك المصريين بحكم أسرة محمد على دون ذكر للسلطان (المراسلات السرية صفحة ١٤٧ و ٢١٠) . ونلاحظ فى الوقت نفسه أن الوفد كان حريصا على الابتعاد عن الخديو عباس .

من سير تشيتام الى أيرل كيرزون (تسلم فى ٦ مارس) (١)

(رقم ٣٤٨ عاجل جدا)

تلغرافيا القاهرة فى ٦ مارس

بشأن برقيتى السابقة على هذه البرقية مباشرة

ان استقالة رشدى باشا كانت صدمة شديدة لسعد زغلول الذى كان من الواضح أنه يعتقد بأنه وأصدقاءه سيسمح لهم على وجه اليقين بالسفر الى أوروبا للدعوة للاستقلال ، وهو الان يحاول منع تشكيل حكومة جديدة تعمل على استمرار الاساءة لحزبه . ومن الجلى أن السياسيين الذين كان من الممكن أن يقبلوا الوزارة يتعرضون لتهديد بالقتل حتى لا يقبلوها .

كذلك فقد اتخذ سعد اجراء محددا لتهديد السلطان ووقف تعاونه الحالى معنا فى اعادة تشكيل مجلس الوزراء .

وفى يوم ٣ مارس قدم سعد الى قصر عابدين ومعه بعض من اتباعه هم أنفسهم (باستثناء اثنين) نفس وفده الأصلى . ولما لم يسمح له بالدخول فانه ترك احتجاجا موجها للسلطان . وقد أرسلت ترجمة لهذه الوثيقة بالحقيبة (الدبلوماسية) أمس . وعلى حين أنها صيغت بكلمات متواضعة فى نواح كثيرة فانها تندد بالحماية وتحذر السلطان من الاستماع الى ما يدور فى مجالس دار الحماية وتتضمن تهديدات مقنعة بقناع رقيق ضد سموه اذا مضى فى الاشتراك فى تشكيل الوزارة .

---

(١) وثيقة رقم ١٩ .

وقد قيل لى أن لغـــة الاحتجاج لا تبرر رفع الدعوى أمام المحاكم المصرية ضده على أساس أنه تتضمن اساءة الى السلطان كما قيل لى أن هناك صعوبات فنية لادانته بنفس التهمة لو رفعت الدعوى أمام المحاكم العسكرية بموجب القوانين المعمول بها .

وفى رأيى ، على أية حال ، أننا لا نملك أن نتغاضى عن حملة من التهـديد تستهدف منع تشكيل حكومة مصرية فى ظل الحماية بأشكالها العـادية .

ولدى معلومات يوثق بها بأن سعد يحاول اثارة نقابة المحـــامين الوطنية ، وهو حصن مؤيديه ، لتوجيه احتجاج وقح آخر للسلطان وكذلك لشل حركة المحاكم الوطنية عن طريق اضراب المحامين .

فاذا ما سمحنا لمثل هذه الاجراءات بأنتستمر فان علينا أن نتوقع حـدوث مؤامرات توجه ضد اطاعة القوانين الحكومية مبـاشرة وازدياد صعوبة تشكيل وزارة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات فقد طلبت الى القائد العام فى مصر أن يرسل فى طلب سعد وأتباعه المعروفين ، وأن يلفت نظرهم بصـورة جدية الى أن طريقة الاثارة التى يتبعونها فى الوقت الحاضر تتعـارض مع المصالح العسكرية . ومثل هذا التحذير لن يكون كافيا لامتنـــاع الزعماء الوطنيين عن سياسة التهديد والمؤامرات الخفية . ان السلطان قد اهتز للاسلوب الذى صيغ به الاحتجاج ، الذى يعتبر فى الحقيقة ، امتهانا له وللشعب وقد طلب منى سموه رسميا أن أحميه من اساءات أخرى توجه اليه .

وقد أخذت رأى المستشارين الرئيسيين الذين اتفقوا معى فى أن السبيل الواضح أمامنا هو نفى سعد زغلول خارج مصر ويفضـل أن

يكون ذلك فى الهند أو سيلان . فان سعدا لم يعد منذ زمن طويل يصغى لجانب العقل ويقضى وقته فى لعب القمار (١) . وقد وصلت حركتـه الى نقطة يتحتم معها الالتجاء الى وسائل أشد عنفا للاحتفاظ بقبضتنا على طبقة المثقفين (الانتلجنسيا) ، وراح المعتدلون وذوو الادراك من المصريين يعجبون لسماحنا لهذه الحركة بأن تمضى فى طريقها طويلا دون أن تكبح. ولربما كان من المؤسف أن اضطر الى طلب اقصاء مشاغب سياسى فى الوقت الحاضر ولكن بالنظر الى طبيعة دعاية سعد المتماثلة فانه أشـد خطرا من أولئك المحتجزين فى مالطه منذ بداية الحرب. ولذا أطلب القاء القبض عليه وابعـــاده فورا . وأرجو اتخاذ قرار عاجل فى هـذا الشأن من أجل سمعة السلطان باعتبارها ذات أهمية سياسية لنا .

وردت الحكومة البريطانية بالموافقة على نفى سعد الى مالطـة مع عدد محدود من زملائه بالبرقية التالية :

من ايرل كيرزون الى سير م . تشيتام (٢) .

رقم ٣٠٩

وزارة الخارجية — ٧ مارس ١٩١٩

تلغرافيـــــا

بشأن برقيتكم رقم ٣٤٨

عليكم أن تتخذوا على الفور اجراء يضع حدا للاعمال التى يقـوم بها سعد زغلول وأتباعه فى محاولة لمنع السلطان والوزراء من ممارسـة مهامهم ومسئولياتهم على الوجه الصحيح . ولذلك فقد خولناك السـلطة

---

(١) لعل شدة حنق المعتمد البريطانى وتحامله على الوطنيين هو الذى حدا به الى ذكر هذه العبارة فى حق سعد باشا زغلول .

(٢) وثيقة رقم ٢٠ .

للاتفاق مع القائد العام على القاء القبض على سعد وابعاده فورا الى مالطة ، بدون تحذير آخر لسعد وللمقربين المتصلين به عمليا فى حملته المتعمدة للاثارة ونرى ألا يشمل الأبعاد أكثر من عدد الأشخاص الذين تحتم الضرورة ابعادهم وأن لا يكون عبد العزيز فهمى واحدا منهم [١] .

وقد صدرت التعليمات الى حاكم مالطه للاتفاق مع القائد العام فى هذا الشأن ، ولاتخاذ ترتيبات اقامة الاشخاص المبعدين .

انذار السلطة العسكرية لسعد وأعضاء الوفد :

وفى السابع من مارس استدعى القائد العام للقوات البريطانية فى مصر رئيس الوفد المصرى وأعضاءه لمركز القيادة العامة بنزل سافواى وألقى عليهم البلاغ التالى :—

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ، وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة .

« وحيث أن البلاد تحت الأحكام العسكرية . لذلك يلزمنى أن أنذركم أن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة الى المعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » .

وبعد أن أتم القاء هذا البلاغ باللغة الانكليزية ترجم الى اللغة الفرنسية ثم قال « لا مناقشة » وتركهم وانصرف .

وقد طلب أعضاء الوفد أن يسلم اليهم نص هذا البلاغ باللغة الانكليزية فأجيبوا الى طلبهم . وفى المساء اجتمع أعضاء الوفد فى بيت

(١) لعل مرد ذلك الاعفاء الى اعتلال صحته .

الأمة وكتبوا احتجاجا باللغة الفرنسية يحتجون فيه بشدة على ما عومل به رجال الوفد وقع عليه سعد باشا وأرسل مع رسول خاص الى مقر القيادة البريطانية بفندق سفواى [١] .

وفى نفس اليوم أبرق الوفد الى رئيس الحكومة البريطانية يقول :

« ياصاحب السعادة :

تعلمون ضرورة ، أن وزارة رشدى باشا لما علقت سحب استقالتها على سفر الوفد قبلت استقالتها نهائيا — وليس لذلك معنى الا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نتج فعلا من هذه السياسة أن أعظم رجال مصر أهلية لادارة البلاد فى هذه الأيام قد بدأوا يرفضون بتاتا تأليف وزارة تعارض مشيئة الأمة التى هى مجمعة على طلب الاستقلال فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم . غير أن السلطة عمدت الى تحميلنا مسئولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها . أعنى ارادت أن نكون نحن المسئولين عن أعمال الذين منعونا عن السفر فسببوا بالمنع الأزمة الحالية لأن السلطة العسكرية أنذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة ... وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى . على أنها لا تجهل أننا نطلب الاستقلال التام . ونرى الحماية غير مشروعة . كما تعلم بالضرورة أننا أخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك . وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف

(١) د. يوسف نحاس ، ذكريات : ماهر . عبد العزيز ، ص ٤٣ — ٤٤

الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدن حتى تفكروا فى حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب » .

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« رئيس الوفد المصرى »

« الامضـــــاء »

نفى سعد وزملاؤه الى مالطة :

فى ٨ مارس حضر الى بيت الأمة —عند الساعة الخامسة مســـاء ضابط بريطانى برتبة صاغ ومعه ضابط آخر برتبة ملازم ومترجم مصرى، ووقف على جانب الباب الخارجى جنديان بريطانيان يحمل كل منهمـا بندقية فى طرفها حربة وألقوا القبض على سعد باشا ، وكانوا قد ألقوا القبض على محمد محمود باشا قبل وصولهم الى منزل سعد باشا وثم سألوا عن صدقى باشا وكان حاضرا فضموه الى زميله . ولمـا حضر حمد باشا الباسل الى منزل سعد وعرف ما جرى اتصل بالقيادة العسكرية التى استدعته الى ثكنه قصر النيل فانضم الى زملائه هناك ، ثم نقلوا فى اليوم التالى بالقطار الى بور سعيد ومنها تم نفيهم الى مالطه .

يوميات الثورة كما وردت فى المصادر المصرية :

وفى يوم ٩ مارس عقب اعتقال سعد باشا وصحبه اجتمع أعضـــاء الوفد برئاسة على باشا شعراوى وأرسلوا الى السلطان كتابا يعترضون فيه على ذلك التصرف الجائر وعلى السياسة البريطانية ويطلبون اليـه أن يقف الى جانب الشعب فى هذه الأزمة ويعتبون عليه فى لهجة بليغـة موقفه منها . كما أرسلوا برقية الى المستر لويد جورج احتجاجا عـلى اعتقال سعد وصحبه وأعلنوا أنهم ماضون فى سبيلهم وسيستمرون على

الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر وأرسلوا برقيات بهـــذا المعنى الى معتمدى الدول الأجنبية .

وفى نفس اليوم (وهو أول أيام الثورة) بدأ الطلبة فى الاضراب عن تلقى الدروس وخرجوا من مدارسهم فى مظاهرات سلمية تتقدمهـم أعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر والوفد المصرى وسعد وبسقوط الحماية الانكليزية . واستمر الاضراب فى اليوم التالى حيث أضرب طلبـــة الأزهر والمدارس العليا وبعض المدارس الثانوية عن تلقى الدروس وخرجوا فى مظاهرة كبيرة طافت بدور المعتمدين السياسيين للاحتجاج على اعتقال الزعماء وعلى كبت الشعور .

وفى هذه المظاهرات سقط بعض القتلى والجرحى نتيجة تعـرض الجنود البريطانيين بسلاحهم للمتظاهرين . وفى هذا اليوم اعتدى بعض المتظاهرين على واجهات المحال التجـــارية المملوكة للاجانب مما سبب استياء الطلبة لوقوع هذه الحوادث فبادروا باذاعة منشور يعتذرون فيه لضيوفهم الأجانب عمـا وقع ويعدونهـم باتخـــاذ ما يستطاع لمنع وقوع مثل ذلك فى المستقبل .

وفى يوم ١١ مارس — استمر اضراب الطلبة وتعطل سير الترام وأضرب سائقوه وسائقو سيارات الأجرة وتعطلت المواصلات فى جميع أنحاء العاصمة وأقفلت البيوت التجارية والمـالية أبوابها فرد القـــائد العام للقوات البريطانية باصدار أمره بمنع المظاهرات وانذار من يخالفون ذلك بالمحاكمة العسكرية . وأخذت الداوريات البريطانية تجوب أنحـــاء المدينة وتطوف الشوارع والميادين لتنفيذ هذا الامر وهم فى كامل عدتهم ومعداتهم .

وفى نفس اليوم (١١ مارس) أضرب المحامون عن مزاولة أعمالهم بناء على قرار مجلس نقابتهم وقد حذا حذوهم المحامون الشرعيـــون وكادت تتعطل أعمال القضاء .

وفى يوم ١٢ مارس — استمرت المظاهرات على أشدها فى القاهرة وتعرض الجنود الانجليز للمتظاهرين فقتل عدد من طلبة الأزهر • كما قامت فى نفس اليوم مظاهرة فى الاسكندرية لم يتعرض لها أحد فانتهت بسلام • أما فى طنطا فقد تعرضت القوات المسلحة للمتظاهرين وأطلقت الرصاص عليهم فأردت منهم قتلى عديدين •

وفى يوم ١٣ مارس — بدأ قطع المواصلات بين طنطا وتلا ، ثم توالى ذلك فى جهات كثيرة دفعة واحدة وتناول التحطيم والتدمير أسلاك البرق وقضبان السكك الحديدية أينما وصلت اليها أيدى الثائرين • وبينما كان المصلون خارجين من المسجد الحسينى بالقاهرة بعد تأدية صلاة الجمعة تعرضت لهم سيارتان بريطانيتان مدرعتان وبدأتا بغير انذار سابق فى اطلاق رشاشاتهما عليهم فقتل ١٢ شخصا بينهم رجل جاوز السبعين من عمره • ومنذ هذا التاريخ بدأت الحكومة تنشر بلاغا رسميا يوميا عن الحوادث بالقاهرة والأقاليم •

وفى نفس اليوم — أصدرت السلطة العسكرية تحذيرا لموظفى الحكومة لمنعهم من مناصرة الحركة جاء فيه « جناب القائد العام للقوات المسلحة فى القطر المصرى ينبه جميع مستخدمى الحكومة باجتناب الحركات السياسية وبالاستمرار فى محال أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية • ويعلن الجميع أن كل من يحاول أن يتعرض لهم أو يؤخرهم فى أداء الاعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية » •

وفى نفس اليوم — وقعت مظاهرتان احداهما فى شارع عباس والأخرى فى حى السيدة زينب وقد فرقهما الجنود البريطانيون بالمدافع الرشاشة •

وقد انفرد الجنود البريطانيون بادىء الأمر بقمع المظاهرات وجردوا

جنود البوليس المصرى من أسلحتهم فلم يتركوا لهم سوى العصى وذلك خشية انضمامهم الى المتظاهرين •

وفى ١٤ مارس — هال السلطة العسكرية نبأ قطع المواصلات فى عدة جهات من القطر فأصدر القائد العام بلاغا جاء فيه أنه « يحذر الجمهور أن كل من يتلف مواصلات سكك الحديد أو التلغراف أو التليفون أو يلحق أى عطل بها أو يعبث بها بأى وجه من الوجوه أو يحاول عمل أى شىء من هذه الاعمال يعرض نفسه للاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الاحكام العرفية » •

وفى نفس اليوم — قدم بعض الأطباء احتجاجا الى معتمدى الدول الأجنبية على استعمال رصاص دمدم ضد المتظاهرين العزل من السلاح •

وكان هذا الاسبوع (منذ ٨ مارس يوم القبض على سعد وصحبه) حافلا بالمظاهرات والاضطرابات العنيفة فى كل مكان • ففى أسيوط أضرب طلبة المدارس الثانوية والمعهد الدينى ومدرسة الأمريكان وشاركهم الشعب وسرت الحركة الى سائر أرجاء المديرية • وكان بجانب من المدينة اهراء هائلة من التبن مكدسة لحساب السلطة العسكرية فأشعل المتظاهرون فيها النار وحطم الثوار المكابس وقد تردد رجال الادارة فى قمع المظاهرات واعتصموا بالمستشفى الاميرى فتطوع المحامون المحافظة على الامن والنظام وألفوا من بينهم لجانا تطوف بشوارع المدينة وتطمئن الناس على حياتهم وأموالهم • ومع ان هؤلاء المحامين كانوا يؤدون مهمة جليلة فقد اعتقلتهم السلطة العسكرية وحاكمت بعضهم • وقد هاجم الثوار مركز البوليس وأخذوا منه السلاح وهاجموا به القوات البريطانية •

وكذلك حدث فى المنيا ان قامت بها مظاهرات ضخمة استمرت طوال الأسبوع وتألفت بها لجنة وطنية للمحافظة على النظام وعلى أرواح

الأجانب وكانت مكونة من خمسة وعشرين من أعيان المديرية شهد لهم قناصل الدول بأنهم حافظوا على ما كرسوا أنفسهم لأجله .

وفى ١٥ مارس — أضرب عمال العنابر بالسكة الحديدية وعددهم يزيد على أربعة آلاف عامل وقد عمد بعضهم الى اتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية وقطع بعضهم الخط الحديدى بالقرب من امبابة . فتعطلت جميع قطارات الوجه القبلى .

وبينما كان أهالى ناحية كفر الشوام بمركز امبابة مجتمعين فى عرس يحتفلون به ، مرت بهم سيارة تقل نفرا من الجنود الانجليز فلم يكن من هؤلاء الا أن باغتوا العرس باطلاق النار على المحتفلين فقتل منهم ستة .

وفى نفس التاريخ — شكلت القيادة البريطانية محكمة عسكرية لمحاكمة المقبوض عليهم .. وأخذت تصدر أحكاما بالحبس والجلد أو كلاهما معا وكان مقرها قسم الأزبكية . ولما كثر عدد القضايا انشأت القيادة البريطانية محاكم عسكرية أخرى فى قسم الخليفة وفى بنها ثم القناطر الخيرية وغيرها .

وفى نفس اليوم — قامت مظاهرة كبيرة فى بنى سويف وهاجم المتظاهرون المحكمة وحاولوا القبض على القاضى البريطانى ولما عجزوا عن ذلك حطموا مكاتب مختلفة فى مصالح الحكومة ثم هاجموا سراى المديرية ولكن قوة من الجنود الهندية أجلتهم عنها ، واعتصم النزلاء البريطانيون فى ثلاثة منازل بالمدينة جعلوها فى حالة دفاع .

وفى ١٦ مارس — اجتمع لفيف من السيدات وألفن مظاهرة كبرى سارت فى شوارع العاصمة وأخذن يلوحن بأعلام صغيرة مناديات بالحرية والاستقلال وبسقوط الحماية والظلم . وأخذن يطفن وهن فى موكبهن بدور الوكالات السياسية . وقد تعرض لهن الجنود الانجليز وضربوا عليهن

نطاقا ببنادقهم فلم يرهبهن هذا التهديد بل تقدمت احداهن وقالت لأحد الجنود باللغة الفرنسية « اطلق بندقيتك فى هذا الصدر لتجعلوا فى مصر مس كافل أخرى » .

وفى نفس اليوم اعتصب عمال شركة النور فباتت العاصمة فى ظلام حالك وكانت بعض المظاهرات تسير ليلا تتقدمها المشاعل .

وفى نفس اليوم أيضا بدأ هجوم الأهالى على مراكز البوليس وتدميرها وعصيان الحكومة المحلية كما حدث فى منيا القمح وأطلقوا سراح المسجونين وهاجموا محطة السكة الحديدية فأطلق الجنود عليهم النار وقتلوا منهم نحو ثلاثين . وقد صدر فى نفس اليوم بلاغ من القائد العام يعلن الجمهور « ان الدوريات المكلفة بالمحافظة على النظام سواء كانت واقفة فى مكان معين أو مارة فى سيارات لا تتعرض للجمهور ما دام سائرا الى تأدية أعماله فى هدوء وسكينة . ولكنه فى حالة التعدى عليها بالقاء الحجارة أو ما سوى ذلك ، أو فى حالة مفاجأة الغوغاء يباشرون تخريب المحال التجارية أو نهبها أو أى مكان آخر ، فان الجنود مأمورون باطلاق النار » .

وفى نفس اليوم — قامت مظاهرة فى « كفر الشيخ » تألفت من الطلبة وانضم اليهم الأهالى حتى بلغت عدتها عشرة آلاف شخص وهاجموا المركز وقذفوه بالطوب والحجارة وقطعت السكة الحديدية وخطوط التلغراف وعزلت المدينة عن غيرها .

وفى ١٧ مارس — قامت مظاهرة ضخمة فى دمنهور تعرض لها مدير البحيرة فانقض المتظاهرون عليه بالضرب بالعصى حتى أشرف على الهلاك . كما قامت مظاهرة بالاسكندرية قابلها الجنود بضرب النار فقتلوا من المتظاهرين أربعة وجرحوا ما يزيد على عشرين شخصا .

وقد صدر فى هذا اليوم بلاغ من القائد العام بأن أعمال التخريب فى السكة الحديد أو حرق مهماتها أو نهبها يترتب عليه معاقبة القرى القريبة من مكان الحادث والزام أهلها بجميع نفقات الترميمات والتعويضات .

كما صدر بلاغ بايضاح الاجراءات التى تتبع فى المحاكم لغياب المحامين الذين اضربوا عن تأدية وظائفهم ، وفى اليوم نفسه حدثت مظاهرة فى رشيد قتل فيها شاب من المتظاهرين فزادت ثورة الأهلين واستدعى الأمر احضار قوة كبيرة والقبض على نحو تسعين شخصا أحيل ستون منهم الى محكمة عسكرية بريطانية .

وكان هذا اليوم هو يوم المظاهرة الكبرى التى حدثت بالقاهرة واشترك فيها نفر كبير من مختلف طبقات الأمة اذ سار فيها العلماء والقضاة والمعلمون والمحامون والتجار وأرباب الأعمال وطلبة الازهر والمدارس جميعا وطوائف الصناع . ولما كان أمر هذه المظاهرة قد أبلغ مقدما الى حكمدار العاصمة (رسل باشا) فقد حرص على أن يسير فى مقدمة المظاهرة راكبا سيارته واستمر سير هذه المظاهرة ثمانى ساعات كاملة انقضت بعدها بسلام .

وفى ١٨ مارس — أصدرت السلطات العسكرية بلاغا جاء فيه : « للقائد العام الثقة بأن جميع الذين يطيعون القانون يساعدونه فى اعادة النظام بتنحيهم عن الاشتراك فى المظاهرات العامة أو مشاهداتها » . وتنفيذا لهذه التعليمات نصبت المدافع السريعة الطلقات فى الميادين الكبرى كميدان الأوبرا وميدان باب الحديد والعتبة الخضراء وميدان الأزهار ورابط بجانبها الجنود والفرسان المسلحون .

وفى هذا اليوم قامت مظاهرة فى الفيوم وأخرى فى المنصورة وأطلق الجنود الانجليز رصاصهم على المتظاهرين . كما قام البدو فى كوم حمادة

بهجوم عنيف على المركز فأرسل القائد العام قوة كبيرة من الجنود الانجليز لتأديبهم .

وفى هذا اليوم أيضا حلقت الطائرات البريطانية فوق « المتانية والحملة بمركز العياط » وألقت قنابلها على البلدين فأصيب بعض الأهالى .

وفى هذا اليوم (١٨ مارس ١٩١٩) قامت مظاهرة ضخمة فى زفتى وتألفت لجنة برياسة المرحوم يوسف الجندى أعلنت الاستقلال وأنزلت العلم الذى يرفع على المركز ورفعت بدله علما آخر وطنيا وأذاعت منشورا بأن اللجنة تولت الأمر فى المدينة للمحافظة على الامن وتحصيل العوائد البلدية ورسوم شركة الأسواق وعهد اليها أيضا بالانفاق على مرافق المدينة وأصدرت اللجنة جريدة أسمتها الجمهور — فما كان من السلطة العسكرية الا أن أرسلت الى زفتى قوة من الجنود الاستراليين لقمع الثورة فأخذ الأهالى يحفرون — الخنادق العميقة لمقاومتها وخلعوا قضبان السكة الحديدية . فاستعدت القوة لمهاجمة المدينة وصوبت اليها المدافع فتدخل فى الأمر مأمور المركز وتوسط بين اللجنة والقوة العسكرية التى اكتفت بأن حظرت على الأهليين التجول فى المدينة من غروب الشمس حتى مطلع الفجر .

وفى ١٩ مارس — بينما كانت مظاهرة تطوف بمدينة الفيوم أطلق بعض المتظاهرين عيارات نارية فى الهواء كعادة البدو فى حفلاتهم فأجابت القوة البريطانية باطلاق المدافع الرشاشة فقتلت وجرحت نحو أربعمائة شخص واعقب هذه المجزرة توجيه انذار من القيادة البريطانية الى أهالى الفيوم والوجه القبلى جاء فيه . « فى الأيام الأخيرة أطلق البدو النار على الجنود البريطانية وقتلوا بعضهم . فاذا أطلق البدو النار على الجنود البريطانية مرة أخرى أتخذت فى الحال وسائل مشددة قاهرة لابد أن تفضى الى ضياع أرواح كثير من الأبرياء وهذا آخر انذار » .





مظاهرة السيدات

وفى نفس اليوم – وصل الى القاهرة نحو ١٩ مسافرا من الذين كانوا قد عزلوا فى الوجه القبلى بسبب القلاقل قادمين من بنى سويف بطريق النيل وذلك على أثر الحوادث التى وقعت فى ديروط ودير مواس (يوم ١٧ مارس) وهى أعنف حادث وقع أثناء الثورة اذ هاجم الثوار القطار القادم من الأقصر الى القاهرة وكان به تسعة من الضباط والجنود البريطانيين فقتلهم الثوار عدا واحد منهم .

وفى نفس اليوم – تظاهر أهالى قليوب وأحرقوا محطة السكة الحديدية وخربوا الطريق الزراعى فبعث اليهم السلطة العسكرية بطائرة حربية أطلقت النار على المتظاهرين فقتلت سبعة من الأهليين فى قليوب كما قتل خمسة آخرون فى طوخ وقها .

فى ٢٠ مارس صدر من القائد العام للقوات البريطانية هذا الانذار :

(انــذار عام)

« كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية والمهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من سواها من مكان التدمير . وهذا آخر انذار » وفى نفس اليوم دعا القائد العام الى مركز بفندق سافوى بعض الوزراء والأعيان والكبراء وقال لهم ما معناه : « ان السلطة اقتصرت حتى الآن على اتخاذ اجراءات دفاعية ضد الحوادث الجارية فى البلاد . فاذا استمرت هذه الحوادث فسوف أرانى مضطرا الى الالتجاء الى خطة هجومية . وانى أحذركم من حملى على انتهاج هذه الخطة التى تكون عاقبتها وبالا على البلاد فأن مدارها تدمير العمائر وتخريب القصور فضلا عن حرق القرى واهراق الدماء البريئة الى غير ذلك مما يقتضيه الموقف ، وانى جمعتكم هنا لانذركم هذا الانذار ، واعلموا أنه آخر انذار . واعملوا كل ما فى وسعكم لتسكين الأهالى ومنعهم عن احداث القلاقل والا فانى منفذ خطتى » ..

وفى نفس اليوم — ولما لاحظت السلطة العسكرية ان اتلاف الخطوط الحديدية كان يقع ليلا فقد أصدرت الأمر الآتى : —

مادة أولى : يجب على جميع سكان البنادر عدم مبارحة مساكنهم فيما بين الساعة التاسعة أفرنجى مساء والساعة الرابعة صباحا .

مادة ثانية : عمد ومشايخ البلاد والعزب والخفراء مسئولون شخصيا عن كل مخالفة للأوامر تحدث فى دائرة اختصاصهم وعليهم أن يبلغوا عن الأشخاص الذين يقع منهم أى اضرار أو اعتداء .

مادة ثالثة : يمنع استخدام الخفراء للمحافظة على السكك الحديدية بعد غروب الشمس وستقوم الجنود البريطانية بخفارة السكك الحديدية ليـــلا .

مادة رابعة : ممنوع انتقال سكان القرى من قرية الى أخـرى بين غروب الشمس وشروقها .

وفى نفس اليوم — قام السيدات بمظاهرة أخرى فتجمعن فى الحديقة القريبة من النيل بجاردن سيتى ومنها سرن ماشيات وفى مقدمتهن أعلام كتب عليها بالعربية والفرنسية عبارات الاحتجاج على سفك دماء الأبرياء والمطالبـة بالاستقلال التام . ولما وصلت المظاهـرة الى بيت الأمة . أحاطت بها قوة من البوليس ومن الجنود الانجليز وضربت حولهن نطاقا وظل الحصار نحو ساعتين وهن واقفات فى الشمس . وقد شهد القنصل الأمريكى بنفسه هذا الحصار فذهب الى مقر القيادة البريطانية فصدرت الأوامر بفك الحصار وانصرفت السيدات الى بيوتهن .

وفى ٢١ مارس — صدر البلاغ التالى من القيادة العامة :

« انه بالنسبة الى حالة البلاد ولغياب جنـاب القوميسيير العالى

البريطانى من مصر قد عين المارشال اللنبى مندوبا ساميا فوق العادة . وقد منح السلطة العليا فى جميع الأمور المدنية والعسكرية . وفى اتخاذ ما يراه من الاجـراءات صالحا لاعادة النظام واحترام القوانين فى هذه البلاد وادارة شئون الحكومة فى كل الأمور مع تثبيت حماية جلالة الملك فى مصر على أساس متين » . وكانت الحكومة البريطانيـة قد اسـتدعت السير ريجنالد وينجت للتشاور .

وفى ٢٣ مارس — قام الأهلون بمظاهرة سلمية فى بلدة ميت القرشى (مركز ميت غمر) فجاء قطار مسلح يقل نيفا ومائة جندى بريطانى فالتقوا بالمتظاهرين بدعوى انه حصل قطع بالسكة الحديدية على مقربة منهم فاطلقوا الرصاص عليهم وقتلوا نحو مائة شهيد غير الجرحى .

وفى ٢٤ مارس — وصلت طائرتان حربيتان مائيتان الى أسـيوط فاشتركتا فى أعمال الدفاع وفى القاء بعض القنابل على الأهلين . كما سارت النجدات الحربية من القاهرة الى أسيوط بطريق البواخر النيلية وقد لقيت فى طريقها مقاومة عنيفة من جماعات الثوار على ضفة النيـل بين ديروط وأسـيوط .

وفى ٢٤ مارس — أيضـا ألقى وزير الخارجية البريطانيـة (لورد كيرزون) خطابا فى مجلس اللوردات أكد فيه أن الانباء الواردة من مصر أقل خطورة من ذى قبل ، وتجنى على الثورة اذ زعم انها أقرب الى السلب والنهب منها الى السياسة ، ثم اثنى على موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش وأشاد بحسن سلوكهم فى أثناء الاضطرابات واستدل بذلك على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الثورة وأضاف أن بعض الأعيان الذين برهنوا على صداقتهم لبريطانيا حتى الآن يبذلون أقصى ما فى وسعهم لتهدئة الاضطرابات . ثم صرح بأن الحكومة البريطانية لم تبد أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجىء رشـدى باشا أو عدلى باشا الى انجلترا واثنى

عليهما • ثم قال اما الحال مع زغلول باشا فيختلف كل الاختلاف لانه هو وأعوانه هم الذين دبروا هذه الاضطرابات وأنهم قوم غير مسئولين ، غرضهم اخراج الانجليز من مصر •

وفى ٢٥ مارس — حوالى الساعة الرابعة بعد منتصف الليل انقض نحو مائتى جندى من الانجليز المدججين بالسلاح منقسمين الى فرقتين على بلدتى العزيزية والبدرشين ثم قصدوا الى منزلى العمدتين وطالبوهما بتقديم ما عندهما من السلاح ثم انقضوا الى داخل غرف الحريم وأخذوا فى فتح الصناديق والخزائن عنوة وسلبوا ما كان فيها من حلى ومال • ثم راحوا يعلنون أنهم سيضرمون النار فى البلدتين ولم يلبثوا أن فعلوا ذلك مستعينين بما يعلو سقوف البيوت من حطب وقش فخرج الأهالى من منازلهم فرارا من الحريق وكان الجنود البريطانيون يعتدون عليهم ويفتشونهم وانصرف الجند عن البلدتين فى الصباح المبكر بعد أن تركوهما قاعا صفصفا •

وكانت حجة الانجليز فى هذه الحملة الفظيعة أن بعض أهالى العزيزية تعدوا بالضرب على أحد الضباط البريطانيين فى الطريق المؤدى الى أهرام سقارة • وان أهالى القريتين اشتركوا فى احراق محطتى الحوامدية والبدرشين • وعبثا حاول العمدتان أن ينفيا التهمة عن نفسيهما وأسرتيهما وأهل بلدتيهما فلم يكترث الضابط البريطانى لهذه الأقوال وأمر المعتقلين بالتوقيع على اقرار مكتوب يبدون فيه أسفهم على ما حدث من التخريب والاعتداء على الجنود البريطانيين ويقررون فيه أن ما حدث لبلدتيهم حق وفى محله وانهم يقبلون المحاكمة أمام المجلس العسكرى اذا هم قصروا فى تعهدهم بتقديم العمال اللازمين لاصلاح السكة الحديدية •

وفى ٢٦ مارس — غداة وصول المارشال اللنبى — اجتمع بالوزراء والكبراء والأعيان وقال لهم : « انى أتيت الى مصر لأغراض ثلاثة : —

أولا : أن أضع حدا ونهاية للاضطرابات الحالية •

ثانيا : أن أعمل تحريات دقيقة عن جميع الأسباب التى حملت أهل البلاد على الشكاوى •

ثالثا : أن أزيل كل الشكاوى التى تستوجب العدالة ازالتها •

ثم قال « والواجب عليكم أن تعملوا ما فى وسعكم لحسن قيادة الأمة وأن تعملوا بالاتحاد معى فى صالح بلادكم » •

وهكذا كانت السياسة البريطانية لا تزال تنظر الى الموقف فى مصر على أنه مجرد « شكاوى » تعد بالعمل على ازالتها !!

وفى نفس اليوم — قامت مظاهرة كبيرة فى دمياط تصدت لها كالعادة قوة كبيرة من رجال البوليس وأخذوا يطلقون الرصاص على المتظاهرين فقضت على عدد منهم فى الحال • وصدرت الأوامر بعدم تشييع جنازات الشهداء •

وفى ٢٧ مارس — أصدر الوزراء والعلماء والأعيان — بايعاز من السلطة البريطانية — نداء يدعون فيه الناس الى التزام جانب السكينة والكف عن الاضطرابات •

وفى نفس اليوم — نزل الجند البريطانيون ببلدة تفهنا الاشراف وطلبوا من عمدتها اخراج عمال من البلدة لاصلاح السكة الحديدية وبالرغم من شروع العمدة فى تنفيذ الأمر فان الجند اعتدوا على أهالى البلدة وقتلوا منهم عددا كبيرا •

وفى ٣٠ مارس — حدثت فى نزلة الشوبك مركز العياط فظائع لا تقل عما حل بالعزيزية والبدرشين فقد جاء الجند فى قطار مسلح واقتحموا منازل

البلدة واعتدوا على أعراض بعض النساء وأخذوا يطلقون الرصاص على الأهالى فقتلوا ٢١ وجرحوا ١٣ • واشعلوا النار فى بعض المنازل فدمرت مائة وأربعين بيتا • ومن أفظع ما حدث لهذه البلدة أن الانجليز قبضوا على شيخها وأخيه وابنه وواحد من الأهالى ودفنوهم فى الأرض حتى انصاف أجسامهم ثم قتلوهم رميا بالرصاص •

وقد احتج مجلس مديرية الجيزة على هـذه الفظائع وكان ذلك فى جلسة غير اعتيادية بديوان المديرية (فى ٩ ابريل) برئاسة أحمد حمدى سيف النصر بك مدير الجيزة وحضور جميع الأعضاء وأبلغوا احتجاجهم هذا الى السلطان والى أولياء الأمور والى الهيئات الرسمية فى القطر المصرى •

وفى نفس التاريخ ــ قدم أعضاء الوفد المصرى تقريرا الى المارشال اللنبى (كان قد طلبه منهم فى يوم ٢٦ مارس) وفيه تلخيص للقضية الوطنية منذ بداية اعلان الحماية ورأيهم فى حل القضية كما اتفقوا عليه مع كبار مصر الرسميين ومنهم علماء الأزهر وبطريرق الأقباط الارثوذكس وبعض الوزراء والنواب •

وفى نفس اليوم أيضا ــ جاءت قوة عسكرية بريطانية الى المنيا بقيادة بريجادير جنرال هدلستون (حاكم عام السودان فيما بعد) وبعد أن استقر فى ديوان المديرية استدعى أعضاء اللجنة الوطنية ووجه اليهم تهمة التحريض على الاضطراب الذى وقع واغتصاب سلطة الحكومة وأمر باعتقال ستة منهم حوكموا فى المنيا بعد ذلك أمام محكمة عسكرية • وكان قد أصدر الحاكم العام أمرا بأن كل مصرى يجب عليه أن يحيى بالتعظيم كل ضابط انجليزى يمر عليه وحظر على كل موظف أن يبارح مقر وظيفته الا بتصريح من القائد العام ولو كان الموظف مريضا •

وفى أول أبريل ــ أصدر المارشال اللنبى بلاغا باعتماد الميزانية باسم السلطة العسكرية اذ قد حان موعد صدورها وليس بالبلاد وزارة •••

وهذا العمل قد حل مشكلة وأثار مشاكل لأن هذا التحدى الهب فى النفوس جذوة الغضب فعاد التجار الى اغلاق متاجرهم واضرب بعض الموظفين ممن لم يكونوا مضربين • وتمرد طلاب المدرسة الحربية ومدرسة الشرطة فخرجوا متظاهرين أمام قصر السلطان ودور السفارات وقد اشتدت ثورة الأزهر وكثرت اجتماعاته حتى لجأت السلطة العسكرية الى مخاطبة شيخ الأزهر فى اغلاقه دفعة واحدة أو الاكتفاء باغلاقه فى غير أوقات الصلاة فأبى •

وفى ٣ أبريل ــ أقيمت مظاهرة كبرى فى ميدان عابدين وسارت حتى شارع محمد على حيث أطلق أرمنى الرصاص على المتجمهرين فقتل واحدا منهم فغضب الناس وهجموا على الدار التى أطلق منهــا الرصــاص وأحرقوها • ولكن الجنود البريطانيين أطلقوا النار على المتظاهرين فقتلوا تسعة وجرحوا كثيرين •

وفى السبت ٥ أبريل ــ انتهت الايام الثلاثة التى اضرب فيها موظفو الحكومة اظهارا لشعورهم واحتجاجا على ما ورد فى خطبة اللورد كيرزون من ثناء على الموظفين وقد شمل الاضراب جميع مصالح الحكومة وسرت فكرة الاستمرار فى الاضراب حتى يطلق سراح المعتقلين • فعقدوا اجتماعا لذلك فى مسجد ابن طولون للتشاور فى أمورهم وألفوا من بين مندوبى الموظفين لجنة لتنظيم شئونهم •

وفى ٦ أبريل ــ أقيم احتفال عظيم بجنازة فتى صغير (عمره عشر سنوات) كان قد قتل برصاص الانجليز فى اليوم السابق أثناء اجتماع الموظفين بمسجد ابن طولون •

وفى نفس اليوم ــ نشر نداء من السلطان فيه تقرب الى الناس وتودد اليهم وفى ختامه طالب « أبناءه المصريين بما له من حق الابوه عليهم أن

يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات » ..

وقد علم سعد زغلول بأنباء الثورة التى قامت فى مصر مما نشرته جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ٢ أبريل فعلق عليها بقوله « مهما كان من طبيعة الحوادث التى حصلت فى مصر بعد قيامنا فأنها جاءت قارعة شديدة فوق ما كان يقدر المقدرون وعكست القصد على حزب الاستعمار فألفتت العالم كله الى أن هناك أمة مظلومة تطلب الانصاف » (١) ، وكذلك وصلت انباء الثورة الى محمد فريد — رئيس الحزب الوطنى — وكان يقيم فى أوروبا مبعدا منذ سنوات وقد ساءت حالته الصحية والمالية فكانت هذه الانباء عزاء له فى أيامه الأخيرة وكأنه قارن بين ثورة مصر فى مارس ١٩١٩ والحركة الوطنية التى تزعمها مصطفى كامل ثم خلفه هو على زعامتها فى السنوات السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى ، فكتب فى مذكراته يقول « ان هذه الحركة لم تكن فى الحسبان وأن ما اظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به خصوصا اشتراك السيدات فى المظاهرات ، والاتفاق بين الاقباط والمسلمين » (٢)

ولاستاذنا محمد شفيق غربال تعليق ظريف على موقف الزعماء من الثورة وعدم تصديقهم لأنبائها وقلة ادراكهم لاستعداد الأمة للتضحية، قال « ان سم الاحتلال البطىء افقد القادة ثقتهم فى أمتهم » .

يوميات الثورة كما وردت فى الوثائق البريطانية :

تكاد الوثائق البريطانية تتفق فى روايتها لأحداث الثورة مع المصادر المصرية لولا ما فيها من صلف واستعلاء واستخفاف بها وبالجماهير التى حركتها والقيادات التى تزعمتها ويتضح ذلك من الوثائق التالية :

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ صفحة ١٩٢٩ .

(٢) مذكرات محمد فريد ، كراس رقم ١١ ، صفحة ٣٠٣ — ٣٠٤ المودعة بدار الوثائق القومية التاريخية بالقلعة .

من سير م . تشيتام الى ايرل كيرزون (١) .

(رقم ١٣٥)

القاهرة فى ٢٢ مارس ١٩١٩

سيدى اللورد ،

تسلمت برقيتك رقم ٣٠٩ بتاريخ ٧ مارس أثناء الليل ، وفى ٨ مارس طلبت الى الميجر جنرال واطسون القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ان يعتقل بأقل تأخير ممكن زعماء الأثارة الوطنية التالية أسماؤهم ، تمهيدا لابعادهم واحتجازهم فى مالطة :

سعد زغلول باشا

اسماعيل صدقى باشا

محمد محمود باشا

حمد الباسل باشا

وقد تم اعتقالهم بعد الظهر دون وقوع أى حادث ، وأمضى المعتقلون الليلة فى ثكنات قصر النيل ، ثم نقلوا بسيارات مقفلة الى قطار الساعة الحادية عشرة الذى أقلهم الى بور سعيد فى صباح اليوم التالى ، ٩ مارس ونقلوا الى الباخرة « كاليدونيا » التى أبحرت مساء ذاك اليوم .

لقد أنقضى على الأزمة السياسية ما يقرب من أربعة أشهر ، ولم يكن هناك مفر من أن يكون لها تأثير مشوش على عقول السكان المتعلمين فى القاهرة ، كما انها خلقت شعورا عاما بالضيق . وحين اتخذ فى النهاية اجراء محدد فانه كان من الطبيعى أن نتوقع نوعا من المظاهرات غير

---

(١) وثيقة رقم ٢١ .

الودية . وكان من الطبيعى كذلك أن تتخذ هذه المظاهرات أسلوب الاندفاع من جانب الطلبة الذين كان سعد زغلول موضع اعجابهم . ففى صباح يوم الأحد قام طلبة مدارس الحقوق والزراعة والهندسة والتجارة بمظاهرات صاخبة ودخلوا مدرسة الطب وأجبروا طلبتها على الانضمام اليهم ، ولابد من أن أذكر أن الدكتور كيتنج مدير مدرسة الطب ومدير مستشفى القصر العينى ، قد ضرب فى تلك المظاهرة ولكنه لم يصب بأذى . وقد فرق البوليس المظاهرة بصعوبة وألقى القبض على ٣١٠ أشخاص .

ان طبيعة حوادث ٩ مارس أوضحت أن الضرورة قد تقضى بالاستعانة بالقوات العسكرية لمعاونة البوليس ، ولذلك فان القائد العام اتخذ الاجراءات لكى تكون القوات جاهزة فى صباح يوم ١٠ بحيث يمكن نقلها فى لوريات الى الأماكن التى تتعرض لأعمال الفوضى فى حالة ما اذا طلب البوليس امدادات . وقد بدأت الاضطرابات فى ساعة مبكرة وواجه رجال البوليس السوارى فى القاهرة موقفا عصيبا فى محاولة وقف طلبة الأزهر الذين انضموا الآن الى غيرهم من الطلبة المتجهين الى قلب المدينة . وقد اضطر قلم البوليس الى طلب المعونة ، وفى الساعة التاسعة صباحا تسلم الجنرال واطسون زمام الأمور فى المدينة . واتخذت اجراءات عاجلة لحماية دار الحماية والكبارى القائمة على النيل وغيرها من المراكز الهامة ، ووضع جنود من البوليس الحربى بمدافعهم الرشاشة ومدافع « لويس » فى النواصى المناسبة . وقد انضمت الى الطلبة جموع من الدهماء ووقعت أعمال شديدة من الشعب تركزت أساسا على تحطيم الزجاج وخلع الأشجار فى الحدائق العامة . كذلك فان عربات الترام قد حطمت فى خارج المدينة وتوقفت تماما بعد الظهر . وقد اضطرت القوات العسكرية الى اطلاق النار وحدثت خسارة قليلة فى الأرواح ، وقد هدأ الشعب فى المساء وانقضى الليل بهدوء .

وفى صباح اليوم التالى ، ١١ مارس ، انتشرت الثورة فى أماكن

عديدة من القاهرة ففى ساعة مبكرة من الصباح تجمع الثائرون — ومعظمهم من طلبة الأزهر وبعض الأفراد — فى الاماكن الرئيسية فى قلب المدينة وزحفوا فى اتجاه ورش السكك الحديدية لاخراج من يعملون فيها ، وقابلهم الجنود فى ميدان المحطة ، وأطلقوا عليهم بضعة أعيرة نارية تفرقوا على أثرها بعد ان وقعت بينهم بعض الاصابات . وقد اعتقل ٢١ من زعماء المظاهرة . وبينما كانت المظاهرة فى طريقها نشبت أعمال عنف فى أماكن أخرى من المدينة ، حيث نهبت الحوانيت وتعرض شارع الموسكى لأضرار بالغة .

ولعل ما هو أخطر من هذه الأعمال ، هو الطريقة التى بدأت بها مكاتب الحكومة تظهر دلائل تأثرها بالحركة العامة ، فقد خضع موظفو وزارة الأشغال العمومية والمعارف الى الضغط الذى تعرضوا له من جانب المواطنين فى الخارج ومن جانب العناصر الموجودة داخل الوزارتين ، فتركوا مكاتبهم .

ولست أجد حاجة الى أن أذكر بالتفصيل أنباء المسيرة التى قام بها أعضاء نقابة المحامين بغرض وقف أعمال وزارة الحقانية ، فقد ذكرت هذا بالتفصيل فى برقيتى رقم ١١٣ بتاريخ ١٦ مارس .

وحتى الان فان المديريات ظلت هادئة ، ولم نتلق تقارير عن وقوع اضطرابات الا من شبين الكوم عاصمة المنوفية ، فقد ذكر أن الطلبة تركوا مدارسهم ومنعوا قطارا من السفر ، ثم سمح له بأن يواصل سفره فى ساعة متأخرة من النهار .

ومع ذلك أصبح من الواضح الآن أن الاضطراب قد يعم المديريات ، وقد اتخذ الجنرال واطسون الاجراءات لنقل فصائل من الجنود البريطانيين بأسرع ما يمكن الى مختلف مراكز المديريات الهامة والى الفيوم ، لطمأنه السكان وحماية الأجانب اذا ما دعت الضرورة الى ذلك .

وفى ١٢ مارس وجدت انى فى موقف يحتم على أن أبلغ فخامتك بالتلغراف أن الحالة العامة أخطر مما كانت عليه . فقد بدت القاهرة هادئة من الظاهر ، وبدت الحياة الطبيعية باستثناء توقف الترام . وقد عاد موظفو الوزارات الذين كانوا قد تركوا مكاتبهم يوم ١١ الى وزاراتهم، كانت هناك من الدلائل ما تشير الى أن الاضراب الذى قام به المحامون سينتهى بسرعة ، كذلك فان الأنباء من شبين الكوم تقول أنها هادئة ، ولم يقع الاضطراب الا فى مدينة طنطا التى كانت دائما حصنا وطنيا ، فقد قام ما يقرب من ٣٠٠٠ من المتظاهرين بمحاولة الهجوم على محطة السكك الحديدية ، ولكن الجنود البريطانيين الذين وصلوا بعربة قطار مصفحة ساعدوا البوليس فى اعادة النظام . وقد اضطروا الى استخدام مدافعهم الرشاشة فقتلوا ١١ ، وجرحوا ٢١ .

وعلى الرغم من عدم وقوع حوادث هامة يوم ١٣ مارس فان الجو العام لم يكن مرضيا بالدرجة التى كان عليها فى اليوم السابق ، فقد ظهرت بوادر تشير الى أن الحركة أصبحت أفضل تنظيما وأكثر انتشارا مما كان متوقعا ، ووقعت بعض أعمال الشغب والنهب فى القاهرة ولا سيما فى منطقة الأزهر ، ان الاضطرابات فى هذه المنطقة يصعب دائما معالجتها بسبب الرغبة فى منع الجنود البريطانيين من الاقتراب من جامع الأزهر ، ولقد دار بينى وبين الجنرال هربرت قائد القوات البريطانية فى القاهرة حديث طويل بشأن ما اذا كان من الممكن والمرغوب فيه استخدام الجنود المصريين فى تلك المنطقة ، وقررنا أخيرا أن من الأفضل عدم استخدامهم . وعلى حين أن الجنرال هربرت كان يرى أن الطاعة ستحول دون الجنود المصريين والوقوف ضدنا فانه لم يستطع الا أن يعترف بأن مشاعر الضباط المصريين والجنود المصريين على السواء هى مع الوطنيين .

وفى ١٤ مارس ــ ازدادت الحالة العامة خطورة ، فقد هوجمت سيارة مصفحة من سيارات الدورية فى حى السيدة زينب فى القاهرة من

قبل حشد كبير واضطرت فى نهاية الأمر الى اطلاق النار وقد قتل ١٣ من الوطنيين وجرح ٢٧ ، وفى ساعة متأخرة من صباح ذلك اليوم قبض على خمسة ممن يقومون بأعمال النهب ، وقتلوا رميا بالرصاص على الفور ، وكانت هناك حوادث أخرى فى أنحاء المدينة ولكنها كانت على نطاق ضيق .

وفى هذه الأثناء بدأت التقارير ترد عن وقوع اضطراب واسع فى المديريات ، فقد وقعت أعمال شغب فى دمياط حيث أبلغ المأمور أن الحالة خطيرة ، وطلب مساعدة عسكرية عاجلة ، وفى منوف هوجم مركز البوليس وقتل واحد وجرح عدد آخر . كذلك فقد وردت أنباء عن وقوع اضطرابات فى بنى سويف وفى المنصورة عقب مسيرة من الطلبة تنادى بـ «الاستقلال» وأوضحت التقارير الخاصة بالهجمات المتفرقة التى شنت على وسائل المواصلات التلغرافية والسكك الحديدية فى مختلف أنحاء الدلتا مدى انتشار أعمال العنف ، كما أوضحت أن الحالة ستصل الى درجة عظيمة من الخطورة اذا استمرت . أما الصعيد والفيوم فقد ذكرت التقارير أنهما هادئان .

وفى يوم ١٥ مارس ازدادت الحالة خطورة بسرعة ، فقد حدثت هجمات منظمة على وسائل المواصلات فى جميع الاتجاهات . ولم يحل منتصف النهار الا وكانت جميع خطوط البرق فى شمال القاهرة قد قطعت باستثناء الخط العسكرى الموصل الى الاسكندرية . لقد هاجمت الجموع محطة بولاق الدكرور فى جنوب القاهرة وحطمت صندوق الاشارة وقطعت جميع أسلاك التلغراف . وفى قليوب ــ فى شمال القاهرة انتزعت الجموع القضبان وقطعت بذلك اتصال الخط الحديدى الرئيسى بين القاهرة والاسكندرية وبور سعيد كذلك فان الجموع فى قليوب قذفت محطة السكك الحديدية بالحجارة وهاجمت قطارا للركاب ولم تتفرق الا حين تصدى

لها الضباط البريطانيون بمسدساتهم . وقد وقعت اصـابات عديدة بين المتظاهرين . وقتل جندى بريطانى .

ومن الجنوب وردت أنباء خطيرة . لقد هاجم عدد كبير من السكان والبدو القادمين من الفيوم يقدر بنحو ٧ آلاف رجل مركز الواسطى ، وجردوا رجال البوليس من سلاحهم واستولوا عليه ، وزحفوا على محطة السكك الحديدية وراحوا ينتزعون القضبان بين محطتى الواسطى والرقة التى تبلغ المسافة بينهما نحو ١٠ كيلو مترات . وكذلك فانهم هاجموا فى الرقة القطار السريع القادم من القاهرة وحطموا نوافذه ونهبوا عربة البريد ، كما سلبوا ركابه من الأوروبيين أمتعتهم وأساءوا معاملتهم واضطر القطار للعودة الى القاهرة .

وفى تلك الأثناء فان قطار الصباح القادم من الفيوم تعرض للهجوم عليه فى محطـة الواسطى ، ونجا من فيه من الركاب الأوربيين — وبينهم مفتش بوزارة الداخلية — بأعجوبة واضطروا لتسليم كل ما يحملونه من متاع ومال الى جموع المهاجمين . وقد تصادف وصول مسئول بريطانى من رجال السكك الحديدية الى الواسطى فى عربة السكة الحديد الخاصـة به ، فأنزلته الجموع من العربة وقتلته .

كذلك فقد حدث قتال فى بنى سويف فى جنوب الواسطى بين البدو وفصيلة صغيرة من الجنود الهنود الذين أرسلوا من القاهرة للمحـافظة على النظام ، أصيب فيه الضابط البريطانى قائد الفصيلة بجراح بالغة ، وترك الجنود بغير قائد يعرف لغتهم ، ولم ينقذ هذا الموقف الحرج الا وصول قطار يحمل عددا من الضباط البريطانيين كانوا عائدين من أجازة فى الأقصر .

ومن الدلتا تلقينا أنباء عن وقوع حوادث كثيرة من حوادث السلب والنهب ، التى وقعت أثناء النهار ، فقد هاجمت جماعة قادمة من كفر الشيخ

مقر « الدومين » فى سخا ، وأحرقت مبنى الاستراحة ومكتب البريد ومحطة السكك الحديدية وأنزلت خسائر كبيرة فى المحاصيل وقد تعرضت القطارات لهجمات متعددة وأحرق العديد من محطات السكك الحديدية الضيقة .

وفى أثناء النهار حدثت مظاهرات فى المنصورة ، وأبرق وكيل القنصلية البريطانية بأن المتظاهرين انتزعوا شعار القنصلية وحطموه وألقوا به فى النهـر .

وبدا جليا من الهجوم على الأوروبيين والاضرار الشديدة التى لحقت بوسائل المواصلات يوم ١٥ أن الحركة الوطنية التى كان نشاطها قاصرا على المظاهرات بدأت تنتهج نهجا شديد الخطورة ، وأن حياة الأوروبيين وممتلكاتهم فى المديريات ، ولا سيما فى الصعيد مهددة بخطر جسيم .

وقد استمرت عمليات تدمير وسائل المواصلات طوال يوم ١٦ مارس ، وأتلف خط السكك الحديدية فى باشتيل ، بحيث قطع الخط البـديل عبر ايتاى البارود الى الاسكندرية كما قطع فى شبين القناطر الخط البديل بين القاهرة والقنال عبر بلبيس . وفى الساعة التاسعة والنصف صـباحا لم تكن هناك أية وسيلة من وسائل الاتصال بين القاهرة والمديريات سواء عن طريق التلغراف أو التليفون أو السكك الحديدية . وقد أحرق عـدد كبير من محطات السكك الحديدية على خطوط الضـواحى وانتزعت قضبانهـا .

وفى منيا القمح بين بنها والزقازيق هاجم عدد من السكان محطـة السكك الحديدية التى يحرسها الجنود البريطانيون واضطر الجنود الى اطلاق النار تساعدهم احدى الطائرات فقتل ٣٠ شخصـا وأصيب ١٩ بجروح . وأما فى القاهرة فلم تقع حوادث فى يوم ١٦ ، ولكن شعور القلق كان يتزايد بازدياد انتشار الأنباء الواردة من المديريات .

وكانت التقارير الواردة من الاسكندرية تشير الى أن الحياة فيها تسير سيرا طبيعيا ، وقد قامت مظاهرة سلمية فى صباح يوم ١٦ ، وسارت أمام القنصليات الفرنسية والايطالية والأمريكية تهتف لها ، وتعلن سخطها على البريطانيين .

وفى يوم ١٧ مارس سارت فى شوارع القاهرة مظاهرة اشترك فيها نحو ١٠ آلاف شخص راحوا يهتفون للهيئات الفرنسية والايطالية والأمريكية . وكانت المظاهرة بقيادة طلبة الأزهر يتبعهم غيرهم من الطلبة، وكل من أمكن حشدهم من الجموع فى المدينة . وكانت المظاهرة منظمة على أحسن وجه ، ولم يقع أى حادث الى ما قبل نهايتها حين اضطر بعض الجنود الى التدخل فيها . وأطلق أحد اليونانيين النار على طالب يحمل العلم فأرداه قتيلا ، وعندئذ تفرقت المظاهرة ، وقبض على اليونانى، وسيقدم للمحاكمة العسكرية . وفى الاسكندرية حدثت اضطرابات فى منطقة الميناء ، حيث حاول موظفو شركة البوستة الخديوية الانضمام الى الطلبة، واضطر الجيش الى اطلاق النار فقتل ١٤ وأصيب عشرون بجروح .

والان ، وقد أصبحت القاهرة معزولة تماما الا عن طريق الجو ، فان الحالة فى المديريات ، ازدادت سوءا بسرعة فى يومى ١٧ ، ١٨ مارس . ولم تبق مديرية واحدة هادئة سوى مديرية الشرقية . فقد كانت مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية والبحيرة فى حالة ثورة سافرة ، ووقعت أعمال الشغب فى كل مركز من مراكزها،وأحرقت معظم محطات السكة الحديدية، كما أتلف معظم الطرق الزراعية . وقد أحرق مركز رشيد فى يوم ١٧ كما أن زفتى كانت تحت سيطرة الجموع تماما . وكانت ايتاى البارود فى حالة حصار ، وسقط المركز فى أيدى جموع الثائرين . وقد ضرب ابراهيم حليم باشا مدير البحيرة يوم ١٧ ضربا مبرحا وأصيب بجروح بالغة أثناء محاولته تفريق الثائرين فى دمنهور . ولكنى سررت اذ علمت أنه فى طريقه الى الشفاء . ومن الاسكندرية أرسلت فصيلة من الجنود البريطانيين

الى رشيد ، كما أرسلت قوة كبيرة الى دمنهور لمواجهة الموقف الخطير الذى نجم عن ثورة البدو فى البحيرة .

ويمكن القول أن الموقف فى الدلتا يتحسن منذ يوم ٢٠ ، ولكنه لا يزال غير مرض . فقد استمرت أعمال السلب وسرقة المواشى ولكن بدرجة أقل عما كانت عليه من قبل ، وأعيدت وسائل المواصلات الحديدية والتلغرافية مع الاسكندرية وبور سعيد على نطاق محدود ووصلت قوات من الجنود البريطانيين الى مختلف أنحاء الدلتا والمأمول أن يتمكنوا من اعادة النظام فى وقت مبكر .

ولم تصلنا أنباء محددة عن موقف البدو فى البحيرة وغيرها ولكنهم فى مدينة الفيوم هاجموا المدينة يوم ١٩ فردتهم القوات البريطانية على أعقابهم بعد أن أوقعت بينهم ٤٠٠ اصابة وقد وجه لهم القائد العام تحذيرا شديدا بالبقاء فى خيامهم ، والمرجو أن يكون لهذا التحذير أثره فاذا عادوا الى اغاراتهم على نطاق واسع فلابد من قمعهم بكل شدة، وقد ظلت الفيوم هادئة منذ وقوع تلك الحادثة فى مدينة الفيوم نفسها .

وفى خلال الأيام الأربعة الماضية ظلت القاهرة هادئة فى الظاهر ، وعادت عربات الترام تجرى فى شوارعها تحت حراسة عسكرية قوية ، ولم يقع أى حادث باستثناء محاولة لاتلاف بعض المنشآت أمام محطة سكة حديد بولاق ، أوقفت بسرعة بعد أن أطلق الجنود النار ووقعت اصابات كثيرة . وفى يوم ١٩ مارس حاولت نساء القاهرة القيام بمظاهرة ضخمة فى الشوارع ولكنها فرقت ، وقد توجه زعيمات المظاهرة من النساء الى الوكالة الأمريكية فى عربات مغلقة ، وقوبلن بالهتاف من حشود الطلبة الذين تجمعوا هناك . وفى يوم ٢٠ مارس أعلن اضراب عام للعربات ولكن أصحاب العربات بدأوا العودة الى أعمالهم من يوم ٢٢ مارس .

ولم يتيسر الحصول الا على أقل الأنباء عن الحالة فى جنوب بنى سويف

منذ يوم ١٦ مارس ولكن ما تلقيناه منها يثير القلق . وفى ذلك اليـوم جاءت الأنباء بأن المنيا هادئة . وقد ذكرت فى برقيتى رقم ٤٦٠ نبأ القطار الذى وصل الى بنى سويف من الجنوب والذى وجدت فيه جثث ستة من الضباط البريطانيين عراة ومشوهة ، ولم تصل حتى الآن تفصيلات هذا الحادث البشع ، ويخشى أن تكون الخسارة فى الأرواح فى هذا القطار أكبر مما كان يظن وهناك الان كتيبة من الجنود البريطانيين فى طريقها الى أسيوط والمرجو أن نستطيع القاء ضوء جديد على هذا الحادث .

ويبدو أن عددا من حوادث العنف قد وقع فى جنوب مصر ، ولكنها كانت بوجه عام أقل شدة فى طبيعتها من تلك التى وقعت فى المنيا . وقد تلقينا معلومات موثوق بها يتضح منها أن خطوط السكة الحديدية والبرق قد قطعت جميعها فى أسوان ، وفيما عدا ذلك فان الأضرار الأخرى قليلة . وقيل أن مصانع السكر فى الصعيد سليمة .

وقد وصل من الأقصر الى وادى حلفا عن طريق النهر ٧١ راكبا .

وهذا الوصف المختصر السالف الذكر قد جمع من التقارير الواردة من المصادر الرسمية ، وأرجو أن يعطى فخامتك صورة عامة عن الأحداث التى وقعت فى مصر خلال الأسبوعين الماضيين . ان الكثير من هذه المعلومات التى كنا نتلقاها يوما بيوم أثبتت فيما بعد أنها غير دقيقة ومبالغ فيها ولكنى فى هذه البرقية ركزت على ألا أضمنها الا التفصيلات الحقيقية .

امضاء

« ملن شيتام »

من سيرم . تشيتام الى ايرل كيزون (تسلم فى ٢٠ مارس) [١]

(رقم ٤١٠) ، عاجل جدا

(تلغرافيا)

القاهرة فى ١٩ مارس ١٩١٩

فيما يلى موجز للحوادث التى أبلغت الينا خلال الأربع والعشرين ساعة التى انتهت فى ١٩ مارس :

الحالة فى شمال القاهرة خطيرة جدا . ومديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية فى حالة ثورة سافرة . وفى بنها نهبت الحوانيت اليونانية . وفى دمنهور هوجم محافظ البحيرة وقيل أنه ضرب حتى الموت ، كما سلبت دوائر المحافظة ، وفى أماكن أخرى قتل عدد من كبار ضباط البوليس . كذلك فقد سلبت محطات السكك الحديدية وأحرقت ، كما دمرت أعمدة التليفون .

ان أعمال اصلاح الخط ماضية بصورة مستمرة كما أن الخط الرئيسى محروس بالجنود ولكننا نستطيع أن نقول بوجه عام أن الحكومة المدنية فى الأرياف بالدلتا غير موجودة على الاطلاق باستثناء ما كان منها موضع الحماية العسكرية . ان البدو يغيرون عليها بأعداد كبيرة ويقومون بأعمال السلب والنهب ويتلفون المحاصيل فى مختلف المناطق . كذلك فان العلم التركى قد رفع فى بعض القرى .

ان الفوضى قد سادت والبوليس عاجز عن مواجهة الثائرين .

وفى جنوب القاهرة يقوم الجنود المصريون بالمساعدة فى اصلاح الخط المتجه الى منطقة الواسطى ، ولكن التقارير التى تسلمناها من

(١) وثيقة رقم ٢٢ .

الطائرات تشير الى دمار جديد يقوم به البدو بصورة دائمة فى القرى . كما تشير الى أن مبانى محطات السكك الحديدية تتعرض للنهب والتدمير والمعلومات التى تلقيناها من أسـيوط بالتليفون عن طريق « سواكن » تشير الى أن الاضطرابات هناك شديدة . وفى الحوامدية لجأ الأوربيون الذين يعملون فى مصنع السكر الى لنش بالنهر ، وفى طوخ أحرقت شون العلف ، كما وردت أنباء عن مظاهرات فى المنيا وغيرها .

وفى القاهرة فرقت بعض المظاهرات بعد أن أطلق عليها النار وبعد أن وجه اليها التحذير الضرورى ، وقد نجح الجنود فى وقف المحاولات التى بذلت لمنـع النور عن المدينة . والصحف المحلية تتظاهر بالحث على الوسائل السلمية ولـكنها فى الحقيقة تتخذ موقفا وطنيا متزايد الشدة .

ان زعماء الأزهر يحاولون اقناع البطريركية القبطية وطائفة الأقباط بالانضمام الى الحركة بطريقة فعالة .

وقد وصلتنا توا أنباء من بنى سويف ، حيث ترابط فصيلة صغيرة من الجنود هناك ، بأن قطارا قد وصل من الجنوب وجدت فيـه ستة جثث لضباط بريطانيين مقتولين وعراه . وليست لدينا تفصيلات أخرى عن الحادث بعد .



هدى شعراوى



راسل باشا

من سيرم . تشيتام الى ايرل كيرون[1]

(رقم ١٣١)

القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩١٩

سيدى اللورد :

سجلت فى رسالتى رقم ١٢٥ بتاريخ ٢٢ مارس تسلسل الأحداث التى شهدتها مصر خلال الأسبوعين السابقين وذلك على ضوء المعلومات التى توفرت لدينا فى ذلك الوقت . ولقد كانت التقارير الواردة من المديريات ناقصة بطبيعة الحال نتيجة لانقطاع المواصلات . وهذه الرسالة التى أبعث بها الآن تستهدف استكمال سجل تلك الأحداث التى ضمنتها برقيتى رقم ١٢٥ وذلك على ضوء المعلومات التى تلقيناها بعد ذلك .

لقد قيل أن السبب المباشر ، أو الذريعة ، للهجوم على مركز منوف يوم ١٤ مارس هو اعتقال عدد من الرجال الذين جمعوهم للتطوع فى فرقة العمال المصريين . وقد أطلق سراح المعتقلين ، ثم أحرقوا المركز .

وبينما انتشرت الاضطرابات فى أنحاء الدلتا وفى الصعيد يوم ١٥ مارس ، حدثت اضطرابات خطيرة فى بنى سويف ، ولا سيما فى الواسطى ، بينما اقتصرت الاضطرابات فى المدن الواقعة جنوبهما على المظاهرات السلمية فنظمت بعض المسيرات فى أسيوط وسوهاج وقنا .

وليس هنا الا القليل يمكننى أن أضيفه الى تقريرى السابق عن أحداث يوم ١٦ ، فقد نظمت مظاهرة فى الزقازيق انتهت بتدمير حوانيت اليونانيين وهو اجراء عادى للمظاهرات التى تحدث فى مدن الدلتا .

---

(١) وثيقة رقم ٢٣ .

وكما سبق أن قلت ، أصبح الجزء الأكبر من مصر السفلى يوم ١٧ فى حالة ثورة سافرة وقد تضمن تقرير مفصل فى الدقهلية أن المظاهرات عمت المديرية كلها ، وأنزلت بالمواصلات خسائر جسيمة وعطلت أعمال المحاكم واستولت على كميات القمح الخاصة بالجيش . وبدا فى معظم الأحيان أن السلطات المحلية كانت قادرة على اعادة النظام . وقد حدثت المظاهرات الرئيسية فى المنصورة وميت غمر ، ولم ترد أنباء عن وقوع اصابات باستثناء اصابتين فى المنصورة .

وسقطت زفتى فى أيدى المتظاهرين عقب مظاهرات قيل أن الأوربيين اشتركوا فيها وأن صورة الخديو السابق علقت فى المركز . ومنذ ذلك التاريخ توقفت جميع المواصلات على خط سكة حديد الدلتا .

وفى الفيوم بدأت الهجمات من جانب البدو على المواصلات والمبانى الحكومية .

وفى يوم ١٨ قامت عصابات عديدة تضم الواحدة منها ١٠٠ شخص أو أكثر بعدة هجمات على وسائل المواصلات فى القليوبية . ولكن البوليس نجح فى صدها . وقد دمرت محطة سكة حديد بركة السبع ، وأسفرت الاضطرابات الخطيرة التى وقعت فى المنصورة عن وفاة عشرة أشخاص واصابة ٣٤ شخصا بينهم المأمور . وعلى العموم فقد بدا أن الموقف يتحسن نوعا ما فى المناطق الوسطى والجنوبية للدلتا .

على أن أعمال العنف كانت تتزايد بسرعة فى الفيوم وجنوبى مصر . ففى المدن والمراكز المجاورة للفيوم حدثت أضرار بالغة على أيدى رجال البدو ومعهم بعض سكان تلك المنطقة المسلحين بالأسلحة التى استولوا عليها من رجال البوليس الذين اضطروا الى الانسحاب من المراكز النائية. ومع ذلك نجح المسئولون ورجالات تلك المنطقة فى تفريق المتظاهرين بوسائل الاقناع فى حالات عديدة . وفى مدينة الفيوم طالب زعماء البدو بالاستقلال

وسحب المدير ولكنهم اقتنعوا بعد مناقشات طويلة بأن يتنازلوا عن مطالبهم . أما أتباعهم فقد فرقهم رصاص المدافع الرشاشة .

وفى معظم المناطق بين المنيا والأقصر حدثت أعمال عنف وتدمير ، وحدثت فى أسيوط ثورة فى حين قطع الثائرون فى أسوان — بتشجيع من ناظر المدرسة القبطى — خطوط السكة الحديدية وأسلاك التلغراف وحبسوا المدير ورفعوا علم الصليب والهلال .

وفى ١٩ مارس أصبح من الواضح أن الاتجاه الى العودة للنظام بدأ يشيع فى القاهرة . فقد توقف العنف تماما فى مدن الدلتا . وكانت طنطا هادئة فى الظاهر . كذلك كانت الزقازيق وميت غمر هادئتين فى ظل حكم اللجان المحلية ، وأصبح معاون البوليس يقوم بوظيفة محصل للضرائب ، وكانت مدينة كفر الزيات مسرحا لمظاهرة ضخمة ولكنها سلمية . على أن الخروج على القانون استمر فى ارياف الدلتا ، مع ميل الى الهدوء فى المنوفية والبحيرة (باستثناء الجهة الغربية) حيث نزلت اضرار بالسكة الحديدية وخاصة فى شمال الغربية ، كما حدثت أضرار فى المنشآت المنظمة للرى (القناطر) .

ولقد ظل بدو البحيرة مصدر خطورة ، ولكن هجماتهم قد أوقفت حتى وصلت الامدادات العسكرية . ولكن اعدادهم ، مع ذلك ، ظلت تتزايد ، ولاسيما فى قرى كوم حماده المجاورة والدلينجات وحوش عيسى وأبو المطامير . ووقعت اضطرابات اخرى فى دمياط جنوبى القاهرة وفيما عدا بعض أعمال الشغب التى وقعت فى الجيزة وقمعها البوليس فان البلاد بدت هادئة حتى بنى سويف .

وفى المنيا نظمت مظاهرة سلمية ، ولكن حدثت فى اماكن أخرى من تلك المديرية أعمال عنف دمرت فيها وسائل المواصلات واحرقت المخازن ،

وصودرت كميات الغلال التى جمعت لتسليمها الى الجيش • ووقعت اضرار كثيرة أخرى فى أسوان •

وفى يوم ٢٠ عادت الحالة الى التحسن ولم تحدث اضطرابات تستحق الذكر باستثناء تجدد أعمال الشغب على نطاق ضيق فى القليوبية واستمرار أعمال النهب فى شمال الغربية •

وفى يوم ٢١ حدث هجوم خطير على كفر الشيخ من قبل حشد قدر عدد أفراده بنحو ٦ آلاف شخص هاجموا المركز واستولوا على ٢٠٠ بندقية ، ٦ آلاف طلقة ذخيرة من بنادق وطلقات البوليس والخفر •

وقد نظمت مظاهرة فى بورسعيد التى ظلت حتى الان هادئة • وحين منعت القوات البريطانية المتظاهرين من اجتياز الحى العربى الى الحى الاوروبى بعد أن الحقت بهم بعض الاصابات استطاع المتظاهرون أن يشقوا طريقهم الى مركز البوليس فى الحى العربى وانزلوا به بعض الاضرار قبل أن يتفرقوا تحت وابل رصاص البوليس •

ووردت من الفيوم تقارير عن تجمعات جديدة للبدو ، واتضح أن بعض العصابات تتحرك شمالا من الفيوم وبنى سويف •

وقد ظلت الاسكندرية هادئة تماما منذ يوم ١٨ وما بعده ، ولم ترد انباء عن أى خطر من ناحية الصحراء الغربية •

ميلن تشيتام

البحث عن حل سياسى مؤقت للأزمة :

تفاقمت الثورة فى مصر ، وتزايدت حوادث العنف فى كل أرجاء البلاد ، مما دعا السلطان فؤاد الى أن يشير على الحكومة البريطانية بضرورة اتخاذ اجراء يكون من شأنه تهدئة النفوس ، كما ادرك سير

ميلن شيتهام القائم بالأعمال البريطانى فى مصر ومعه رجال السلطة العسكرية البريطانية فى مصر أن قمع الثورة يقتضى جهدا كبيرا وتضحيات كثيرة ازاء « مارآه (شيتهام) من تماسك وصلابة ومدى انتشار الثورة» فنصح حكومته فى لندن بالسماح للوفد بمغادرة مصر وعرض قضيتهم فى المكان الذى يريدونه واصدار بيان من شأنه تهدئة الموقف وقد قبل لورد بلفور هذا الاجراء ولكن لورد كيرزون لم يرحب بذلك فى بادىء الأمر واعتبره تنازلا من الحكومة البريطانية من شأنه اضعاف هيبتها فى مصر وتشجيع « العناصر المتطرفة » •

وفى نفس الوقت كانت السلطات البريطانية تعمل على ضرب الحركة الوطنية بأن تبحث عن الفئة التى تسميها « بالمعتدلين » لتستميلهم اليها وتتخذهم وسائل لتهدئة الثورة •

واقترح أن يصدر مؤتمر الصلح قرارا بانتداب بريطانيا على مصر أو ترسل الحكومة البريطانية لجنة لدراسة الحالة فى مصر وتقديم مقترحاتها بشأن مستقبل مصر السياسى ، فى محاولة لتهدئة الثورة وقد ظهر هذا الاتجاه قبل وصول لورد اللنبى لتسلم مهام منصبه بوقت قليل •

وتشير التقارير والبرقيات المتبادلة بين القائم بالأعمال البريطانى فى مصر وبين حكومته فى لندن الى كل ذلك كما يتضح لنا من التقارير التالية :

من سير م. شيتهام الى ايرل كيرزون (تسلم فى ١٥ مارس) [١]

القاهرة فى ١٥ مارس ١٩١٩

(رقم ٣٩٤ – عاجل جداً)

تلغرافيـــا .

بشأن برقيتى السابقة مبـــاشرة .

ان محاولات الاضرار بالمواصلات مستمرة . لقد اجتمعت حشود كبيرة فى قليوب والواسطى وأوقفت القطارات وأتلفت الطـــريق الرئيسى وقطعت اسلاك التلغراف .

والمواصلات كلها مع الصعيد متوقفة فى الوقت الحاضر . وقـــد توجه الجنود بالفعل الى قليوب ، وسيرسل عدد منهم الى الواسطى . وحتى هذه اللحظة لم تصل تقارير عن اعتداءات وقعت على الاجانب باستثناء شائعة تقول ان موظفا انجليزيا فى السكة الحديدية قد قتل فى الواسطى .

وقد أضرب عمال ورش السكة الحديدية فى القاهرة صباح اليـــوم وخضعت قلة من العمال للتهديدات . وهذا الاضراب لن يكون هاما بدرجة كبيرة اذا كان مؤقتا اما اذا استمر فستكون له خطورته .

ويبدو الآن ان رفض اعضاء نقابة المحامين الاهليين للظهور أمـــام المحاكم الوطنية قد أصبح عاما . وسيصدر اعلان عسكرى بالغاء الشروط القانونية التى تنص على مساعدة المسجونين بمشورة المحامين فى القضايا الجنائية ، وتخويل الحاكم سلطة تعيين أعضاء من النيابة لمهمة الدفاع . كذلك فان الاعلان سيلغى بصورة مؤقتة الحق المخول لاعضاء نقابة المحامين

(١) وثيقة رقم ٢٤ .

وحدهم فى الدفاع عن المتنازعين فىالقضايا المدنية. وسيطبق هذا الاعلان على المحاكم الاهلية وحدها .

وهـــذه الحقائق المشار اليها آنفا تشير الى موقف خطير . وقد قابلت القائد العام فى مصر الذى اتفق معى على أن الحاجة تقتضى وجود قوات عسكرية كبيرة لاعادة المواصلات وحمـــايتها ، ولضمان وصول امدادات الاغذية الى القاهرة وعلينا أن نواجه احتمال رفض الموظفين المصريين فى السكة الحديدية استئناف العمل.وقد أبلغت أن السلطات العسكريةستتولى تشغيل خطوطنا بما يمكن جمعه من العمال من فلسطين . ومن المرجح أن يقتصر تشغيل القطارات فى هذه الحالة على قطارات البضاعة .

والجنرال واطسون متفق معى فى أن الخطر يكمن فى انفجار التعصب وعلى أن احتفظ برأيى بالنسبة لاحتمال حدوث مثل هذا التطور الى أن توفير لدى المزيد من المعلومات . والتقارير الاخيرة تشير الى أن الدعوة للتوقف عن العمل قد وجهت فى بعض مساجد القاهرة ولولا هذه الدعوة لكانت أفضل سياسة نتبعها فى هذا الصدد هى ابعاد أو اعتقال بقيـــة أعضاء وفد سعد ، ومعاملة غيرهم ممن يحلون محلهم علنا نفس المعاملة. أما الطريق البديل فهو البحث عن أساس للوصول الى تسوية ، وأود أن أعرب عن رغبتى فى التوصية ببعض الاستجابة للمشاعر الوطنية .

وعلى ذلك فانى أرجو ان اتلقى جوابا عاجلا للنقطة التى أثرتها فى برقيتى السابقة مباشرة عما اذا كان فى سفر المصريين الى اوروبا – اذا وجدوا سبيلا الى السفر – أى احراج لسياستنا .

ومن المرجح أن منسيسافرون منهم سيكونون قلة – ولكنهمسيقدمون انفسهم باعتبارهم مندوبين عن الشعب المصرى .

من ايرل كيرزون الى سير م. شيتهام [1]

وزارة الخارجية فى ١٧ مارس ١٩١٩

(رقم ٣٤٩)

تلغرافيـــا

بشأن برقياتكم رقم ٣٧٨ ورقم ٣٩٣ ورقم ٣٩٤ عن الحالة فى مصر .

أن مسألة السماح للزعماء الوطنيين بالمجيء الى اوروبا ليست مثار ضيق هنا بقدر ما سيكون لها من أثر فى الحاضر والمستقبل فى مصر . ولابد أن نذكر أن هؤلاء الزعماء قد التزموا بقطع صلة البريطانيين [2] بمصر ، ولذلك فليست هناك أرض مشتركة للبحث يمكن أن نلتقى عليها . وفضلاعن ذلك فان السماح لهم بالمجيء الى هنا بعد الحوادث الأخيرة التى ذكرتها من شأنه أن يبدو وكأننا خضعنا للقوة حين فشلت وسائل الاقناع،كذلك فان مكانة الزعماء الوطنيين وشهرتهم ستزداد ، وسيصبح من العسير أن لم يكن من المستحيل على السلطان والعناصر الوزارية المعتدلة، المحافظة على موقفهم أمام هؤلاء الزعماء سواء فى الجمعية التشريعية أو فى البلاد لفترة طويلــة .

وبالنظر الى الموقف الخطير الذى تكشف عنه برقياتك ، فأن عليك فى الوقت الحاضر ، أن تركز جهودك على اعادة القانون والنظام ، وستتلقى التأييد الكامل من جانب حكومة صاحب الجلالة فى اتخاذ الخطوات التى ترى انت والقائد العام أنها ضرورية لتحقيق هذه الغاية .. وعليك أن تحاول العمل بقدر الامكان بالتعاون مع السلطان والعناصر الوطنية العاقلة.

---

(١) وثيقة رقم ٢٥ .

(٢) انفصال مصر عن بريطانيا .

ولابد من قمع جميع أعمال الشغب بكل شدة . وعليك أن تدعو السلطان الى معالجة الخطب المثيرة فى المساجد بكل حزم . وانزال العقاب بالعاصين من موظفى الحكومة . وعليك كذلك أن تبذل كل ما فى وسعك لكى تجمع حولك تلك العناصر العاقلة ولاسيما من بين شخصيات المديريات الذين كانوا دائما يحملون شعور الود لنا ، والذين يمكننا أن نعتمد على تأييدهم.

أما بالنسبة للسياسة المستقبلة فانى لا استطيع أن افصح عنها قبل اعادة القانون والنظام ولكن المسألة موضع بحث دقيق من قبل حكومة صاحب الجلالة .

من مستر بلفور الى ايرل كيرزون (تسلم فى ١٨ مارس) (١)

باريس فى ١٨ مارس ١٩١٩

(رقم ٥١٨)

تلغرافيا

بشأن برقيتك . والبرقيات الواردة من القاهرة برقم ٣٩٣ ، ٣٩٤

ان اعادة النظام وتشكيل حكومة ذات كفاءة أمر يجب تحقيقه على الفور وبدون قيد أو شرط على أنه لاحاجة بنا فى هذه الاثناء لأن نخفى استعدادنا ، بعد أن يتحقق ذلك بطريقة مرضية ، لأن نبحث فى لندن مع الوزراء المصريين المظالم المصرية المزعومة . واذا كانوا يرون أن مهمتهم ستتحقق على وجه أفضل اذا صحبهم أو تبعهم على الفور اشخاص مؤهلون لعرض القضية الوطنية فى صورتها المتطرفة ، فانى لا أجد ثمة اعتراضا على ذلك .

(١) وثيقة رقم ٢٦ .

من سير م . شيتهام الى ايرل كيرزون (تسلم فى ١٨ مارس) (١)

القاهرة فى ١٦ مارس ١٩١٩

(رقم ٤٠٠ عاجل)

تلغرافيـــا

كانت طنطا والقاهرة هادئتين تماما أمس — ١٥ مارس — واليوم ، ولكن بالاضافة الى الحوادث التى ذكرتها فى برقيتى رقم ٣٩٤ ، فقد وقعت أمس اضطرابات فى الزقازيق والمنصورة وبنى سويف . وفى المدينتين الاوليين لم تكن الاضطرابات خطيرة . ولم تحدث خسائر فى الارواح . وحدثت بعض الاضرار فى الممتلكات . وقد استمرت أعمال التخريب فى محطات السكة الحديدية ، ودمر الخط الرئيسى ، كما قطعت اسلاك التلغراف فى مناطق عديدة فى الدلتا ومديرية الجيزة ، واصبحت وسائل المواصلات الحديدية والتلغرافية مقطوعة الان فى الدلتا والصعيد . وتقتصر الجهود العسكرية فى الــوقت الحاضر على اعادة تســيير الخط الحديدى بــين الاسكندرية والقاهرة الذى قطع مرة أخرى .

وقد أحرقت جموع الغوغاء القادمة من كفر الشيخ بيت الاستراحة التابع للحكومة فى سخا والغربية ، وقمع البوليس المصرى الاضطرابات التى وقعت فى دمياط واسفر عنها حدوث بعض الخسارة فى الارواح . وقد انضم عدد من ابناء القرى المجاورة الى الطلبة . وهناك شواهد على أن الفلاحين قد استثيروا لقطع المواصلات ، ولكنهم كذلك يهددون بمهاجمة الممتلكات الخاصة . وقد دفع الخوف من هذا التهديد المهذبين من المصريين الى محاولة الوصول الى نوع من التفاهم مع المتطرفين ليخففوا من تطرفهم ولاجبارهم على الموافقة على تشكيل وزارة . وفى رأى المراقبين البريطانيين

(١) وثيقة رقم ٢٧ .

والمصريين على السواء أن هذه المرحلة من مراحل الاضطرابات التى تتخذ فى المديريات شكل التخريب والتدمير ، تختلف عن أية اضطرابات سابقة. وقد ابلغنى جعفر باشا (وكيل وزارة الداخلية) الذى اجتمع اليوم مع بعض الزعماء المتطرفين ، ان هؤلاء الزعماء أنفسهم يخشون من الروح التى استثيرت — وبالنسبة لمسألة التعصب فقد أبلغنى أنه ليس ثمة خطرا عاجلا منها • وليست هناك حتى الآن أنباء عن وقوع هجمات ضد المسيحيين ، باستثناء حادث وفاة سبق أن ابلغت عنه • وهناك شائعة عن حركة بين العلماء واضح أنها ذات طبيعة من ذلك النوع الذى وضحته فى الفقـرة الثالثة من برقيتى رقم ٣٩٣ بتاريخ أمس •

وقد وصل بعد ظهر اليوم الجنرال بولفين الذى يتولى القيادة فى حالة غياب الجنرال اللنبى وسابعث بتقرير عقب سماع وجهة نظره • وانطباعى الحالى أن هناك اتجاها للاتصال بنا بحثا عن حل ، وهو فى النهاية لما فيه الخير ، ولكن الموقف العسكرى غير مرضى • ولا يبدو ان لدينا ما يكفى من الجنود لضمان المواصلات الضرورية •

من سير م • شيتهام الى ايرل كيرزون (تسلم فى ١٨ مارس) (١)

القاهرة فى ١٧ مارس ١٩١٩

(رقم ٤٠٣ عاجل جدا)

تلغـرافيا

بشأن برقياتى ارقام ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠

تحادثت بعد ظهر اليوم مع الجنرال بولفين الذى وصل قادما من فلسطين وأبلغ بما هو عليه الموقف هنا • وقد تم ايضاح النقاط التالية :

١ — انه يقتـــرح بما لديه من قوات أن يحمى المواصلات مـع الاسكندرية ، والخط الحديدى مع بورسعيد اذا أمكن ، ولكن من المستحيل فى الوقت نفسه اعادة مواصلات الصعيد •

٢ — هذه السياسة ضرورية بالنسبة لما هى عليه حالة امدادات الاغذية الى القاهرة التى لا يكفى الموجود منها لأكثر من بضعة أيام والتى تعتمد على خط الاسكندرية •

٣ — اذا استمرت أعمال تدمير المواصلات والمنشآت العامة وغيرها ، ووقعت اعتداءات على الأوروبيين ، ففى رأيى أن يكون القمع فى صورة عقاب شديد للمصريين • ومعنى ذلك التضحية بعدد كبير من الارواح •

٤ — استدعى الجنرال واطسون المتطرفين أمس ، وأبلغهـم انه سيعتبرهم مسئولين عن أعمال العنف والتخريب المنظمة الناجمـة عن

---

(١) وثيقة رقم ٢٨ .

دعاياتهم[1] . وقد جـرت معهم مناقشة أكدوا خلالها عجزهم عن كبح جماح الحركة أو تقديم وعد بالعمل على كبحها .

٥ ــ قال الجنرال بولفين ان من رأيه ضرورة تشكيل وزارة مصرية تتعاون مع الجيش فى تهدئة البلاد . فقد شرحت له الصعوبات التى واجهناها فى محاولة اقناع المصريين بقبول مناصب وزارية فى وجه الرأى العام الذى ينادى بالاستجابة للمتطرفين .

ويتضح مما سبق ذكره آنفا أنه ليست لدينا وسائل لاستعادة السيطرة فى الصعيد الذى لا نعرف عنه أية أنباء ، وأن تموين القاهرة قد يكون صعبا .

وأود أن أوضح تماما أن الحركة الحاضرة فى مصر حركة قومية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى .

ومن الواضح الآن أنها تحظى بعطف جميع الطبقات والعقائد بما فى ذلك الأقباط ، ووسائل القمع لابد أن تنجح فى الوقت الحاضر ، لأن الشعب بالفعل غير مسلح ولكن ذلك لن يتم الا على حساب سفك الكثير من الدماء وخلق شعور عميق من المرارة .

وقد وافقت أمس على توجيه تحذير آخر للمتطرفين ولكن المقابلة ــ

---

(١) يذكر د. يوسف نحاس فى كتابه ذكريات ص ٦٧ ما يأتى : « فانبرى عبد العزيز فهمى للرد عليه ومما قاله : انه لمح المستر ايموس فى مبنى السانوى وهو يطلب استدعاءه لسماع شهادته فى التهمة الموجهة الآن الى أعضاء الوفد .. وحضر المستر ايموس فقرر بكل صراحة انه لا ذنب للحاضرين فى اشعال نار الثورة التى اندفع اليها الشعب بشعوره وقد عقب على هذه الشهادة لطفى السيد مضيفا ان الذى اغضب الشعب انما هو مقابلة مظاهراته البريئة بتقتيل ابنائه ونصح السلطة العسكرية بأن تستدعى رشدى أو عدلى او ثروت لتأليف وزارة تعمل على ترضية الأمة الترضية الكافية وبهذا وحده تخمد نار الثورة » .

كما ذكرت آنفا ــ انتهت بالمناقشة . وكانت نتيجة ذلك ان المتطرفين اتصلوا برشدى باشا وعدلى باشا وقد طلب الأخير مقابلتى وعرض المسألة على أنها اقتراح شخصى من جانبه يقضى بأن يمنح مؤتمر السلام بريطانيا الانتداب على مصر . وقال أنه يرى ان الانتداب سيترك الأمور على ما هى عليه ، فى الوقت الذى يهيىء السبيل للوصول الى بعض الحل لهذه الأزمة الحالية المنكودة . وقد قلت له انى لا استطيع حتى ان ابعث بهذا الاقتراح اليك ما لم يقدم من قبل مجموعة من المصريين المسئولين القادرين على تشكيل وزارة واقترح عدلى أن يقابلنى مرة أخرى .

وواضح أن هناك كثيرين من المصريين المعتدلين يأسفون للحوادث التى وقعت فى الأيام القليلة الماضية . وأن للاجراءات الحازمة بعض الأثر . وقد اتصل بى مظلوم باشا وغيره بروح المستعد للمساومة ، ولكن مع التعبير عن اعتقادهم بأن السماح لوفد مصرى بمغادرة مصر هو وحده الاجراء الذى سيهدىء الشعب .

وأعتقد ان عدلى باشا يرغب رغبة صادقة فى ايجاد وسيلة ما للخروج من الموقف الحاضر .

وأرى أن هناك سبلا عديدة مفتوحة :

١ ــ اصدار بيان بأن مؤتمر السلام اعترف بالحماية البريطانية على مصر .

٢ ــ اصدار بيان مماثل بأن بريطانيا العظمى قد قبلت الانتداب .

٣ ــ ان جميع القيود المفروضة على سفر المصريين الى اوروبا ــ بما فيهم أعضاء الوفد الحالى ــ يجب أن تلغى . وقد تكون هناك اعتراضات جسيمة على مثل هذا الاقتراح ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل قوة واجماع الشعور الذى يؤيد الوفد .

٤ — ان توفد على الفور لجنة الى مصر ، مخوله كل السلطات لبحث الموقف هنا والتقدم بتوصياتها والجنرال بولفين هو صاحب هذا الاقتراح.

ولكنى أشك فى جدواه فى هذه الحالة من الحماس التى يجتازه الشعور العـــام .

وأنا متأثر الآن بالعرض الذى قدمه لى العسكريون عن الموقف ، وبالحقيقة التى تقول انه كان لابد من أن نتخلى عن الصعيد وعن الأجانب الذين يعيشون هناك .

ان ضعفنا فى هذا الصدد غير معروف حتى الآن ، ولكن تأثيره لابد فى النهاية أن يكون بالغ السوء .وواضح ان ضرورات تسريح الجنـــود هى السبب، فى عجزنا عن استخدام عدد أكبر من القوات .

ان القاهرة هادئة فى الظاهر . ولكن الشعور لم يتغير . واذا كنا سنعرض بعض التنازلات فان علينا أن نفعل ذلك بأسرع وقت ممكن .

وأعتقد ان الضرورة تقضى بتقديم بعض التنازلات ، ولكن يبدو لى أن طبيعتها تتوقف على الموقف العام فى باريس .

ونستطيع أن نعتمد على تأييد المعتدلين اذا أمكن الاعلان عن موقف جديد ومحدد .

من ايرل كيرزون الى مستر بلفـــور (١)

وزارة الخارجية فى ١٩ مارس سنة ١٩١٩

(رقم ٣٢٨ عاجل)

تلغـــرافيا

« تشير برقية سير م. شيتهام رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٧ مارس الى موقف أشد خطورة فى مصر مما تضمنته أية تقارير سابقة .

وقد فهمت ان الجنرال اللنبى سيصل الى باريس اليوم . وانا واثق من انك ستوافق على أن عودته المبكرة الى مصر امر مطلوب . وبالتالى فانى واثق من أنك ستستطيع اتخاذ الاجراءات التى تكفل الاسراع بمهمته فى باريس بحيث يستطيع السفر الى مصر قبل نهاية الاسبوع .

أننا نستشير سير ر. وينجت بشأن الموقف ، كما أننا ننسق جهودنا مع السلطات العسكرية بالنسبة لاى عمل عسكرى آخر قد تقتضى الضرورة اتخـــاذه » .

بعد عشرة أيام من هذا الانفجار المفاجىء بعثت دار الحماية بالبرقية التالية . وفيها تقترح السماح لسعد باشا وزملائه بالسفر الى الخارج :

(١) وثيقة رقم ٢٩ .

من سير م. تشيتام الى ايرل كيرزون (تسلم فى ٢٠ مارس) [١]

(رقم ٤٠٨ عاجل)

(تلغرافيا) القاهرة فى ١٩ مارس ١٩١٩

جاء الجنرال بولفن لزيارتى أمس بعد أن قام بزيارة رسمية للسلطان، وقد ذكر لسموه أن لديه القوات الضرورية للقضاء على أعمال الاثارة، وأنه يعتزم أن يقمعها ، ولكن ما رآه من تماسك وصلابة ومدى انتشار الثورة يجعل من غير الممكن أن يتحقق قمع الثورة بدون اللجوء الى أشد أعمال القمع . ولقد سأله السلطان عما اذا لم يكن فى امكان السلطات العسكرية أو دار الحماية الحصول على اجراء ما من لندن يجنب مصر هذه المأساة .

وقد تضمنت برقياتى السابقة تلميحا الى امكان السماح للمتطرفين بمغادرة مصر وعرض قضيتهم فى المكان الذى يريدونه ، وذكرت أن هذا — فى التقدير العام — هو الحل الوحيد الذى يمكن أن ينتهى بالنجاح .

وفى هذه الأثناء فان أعمال الاثارة فى المديريات قد نجم عنها حالة تحتم على الجيش أن يتدخل فيها بعد أن اصبحت مراكز النفوذ السياسى فى القاهرة عاجزة عن السيطرة عليها .

ان الأنباء الأخيرة تشير الى تسلل البدو الى البحيرة .

ولابد من أن ندرك أننا الآن فى موقف يختلف تمام الاختلاف عن الفترة التى صدرت الينا فيها تعليماتك الأصلية ، والتى كانت تقضى بألا تخفف القيود بالنسبة لقضية الزعماء الوطنيين .

فلم يكن فى مصر كلها فى تلك الفترة من كان يعتقد بامكان انفجار العصيان .

لقد كان حدوثه بهذه الطريقة المفاجئة وازدياده بسرعة موضع الدهشة حتى بالنسبة لقدامى المراقبين .

(١) وثيقة رقم ٣٠ .

ان الحركة موجهة ضد البريطانيين ، وضد السلطان ، وضد الاجانب. أن لها اتجاهات بولشيفية ، وهى تهدف الى تدمير الممتلكات ووسائل المواصلات ، وهى منظمة ولابد انها كذلك تحصل على الثمن . وهناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنها متأثرة بنفوذ خارجى والمسئولون البريطانيون يميلون الى الاعتقاد بأنه مهما كانت دوافع الوطنيين خلال الشهور الأخيرة الماضية فان الشعور السائد الآن لابد أن يكون قد نما خلال عدة سنوات وأن الانفجار كان لابد أن يحدث فى وقت من الاوقات .

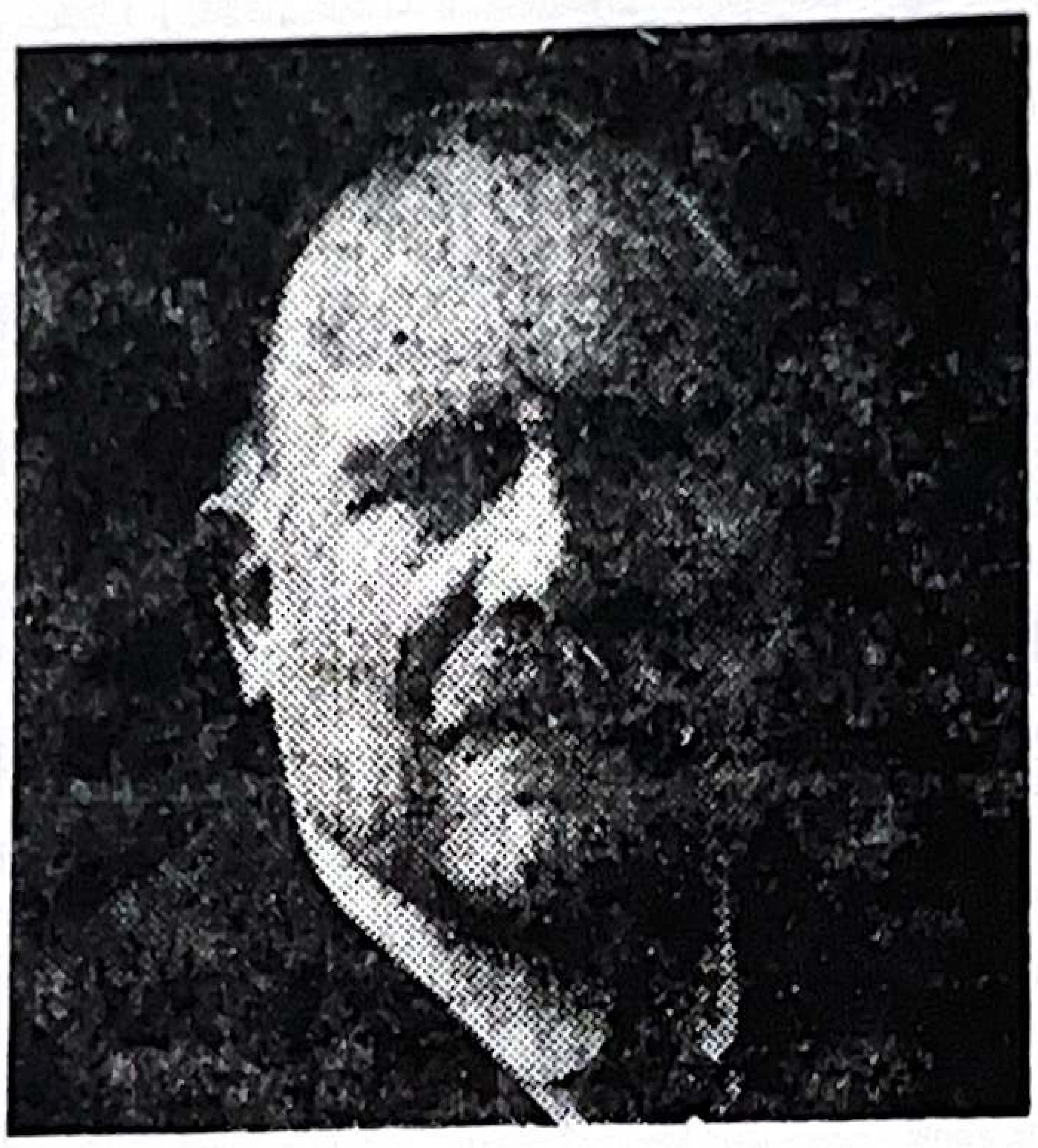
فاذا كان من الممكن أن يصدر الآن اعلان يبدد الشكوك بالنسبة لمستقبل مصر فقد ينتهى الأمر بعدم فقدان سمعتنا اذا سمحنا للمصريين بمغادرة البلاد لشرح وجهة نظرهم .

ان الاجراء الذى ستتخذه قوتنا العسكرية سيكون اشارة واضحة الى تصميم حكومة صاحب الجلالة على ممارسة سلطاتها ، بيد انه اذا أمكن أن نضم الينا عنصرا من العناصر التى لاتزال ترغب فى التعاون معنا ، فان من الممكن عندئذ أن تكون أعمال القمع أسهل وأن يكون سفك الدماء أقل . ان كبار المصريين لن يعلنوا أنفسهم فى صفنا ضد الشعور العام نتيجة لخوفهم من هذا الشعور أو تعاطفا معه .

ان ما يحدث الآن سيؤخر التقدم الذى تم على أساس الخطوط القديمة سنوات عديدة وسيجعل من الصعب جدا العودة الى اقامة العلاقات الودية .

ان رغبة القائد العام هى الحصول على التعاون العاجل من جانب المصريين فى أعمال التهدئة .

اذا كان من الممكن أن نقدم بعض التنازل الذى يسهل مثل هذا التفاهم ويخفف فى الوقت نفسه من مهمة حكم مصر فى المستقبل فان ذلك فى رأيى أمر ، الحاجة اليه ماسة .



مستر بلفور

الفصل الخامس : تخبط السياسة البريطانية ازاء الثورة :

مذكرة وكيل الخارجية البريطانية ـ تطورات الموقف منذ عقد الهدنة الى ٩ ابريل ١٩١٩ ـ شرح للاسباب النفسية والشعور بالمظالم فى مصر ـ تقرير مستر باترسون الذى كان مستشارا لوزارة المعارف عن أسباب الانفجار ـ تقدير اللنبى للثورة : ـ امتداد القلق السياسى منذ سنة ١٩٠٦ ـ غفلة المسئولين الانجليز فى مصر ـ اعترافه بالمساعدات التى قدمتها مصر بين رجال ومال وعتاد .

الفصل الخامس

تخبط السياسة البريطانية ازاء الثورة

تخبط الحكومة البريطانية فى تقديرها للثورة :

تخبطت الحكومة البريطانية فى تقدير الأسباب الحقيقية للثورة وذهبت فى تقديراتها مذاهب شتى : كغلاء أسعار المحاصيل الزراعية ، وازدياد عدد الموظفين البريطانيين فى دوائر الحكومة المصرية وارتفاع مرتباتهم ، والاستياء من مشروع برونييت والشعور بالمهانة لعدم السماح بعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح •

والواقع أن الحكومة البريطانية تغافلت عن السبب الحقيقى للثورة وهو رفض الحكومة البريطانية للاستماع لمطالب مصر المشروعة فى الحرية والاستقلال ، وتأكيدها بقاء الحماية البريطانية على مصر محاولة القضاء على كل صوت وطنى ونفى الزعماء • ويصور هذا الجو المضطرب الذى كانت تتخبط فيه الحكومة البريطانية اذ ذاك التقارير التالية :

١ — مذكرة وكيلوزارة الخارجيةالبريطانية بتاريخ ٩ ابريل ١٩١٩•

٢ — تقرير مستر باترسون الذى كان يعمل مساعدا للمستشار المالى فى مصر ثمعمل بعد ذلك مستشارا لوزارة المعارف خلفا لمستر دناوب الذى عزل فى يونية سنة ١٩١٩ •

٣ — تقرير جنرال اللنبى فى مايو ١٩١٩ •

أولا : مذكرة وكيل وزارة الخارجية البريطانية :

تقدم وكيل وزارة الخارجية بمذكرة[١] ضافية عن الحالة السياسية فى مصر منذ عقد الهدنة ، أورد فيها الأسباب التى دعت الى عدم الموافقة على حضور سعد باشا وزملائه الى لندن ، واستقالة رشدى وعدلى ثم اعتقال سعد زغلول وتعيين الجنرال اللنبى فى الأسبوع الأخير من مارس واصداره بلاغ ٧ ابريل . وتضمنت المذكرة تحليلا للاسباب النفسية والشعور بالمظالم فى مصر ، وانتهى الى القول بأن أسبوعين من أعمال العنف قد نجحا فيما فشلت فيه جهود الاقناع التى أستمرت أربعة أشهر .

١ ــ ملخص للحوادث :

أن أول أخطار تلقته حكومة صاحب الجلالة عن أية حركة سياسية فى مصر هو الاخطار الذى تلقته يوم ١٧ نوفمبر الماضى ، حين أبلغ المندوب السامى ان ثلاثة من الوطنيين المصريين المعروفين ، وهم سعد باشا زغلول وعبد العزيز بك فهمى وعلى شعراوى جاءوا كوفد الى دار الحماية ، وقدموا برنامجا لاستقلال مصر الذاتى التام لا يترك لبريطانيا العظمى الا حق الاشراف بالنسبة للدين العام والتسهيلات الخاصة بالملاحة فى قناة السويس وطلبوا أن يسمح لهم على الفور بالسفر الى لندن لتقديم مطالبهم . وفى تقرير عن هذه الزيارة فان سير ر. وينجت ذكر قوله : « وأن نددت بأشد الألفاظ بالحركة الوطنية السابقة ، فانى وجهت نقدا صريحا لمختلف النقط التى تضمنتها حجتهم الحالية وكررت لهم التحذير بأن عليهم ان يتحلوا بالصبر ، ويضعوا موضع الاعتبار الالتزامات العديدة العامة لحكومة صاحب الجلالة » وهذا الاستقبال الذى لقيه الزعماء الوطنيون، وعدم الرد بالرفض

(١) وثيقة رقم ٣١ .

بحزم على مطلبهم الخاص بالاستقلال العاجل لمصر كانا أمرا يؤسف له ، فقد وضعنا من البداية ، فى موقف يصعب الخلاص منه .

وبعد ذلك مباشرة اقترح رشدى باشا ، رئيس الوزراء أن يقوم هو وعدلى باشا وزير المعارف بزيارة للندن فى المستقبل القريب لبحث الشئون المصرية ، وحث كذلك على السماح للزعماء الوطنيين بعرض وجهة نظرهم فى لندن ، حيث أنه « لا يمكن ، فى حالة رفض طلبهم توجيه تهمة عدم العرض الصحيح للمسائل المصرية ضد وزراء مصريين مسئولين ، كما يمكن أن يحدث فيما لو سافر الوزراء وحدهم الى لندن » . وذكر ان المطلبين كليهما قد حظيا بموافقة السلطان . ونفى الوزيران أية رغبة فى قطع العلاقات مع بريطانيا .

وقد جاءت هذه المطالب فى الوقت الذى كان مؤتمر السلام على وشك الانعقاد ، وكانت كل جهود وزير الدولة للشئون الخارجية ووزارة الخارجية مركزة فى أعداد القضية البريطانية . وفضلا عن ذلك فقد كان مستر بلفور ومعه لورد سيسيل ولورد هاردينج على وشك السفر الى باريس . ولم يكن قد اتخذ قرار بشأن تعيين وزير دولة بالنيابة للشئون الخارجية أثناء غيابه . وكان من الواضح انه لو وصل الوزراء المصريون الى لندن فى مثل هذا الوقت لما تيسر الوقت والاهتمام الكافيان لاجراء مباحثات معهم بشأن المسائل الهامة الخاصة بمستقبل علاقاتنا مع مصر فى ظل الحماية والاصلاحات الدستورية المصرية .

وقد أبلغ سير ر. وينجت أن حكومة صاحب الجلالة تريد أن تتصرف على ضوء المبدأ الذى اتبعته دائما بالنسبة لاعطاء المصريين نصيبا متزايدا فى حكومة البلاد ، وان معدل تقدم المصريين نحو الحكم الذاتى لابد أن يعتمد على المصريين أنفسهم. وان المرحلة التى يمكن أن يتحقق فيها الحكم الذاتى لم يتم الوصول اليها بعد،وليس فى نية حكومة صاحب الجلالة أن تتخلى عن مسئولياتها بالنسبة للنظام والحكومة الصالحة فى مصر ، وبالنسبة لحماية

حقوق ومصالح سكان البلاد الاصليين والاجانب على السواء . وليست هناك فائدة ترجى من السماح للزعماء الوطنيين بالمجىء الى لندن وتقديم مطالب غير معتدلة لا يمكن قبولها . ان حكومة صاحب الجلالة ستكون دائما مستعدة لان تصغى بعطف الى أية مقترحات معقولة من جانب الوزراء أو غيرهم من المصريين ، وهى ترحب بزيارة يقوم بها رشدى باشا وعدلى باشا . ولكن من الأفضل تأجيل مثل هذه الزيارة فى الوقت الحاضر بالنظر الى المفاوضات التى توشك أن تبدأ فى باريس .

وفى هذه الأثناء فان الزعماء الوطنيين ــ وقد حملوا أو تظاهروا بحمل الاستقبال الذى لقوه فى دار الحماية والأسلوب الذى اتبع معهم فى الكلام محمل التشجيع لبرنامجهم ــ بدأوا حملة واسعة من حملات الاثارة فى انحاء البلاد ، وذكروا حتى وان كانت حركتهم لا تلقى الموافقة ، فانها لا تلقى المعارضة من جانب الحكومة المصرية والسلطات البريطانية . وقد وزعوا عرائض للتوقيع عليها ، وقوائم اشتراك ، واستطاعوا فى وقت قصير نسبيا أن يجمعوا مبلغ ٥٠ ألف جنيه . كذلك فانهم شكلوا لجنة من أربعة عشر زعيما هم ــ باستثناء واحد أو اثنين ــ رجال لاوزن لهم . وكمثل على الاعتقاد الزائف الذى ساد بشأن هذه الحركة ، فانى اذكر أن واحدا من أكبر أصحاب الشخصيات نفوذا وولاء فى مديرية المنوفية (أبوحسين باشا) قال لأحد المفتشين البريطانيين أنه ساهم فى الحركة بمبلغ ١٠ آلاف جنيه لانه فهم انها تلقى تأييد الحكومة البريطانية ، وانه ألغى مساهمته بكل ارتياح حين علم العكس[1] .

وقد صدرت التعليمات الى سير ر. وينجيت بأن يوضح تماما أن حكومة جلالة الملك تنظر الى أعمال الاثارة هذه ، التى وصفها هو نفسه بأنها حملة منظمة ضد الحماية ، بعدم الرضا . كذلك فان عليه أن يوضح

(١) هذه الرواية تناقض الحقيقة لأن ابو حسين باشا كان من الاعضاء البارزين فى لجنة الوفد المركزية .

الأهمية التى تعلقها حكومة جلالة الملك على أن يظهر السلطان والوزراء أنهم يشاركونها هذا الموقف . وقد صدرت التعليمات فى القاهرة لمنع الاجتماعات العامة والمظاهرات ، ووقف توزيع المنشورات الخبيثة وقوائم الاشتراكات .

وفى ٥ ديسمبر بعث سير ر. وينجيت بتقرير ضمنه أن رشدى باشا وعدلى باشا قد استقالا بسبب عدم الموافقة على سفرهما الى لندن فورا ، وان السلطان الذى يجتاز مرحلة من مراحل الانفعال العاطفى يؤيدهما فى موقفهما ، ويبدو أن سموه والوزراء ، يخشون أن تتخذ فى مؤتمر السلام بعض قرارات حيوية تمس مستقبل مصر بدون سماع وجهة النظر المصرية. فى الرد على هذا فقد ذكرنا أن طلب تأجيل زيارتهما الى لندن سببه الوحيد مراعاة مصلحتهما وكرامتهما ، وأنهما سيستقبلان هنا فى أقرب موعد يمكن ترتيبه . كذلك فقد أكدنا ان أية محادثات للاصلاحات الداخلية المصرية يجب أن تجرى فى لندن ، لا فى باريس وأن أية مسألة تتصل اتصالا حيويا بمستقبل مصر لن تكون موضع بحث فى مؤتمر السلام باستثناء مسألة اعلان الحماية البريطانية على مصر ، التى سبق للدول المتحالفة أن اعترفت بها . والتى سيطلب الى دول الأعداء أن تقبلها ولكن هذا الرد لم يؤد الى اقناع السلطان والوزراء بتعديل موقفهم ، كما أن السلطان أحس بأنه غير قادر على أن يظهر بوضوح ــ كما طلبنا منه ــ أنه يعارض أعمال الاثارة الوطنية . وعلينا نحن الا نقسو عليهم لاتخاذهم هذا الموقف لان موقفهم أصبح شديد الصعوبة بمجرد أن بدأت عجلة الاستقلال تتدحرج . والساسة المصريون غير مشهورين بشجاعتهم الأدبية .

وفى بداية شهر يناير استدعى سير ر. وينجيت الى لندن ليشرح الموقف لحكومة صاحب الجلالة ، وترك سير م. تشتام ليحل محله ، وفى الوقت نفسه دعى الوزيران للحضور الى لندن عقب وصوله مباشرة وكان ذلك فى نحو منتصف فبراير وطلب اليهما أن يقدما على الفور أية مقترحات

مكتوبة يرغبان فى مناقشتها • على أنه حين أبلغت هذه الدعوة لهما فانهما اعلنا انهما وان كانا مقتنعين بأن الوصول الى اتفاق مرضى مع حكومة صاحب الجلالة سيكون أمرا سهلا ، الا ان موقفهما فى مصر سيكون ميئوسا منــه مالم يسمح كذلك لسعد زغلول وغيره من الزعماء الوطنيين بالسفر الى انجلترا • وهما لميطلبا أن يستقبل الزعماء الوطنيون استقبالا رسميا هنا • بل على العكس فان فى عودتهم الى مصر خاليى الوفاض ، ليثبت أنهم عاجزون عن تحقيق وعودهم •

وقد وصل سير ر• وينجيت الى لندن ، وبحثت المسألة كلها معه • وقد طلب سير ر• وينجيت رفع جميع القيود المفروضة على تحركات الزعماء الوطنيين والسماح لهم بالقدوم الى لندن مع الوزيرين وقال أنهيعرف أن الوزيرين ماكانا ليحضرا — ولن يحضرا الآن بدون الزعماء الوطنيين — وسيقال فى مصر أن الوزيرين لم يستطيعا الحصول على شروط مرضية من حكومة صاحب الجلالة وانه لو كان الزعماء الوطنيون هم الذين سافروا لحققوا نجاحا أكبر • ومن ناحية أخرى فانه اذا ظهر أن الزعماء الوطنيين لم يستقبلوا هنا ، ولم تتح لهم الفرصة لاداء أية خدمة لمصر • فانموقفهم سيتزعزع فى الوقتالذى سيتدعم فيه موقفالسلطان والوزيرين• والبديل لذلك هو قبول استقالة الوزيرين التى تركت معلقة وان كان سير ر• وينجيت يرى انه سيكون من الصعب ايجاد من يحل محلهما •

وقد قدمت الاعتراضات التالية على الطريق الذى اقترح اتباعه • قيل أن هناك رغبة صادقة فىأن يحضر الوزيران المصريانوغيرهما منالمسئولين المصريين وأن يجرى البحث معهم فى المسائل الهامة الخاصة بمدى الشكل الذى ستتخذه الحماية البريطانية فى مصر وبالتغييرات الدستوريةالضرورية وأن يتم الوصول معهم الى تسوية مرضية للطرفين • ومن ناحية أخــرى فقد كان الرأى أن هناك ضرورة أساسية للفصل الجاد بين الحركة التى تطالب بالاستقلال التــام ، والثانية التى تدعو الى التســاهل واجراء

الاصلاحات فى ظل الحماية البريطانية • فالحركة الأولى يجب أن لا تلقى تأييدا فى حين يجب أن تلقى الثانية العطف والتشجيع • ذلك لانه اذا لقيت فكرة الاستقلال اعترافا بهـا وبدأت بداية عادلة فلابد أن تكون لا محالة أكثر شعبية بكثير من أى برنامج مقبول ولن يستطيع أى مواطن أو حاكم أو سياسى أن يأمل فى مفاوضتها • وفضــلا عن ذلك فاننا سنفقد جميع اصدقائنا الذين لن تواتيهم الجرأة على الوقوف بجانبنا خشية النتــائج التى ستترتب عليها مستقبلا اذا ما تحقق الاستقلال • وهكذا ففى حين أننا نرحب بالوزيرين ، فانه ليست هناك أرض مشتركة للبحث مع سعد زغلول ورفاقه من الزعماء غير المسئولين الذين عينوا أنفسهم بأنفسهم بغرض القيام بأعمال اثارة تستهدف غاية اعتنقوها لطرد البريطانيين من مصر •• ان جميع هؤلاء الرجال تقريبا رجال لا يمكن التفاهم معهم • ولا يمكن لهم أن يتوقعوا أن يكون لهم مكان أو تفضيل مادام الحــكم البريطانى فى مصر قائما• وقد ظل سعد زغلول خروجه من الوزارة كوزير للمعارف بعداء دائم للنفوذ البريطانى لا يقبل المساومة • وبعد خروجه من الوزارة أصبح أشد قسوة فى مشاعره المعادية للبريطانيين • وراح يتصرف — بوصفه زعيما للمعارضة فى الجمعية التشريعية فى سنة ١٩١٤ — كعميل للخديو،وشن حملات سخيفة عنيفة ضد لورد كيتشنر•وقام بكلمااستطاع أن يقوم به من أعمال لاحراج الحكومة • أما بالنسبة لغيره من الزعماء ، ونذكر منهم الثلاثة الذين أبعدوا الى مالطة • فان اسماعيل باشا صدقى قدأخرج منالوزارة لمسألتينشخصيتينواضطر محمدباشا محمودللاستقالة من منصبه كمحافظ للبحيرة بدعوى قضية تعذيب أحد الشهود فى قضــية بوليسية (١) ، بينما كان حمد باشا الباسل موضع المراقبة خلال الحرب

(١) يذكر سير ڤالنتين تشيرول فى كتابه .The Egyptian Problem صفحة ١٤٩ أن اخراج محمد محمود باشا من منصبه كان تصرفا جائرا . وقد ايده فى هذا الرأى لورد لويد فى كتابه .Egypt Since Cromer ، جزء أول صفحة ٢٩٧ اذ قال أن اعفــاء محمــد محمود من منصبه كان بسبب نزعته الى الحكم المطلق .

بسبب عطفه وتآمره مع السنوسى • وواضح أنه لا يمكن الوصول الى اتفاق مع مثل هؤلاء الرجال • يضاف الى ذلك — من الواضح — وجود شبه تفاهم قائم بالفعل بينهم وبين الوزيرين ، وانه اذا سمح لهم بالقدوم معهما الى لندن فانهم سيحولون قطعا بنفوذهم واثارتهم دون الوصول الى أى اتفاق مرض • ان زيارة هؤلاء الزعماء الوطنيين للندن وباريس بغرض اثارة المشاكل ومعهم مبالغ كبيرة من المال لتحقيق غرضهم مسألة ثانوية ،ولكنها مسألة لا يمكن أغفالها تماما • كذلك فان من غير المرغوب فيه ان يسمح للوزراء الوطنيين الذين توجه حكومة جلالة الملك الدعوة اليهم لزيارة هذه البلاد بفرض الشروط التى يقبلون الدعوة على أساسها وأن فكرة احضار الزعماء الوطنيين الى هنا للنيل منهم واهمال شأنهم فكرة تتسم بطابع عدم الانصاف • ولا تؤدى الا الى زيادة شعورهم بالمرارة • ولن تكون أكثر من اجراء يساير الظروف يمكن أن يحقق سلاما عاجلا على حساب ازدياد المشاكل فى المستقبل •

وقد احيلت وجهة النظر هذه الى باريس • وكانت موضع بحث مستر بلفور بالتشاور مع لورد ميلنر ولورد هاردينج •

وبموجب التعليمات التى أرسلت فى ٢٦ فبراير فقد أبلغ السلطان والوزيران أن حكومة صاحب الجلالة جددت دعوتها لرشدى باشا ولأى وزير أو عدد من الوزراء ينتدبهم سموه أو مجلس الوزراء للسفر الى هذه البلاد وستقدم لهم كافة التسهيلات اللازمة لرحلتهم وأنهم سيكونون موضع الترحيب الودى وستكون اية عرائض أو مقترحات يرغبون فى تقديمها موضع بحث مشوب بالعطف سواء بالنسبة لمستقبل العلاقات بين مصر ودولة الحماية أو بالنسبة للاصلاحات الداخلية المصرية • ولكن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها أن تغير موقفها تجاه زيارة الزعماء الوطنيين •

وفى يوم ٢ مارس أبلغ هذا القرار للسلطان وتمسك رشدى باشا وعدلى باشا باستقالتيهما اللتين قبلهما السلطان • وقد استدعى السلطان سرى

باشا الوزير الكبير الثانى من حيث الترتيب وثروت باشا ووهبة باشا — وجميعهم من الوزراء — وأبلغهم بكلمات قاطعة ان واجبهم نحو بلدهم يقتضيهم أن يشكلوا نواة لحكومة جديدة • وفى اليوم التالى عرض منصب رئيس مجلس الوزراء على ثروت باشا •

وفى تلك الاثناء ، فان سير م• تشيتام أعلن يوم ٢٥ فبراير عن تحسن واضح فى الجو • لقدفقدرشدى باشا وعدلى باشا وسعد زغلول شعبيتهم • وساد الانقسام معسكر الوطنيين وبدأت أعمال الاثارة تخبو ولم يختلف الموقف من الناحية المادية عما كان عليه فى سنة ١٩١٤ كما لم يتغير الرأى العام الا قليلا فى هذه الفترة ولكن حماسه استثير منذ شهر نوفمبر الماضى بكلمات مبالغ فيها عن حكم جديد من الحرية والحكم الذاتى ان الحركة الحاضرة لا يمكن أن تقارن من حيث الاهمية بحركة مصطفى كامل « الزعيم الوطنى فى عهد كرومر » وليس هنا من سبب يدعو لان يكون لها تأثير بالنسبة لقرارات حكومة صاحب الجلالة الخاصة بالمسائل الدستورية والشكل المناسب الذى ستكون عليه الحماية •

على ان هذا التقدير للموقف سرعان ما أثبت أنه غير صادق • ففى ٦ مارس بعث سير م• تشيتام بتقرير ذكر فيه ان سعد باشا زغلول الذى شعر بأن رفض السماح له بالسفر الى لندن اهانة شديدة يبذل الان كل ما فى وسعه للحيلولة دون تشكيل حكومة جديدة ، كما ان السياسيين الذين كانوا على استعداد لقبول الوزارة بدأوا يحجمون عن قبولها بسبب تهديد حياتهم بالخطر • يضاف الى ذلك أن زغلول اتخذ اجراءات محددة لاثارة السلطان وتثبيط همة سموه فى التعاون مع السلطات البريطانية فى اعادة تشكيل مجلس الوزراء• وفى ٣ مارس توجه زغلول مع معظم أعضاء وفده الأصلى الى قصر عابدين فلما لم يسمح له بالمقابلة ترك عريضة موقعة بامضائهم للسلطان يرفض فيها الحماية ويحذر سموه من قبول النصيحة من دار الحماية وضمن العريضة تهديدات مقنعة بقناع رقيق يحذر فيها

السلطان من الاستمرار فى المساعدة على تشكيل وزارة .وقد اهتز السلطان للهجة العريضة التى كانت فى الحقيقة أهانة حقيرة له ولذا فان سموه ناشد سير م. تشيتام أن يحميه من اهانات توجه اليه فى المستقبل .وقد أخذ سير م. تشيتام رأى مستشاريه الرئيسيين فاتفقوا معه فى التوصية باعتقال سعد زغلول وابعاده فورا ، بعد أن جعلت منـــه دعايته الخبيثة انسانا يفوق خطره خطر أى من المشاغبين المحتجزين فى مالطة منذ بداية الحرب. وفى ٧ مارس خول سير م . تشيتام السلطة للتفاهم مع القائد العام بشأن اعتقال زغلول وأعضاء حزبه المتصلين به اتصالا قريبا فى هذه الحملة المتعمدة من أعمال الاثارة وابعادهم الى مالطة . وفى ٨ مارس اعتقل زغلول باشا ومعه اسماعيل باشا صدقى ومحمد باشا محمود وحمد باشا الباسل ونقلوا الى مالطـــة فى صباح اليوم التالى . وقد ذكر سير م. تشيتام أن حكومة البلاد لم تتأثر بالأزمة على أى وجه من الوجوه . ولكن اليوم التـــالى شهد انفجار الشعور فى القاهرة بين طلبة المدارس العليا وقد فرقهم البوليس المصرى واعتقل ٣٠٠ منهم .

وليست هناك حاجة الى سرد سلسلة الحوادث التى حولت مصر خلال فترة قصيرة لا تتجاوز اسبوعا من مكان سلام الى مسرح للفوضى والسلب والنهب . وظهرت الدلائل بسرعة على أن الحملة قد أعدت ونظمت بدقـــة ، تحت اشراف بقية أعضاء وفد الزعماء الوطنيين الذين اتخذوا من منزل زغلول مقرا لهم . وقد شهدت المدن الكثير من أعمال الشغب والنهب والهجوم على المبانى الحكومية . وذكر شاهد عيان انه أعجب بالسيطرة التـــامة التى استطاع بعض الطلبة أن يفرضوها على الجموع . وشهدت المديريات هجمات مركزة على وسائل المواصلات ، وقطعت اسلاك التليفون والتلغراف فى كل مكان كما اتلفت محطات السكة الحديدية فى طنطا والواسطى وغيرهما من الأماكن الهامة . ومما تجدر ملاحظته أن الخطة التى نفذت تتفق مع البرنامج الذى وضعه الالمان والشبان الأتراك لاثارة الاضطرابات فى خريف سنة ١٩١٤ والذى كشفت عنه السلطات المصرية الجاسوس الألمانى «مورس»

الذى اعتقل فى الاسكندرية . وكما كان متوقعا فان الاضطرابات سرعان ما اتخذت طابع السلب والنهب بدلا من الطابع السياسى .ففى المدن راحت جموع الرعاع والمجرمين تنهب دكاكين المسيحيين . وفى بعض مناطـــق المديريات ثار الفلاحون ضد ملاك الأراضى ونهبوا المزارع الكبيرة .كذلك فان جموع البدو الشرسين الذين لا يحكمهم قانون والذين يعيشون على حافة المزارع لم يتأخروا فى انتهاز الفرصة للسلب والنهب والانضمام الى الشغب . وهناك أيضا دليل على أنهم قد نظموا ودفعت لهم الاموال . أما الفلاحون فلم يكونوا مسلحين وفيما بين سنة ١٩١٥ — ١٩١٦ جمعت وزارة الداخلية مالايقل عن ١٠٠ آلف قطعة سلاح مختلفة ،أكثرها ليس له أية قيمة عسكرية ، ولكن لم تكن هناك اية محاولة منظمة لنزع سلاح البدو خشيه النتائج العسكرية الخطيرة التى كان يمكن ان تترتب على نزعه . وهكذا فان البدو كانوا مسلحين وبعضهم كان مسلحا بالبنادق وقد دخلوا مديريات البحيرة والفيوم والمنيا ،وراحوا يمارسون أعمال السلب ،ويهاجمون فصائل البريطانيين المعسكرين فى أماكن منعزلة ، ولكنهم صدوا بسهولة . والارجح انه كان لهم يد فى جريمة الاغتيال الوحشى لتسعة من الضباط والجنـــود البريطانيين الذين كانوا عائدين من الاقصر فى قطار الصعيد السريع . ولم يشترك بدو الصحراء فى الاضطرابات وكان من الظواهر المرضية لهذه الحوادث المؤسفة أن الجيش المصرى ظل ثابتا وأن المسئولين الحكوميين ورجال البوليس الذين تم استجوابهم بحرية تصرفوا على أحسن وجـــه بالرغم من العبء الثقيل الواقع على ولائهم بينما لم يكن مسلك الموظفين فى مكاتب الحكومة على مثل هذه الدرجة من الحسن .

وقد أخذت السلطات المحلية البريطانية المدنية منهـــا والعسكرية على السواء ، على غرة ، ولم تكن القوات الموجودة آنذاك كافية لمواجهة أعمال الاضطرابات واتساع مدى حركة العنف التى بدا أنها اتخذت صفة قومية حتى أن الأقباط (بحكمة عظيمة من وجهة نظر حماية النفس) أعلنوا تعاطفهم معها . ولكن الامدادات جاءت بسرعة وبدأت أعادة النظـــام

والمواصلات تتم تدريجيا . وفى اللحظات الشديدة الحرجة ، استطاعت الطائرات أن تؤدى خدمات مفيدة جدا .

وفى ٢٠ مارس عين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا خاصا لمصر والسودان . وخول سلطات عسكرية ومدنية عليا ، ووصل الى القاهرة فى ٢٥ مارس.وكانت الحالة قد بدأت تهدأ فقد توقفت الاضطرابات.ونجحت الاجراءات التى أتخذتها السلطات العسكرية فى أن يكون لها أثرها . وفى ٢٦ مارس كتب الجنرال اللنبى مذكرة بأن عددا من كبار المواطنين من بينهم رئيس الجمعية التشريعيه وجميع الوزراء السابقين وكبار رجال الدين وبعض رجال وفد الزعماء الوطنيين قد اصدروا نداء الى الشعب المصرى يناشدونه فيه ان يلزم حدود القانون . وقد دعا الجنرال اللنبى من وقعوا النداء الى دار الحماية وتحدث معهم وذكر لهم أن واجبه يقتضيه أعادة النظام . وانه سيستخدم اجراءات القمع الفعال ، التى قد تصيب البرىء والمذنب على السواء.وان من واجب كل وطنى مصرى أن يتخذ الوسائل التى تكفل لهذه الاجراءات تحقيق النتائج المرجوة منها بأسرع ما يمكن وبأقل الاضرار لمصر .

وفى ٢٨ مارس بعث الجنرال اللنبى ببرقية ذكر فيها أنه يرى من الأهمية القصوى أن يعرف المصريون أن الحماية البريطانية قد لقيت موافقة الدول عليها وحث على ضرورة الحصول على هذا الاعتراف أو صدور أى اعلان لايمكن أن يكون موضع جدل.وقد سئل وفد السلام فى باريس عما اذا كان فى الامكان اصدار اعلان ما فى هذا الشأن على الفور أو فى أقرب وقت ممكن .

وفى ٣١ مارس بعث الجنرال اللنبى بمذكرة قال فيها أنه لم يكن بين الهيئات المصرية من اتصلت به سوى وفد المتطرفين ، وأنه مع ذلك،طلب من الوزراء السابقين معرفة وجهة نظرهم . فحثوه بزعامة رشدى باشا

وعدلى باشا ، على أزالة القيود عن المسافرين من مصر بدون استثناء ، وذكروا أن مثل هذا الاجراء قد يعيد الهدوء ويضمن تشكيل وزارة . وقال الجنرال اللنبى أن النظام قد استتب ظاهريا فى المديريات وأنه وقد أظهر انه يستطيع ان يقمع اعمال الاثارة فانه مستعد لاصدار جوازات السفر لأى مصرى محترم يرغب فى زيارة أوربا بغض النظر عن آرائه السياسية.

ولقد اظهرت برقيات الجنرال اللنبى المتعاقبة مخاوف متزايدة بالنسبة لخطورة الحالة فعلى الرغم من أن النظام أعيد ظاهريا فى المديريات لا تعكره الابضع من أعمال الشغب والمظاهرات الا أن التيارات الخفية للشعور الوطنى تزداد عمقا ومرارة وفضلا عن ذلك فان الحركة التى كانت فى بدايتها حركة سياسية بحيث تهدد بأن تتخذ طابعا دينيا وهو أمر على درجة من الاهمية بالنظر الى اشتراك الاقباط فيها ، وبالنظر الى حقيقة أن علم الثورة الجديد يحمل الصليب والهلال معا.وقد أصبح الجامع الأزهر مركز الاثارة تلقى فيه الخطب المحرضة النارية ليلا ونهارا . وقال الجنرال اللنبى أنه يرى من الضرورى جدا أن يتلقى على الفور ردا مؤيدا لتوصياته السابقة .

وكانت نظرة وزارة الخارجية الى هذا الخضوع المرتقب نظرة مليئة بالهواجس الخطيرة وشاركها تماما فى نظرتها هذه سير ر. وينجت ، ولذا فقد أحالت المسألة الى مستر بلفور فى باريس . وهناك كان الشعور أن نصيحة الجنرال اللنبى لا يمكن تجاهلها . وفى ٥ أبريل أبلغ أن سياسته قد لقيت قبولا . وانه سيلقى كل تأييد فى تنفيذها . وفى الوقت نفسه فقد قدم اليه اقتراح بديل ، تؤيده وزارة الخارجية ويقضى بأن توفد الى مصر على الفور لجنة على درجة قصوى من الأهمية يرأسها لورد ميلنر لتقوم باستقصاء الحالة وتستمع الى جميع الهيئات وتقدم تقريرها بشأن مستقبل شكل الحماية وهذا الاقتراح البديل من شأنه أن ينقل مسرح الاهتمام السياسى من اوروبا الى القاهرة ، وقد يسهل الأمر بالنسبة لارضاء المطالب المصرية

دون أن يبدو ان هناك خضوعا للعدوان بعد أن رفضت سياسة الاقناع وترك الأمر للجنرال اللنبى يتخذ قرارا فيه •

وفى ٦ أبريل بعث الجنرال اللنبى ببرقية ذكر فيها أن السلطان سيصدر بيانا يدعو فيه الى الهدوء واطاعة القانون • كذلك فانه هو نفسه (اللنبى) سيصدر بيانا فى اليوم التالى يقول فيه أنه لما كان النظام قد أعيد الى حد كبير فانه يعلن ـ بالاتفاق مع السلطان ـ أنه لن يكون هناك قيود على السفر بعد الان وأن المصريين الذين يرغبون فى مغادرة البلاد يستطيعون أن يفعلوا ذلك بمطلق الحرية • وبالاضافة الى ذلك فانه قرر الافراج عن سعد باشا زغلول وزعماء الحلقة الثلاثة المحتجزين معه فى مالطة ، ومنحهم حرية الحركة وقال أن اللجنة يمكن أن تكون مفيدة فى المستقبل أما الآن فحضورها عبث ، ويمكن أن توفد حين يسافر وفد الوزراء من مصر الى لندن •

وذكر الجنرال اللنبى أن هذا القرار قوبل بحماس فى مصر ، وأن جماعة من ١٨ زعيما من الزعماء الوطنيين بينهم زغلول باشا ورفاقه الثلاثة فى مالطة سيصلون الى هذه البلاد قريبا •

وفى رأيى ستكون النتائج السريعة لهذا التنازل ولاشك تخفيفا للتوتر وتشكيل الوزارة •

٢ ـ أسباب الاضطراب :

ان السبب المباشر لأعمال الاثارة التى شملت كل طبقة فى مصر هو الموجة العامة للقلق والسخط والأمانى السياسية الناهضة التى تعم العالم كله كنتيجة لسنوات الأزمة الأربع • ولم تستطع مصر التى كانت محظوظة من حيث تجنب الخسائر والحرمان والتضحيات التى تعرضت لها الدول المجاورة ، أن تتجنب هذه الموجة واستغل مثيرو الشغب المتهورون هذه الحالة النفسية وحالة الضيق ـ التى كان بعضها حقيقيا وبعضها الاخر

وهى بلا شك ـ احسن استغلال فى اثارة شعلة الثورة • ونحن لا نعرف ـ ربما لن نعرف أبدا ـ أى قصص مثيرة وزعت فى الأسواق والقرى عن آمالنا ونوايانا السيئة • وكانت النتيجة انتشار العنف بطريقة منسقة ومنظمة وعلى نطاق واسع ، أخذ السلطات المحلية على غرة •

وقد يكون من المفيد أن نحلل الحالة النفسية والشعور بالمظالم اللذين دفعا بمصر الى هذه الثورة • لقد كنا دائما عرضة لأعمال معادية من هذا النوع فى المدن الكبرى فالباشوات الأغنياء أنصار للاترك وأعداء البريطانيين وكان الحريم مرتعا للمؤامرات الشبيبة التركية ودعاياتها • ولم يكن الرأى العام مقتنعا بوجه عام ـ حتى ذلك الوقت ـ بأن الأتراك قد هزموا فى الحرب • ولم تكن لديه على الاطلاق أية فكرة عن مدى تلك الهزيمة • وحين يدرك ذلك فان تأثير ادراكه له سيكون مفيدا للغاية • ان الطلبة وطبقة الحرفيين ، والأطباء والمحامين وعددا غير قليل من الموظفين الحكوميين الشبان متعاطفون مع الحركة الوطنية واتباع لسعد باشا زغلول• وقد بدأت الاضطرابات فى القاهرة بطلبة مدرسة الحقوق وطلبة الازهر حيث تشتبك المجموعات الصغيرة لهؤلاء الطلبة الأشداء المكونة من مصريين وأتراك وهنود وعرب وآفغانيين وجاويين ومراكشيين الخ مع بعضهم بعضا فى العادة فى منازعات ومشاحنات ولكنهم مستعدون دائما لأن يوحدوا صفوفهم ضد السلطات المسئولة •

ان المثل العليا لطبقة المثقفين ، حتى للمعتدلين منهم ، قد تعاظمت الى حد كبير خلال السنوات القليلة الماضية • وكثيرون ممن كانوا لا يأملون فى الماضى بأكثر من مجرد مزيد من حرية التعبير السياسى أصبحوا الآن يتطلعون الى الاستقلال التام • وليست هذه الا نتيجة طبيعية لفكرة ويلسون بالنسبة للصيحة التى تنادى «بحق تقرير المصير» وحرية الشعوب الصغيرة ••• الخ أما العقلاء المصريون فانهم يدركون أن مصر عزلاء ولابد لها من الاعتماد على حماية دولة قوية وهم ـ بوجه عام ـ يتقبلون الوصاية

البريطانية باعتبارها أخف وطأة من وصاية أية دولة كبرى أخرى • ومع ذلك فانهم اصبحوا الان يرون فى عصبة الأمم أسطورة بعيدة وغير متطفلة بالنسبة لشئونهم الداخلية ولكنها مستعدة دائما للتدخل وانقاذهم من مشاكل ومتاعب الدفاع عن أنفسهم ضد جيرانهم الظالمين أو المعتدين • وليس ثمة شك فى أن الكبرياء المصرية قد جرحت بعدم تمثيل مصر فى مؤتمر السلام فى الوقت الذى كان للهند — بل والاسوأ منها — لبدو الحجاز ممثلوهم فيه • وقد وزعت صورة للأمير فيصل فى مؤتمر السلام مقطوعة من صحيفة « ذى جرافيك » كجزء من الدعاية المضادة لبريطانيا • كذلك فقد استغل السماح للوفد اللبنانى بالسفر الى اوروبا كرأسمال فى هذه الحملة بل أن الوزراء أنفسهم يشاركون فى هذا الشعور ، ولكن الحقيقة أن مثلهم الاعلى الباطنى الذى يقول ان مصر يجب أن تحكم من قبل بريطانيا بموجب انتداب مع نتيجة حتمية لذلك هى أن تعاد اثارة المسألة المصرية فى فترات كثيرة، هذا المثل الاعلى جعل فكرة تحقيق أية آمال فى حضورهم لمؤتمر السلام امرا مستحيلا يضاف الى ذلك أن الوضع الجديد لمصر لم يتم الاعتراف به من قبل حكومة الولايات المتحدة بعد وكذلك فان التصريح الانجليزى — الفرنسى الخاص بالعرب قد انعش الآمال والحسد فى وقت واحد كما ان الغاء الامتيازات المرتقب قد اثار المخاوف من ازدياد للسيطرة التشريعية البريطانية أكثر مما يبدو عليه الأمر فى الظاهر ونقابة المحامين الوطنية تخشى أن تجرى محاولة صبغ القانون والمحاكم المصرية بالصيغة الانجليزية وفرض اللغة الانجليزية للاستخدام القانونى • وقد كان للحماس السافر الذى أظهره عدد من المحامين البريطانيين فى مصر أثره فى زيادة هذه المخاوف • وفضلا عن ذلك فقد أنزعج الرأى العام ايما انزعاج بمشروع الاصلاحات الدستورية الذى أعده سير ويليام برونييت والذى يهدف الى انشاء مجلس شيوخ تسيطر عليه غالبية من الاوربيين ومنحه سلطات أعلى من السلطات التى يملكها مجلس النواب المكون من سكان البلاد الاصليين •

وعلى حين أن من الطبيعى أن يكون هناك تذمر بين المثقفين وطبقة الحرفيين الذين استثيرت حماستهم السياسية • والذين تأثروا بارتفاع الأسعار خلال الحرب بدون أن يجنوا مكاسب تعوضهم ما فقدوه نتيجة ارتفاع الأسعار • فان من غير السهل أن ندرك سبب انتفاضة العنف التى سادت طبقة المزارعين الذين لا يبدون اهتماما كبيرا بالسياسة • والذين جنوا من الحرب رخاء يفوق كل ما كانوا يحلمون به • فالقطن الذى كان يباع قبل الحرب بما يتراوح بين ١٨ ريالا ، ٢٥ ريالا للقنطار (١٠٠ رطل) وهبط سعره بعد الحرب الى ٥ر٩ ريال للقنطار فى سنة ١٩١٤ ارتفع الان الى سعر محدد هو ٤٣ ريالا للقنطار • وكان الجيش البريطانى عميلا ممتازا تباع له جميع المنتجات : الذرة والخضر والعلف •• الخ بأسعار ممتازة ومما لاشك فيه أن كبار الملاك لم يكن لديهم مجال للشكوى والمعتقد أنهم ليسوا فى حقيقتهم معادين للحكم البريطانى ولكنهم جماعة من البسطاء الجهلة باستثناء معرفتهم بالزراعة يمكن التأثير عليهم بسهولة بواسطة تأثيرات السياسة التى لا يفهمونها • وبشىء من الحزم والعطف فان من غير الصعب اعادتهم الى جادة الصواب • والقول نفسه يمكن أن ينطبق على الفلاحين الذين كانوا دائما أصدقاء لنا فى الماضى نتيجة الفوائد التى عادت عليهم ، فهم اشتركوا بدرجة ملحوظة فى موجة الرخاء الزراعى ودفعوا ما عليهم من ديون لاصحابها ولبنوك الرهونات وقد منحهم هذا الرخاء شعورا جديدا بالاستقلال وظهرت عليهم النعمة ولكن لابد من الاعتراف بأن نفوس هؤلاء الفلاحين قد حملت أحقادا حقيقية نتيجة للحرب • فقد استنكروا بكل شدة الاستيلاء على علفهم لاعطائه للجيش وربما لم يكن سبب استنكارهم عائدا الى الأسعار المعتدلة المحددة التى كانت أقل من أسعار السوق بقدر ما كان عائدا الى انهم لم يجدوا ما يكفيهم من العلف لاطعام ماشيتهم بسبب الكميات الكبيرة التى كان يطلبها جيشنا ولكن مما زاد من استنكارهم هو استخدامهم بالتكليف فى فرقة العمل والنقل بالجمال فى قوة الحملة المصرية • فحين طلبت

السلطات العسكرية معاونة فرقة من العمال المصريين تنبأت بماسينجم عن طلبها من مشاكل واستياء . ولم يكن من الممكن الحصول على العمال بالتجنيد الالزامى لأننا كنا مقيدين بشروط اعلان الحماية البريطانية الذى يمنع اتخاذ هذا الاجراء وكذلك لأن الوزراء المحليين والمسئولين جميعا حذرونا من أن التجنيد الالزامى يعنى لا محالة اندلاع الثورة فى أنحاء مصر كلها . وكانت الضرورة العسكرية تحتم الحصول على هؤلاء الرجال ولذا فقد اتخذ القرار بجمعهم كمتطوعين . وفى البداية بدا اننا سنحصل على ما يتراوح بين ١٠ آلاف و ٢٠ ألف رجل ـ ولكن المتطلبات العسكرية زادت ، وارتفع الرقم المطلوب لفرقة العمل والنقل الى ١٠٠ ألف رجل ـ وبالاضافة الى طبيعة الفلاح المصرى الازلية التى تأبى عليه ان يترك طمى النيل فان ظروف الزراعة والعمال الزراعيين كانت طيبة بدرجة تفوق اقناع الفلاحين على هذا النطاق الواسع بفوائد التطوع . وعلى ذلك فقد ترك الأمر للسلطات المحلية تحت اشراف هيئة صغيرة جدا من المفتشين البريطانيين لتحاول جمع الرجال ، وحدد لكل مديرية ان تجمع حصتها .. وكانت مدة التطوع لمدة قصيرة ـ ثلاثة أشهر فى العادة ـ وكانت أجور المتطوعين عالية ، والأكل الذى يقدم لهم ممتازا وكانوا يعاملون معاملة طيبة . وعلى الرغم من أن قلة منهم أعجبهم الحال فجددوا تطوعهم عدة مرات الا ان الغالبية العظمى منهم لم يكونوا راضين عن أخذهم من منازلهم وابعادهم عنها . وكان لابد من اللجوء الى أشكال مختلفة من القسر والالزام وأتيحت فرص الفساد والمحسوبية للعمد وصغار الموظفين والمحليين فسارعوا الى انتهازها . وقد تم جمع ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف متطوع بالرغم من أنهم قدموا خدمات جليلة لجيوشنا كانت موضع الثناء الشديد من جانب الجنرال ماكسويل والجنرال مورى والجنرال اللنبى فقد سيطر عليهم احساس بالظلم والاستنكار ، وجد ولاشك طريقة للتنفيس والاعراب عنه فى حملة من الدمار العنيف ولابد من أن نضيف انه فى حين كان سلوك معظم جنودنا الذين كانوا يعسكرون فى المدن والقرى المصرية موضع

الاعجاب الشديد ، فقد كانت هناك استثناءات خطيرة لهذه القاعدة وكان من نتيجتها اثارة الشعور بالمرارة الشديدة .

ولكن مع التقدير الشديد لهذه الحالة النفسية والشعور بالظلم الذى ساد الفلاحين فانهما ليسا مبررا كافيا لاندلاع أعمال العنف الحالية الخطيرة المنظمة التى تبدو فيها يد جماعة تركيا الفتاة [1] بل والعملاء الألمان واضحة . وهناك اشارة هامة فى برقية من الجنرال اللنبى بتاريخ ٤ أبريل الى « التعصب الشديد ضد الأرمن » وهو تعصب لم يكن له وجود بين المصريين الا بتأثير من جماعة تركيا الفتاة . وكما سبق ان أشرت فان خطة الحملة وضعت لتنفذ فى سنة ١٩١٤ ولم نتلق من المصادر الرسمية فى القاهرة الا معلومات قليلة جدا يمكن أن تنير أمامنا الطريق . بيد أن عددا من الضباط البريطانيين والمقيمين فى مصر جاءوا الى هنا خلال الأيام القليلة الماضية وألقوا ضوءا جديدا عن الطريقة التى تعمل بها الثورة من الداخل . وقد سبق أن أشرت الى التنظيم الموجود فى المدن والى الهجوم على وسائل المواصلات وقد قامت عصابات صغيرة من مثيرى الشغب

(١) اتهمت السياسة البريطانية الثورة المصرية اولا بأنها من تدبير العملاء الشيوعيين والآن تتهمها بأنها من تدبير رجال تركيا الفتاة والعملاء الألمان !! وقد حرص سعد زغلول على نفى هذه الصلة فكتب الى عبد الرحمن فهمى فى ٢٣ يونية ١٩١٩ « الوفد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبولشفيك لان هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البولشفية ، وهذا يضر بقضيتنا » ، كما كان سعد حريصا على أن ينفى اى صلة بينه وبين المبادىء الاشتراكية التى يدعو اليها حزب العمال البريطانى فكتب الى صحيفة الجازيت فى ١٩ مايو ١٩٢١ « أدهشنى ما قرأته فى صحيفتكم عن ارتياحى لخطة الديلى هيرالد الاجتماعية (لعله يقصد الاشتراكية) ولكن أقول لكم ولقرائكم أنى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشئون الاجتماعية وانى لا أجهد نفسى فى أمر الكومونية (يقصد كوميونزم) أو البولشفية ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية اذ ليست عندى أى فكرة من هذه الوجهة . (أحمد حافظ عوض ، تحية الرئيس فى منفاه صفحة ٤٧) .

بالتوجه الى الدوائر الحكومية فى المناطق البعيدة واستدعت المأمورين أو رؤساء الادارات المحلية وطلبت اليهم الانضمام الى الحركة ورفع علم «الحرية والمساواة والاخاء» وحين رفض المأمورون ــ كما كان الحال فى كل مرة ــ فان الوطنيين هددوهم بأن يأتوا بالبدو لسلب المنطقة واشعال النار فى المبانى الحكومية ونفذوا تهديدهم فى عدد كبير من الحالات • فقد نظمت عصابات البـدو وكانت أجورها تدفع من قبـل اللجنة الوطنية المركزية • ومما هو جدير بالذكر أن الأمير عمر طوسون ، وهو ابن عم السلطان ولكنه معروف بميله للاتراك وعدائه للانجليز كان فى فندق شبرد بالقاهرة خلال بضعة الأسابيع الماضية وكان مشايخ البدو يزورونه بصفة مستمرة ، ويمكن أن يقال أن سموه قام بدور هام فى تنظيم الحركة •

وقد كتب سير م• تشيتام تقريرا ذكر فيه أنه ومستشاروه قد وصلوا الى نتيجة يرون معها ــ على ضوء ما حـدث ــ ان نوعا من التفاقم فى طبيعة الثورة الحالية أمر محتوم ان عاجلا أو آجلا • وقد جاء الى هنا فى الفترة الأخيرة مسئول مصرى وذكر ان الموعد قد حدد فى شهر يوليو ولكن ابعـاد زغلول ورفاقه قد عجل بالمسألة ، ومهما كانت الحال فأن السلطات الانجليزية المصرية تبدو على غير دراية كبيرة بالمشاعر الوطنية بحيث يتطلب الأمر أخذ مثل هذه البيانات بتحفظ • وقد أظهرت هـذه السلطات جهلا تاما يستحيل تبريره وقد طلب اليها أن تقدم تفسيرا له • ومن الناحية السياسية فأن هذه الثورة لم تكن لتجىء فى فترة اتعس من الفترة التى جاءت فيها • أما من الناحية العسكرية فلا يمكن أن ينطبق عليها هـذا القول كما لو جاءت قبل عام حين كنا لا نزال نقاتل الاتراك أو بعد ستة أشهر من الآن حين نبدأ فى خفض قواتنا الى حد كبير لأن الخطر عندئذ سيكون أشد بكثير •



رونالد جراهام
وكيل وزارة الخارجية البريطانية

ويمكن تلخيص مجرى الحوادث على الوجه التالى :

بدأت فى مصر منذ مدة حركة خفية ولكنها معدة ومنظمة بعناية تغذيها حملة تركيا الفتاة التركية بغرض الحصول على الاستقلال التام . وفى شهر نوفمبر الماضى خرجت هذه الحركة الى العلن ، ولما تركت بغير أن يكبح جماحها فانها استطاعت خلال أسبوعين اثنين ان تجتاح البلاد كلها وهزت السلطان والوزراء والمعتدلين وغيرهم من أصدقائنا . وقد بذلت حكومة صاحب الجلالة كل ما استطاعت لوقف التيار ولجأت أولا الى اصدار الأمر بوقف أعمال الأثارة ثم حاولت ثانيا ، أن تفرق بين المعتدلين والمتطرفين بالسماح للوزراء بأن يجيئوا الى لندن ويعرضوا وجهات نظرهم،فى الوقت الذى رفضت فيه السماح للزعماء الوطنيين بأن يفعلوا المثل . وفى اللحظة التى أظهرت فيها هذه السياسة بعض دلائل النجاح لجأ الزعماء الوطنيون الى أسلوب التهديد فأبعدنا أربعة منهم وحدث الانفجار ولو كنا قدسمحنا للزعماء الوطنيين بأن يأتوا الى هنا ، واستقبلناهم رسميا لكان معنى ذلك اعطاء حركة الاستقلال موافقة رسمية ، ولكان معناه الاعتراف بانتدابهم الممثلين الحقيقيين للشعب المصرى . وهناك الكثير مما يمكن ان يقال بشأن الاقتراح الذى يدعو الى السماح لهم بالمجىء الى لندن مع عدم الاهتمام بهم أثناء وجودهم فيها.ولقد بحثت حكومة صاحب الجلالة هذا الاقتراح بعناية ورفضته مرتين عن عمد ، ولو كان قد قبل لكان من الممكن للثورة الحالية ألا تحدث ، ولكن الأرجح أنها كانت ستتأجل فقط . فمن العسير أن نصدق أنه كانمن الممكن للزعماء الوطنيين الذين يدركون تمام الادراك مدى بأس وتنظيم القوى التى تقف وراءهم ان يحنوا رؤوسهم للمهانة بدون أن يضعوا المسألة موضع اختيار القوة عاجلا أو آجلا ولما كان الأمر كذلك ، فقد حدث اختبار القوة الآن وأثبتت السلطات البريطانية فى مصر بكل ما لديها من سلطات مطلقة أنها عاجزة ، أو غير راغبة فى الوقوف فى وجه القوى التى تقفضدها ، وخضعت المبدأ موضع الحديث وسيعود الزعماء الوطنيون ، بما فيهم أولئك المبعدون فى مالطة ، الى هنا قريبا .

وهكذا فان أسبوعين اثنين من أعمال العنف قد نجحا فيما فشلت فيه جهود الاقناع التى استمرت أربعة أشهر . وموضوع هذا الدرس لن يذهب عبثا فى مصر والشرق كله .

« لنـدن فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩ » .

ثانيا تقرير مستر باترسون فى مايو ١٩١٩ (١) .

أسـباب الانفجار

على الرغم من الاجماع الواضح بين جميع طبقات المصريين فان الدوافع التى تتجاذبهم مختلفة فخطة الحمـلة ، بصبغتها البولشفية التى نفذها المتطرفون مصدرها ــ كما هو الحال فى روسيا ــ ألمـانى ، وقد أرسلت فى الأصل الى مصر ، وحصلت عليها من جاسوس ألمـانى اسمه مورس فى الأيام الاولى للحرب . ولاشك فى أن نسخا مماثلة منها قد وجدت سبيلها الى البلاد .

وقد علمت من المصريين انه اقترح تنفيذ الخطة فى مناسبتين سابقتين هما : عند نشوب الحرب مع تركيا ، وبعد موقعة كوت (٢) فى العراق، وفى المناسبتين فان سعد باشا زغلول هو الذى كبح جماح الحركة ، مستندا فى هذا الشأن على شـعور اليقين بين المتطرفين بأن دول الوسط (ألمـانيا والنمسا والمجـر) سوف تكسب الحرب ، وعلى ذلك فلا حاجة بمصر الى المجازفة بأى شىء أو تعريض موقفها الاقتصادى للخطر ، بيد أن التغيير المفاجىء فى احـداث الحرب أذهلهم ، فقرروا أن يعرضوا قضيتهم أمام

---

(١) وثيقة رقم ٣٢ :

(٢) كوت موقع استراتيجى على نهر دجلة .. جرت عنده معارك « كوت ــ العمارة » الشـهيرة وكانت المعركة الحاسمة التى دارت بين القوات الانجليزية والقوات التركية وقد استمرت هذه المعارك نحو ١٧ شهرا عند هذا الموقع واعتبرت من المعارك الحاسمة فى جهة الشرق الادنى خلال الحرب العالمية الاولى وكانت من نتائجها فى آخر الامر انحسار الحكم التركى من العراق وبدء الاحتلال البريطانى .

مؤتمر السلام ، مع اقتناعى بأنهم احتفظوا بالخطة كاحتياطى لاستخدامها فى حالة فشل مساعيهم . وكان الانفجار سابقا لأوانه ، فقد كان من المقرر أن يحدث فى الصيف بعد أن يتم تسريح الجيش الانجليزى ، ويكون رؤساء الحكومة غائبين فى أجازاتهم . واحتفظ بالسر فى نطاق دائرة ضيقة لمنع تسربه ، بالرغم مما فى ذلك من الضرر الذى قد ينجم عن حدوث انفجار سابق لأوانه نتيجة جهل اتباعهم . وكان أبعاد الزعماء الأربعة هو سبب حدوث هـذا الانفجار السابق لأوانه ، ونحن ندين لهذا الاجراء الموفق الذى كان له فضل انقاذنا من موقف شديد الخطورة كنا معرضين لمواجهته .

وفى وقت اعلان الهدنة ، فان الغالبية العظمى من السكان الفلاحين والمثقفين على السواء ارتضت حقيقة وجودنا فى مصر ، وبالرغم من أنها كانت تتطلع الى توسيع نطاق الادارة المحلية فانها لم تفكر فى محاولة طردنا من مصر . وكانت لكل طبقة شكواها ، ولكن كان لابد للمتطرفين من ايجاد أساس مشترك للشكاوى يمكنهم من اللعب بكل شكوى على حدة ، وقد تحقق لهم ذلك حين رفضت الحكومة السماح للوفد الوطنى بالسفر . وهناك حقيقة تكاد تكون من البديهيات فى مصر ، وهى أن المواطن المصرى يمكن أن يتقبل رفض أى مطلب من مطالبه بشرط أن تسمع قضيته ، وبحيث لا يشعر بأن مطلبــه رفض على أساس من التحيز . وقد اعتبر رفض السماح لأعضاء الوفد بالسفر لعرض قضيتهم بأنفسهم ظلما صارخا ، أفقد البلاد توازنها . ولم يكن لهؤلاء الذين يطلق عليهم أعضـاء الوفد شعبية تذكر حتى ذلك الوقت . وقد تم انتخابهم بالحصول على توقيعات جبرية من بين أفراد طبقة غير المتعلمين وطلبـة المدارس . واذكر كمثل للأساليب التى استخدمت المثال التالى : كان الطاهى الذى يعمل عنـدى فى السوق حين أوقفه اثنان أو ثلاثة أشـخاص وسألوه : « هل أنت مع الانجليز أو مع المصريين ؟ ولم يكن يدرى بما يحدثونه به ، فاتخذ طريق السـلامة وأجاب : « مع المصريين » . وعندئذ طلبوا اليه أن يخـرج « ختمه » وختموا به وثيقة لا يعرف عن محتوياتها شيئا . أما بين الطبقات

العليا والأغنياء من أبناء الأسر الكبيرة فان الوثيقة استقبلت بطريقة متباينة واعرف حالات عديدة رفض فيها هؤلاء التوقيع عليها وأبدوا مع رفضهم كل احتقار لشأنها . وكان من المشهورين من بين هؤلاء أبناء علوى باشا الذى كان عضوا وطنيا بارزا فى الجمعيـة التشريعية . وقـد قالوا فى رفضهم توقيعها انه اذا كانت البلاد ستحكم بمثل هؤلاء الناس فأنهم سيهاجرون منها . بيد انهم أحسـوا بعد ذلك ــ شأنهم فى ذلك شأن غيرهم ــ بالظلم الناجم عن عدم السماح لأولئك المندوبين بعرض قضيتهم .

الشـــكاوى

لعب المتطرفون بهذه المشاعر (مشاعر الفلاحين ومشاعر المثقفين) ، وراحوا يزيدون الاحساس بالشكوى بأسلوب ماهر فى شن حمـلة من الخداع ، والخبث . لعبوا بين الفلاحين على وتر الظلم الذى يحس به الفلاح من تشكيل فرقه العمال المصريين وجمع المحصول للجيش . ولم تكن هذه الفرقة موضع الشكوى الا فى حالة التجنيد ، حيث أن الخدمة فيها كانت مربحة ومجزية . وكان واضـحا فى الأغانى التى كان الفـلاحون يرددونها عنها ، والتى لم تكن تحمل فى طياتها أى عنصر من عناصر المرارة. لكن المحاصيل كانت موضع شكوى أخطر لأن النسبة التى كانت تصل الى الجيش منها قليلة جدا ، بينما كانت النسبة الكبرى منها تباع من قبـل العمد والمديرين لتجار الغلال الذين كانوا بدورهم يعيدون بيعها للفلاحين بأسعار باهظة ، وكانت الثروات التى تجمع بهذه الطريقة موضع أنظارهم دائما . على أنه لولا الدسائس التى تولى مثيرو الشغب نشرها لمـا كان لهذه الشكوى أثرها الدائم ، لمـا هو معروف من أن الشرقى متعود على عدم النظر الى مثل هذه الأعمال من جانب أبناء وطنـه على أنها ظاهرة غريبة .

أما شكوى طبقة المتعلمين فانها كانت تنصب على الحماية أكثر مما كانت تنصب على الجيش الانجليزى وللأسف فان بعض الانجليز الذين

يشغلون مراكز كبيرة ــ ولا سيما سير وليام برونييت ومستر دنلوب ــ كانوا موضع عداء خاص من جانب هـذه الطبقة . وقد ارتفعت حرارة العداء الى درجة شـديدة بسبب المشروع السرى الذى أعده برونييت (١) وسلمه لرشدى باشا . وسمعت بتأثير هذا المشروع على رشدى باشا من ابن أخته(٢) الذى كان فى زيارته حين انتهى من كتابة رده عليـه ، فقد قال لى أن خاله كان ينتفض بشدة . ولا ينطق بحرف ، وقد قذف اليـه بمشروع الدستور وهو يقول : « أقرأ هذا .. أقول لك أقرأ هذا .. » وبالرغم من ان المشروع لم ينشر أبدا ، فان رد رشدى باشا عليه الذى تناثر هنا وهناك ترك لخيال الناس ان يقرأوا فى المشروع أشياء تسىء الى كرامة الشعب المصرى بأكثر مما كانت تتضمنه محتوياته . ولقد أكد سير وليام فى أكثر من مناسبة أن الغاء الامتيازات سيطلق يد الحكومة فى فرض الضرائب ، فترك هذا التأكيد شعورا عاما بأن البريطانيين يعتزمون زيادة الضرائب ــ ولا سيما ضريبة الأرض ــ زيادة كبيرة . وزاد من هذا الشعور التقرير المنكود الذى وضعته لجنة الصحة العـامة وضمنته برنامجا شديد الطموح ومقترحات بزيادات ضخمة فى مرتبات الموظفين البريطانيين وغيرهم من البريطانيين وكان من نتيجة تسرب هذا التقرير الى الصحافةقبل عرضه على الوزراء وعلىغيرهم من المسئولين فى الحكومة ان ساد الاعتقاد بأن هذه التوصيات ستوضع موضع التنفيذ بالفعل ، وارتفعت بعد ذلك الصيحة التى تقول ان البـلاد على وشك ان تغـرق بالموظفين البريطانيين بطبيعة الحال .

ولعل خير طريقة لتوضيح موقف وزارة المعارف هى محادثة أخـرى دارت بين مستر دنلوب وابن يحيى باشا . ولابد من أن أشير هنا الى أن عدم شعبية مستر دنلوب ليست ابنة الأمس .

---

(١) انظر فيما سبق صفحة ١٧١ نص مذكرة رشدى وتعليق سعد على المشروع .

(٢) هو الاستاذ محمود حسن الوزير السابق وسفير مصر فى واشنجتون سـابقا .

ففى حديث مع ابن يحيى باشا رئيس محكمة الاستئناف وواحد ممن يتمتعون بالاحترام الشديد ، حول الموعد المحدد لاحتمالات الحكم الذاتى فى مصر ترددت الحجة التقليدية عن نقص التعليم بين المصريين ، وعندئذ انفجرت الدموع من عينى الشاب المنفعل فقال : « هكذا القصة دائما . انكم فى سبيل تحقيق غايتكم تتعمدون أن تسيئوا تعليمنا ، ثم توجهون الينا اللوم » . ومما يؤسف له أن هناك انطباعا عاما بأن المنكود مستر دنلوب كان يتصرف طوال هذه السنوات على أساس هذا المبـدأ الماكيافيلى . ولب المسألة انه انسان ثقيل الظل ، لا يشجع أحـدا على الاقتراب منه ، والنتيجة ان سياسته كانت دائما موضع شك .

واذا كان لنا أن ننجح مرة أخرى فى مصر ، فلابد لنا من أن نضع هذا الشعور موضع الاعتبار . وسنرتكب خطأ فادحا اذا حاولنا أن نفرض عليهم مسئولين كبارا لا يرتضون أخلاقهم ولا يثقون فى عواطفهم . انهم لا يبغون التخلص من الموظفين الانجليـز ، ولكنهم يمقتون وجـود غير الاكفاء ومن لا ضرورة لهم من الانجليز ، بمعنى أنهم يمقتون أن يروا موظفين انجليز يشغلون مناصب يستطيع المصريون أنفسهم أن يشغلوها بكفاءة . ولا بد من تعديل سياستنا فى هذا الصدد ، حتى ولو على حساب فقدان بعض الكفاءات . وبطبيعة الحال ، فلن يتأثر عدد كبير من الانجليز بذلك لأن الكثيرين منهم لبقون ومن ذوى الكفاءات .

الامتيـــــازات :

على أن أكثر ما أثار الشعور بالاستياء بين طبقة المتعلمين هو الاعتقاد الذى ساد أول ما ساد عقب مشروع الدستور الذى أعده سير ويليام ، وهو أن الغاء الامتيازات سيؤدى لا محالة الى زيادة الاشراف البريطانى لا الى تخفيفه ، وحتى الآن فقد ظل الحكم الذاتى دائما مثلا أعلى يعتز الأذكياء به كغاية قصوى يصلون اليها على مراحل ، ويعترفون بأنهم غير

قادرين على ممارسة الحكم الذاتى فورا ، ولكنهم تبينوا أن مثلهم الأعلى هذا وقد تبدد بطريقة فجة ، وان لا محل لمثل هـــذه الأمانى فى الظروف الجـــديدة .

اضراب موظفى الحكومة :

ان الغالبية العظمى لموظفى الحكومة كانت تعارض الاضراب بشدة ، وقد يكون من المهم ان أشير الى نوع الضغط الذى تعرضوا له . لقد ركز المتطرفون بطبيعة الحال،على أهمية استمرار أعمال الشغب والاثارة بغرض التأثير على مؤتمر السلام . وبالرغم من أن عددهم كان قليلا ، فانهم تمكنوا من ايجاد جو شديد من الذعر . على أن أشـــد الضغط واصعبه مقاومة هو الذى جاء من جانب الطلبة وعمـــال السكة الحديدية ، الذين استطاعوا أن يكونوا مثلا للتضحية الحقيقية التى قدموها للقضية الوطنية. فقد أخر الطلبة موعد حصولهم على شهاداتهم سنة كاملة بينما تكبد العمال خسارة مالية كبيرة فى الأجور . وكانت النتيجة أن راح الناس يتساءلون: هل كتب على موظفى الحكومة أن يكونوا الفئة الوحيدة التى لا تقدم أية تضحية ، لا سيما وان استمرارهم فى العمل رأسمال استخدمه الانجليز سياسيا . وكان مثل هذا الضغط الاجتماعى أمرا يصعب تحمله .

ووجدوا تأييدا لمعارضتهم بين العناصر الأجنبية التى كان أفرادها يريدون المضى فى تجنب دفع الضرائب ، ولا سيما بين المحامين الأجانب الذين استاءوا من ادخال القانون الانجليزى واللغة الانجليزية فى المحاكم . وهذا التأييد المحلى ، مصحوبا بمعرفة أن أمريكا وايطاليا لم تعترفا بالحماية ، أقنع العواطف المصرية المتأججة بأن أوروبا والولايات المتحدة (ولا سيما الولايات المتحدة) ستجبران بريطانيا على الجلاء . وكان هذا الاقتناع موضع خشية جزء كبير من أصحاب الرأى المعتدل ، ولكن الخوف من حقيقة الخطر حال بينهم وبين المجازفة باعلان آرائهم .

الكرامـــــة :

لقد حل مستر هاسمون جارى الوزير الامريكى أصل المشكلة بأنها الكرامة المجروحة ولا جدال فى أنها لعبت دورا قويا فى اثارة المشاعر . وكان منظر القبارصة والسوريين والفلسطينيين وأبناء الحجاز وحتى يهود القاهرة وهم فى طريقهم الى مؤتمر السلام ، حبة مرة يصعب ابتلاعها .

اطلاق سراح المسجونين فى مالطة :

ان أثر اطلاق سراح المسجونين لا يزال فى علم الغيب . فسجنهم قد جعل منهم أبطالا مشهورين . ومن الجائز جدا أن تخف شعبيتهم حين يعودون من باريس دون أن يحققوا شيئا . ان التأثير العاجل المرجو هو توقف أعمال الاخلال بالنظام وتشكيل وزارة ، ولكن سير ادموند اللنبى على ادراك تام بالمجازفة التى يقدم عليها ، حيث انه أبلغ مديرى الأقسام فى الليلة السابقة على البيان الذى أصدره أن البلاد سيشملها خـلال أسبوع هدوء تام ، أو تسوء فيها الحالة بصورة خطيرة قد تستدعى اتخاذ اجراءات أشد حزما . ان اطلاق سراح الأربعة فى رأيى ، كان يشغل بال سير ادموند منذ البداية ، فقد قابلته بعـد سير الكسندر بيرو مباشرة ، وبعد ٢٤ ساعة من وصوله ، وكان رأيه مماثلا . وقد ذكرت لكل منهما أن عودتهم ستجعل عمل الحكومة مستحيلا ، وحين لم يعلق المندوب السامى بشىء على ملاحظتى أحسست بأنه غير متفق معى فى هذا الرأى .

ان الخطر الذى يبدو فى الأفق ليس — على ما أعتقد — خطر نشوب أعمـال عنف جديدة ولكنه خطر احتمال حدوث مقاومة ايجابية لجبـاة الضرائب . فاذا ما اقتنع الفـلاحون باتباع سبيل المقاومة — وهو أمر لا يصعب اقناعهم به — فقد ينشأ عن ذلك موقف شديد الحرج .

ما الذى يريده المصريون حقيقة ؟

ان الغالبية العظمى من المصريين راضون فى قرارة أنفســهم عن اســتمرار السيطرة البريطانيــة كما سبق ان ذكرت . انهم فى الحقيقة

لا يعرفون ما يريدونه على وجه التحديد ، ولن يستطيعوا ان يضعوا أية مقترحات محددة للاصلاح ولذلك فانهم قد يقتنعون بالتغييرات الخارجية (لست أريد أن يفهم من ذلك أن تكون هذه التغييرات وهمية) ويجب أن يكون ميدان هذه التغييرات دستوريا وتعليميا . ان طريقة الغاء الامتيازات تتطلب اعادة نظر تامة وكما سبق أن قلت فان اختيار الموظفين البريطانيين يجب أن يتم بعناية أكثر . واذا اتبعنا سياسة مرضية فى هذا الصدد فانى شخصيا لا أخشى قيام أى شعور دائم بالمرارة سواء بين الطبقات المتعلمة أو بين الفلاحين . ان من السهل اثارة الفلاح الى درجة الانفجار ، ولكن ثورته سرعان ما تخبو . أنه يحتاج الى حكومة حازمة ، ولكنه فى قرارة الحكومة البريطانية من الثورة وزعمائها على نحو ما سنرى » .

هذا ما كتبه مستر باترسون فى مذكرة بعث بها الى المندوب السامى فى القاهرة الذى رفعها الى وزارة الخارجية الانجليزية يصور تماما جو التخبط الذى كانت تضطرب فيه السلطة البريطانية فى القاهرة وبالتالى الحكومة البريطانية فى لندن الى حد أن تصورت أن المصريين راضون عن الحماية البريطانيـــة وأنهم كالأطفـــال « يسهل ارضاءهم باجــراءات « خارجية » أى مظهرية . وكان هذا التخبط أهم عامل فى اضطراب موقف الحكومة البريطانية من الثورة وزعمائها على نحو ما سنرى » .

ثالثا : تقدير اللنبى لأسباب الثورة :

يتحدث اللنبى عن أسباب الثورة التى قام بها المصريون فى سنة ١٩١٩ فيردد ما سبق له ولغـــيره أن ردده عن تذمر الفلاحين واستياء الموظفين وغلاء الأسعار ... الخ ولكنه يعترف صراحة بأن الثورة ليست الا مرحلة من مراحل كفاح المصريين منذ سنوات بعيدة فيقول : « ان الاضطرابات الحالية الشديدة هى نتيجة انفجار القلق السياسى الذى بدأ فى سنة ١٩٠٦ أو نحوها ثم خمد وكان المراقبون الأذكياء على علم تام بوجوده ... فلما

زال التهديد التركى وظهرت بوادر اقتراب السلام بدأت مصر تطالب بالمكافأة على مسلكها السليم خلال الحرب ، وعلى المساعدات القيمة التى لا شك فى انها قدمتها لجيوشنا فى صورة رجال ومال وعتاد » .

ولكن هذا لم يمنع اللنبى من أن يسىء فهم الحركة الوطنية فنراه يصنف الوطنيين فى مصر الى ثلاث فئات : —

الأولى : فئة المدرسة القديمة ويقصد بهم رجال الحزب الوطنى ويطلق عليهم وصف « الشجعان » لأنهم عارضوا سعد زغلول والوفد .

الثانية : سعد زغلول ورجال الوفد ويدعوهم بالمتطرفين ويركز عليهم هجومه .

الثالثة : أما الفئة الثالثة فهم « المعتدلون » الذين كانت السياسة البريطانية جادة فى البحث عنهم واحتضانهم وهم يدعون الى « اصلاحات » جزئية كاصلاح التعليم والادارة والقضاء الخ ...

وقد اعترف اللنبى بأن القبض على سعد وزملائه ونفيهم الى مالطة قد وحد صفوف الأمة وجمعها حول سعد والوفد . ودفعها الى الثورة . ولكن الواقع ان السياسة البريطانية فى مصر ظلت تعمل على تشجيع من تسميهم بالعناصر المعتدلة لتضرب بهم الوفد وزعامة سعد للحركة الوطنية . وقد بعث هذا الأمل فى نفوس الانجليز ما حدث من انقسام فى صفوف الوفد فى باريس ثم فى لندن .

وفيما يلى نص التقرير الذى بعث به لورد اللنبى الى حكومته فى لندن عن الحالة العامة فى مصر والأسباب التى أدت الى قيام الثورة :

من الجنرال سير أ. هـ. اللنبى الى ايرل كيرزون [1] .

(رقم ٢٠٥)

القاهرة فى ٤ مايو ١٩١٩

سيدى اللورد

لى الشرف أن أبلغكم انى تسلمت برقيتكم رقم ١٣٦ بتاريخ ١٢ أبريل ١٩١٩ .

١ — مما لا جدال فيه ان أعمال العنف والاضطرابات الأخيرة التى وقعت بصورة مفاجئة فى مصر كانت مفاجئة للسلطات المدنية والعسكرية ، كما كانت مفاجئة للسكان غير الرسميين الذين يعرفون البلاد خير معرفة .

٢ — فى الوقت الذى كتبت فيه برقية سير ميلن تشيتام يوم ٢٤ فبراير كانت شعبية سعد زغلول فى هبوط ، وأحس عدد الذين وقعوا العريضة انهم خدعوا ، وقد جرت محاولة لتشكيل حزب من المعتدلين الذين يريدون ترك مسألة الحماية جانبا ، وتركيز اهتمامهم على المسائل ذات الطابع العملى المتعلقة بشئون التعليم والرى والزراعة . وقد تعرض سعد زغلول لهجوم شديد من جانب رجال الحزب الوطنى القديم الشجعان .

والتقارير الواردة من المديريات ومن الدوائر السياسية فى القاهرة تشير الى نقص مطرد فى الاهتمام بالحركة . والآن ، وفى الفترة بين برقية سير ميلن تشيتام بتاريخ ٢٤ فبراير وبرقية ١٩ مارس ، فقد حدث تغيير كامل فى الموقف بعد اعتقال الباشا . وكانت الآثار المباشرة التى ترتبت على اعتقاله ان أصبح سعد زغلول ورفاقه أبطالا شعبيين ، والأهم من هذا ان اعتقاله قد تسبب فى سد الثغرة بين الوطنيين من أبناء المدرسة

(١) وثيقة رقم ٣٣ .

القديمة وحــزب الباشا . كذلك فأن من النتائج الأخــرى التى أظهرت الحوادث الأخيرة أنها على درجة مماثلة من الأهمية هى اضراب الطلبة .

٣ ـ على ان التنظيم الواضح فى سلسلة الاضطرابات التى أعقبت الاعتقالات كان ، فى اعتقادى ، نتيجة لسيطرة المتطرفين سيطرة تامة على جميع اللجان التى تمثل من يتطلعون الى الاستقلال فى كل مدينة من المدن المصرية . وقد انضم اليهم الوطنيون من أبناء المدرسة القديمة الذين ظلوا حتى ذلك الوقت فى عزلة عن الحركة لشكهم فى ان الباشا ورفاقه المقربين انما يسعون الى تحقيق مآرب شخصية ، كذلك فقد كانت هناك أسباب للتذمر بين الفلاحين جعلتهم أداة طيعة فى يد الدعاية الملتهبة .

ولقد كانت الغالبية العظمى من المتطرفين الذين حرضوا على الشغب والاضطرابات ترى انه مادامت الوسائل السليمة قد فشلت فى لفت نظر الحكام الى مطالبهم ولم يتيحوا الفرصة لقضيتهم لتعرض فى مؤتمر السلام فلابد اذن من أن تفهم الحكومة انها لن تستطيع المضى فى الحكم بدون موافقتهم ، وقد قيل لى أن الاحتياطات الخاصــة التى اتخذناها لحماية خطوط السكة الحديدية قد أظهرت للسكان ان المواصلات هى نقطة ضعفنا . ولكنى أعتقد أن المتطرفين لم تكن لديهم خطة منظمة لقطع المواصلات . أما الفلاحون الذين نهبوا محطات السكة الحديدية فان الغلال التى كانت تجمع للجيش هى السبب الأول الذى حفزهم لعمليات السلب والنهب . لقد كانت القطارات المحملة بالحبوب موضـع اغراء لا يقاوم بالقرب من القاهرة التى ارتفعت فيها أسعار القمح والذرة بسبب احتياجات سـكان المدن اليهما . واود أن أشـير بهذه المناسبة الى أن اجراءات عاجلة قد اتخذت من قبل السلطات المدنية والعسكرية لمواجهة الخطر الذى يتهدد ممتلكات الحكومة ولا سيما خطوط السكة الحديدية . وكان خطر وقوع الاضطرابات قائما بالفعل .

وفى ليلة الاحد ٩ مارس نقلت الى القاهرة قوات عسكرية ، وفى يوم الاثنين ١٠ مارس عجز البوليس عن مواجهة حشود الطلبــة وغيرهم من أبناء العاصمة الذين ساروا وراءهم ، فتولت القوات العســكرية زمام الموقف .

وقد أرسلت قوات من جنود الجيش الى طنطا ليلة الثلاثاء ، وساعدت فى انقاذ محطة السكة الحديدية التى تعرضت للهجوم عليها يوم الاربعاء ١٢ مارس . واتخذت اجراءات فورية لارسال قوات من الجنود الى جميع المراكز الكبيرة ، وكانت مجموعات كبيرة منها قد وصلت الى أسيوط والفيوم وبنى سويف وشبين الكوم والزقازيق ودمنهور والمنصورة قبل وقوع أية اضطرابات خطيرة . وقبل يوم ١٤ مارس كانت الاجراءات اللازمة قد اتخذت لحماية خطوط السكة الحديدية حيث وضع الجنود عند الكبارى المقامة على النيل ، والخفراء فى القرى والطرق المؤدية اليها .

٤ ـ كان هناك أوثق الاتصال بين ادارة مخابرات الجيش ووزارة الداخلية طوال فترة الحرب ، وقد عمل المدير العام للأمن العــام ورجال البوليس الانجليز فى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والمفتشون السبعة فى المديريات بتعاون تام مع الجيش . وكانت المديريات قد نزع سلاحها تماما فى سنة ١٩١٦ ـ ١٩١٧ .

٥ ـ ان الاضطرابات الحالية الشــديدة هى نتيجة انفجار القلق السياسى الذى بدأ فى سنة ١٩٠٦ أو نحوها ، ثم خمد . وكان المراقبون الأذكياء على علم تام بوجوده . وقد كان ادراك المتطرفين للموقف العسكرى وخطورته خلال الحرب هو السبب الذى دفعهم الى التمسك بالهدوء ، فلما زال التهديد التركى ، وظهرت بوادر اقتراب الســلام بدأت مصر تطالب بالمكافأة على مسلكها السليم خلال الحرب ، وعلى المساعدات القيمة التى لا شك فى انها قدمتها لجيوشنا ، فى صورة رجال ومال وعتاد . ان فخامتك

تعرف تاريخ الشهور الستة الأخيرة ، وتدرك شعور خيبة الأمل الشديدة التى أحس بها المصريون للمعاملة التى لقيتها مصر من انجلترا ، وقد أشتد هذا الشعور بالاستياء نتيجة لما اعتبرته مصر تفضيلا لغيرها من الأمم عليها ، حيث سمح لوفودها بأن تحضر مؤتمر السلام ، بينما لم يسمح لوفدها هى بأن يحضره . ولقد كان للمؤامرات الأجنبية ـ البولشفية والطورانية ـ أثرها على الموقف ، ولكنى أعتقد أنه لم يكن بالأثر الكبير .

٦ ـ لقد تعرضت المخابرات المصرية للجذب فى الماضى فقد قدمت مصر خلال الحرب الكثير من الاكفاء من رجالها الى الجيش وكان ذلك من الأسباب التى أعجزت ادارة المخابرات التى لم تكن فى الأصل على درجة كبيرة من الكفاءة .

٧ ـ وفى ظل هذه الظروف ، فانى لم أتخذ ، ولا أقترح أن أتخذ أية اجراءات عاجلة بالنسبة لتصرف أولئك الذين يزودون دار حماية حكومة جلالة الملك بالمعلومات .

ان هيئة الموظفين التى تعرف فخامتك انها غير كافية من حيث العدد ، مشغولة تماما فى الوقت الحاضر .

وأقترح أن تكون هذه المسألة واحدة من المسائل التى تبحثها اللجنة التى ستصل قريبا برياسة لورد ملنر .

المخلص

أ. هـ. اللنبى



أ. هـ. اللنبى

الفصل السادس : اللنبى وسياسة التهدئة :

تعيين جنرال اللنبى مندوبا ساميا ــ سياسة التهدئة ــ استمرار الثورة كما سجلتها الوثائق البريطانية ــ تقارير يومية واسبوعية لدار المندوب السامى ــ التفكير فى تشكيل لجنــة لبحث أســباب الثورة ــ اضراب الموظفين ــ محــاولة مهــادنة الثورة ــ أنبـــاء الثورة من المصادر العربية ــ الغاء المحاكم العسكرية ــ الافراج عن سعد وزملائه ــ مؤتمر الصلح ــ وزارة محمد سعيد ــ محاكمات الثورة ــ قضــية المؤامرة الكبرى ــ المصريون بين الاحتفال بذكرى ١١ نوفمبر ، ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ــ القبض على اعضاء لجنة الوفــد المركزية وتجدد الاغتيالات السياسية .

الفصل السادس

اللنبى وسـياسة التهدئة

تعيين جنرال اللنبى مندوبا ساميا :

لم ترتح الحكومة الانجليزية للطريقة التى عالج بها وينجت الثورة المصرية ، وقد رأينا فى مراسـلات الحكومة الانجليزية انها أخذت عليه مقابلته لسعد باشا وزميليه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ والأسلوب الذىأدار به الحديث معهم ، وهو أسلوب انتهى بهم — فى رأى الحكومة البريطانية — الى المطالبة باستقلال مصر والدفاع عن حق مصر فى هذا الاستقلال .

ثم أخذت عليه الطريقة التى اتبعها فى مواجهة الثورة فاستدعته الى لنـدن .

وقام سير ملن تشيتهام بأعمال المندوب السامى فى مصر حتى صدر قرار الحكومة البريطانية بتعيين الجنرال اللنبى فى هذا المنصب ، وكانت سمعة الجنرال اللنبى فى الدوائر البريطانية كواحد من أهم العسـكريين الذين حققوا للحلفاء النصر فى فلسطين ، كما كانت خبرته بالشئون المصرية من أبرز العوامل التى زكت تعيينه لهذا المنصب فعين على الفور مندوبا ساميا فوق العادة فى مصر والسودان وكلف بالاسراع فى تسلم مهام منصبه .

وصل اللنبى الى مصر فى ٢٥ مارس عام ١٩١٩ وأقنعته اجتماعاته بالوزراء المصريين وغيرهم بضرورة اتخاذ اجراء عاجل لتهـدئة الحالة . والواقع أن اللنبى بعد ان درس الحالة بدأ يميل الى اصطناع موقف الملاينة والتهدئة الذى كانت السلطات البريطانية فى القاهرة قد سبقته فى الاتجاه اليه على عهد سير ملن تشيتهام كما رأينا فى الوثائق السابقة . وبذلك لم

يكن اللنبى مبتدع سياسة التهدئة • فقد وجد ميلا من السلطات العسكرية فى مصر لاتخاذ اجراء فى هـذا الشأن • ويرجع ذلك الى أن السلطات البريطانية فى مصر التى لم تكن لتصدق أن يحدث فى مصر هذا الانفجار ، فراحت تتخبط فى فهم الثورة وأسبابها بادعاء انها تارة موجهة ضد السلطان وتارة ضد البريطانيين ، وأخرى ضد الأجانب أو أن لها اتجاهات بولشوفية حتى اضطرت فى آخر الأمر الى الاعتراف بأن الحركة « قومية » بكل ما فى الكلمة من معنى كما ذكر اللنبى فى أحد تقاريره • الا أن موقف التهدئة الذى مال اليه اللنبى فى الأيام الأولى لوصوله الى مصر كان مقيدا بالاطار العام الذى سارت فيه سياسته وكانت ترسم هذا الاطار المبـادىء الرئيسية التاليـة : ــ

أولا : تأكيد الحماية البريطانية على مصر والعمل على نيل موافقة جميع الدول على هذه الحماية •

ثانيا : قمع الثورة ونشر الهدوء فى مصر •

ثالثا : تشكيل حكومة مصرية من العناصر المعتدلة •

رابعا : السماح لمن يرغب من الزعماء المصريين فى السفر الى أوربا للدفاع عن القضية المصرية كاجراء لابد منه لتهـدئة الحالة • وقد أعلن اللنبى فعلا بعد وصوله الى القاهرة بأيام هذا القرار كما أعلن ان سعدا وزملاءه المنفيين فى مالطـة سيطلق سراحهم ويسمح لهم بالسفر أنَّى يشاءون •

ولا شك ان اعلان هذا القرار عاون على تهدئة الحالة فى مصر • ثم جاء قرار تغيير الوزارة واسناد رئاستها الى حسين رشدى باشا ــ الذى كان معـروفا بالعطف على مشروع تأليف الوفد ومساعدته فى السفر الى أوربا ــ فزاد فى الاتجاه نحو التهدئة •

ويتضح ذلك من البرقيات التالية المتبادلة بين اللنبى وحكومته :

من ايرل كيرزون الى سير م• شيتهام (١)

وزارة الخارجية ٢١ مارس ١٩١٩

(رقم ٣٦٥)

تلغرافيا

« بشأن برقيتكم رقم ٤٠٨ ورقم ٤١٠ •

ان الجنرال اللنبى فى طريقه الآن الى مصر •

ان عليك ان تبلغ السلطان على الفور انه بالنظر الى الموقف الخطير فى مصر وغياب المندوب السامى لصاحب الجلالة من البلاد ، فانه لما يسر جلالة الملك أن يعين الجنرال اللنبى ليكون المندوب السامى الخاص لجلالته لمصر والسودان • وقد خولت اليه السلطة العليا فى كافة الشئون العسكرية والمدنية ، وان يتخذ جميع الاجراءات التى يراها ضرورية وملحة لاعادة القانون والنظام فى ذينك البلدين وان يأمر ويتصرف فى جميـع الشئون بحسب ما تتطلبه ضرورة المحافظة على حماية جلالته على مصر على أساس مأمون ومستقر •

وعليك أن تتخذ اجراءات نشر هذا التعيين بهذه النصوص » •

(خاص) •

« انك تفهم الظروف التى أحاطت بهذا التعيين وأنه لا يحمل معنى التقليل فى تقدير حكومة صاحب الجلالة للخـدمات الطيبة التى تقدمها فى موقف عصيب كهذا » •

---

(١) وثيقة رقم ٣٤ •

من الجنرال سير أ. اللنبى [1]

الى ايرل كيرزون

(تسلم فى ٢٧ مارس)

(رقم ٤٤٩ عاجل جدا)

القاهرة فى ٢٨ مارس ١٩١٩ • تلغرافيـا •

« بشأن برقيتى رقم ٤٤٣ بتاريخ ٢٦ مارس أرى من الأهمية القصوى أن يعرف المصريون أن حمايتنا عليهم قد لقيت موافقـة الدول وقد فهمت أن ايطاليا والولايات المتحدة لم تعترفا بالحماية • فهل يمكنكم الحصول على هذا الاعتراف • أو اصدار تصريح ما ، لا يقبل الجدل » •

وقد احالت الخارجية البريطانية هذه البرقية على الفور الى مستر بلفور وزير الخارجية والى مستر لويد جورج رئيس الوزراء الموجودين فى باريس لحضور مؤتمر الصلح •

وانتهى الأمر باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية (فى ١٨ أبريل ١٩١٩) ــ بالحمـاية على مصر ، رغم « مبـادىء » الرئيس ويلسون الأربعة عشر » •

وصل اللنبى الى القاهرة وتسلم مهام منصبه وبدأ يوالى التقارير الى حكومته يصف فيها أحداث الثورة :

---

(٢) وثيقة رقم ٣٥ .

من الجنرال سير أ. هـ. اللنبى الى ايرل كيرزون [1]

(رقم ١٣٥)

القاهرة فى ٣٠ مارس ١٩١٩

سيدى اللورد :

تضمنت تقارير سير م. تشيتام رقم ١٢٥ بتاريخ ٢٢ مارس ورقم ١٣١ بتاريخ ٢٥ مارس سجلا للمظاهرات والاضطرابات التى وقعت فى مصر فى الفترة ما بين ٩ مارس ، ٢٢ مارس ولى الشرف فى أن أقدم لفخامتكم تقريرا عن سير الحوادث خلال الأسبوع المـاضى •

١ ــ الموقف يوم ٢٢ مارس :

كانت القاهرة هادئة ، واستمر اضراب المحامين والطلبة ، بينما بدأ أصحاب العـربات يعودون الى عملهم ، وكذا الحال ــ ولكن على نطاق أضيق ــ بالنسبة لموظفى السكة الحديد ، أما خدمة الترام فتجرى فى ظل قيود شديدة تحت الاشراف العسكرى ، كما أن موظفى الحكومة يذهبون الى مكاتبهم •

والحالة فى الاسكندرية طبيعية منذ بضعة أيام بينما عاد الهدوء الى بور سعيد بعد أعمال الشغب التى وقعت فى اليوم السابق ، ولم تقع أية اضطرابات، على الاطلاق فى السويس •

وفى مصر السفلى أعيد النظام الى مديريتى القليوبية والمنوفية ، وان كانت قد وردت اليوم أنباء من المنوفية عن وقوع حادث تخريب للسكة الحديدية • وقد بدأ البدو على حدود المنوفـية يتفرقون • وكانت مدن

---

(١) وثيقة رقم ٣٦ .

الشرقية هادئة نسبيا ، وان لم تخل من المظاهرات • أما المديريات الأخرى البعيدة فالاضطرابات فيها مازالت مستمرة • ان مدن الدقهلية ليست هادئة على الاطلاق ، فى حين أن الأرياف تغلى • وأعمال الهجوم على وسائل المواصلات واتلافها مستمرة • والحالة فى أجزاء الأكبر من مديرية الغربية هادئة ، ولكن أعمال السلب وسرقة المواشى متفشية فى المناطق الشمالية منها • والبحيرة هادئة بوجه عام ولكن البدو الثائرين دائما الذين يقيمون عند الحافة الغربية لهذه المديرية لا يزالون يمارسون نشاطهم العدائى كما أن مجموعات كثيرة منهم تشن هجمات خطيرة على القرى الكبيرة وعلى وسائل المواصلات فى القرى الكبيرة لهذه المنطقة ويخشى أن تكون أشغال الرى قد دمرت • وفيما عدا بعض الاضطرابات التى وقعت فى وادى النطرون فان الصحراء الغربية لم تتأثر بالحركة فقد رفض بدو الساحل عروض المبعوثين من البحيرة ، وقام الكثيرون منهم بحراسة محطة سكة حديد مربوط •

وفى الصعيد فان مديرية الجيزة لم تكن حتى الآن بدون حوادث ، ولكن الهدوء كان يعود تماما كما أن البدو المقيمين على الحدود بدأوا يتفرقون • وظلت مناطق كثيرة من هذه المديرية ومديرية بنى سويف على ما هى عليه فقد حدثت ثورة شديدة العنف فى الواسطى كما ذكرت من قبل ، وفى خلال الاضطرابات الخطيرة التى حدثت فى مدينة بنى سويف حطم منزل القاضى بمحكمة الجنايات تماما • وكانت الحالة هنا فى وقت من الأوقات تبدو شديدة الحرج بسبب وجود عدد كبير من رجال البدو فى المناطق المجاورة • ولكن السلطات المحلية التى جهزت نفسها تماما وجدت العون من عناصر قوية ومنظمة بين السكان ، وكذلك بين البدو • وفى يوم ٢٢ استطاع المدير ان يبعث بتقرير ذكر فيه ان الحالة طبيعية وان الأسواق والحوانيت عادت ففتحت أبوابها وان الأجانب الذين لجأوا الى بيتين تحت حماية ١٠٠ من الجنود الهنود ، سالمون • وهناك معلومات موثوق بها بالنسبة للعناصر التى تثير الشغب وتدعو اليه فى هذه المنطقة •

أما فى الفيوم فان الحالة فيها تثير الانزعاج فان البدو هناك طردوا البوليس فى المناطق النائية ، وجردوهم من أسلحتهم واستولوا على أطسا على بعد ١٠ كيلو مترات من مدينة الفيوم • وقد وجدت الحامية العسكرية الصغيرة والسلطات المحلية التى أثبتت كفاءتها العون من جانب السكان ضد اعتداءات البدو • وقبل أن يحل يوم ٢٢ كان النظام قد أعيد فى المناطق الوسطى ، وبدأت الاستعدادات تتخذ لاستعادة السيطرة على المناطق النائيـة •

وقد أعيد الهدوء الى الجزء الشمالى من مديرية المنيا ، ولكن المنطقة الواقعة بين ملوى وأسيوط — وهى منطقة تعج بالمجرمين فى الأوقات العادية شهدت اضطرابات تفوق ما شهدته أية منطقة أخرى فى مصر ويتحمل سكان ديروط المسئولية الرئيسية لمقتل مسئول بريطانى فى مصر هو القائمقام بوب بك ضابط مصلحة السجون ، ومسئولية مقتل الضباط البريطانيين وربما الجنود الذين كانوا فى القطار القادم من الأقصر فى ليلة ١٧ مارس • وكانت هذه المدينة يوم ٢٢ فى أيدى جماعة مسلحة هاجمت المركز وتأهبت استعدادا لوقف الملاحة على النيل •

وفى اسيوط نفسها ظلت الحالة دقيقة تماما منذ يوم ١٨ ، فقد حشدت بعض العناصر المعروفة بميلها الى العنف ، ولكنها لم تبدأ نشاطها بعـد • والشعور معاد بشدة للبريطانيين • وقد راحت اللجنة الوطنية المحلية — ومعظم اعضائها من الاقباط — تصدر بتشجيع من المدير الحصيف منشورات تنادى بالاستقلال ، وتدعو الى استخدام العنف • وعلى الرغم من المصادمات الدائرة فى الاجزاء الجنوبية للمدينة فان الأمل وطيد فى امكان تجنب وقوع اضطرابات حادة •

وليس من الواضح حتى الآن ما يحدث فى مديريات أقصى الجنوب وهى جرجا وقنا وأسوان ولكن يبدو مع ذلك بوجه عام أن فترة الهجمات التى يقوم بها البدو وغيرهم من العناصر العادية حدثت عقب المظاهرات

السلمية يوم ١٨ أو حوالى هذه الفترة • وقد ظلت مدينتا قنا والاقصر هادئتين حتى يوم ٢٠ ولكن الحالة اصبحت فيهما خطيرة يوم ٢٢ •

أما فى السودان فلم يكن هناك سبب للقلق ، بيد أن الشائعات القادمة من مصر بدأت تثير شعورا بالضيق وشعورا بالاثارة بين صغار الموظفين المصريين • وقد أرسلت المعونة الى اسوان وهى فى طريقها اليها ، كما أن الجنرال ستاك طلب امدادات بريطانية لحاميته لم يتيسر ارسالها •

٢ ــ التطورات من ٢٣ الى ٢٨ مارس :

لست أعتزم أن اشرح فى هذه البرقية اتجاهات الرأى العام السياسى فى القاهرة • فباستثناء ندرة الترام ، ووجود عدد من جنود البوليس الحربى المصريين والبريطانيين فى مختلف المناطق ، وبعض التجمعات لطلبة المعاهد الدينية أو غيرهم من الطلبة ، فان المدينة احتفظت من الظاهر بصورتها الطبيعية ، وبدأ الرجال يعودون تدريجيا الى أعمالهم فى ورش السكة الحديدية ، كما أن الاسكندرية وبورسعيد احتفظتا بالهدوء التام •

وفى الوجه البحرى فان مديريتى القليوبية والمنوفية ظلتا هادئتين تماما، وتضمنت التقارير العسكرية اشارة الى روح الود الأكيد التى أبداها السكان فى بعض المناطق •

وفى الشرقية وقعت بعض الحوادث المتفرقة ، أهمها حادث الهجوم على أحد القطارات ، ولكن الحالة بدأت تعود الى طبيعتها بسرعة ، واعتقل عدد كبير من الأشخاص خلال عمليات اعادة النظام ، من بينهم بعض العمد • وقد ظلت الزقازيق هادئة ، والسكان يمارسون أعمالهم كالعادة • وقد فهمت أن اللجنة الوطنية المحلية قررت أن توقف عملياتها وأن ترسل وفدا الى القاهرة يقدم مظالمهم لى • وفى الدقهلية خفت أعمال الشغب وان كانت قد حدثت بعض أعمال العنف فى كثير من المناطق ، اذكر من بينها

تدمير المتاريس بالقرب من السنبلاوين ، وكوبرى من كبارى السكة الحديدية الضيقة بالقرب من دكرنس يوم ٢٥ ، وحرق مبانى الرى فى ميت سمنود [1] يوم ٢٧ ، كذلك فان الغربية ظلت هادئة بالرغم من تنظيم مظاهرة ضمت ألفى شخص هاجموا مركز زفتى يوم ٢٥ مارس ، ولم يتفرقوا الا بعد أن هدد البوليس باطلاق النار عليهم • كذلك تعرضت السكة الحديدية بالقرب من زفتى لبعض الاضرار • وظلت المنطقة الشمالية فى هذه المديرية ــ وقلبها دسوق وكفر الشيخ ــ منطقة هادئة • وفى يوم ٢٦ مارس طوق طابور من القوات الجوية كفر الشيخ ، وبدأت حملة من الاعتقالات ، بينما قامت الجماهير فى ذلك اليوم نفسه بتدمير كنيسة قبطية بالقرب من دسوق ، وقد ساد الهدوء منطقة البحيرة كلها تقريبا ، وقام رجالات البلاد بتشكيل لجان للمحافظة على الأمن العام وتوفير المواد الغذائية • وقد حدثت فى الغرب يوم ٢٤ مارس محاولة قام بها ٢٠٠ شخص لتدمير كوبرى بالقرب من كفر الدوار ، ولكن طابورا متحركا توجه فى اليوم التالى الى حدود تلك المديرية • وقام بسلسلة من الاعتقالات فى حوش عيسى ، كما قام طابور متحرك آخر باحتلال كوم حمادة يوم ٢٧ دون مقاومة •

وفى مديريات الجيزة وبنى سويف لم ترد انباء عن وقوع حوادث ، باستثناء هجوم وقع على مصنع السكر بالحوامدية استطاع الجنود والبوليس أن يصدوه وان ينزلوا بالمهاجمين ثلاث أصابات •

ولم تحدث اضطرابات فى الفيوم ، وظلت يوم ٢٧ خالية من البدو ، كذلك فلم تحدث أية اضطرابات فى المناطق الشمالية لمديرية المنيا ، بينما ظل جنوب المنيا وشمال أسيوط مناطق معادية ، ولكن الحياة العادية فيهما استمرت تتخللها بعض حوادث العنف التى كانت ترتكبها العصابات بين

(١) وصحتها منية سمنود وظلت العاصمة لمركز أجا بمديرية الدقهلية منذ عام ١٨٦٣ حتى ١٩٠٧ •

وقت وآخر • وفى المناطق المجاورة لملوى ومنفلوط وديروط ، أطلقت يوم ٢٦ بعض الأعيرة النارية على الزوارق الطائرة والبواخر النهرية • وفى جنوب ديروط واجهت قوات الجنرال هدلستون المتجهة الى أسيوط بعض المقاومة ، ويؤسفنى أن اقول أن اللفتانت كولونيل أ • و • هازل مفتش وزارة الداخلية أصيب بجروح مميتة • وفى أسيوط نفسها انتشرت أعمال العنف بشدة بعد أن كان المأمول أمكان تجنبها فقد استمرت من يوم ٢٣ الى يوم ٢٥ أعمال النهب والحرق والمعارك الشديدة بين الحامية المحلية ورجال البدو وغيرهم من الثائرين ، ولم ينقذ الموقف الا وصول قوة الجنرال هدلستون وقد نتج عن ذلك دمار شديد شمل تدمير المبانى الحكومية ونورج للسلطات العسكرية و٣٠ ألف طن من الدقيق •

وفى تلك الاثناء كانت مديرية الجيزة هادئة ، بينما ذكرت التقارير الواردة من قنا والاقصر يوم ٢٤ أن الحالة لاتزال خطيرة وتتطلب امدادات من الجنود بصورة عاجلة • وفى يوم ٢٥ غادرت القوة التى ارسلت من السودان لانقاذ اسوان منطقة الشلال الى الأقصر بطريق السكة الحديدية ، ولكنها اضطرت الى العودة بسبب كسر فى القضبان ، ثم سافرت ثانية بطريق النهر ، ووصلت الى الأقصر يوم ٢٦ بحالة طيبة ، وفى يوم ٢٥ ، وردت التقارير من الأقصر وأسوان وقنا بأن الحالة فيهما تتحسن •

وظلت اسوان هادئة منذ يوم ٢٢ ، واتضح ان الجنود الذين وصلوا من السودان لقــوا من عرب تلك المديرية استعدادا لتقــديم كل عــون لهــم •

٣ ــ الموقف يوم ٢٩ مارس :

كان من الواضح حتى يوم أمس أن النظام قد أعيد فى مختلف أنحاء البلاد باستثناء بعض مناطق مديرية الدقهلية حيث استمرت بعض أعمال الشغب المتفرقة •

ففى القاهرة استمر اضراب المحامين ، وتوجه ما يقرب من نصف طلبة المدارس الابتدائية التى فتحت أمس بعد أجازة عادية الى مدارسهم ، أما المدارس الثانوية والكليات فلم يتوجه اليها طلبتها باستثناء مدرسة رأس التين الثانوية بالاسكندرية التى حضر أكثر من نصف طلبتها فصــولهم الدراسية ، وقد تجدد بعض الأمل فى الوصول الى تسوية سريعة لاضراب التــرام •

وبالرغم مما بدا على السطح من أن الحياة تسير سيرا طبيعيا فقد كانت هناك تيارات خفية عديدة من الشائعات عن احتمال حدوث اضرابات جديدة تصحبها اعتداءات على الاوراح والممتلكات ، وقد ازداد تداول هذه الشائعات بحرية يوم ٢ أبريل ، وأصبح الأزهر على وجه اليقين مركز مقاومة كل محاولة للتهدئة •

واتخذت اجراءات تستهدف منع سفر أى أشخاص من القاهرة يحتمل أن يقوموا باثارة اضطرابات جديدة فى المديريات •

وفى الوجه البحرى ، كانت المواصلات الرئيسية كلها تحت السيطرة العسكرية ، وكانت المواصلات الحديدية والتلغرافية والتليفونية الرئيسية تعمل بانتظام • كذلك فأن الطوابير العسكرية كانت تؤدى واجباتها فى شرقى وغربى خطوط السكك الحديدية الرئيسية • أما السكك الحديدية الضيقة فكانت لاتزال معطلة ولم يتعرض الرى لاضرار جسيمة ، وان كانت هناك بعض الحوادث التى أدت الى كسر فى ضفاف بعض القنوات والاهوسة تسببت فى حدوث بعض الفيضانات ، وليست لدينا انباء عن وقوع اضرار خطيرة فى محطات الطلمبات باستثناء محطة واحدة • ومن غير الممكن أن نقدر فى الوقت الحاضر مدى الخسارة الفعلية • وقد وقعت بعض أعمال القتل المتفرقة ، ولكن عدد القتلى غير معروف حتى الآن •

وفى الصعيد كانت هناك قوة تتجه جنوبا من الواسطى ، وأخــرى تحتل منطقة اسيوط فى حين أمكن انقاذ الموقف فى اسوان وقنا بواسطة قوات

جىء بها من السودان • وكانت السكة الحديدية من القاهرة الى الواسطى مستمرة كما أعيد الخط الحديدى من الواسطى الى الفيوم • كذلك فقد كانت هناك ، على الأرجح ، خدمة للسكة الحديدية بين الأقصر وأسوان ، وفى الوقت نفسه فان التلغراف كان يعمل ، بقيود ، بين القاهرة وأسوان• وعلى الرغم من تعرض الممتلكات الحكومية فى الصعيد ، ولا سيما فى بنى سويف والمنيا وديروط وأسيوط لأضرار جسيمة ، فان الأضرار التى لحقت بالرى كانت ضئيلة •

والمعتقد أن مصانع السكر فى أرمنت والبلينا ، ونجع حمادى ، لم تمس بسوء ، وانها استمرت فى عملها بدون توقف • ولم يعرف حتى الآن مدى الخسائر التى لحقت بالأرواح ، ولكن باستثناء بعض حوادث القتل المتفرقة فان الجاليات الأوروبية وضعت فى الأماكن المناسبة ، وظلت فيها الى أن أنقذت عن طريق النهر،أو بعد أن هدأت الاضطرابات •

ولقد ألمحت بين الحين والحين فى هذه البرقية الى مسلك المسئولين المصريين وأقترح أن أكرس برقية لاحقة لهذا الموضوع ، ولكنى أود أن أشير الى أن مسلك الموظفين المسئولين عن المحافظة على النظام — وبينهم ولا شك غالبية كبيرة تتعاطف مع القضية الوطنية ان لم يكن مع الحزب المتطرف الذى ينادى بالاستقلال — كان على وجه العموم جديرا بالثناء الشديد • لقد كان بعضهم ضعيفا ، وفقد بعضهم الآخر أعصابه ، كما تبين ان بعضهم كان مهملا بصورة متعمدة ، ولكنهم ، على وجه العموم ، لم يظهروا براعة فى معظم المواقف الصعبة فحسب،بل نظموا كذلك مقاومة شديدة كما حدث فى الفيوم وفى الجنوب حيث اتخذت أعمال الشعب طابع العنف الشديد • كما أن الطبقات الدنيا قامت بأعمال عظيمة اتسمت بالشجاعة •

أ•هـ• اللنبى

المندوب السامى

من الجنرال سير • أ اللنبى الى ايرل كيرزون (تسلم فى ٣١ مارس) [١]

القاهرة فى ٣١ مارس

(رقم ٤٦٥ عاجل جدا)

(تلغــرافيا)

بشأن برقيتى رقم ٤٤٣ بتاريخ ٢٦ مارس •

ردا على الخطاب الذى وجهته الى الوجهــاء وأعربت فيه عن استعدادى لقبول تعاون المصريين فانى تلقيت أمس مذكرة طويلة موقعا عليها من وفد المتطرفين [٢] تتضمن أن أعمال الشعب سببها الشعور العام بأن وجهة نظر المصريين لم يسمح لها بأن تسمع ، ولهجة هذه المذكرة معتدلة بوجه عام • ولم تتصل بى أية هيئة أخرى أو أى شخص آخر •

وقد استدعيت اليوم الوزراء السابقين وقلت لهم أنه بالنظر الى أن الوفد قد كتب لى فانى أرى أن أقابل أعضاءه • وطلبت الى الوزراء رأيهم ، فطلبوا الى — وعلى رأسهم رشدى باشا وعدلى باشا — أن أرفع القيود من أمام كل من يريد السفر من مصر بدون استثناء •

---

(١) وثيقة رقم ٣٧ •

(٢) يشير بذلك الى التقرير الذى رفعه الوفد اليه ، على اثر اعلانه أنه يقبل من اى رجل كان ما يراه فى امر وقف الثورة القائمة وعودة السكينة والسلام الى البلاد . وقد شرح له الوفد فيه اسباب الثورة وعزا حدتها الى تصرف السلطة العسكرية العنيف ونصح بتنصيب واحد من ثلاثة حسين رشدى أو عدلى يكن أو عبد الخالق ثروت رئيسا للحكومة والافراج عن المنفيين الاربعة واعطاء البلاد الترضية الكافية . وعلى أثر وصول هــذا التقرير اليه استدعى اللنبى أعضاء الوفد الموجودين بالقاهرة وتناقش معهم حتى اقتنع بما فيه . راجع د. يوسف نحاس ، ذكريات ماهر ، عبد العزيز ، ص ٦٨ •

ان هذا الاجراء الذى لا يحمل أى اعتراف رسمى عام من جانبى من شأنه أن يعيد الهدوء بطريقة اوتوماتيكية ، ويضمن تشكيل الوزارة .

وبعدها يصبح فى الامكان اجراء محادثات مجدية مع حكومة صاحب الجلالة .

وقد قرر رشدى تأكيده بقبول الحماية .

ان النظام قد أعيد فى الظاهر فى المديريات ، بالرغم من التهديد بالقيام باضراب عام فى القاهرة ربما لا يستمر لفترة طويلة .

وأقترح ، بموافقتكم ، اصدار جوازات سفر لأى من المصريين المحترمين الذين يرغبون فى زيارة أوروبا ، بدون الاشارة الى نوع مطالبهم كما هو المتبع فى فلسطين وسوريا ، وهو ما من شأنه أن يضع المصريين على قدم المساواة مع غيرهم من الشعوب بالنسبة لحركة الحرية .

وقد أوضحت لهم انى قادر على قمع الشغب ، وهذا الاجراء الذى أقترح اتخاذه سيكون له تأثير طيب .

رجاء اصدار موافقتكم .

ارسل الى مستر بلفور فى باريس (رقم ٤٦٥)

(انتهى نص البرقية السرية)

عاجل جدا أيضا : (١)

من مستر بلفور الى ايرل كيزون

(تسليم فى ٣ ابريل)

باريس فى ٢ ابريل ١٩١٩

(رقم ٦٢١ عاجل جدا)

(تلغرافيا)

بشأن برقية الجنرال اللنبى رقم ٤٦٥

فى رأى رئيس الوزراء وفى رأيى انه لما كان الجنرال اللنبى قد عين مندوبا ساميا خاصا فى مصر لمعالجة الموقف هناك ، فان نصيحته لايمكن تجاهلها ، ولذلك فاننا نشعر بأن علينا أن نؤيد المقترحات التى يراها لاعادة الهدوء ، ونرى أن التوصيات التى ضمنها برقيته يجب أن تحظى بالموافقة عليها .

وعلى حين أننا متفقون معك فى أن من المرغوب أن يكون على علم باقتراحك الخاص باللجنة ، فاننا نرى أن من الأفضل أن يقدم له ذلك مؤقتا فى برقية منفصلة ، وكاجراء يعاون فى الوصول الى تسوية نهائية للمصاعب السياسية . ونرى كذلك أن تكون معالجة هذا الأمر بطريقة بعيدة كل البعد عن مسألة جوازات السفر .

ومن المهم تجنب أى مظهر من مظاهر عدم الثقة بسياسته الحالية ، وقد يصبح من المرغوب فيه ، فى النهاية ، أن نطبق الخطتين كليهما .

ولست أرى أن سياسة اللنبى تتعارض فى جوهرها مع الاقتراحات التى ضمنتها برقيتى رقم ٥١٨ .

وعلينا أن نذكر أنه فى حين أنه على معرفة تامة بوجهة نظرنا ، فاننا لسنا على معرفة تامة بالأحوال المحلية الحاضرة .

(انتهى نص البرقية السرية)

---

(١) وثيقة رقم ٣٨ .



بعض أعضاء الوفد المصرى

نص الوثيقة : [1]

رقم١٣٩ ـــ من الجنرال ســير أ. اللنبى الى ايرل كيرزون (تسلم فى ٣ أبريـــل) .

القاهرة فى ٢ ابريل ١٩١٩

(رقم ٤٨٤)

(تلغرافيـــا)

تبين من خطاب بعث به اسماعيل صدقى باشا الى شقيقه فى القاهرة أن زغلول وثلاثة آخرين من المصريين المبعدين الى مالطة معتقلون فى معسكر اعتقال لأسرى الحرب فى بولفريستا .

ولقد كان لهذا أثره السىء هنا . رجاء اتخاذ الاجراءات اللازمة مع وزارة المستعمرات لكى يعامل زعماء الشعب معاملة المعتقلين السياسيين لا معاملة أسرى الحرب .

(انتهى نص البرقية السرية)

---

(١) وثيقة رقم ٣٩ .

من الجنرال سير أ. اللنبى الى ايرل كيرزون (تسلم فى ٣ أبريل) (١)

القاهرة فى ٢ أبريل ١٩١٩

(رقم ٤٨٦ عاجل)

(تلغرافيا)

الحالة اليوم

خرج طلبة الكلية الحربية فى ساعة مبكرة من صباح اليوم تاركين مسدساتهم ومعداتهم وراءهم . وقد انضم اليهم بعد ذلك عدد من طلبة كلية البوليس .

وقد بدأ اليوم اضراب جزئى لموظفى الحكومة وينتظر أن يتسع نطاقه غدا .

واقتحم ٦٠ جنديا من فصيلة الجيش المصرى صدرت اليها الأوامر بالتوجه الى الواسطى ، اقتحموا الثكنات وخرجوا الى المدينة معهم أسلحتهم وذخائرهم . وقد عاد جميعهم باستثناء عشرة فقط . ومن المأمول أن تسافر الفصيلة كلها الى الواسطى غدا . وأظن أن الضباط المصريين الكبار قد خطبوا فيهم وأثروا عليهم . والحالة فى المديريات هادئة بصفة عامة . والاصابات التى نجمت عن الحوادث التى وقعت فى مزغونة أمس هى كما يعتقد ، سبعة جنود قتلى ، و ١٧ من المواطنين قتلى و ١٢ جرحى .

(انتهى نص البرقية السرية)

(١) وثيقة رقم ٤٠ .

من الجنرال اللنبى الى ايرل كيرزون (تسلم فى ٤ ابريل)(١)

القاهرة فى ٤ ابريل ١٩١٩ .

(رقم ٤٩٧ عاجل جدا)

(تلغرافيا)

اجتمعت مع السلطان صباح اليوم . أعتقد أن من الممكن الان الوثوق بالجيش والبوليس المصريين وان كان تأثرهما يزداد يوما بالآراء التى تنشرها صحف المتطرفين اللذين يزدادون قوة وعنفا .

ان الحركة الوطنية التى كانت فى بادىء الأمر حركة سياسية بحته ، بدأت الان تتخذ طابعا دينيا . وجامع الازهر هو مركز الاضطرابات الدينية ، حيث تلقى فيه الخطب المثيرة والنارية ليل نهار . وبالنظر الى الطبيعة المقدسة للجامع الأزهر والمعترف بها فى كافة أنحاء العالم الاسلامى فان من غير الممكن كبح جماح من يرتادونه بالقوة .

وهناك من الشواهد ما يشير الى أن الحركة بدأت تؤثر فى سوريا وفلسطين بالاضافة الى تأثيرها فى مصر . والخطر خطر حقيقى وجاد جدا .

ان السلطان يريد أن يبذل كل ما فى وسعه لمساعدتى . وقد وعد باستخدام نفوذه للتأثير على المفتى والعلماء لتهدئة رجال الدين الثائرين . ولكنى اخشى الا يكون لذلك اثره الفعال .

وقد استطعت ان اقمع بقوة السلاح معظم مظاهر الاضطرابات فى مصر ، ولكن أسباب القلق والضيق لا تزال على ما كانت عليه من قوة،ولست أرى أى مظهر للتحسن فى ظل الظروف الحاضرة .

(١) وثيقة رقم ٤١ .

ومن المهم جدا أن ترسلوا على الفور ردا مؤيدا للتوصيات التى اقترحتها فى برقيتى رقم ٤٦٥ ـ أنظر رقم ١٢٣ ـ بتاريخ ٣١ مارس[1]

ان هذا هو أقل تنازل كاف .

ان السلطان يقترح اصدار منشور ، من شأنه اصداره ، فيما أظن ، أن يحسن الموقف مؤقتا . ولكن ما لم تقدم حكومة صاحب الجلالة بعض التنازلات فان الحالة ستعود الى ما كانت عليه من سوء . وسيكون هذا الموقف موضع مساومة .

واذا ما أعلنت ردا بالاستجابة الى اقتراح رفع الحظر المفروض على السفر ، وهو الاقتراح الذى بعثت به فى برقيتى رقم ٤٦٥ فانه سيصبح فى الامكان تشكيل وزارة وبمجرد ان يتم تشكيل وزارة ، فان على حكومة صاحب الجلالة ان تجدد دعوتها الى وفد يزور لندن .

وبالاضافة الى الاقتراح المشار اليه ، والذى اعتبره اقتراحا اساسيا ، فانى أود أن أوكد الأهمية العظمى للحصول على بيان عاجل باعتراف الدول الكبرى بحمايتنا » .

انتهى نص البرقية .

التفكير فى تشكيل لجنة لبحث أسباب الثورة :

وافق رئيس الوزراء البريطانية على اقتراح جنرال اللنبى بالسماح للزعماء المصريين بالسفر الى أوربا ودعوة الحكومة البريطانية لوفد مصرى رسمى بالسفر الى لندن لمباحثة الحكومة البريطانية ولكنه فى الوقت نفسه قدم اقتراحا بديلا وهو أن ترسل الحكومة البريطانية لجنة الى مصر برياسة لورد ملنر لبحث الحالة وتقديم تقرير عنها للحكومة البريطانية بما يكفل تنظيم الحماية البريطانية على مصر .

---

(١) يشير بذلك الى طلبه الاذن للزعماء المصريين السفر الى اوربا .

برقية رقم ٤٢٧ [1]

من ايرلكيرزون الى جنرال سير أ. اللنبى

وزارة الخارجية فى ٥ أبريل ١٩١٩

تلغـرافيا

رئيس الوزراء يبلغكم الرسالة التالية :

نحن مستعدون تماما للموافقة على سياستكم التى حددتموها فى برقيتكم رقم ٤٦٥ ولاعطائكم كل تعضيد فى تنفيذها . فانتم تقدرون كل الظروف المحيطة بذلك الموقف شديد الصعوبة ولنا فيكم ثقة كاملة .

لقد عرض علينا هنا اقتراح بديل قد يكون من المفيد ان اذكره لكم اذا لم يكن قد جال بخاطركم ، وهو ان نوفد لجنة على أعلى مستوى برياسة لورد ملنر للتحقيق فيها يجرى فى مصر ، ولتستمع الى جميع الاطـراف المعنية ، وتقدم تقريرا بما تقترحه من النظم التى ترى بأن تقوم عليها الحماية فى المستقبل ، وقد يكون فى اعلان هذا القرار مصحوبا بالاجراءات الحازمة التى تتخذونها للقضاء على الاضطرابات ، ما يدعو لازالة القيود المفروضة على المصريين حاليا . وقد يؤدى تخفيف تلك القيود الى اقامة حكومة صالحة كما يعتبر فى الوقت نفسه ترضية لمطالب الوطنيين المشروعة . ونحن لا نستطيع الحكم على سداد هذه الفكرة فى الظروف الحاضرة ، ولذلك نترك الأمر لك تتصرف فيه بحكمتك وعلى كل حال ، ومهما يكن قرارك فى هذا الشأن فاننا سنمنحك تأييدنا كاملا .

---

(١) وثيقة رقم ٤٢ .

اضراب الموظفين :

من الجنرال سير أ.هـ. اللنبى الى ايرل كيرزون (1)

(رقم ١٦٤)

القاهرة فى ٦ أبريل ١٩١٩

سيدى اللورد

اتشرف بأن أشير الى برقيتى رقم ١٣٥ بتاريخ ٣٠ مارس ، وان اعرف فخامتكم بتطور الاحداث فى مصر خلال الاسبوع الذى انتهى أمس .

كان الموقف فى القاهرة — كما اشرت فى برقيتى المذكورة آنفا — هادئا ، مع ميل الى توقع اشتداد الاضرابات وتجدد الاضطرابات يوم ٢أبريل أو نحوه . ومنذ يوم ٣٠ مارس ومابعده،بدأت حملة شديدة من حملات التهديد والتخويف ، وانهالت على موظفى الحكومة وعلى أصحاب الحوانيت خطابات صادرة من اللجان التى تطلق على نفسها اسم لجان الدفاع الوطنى ، تتوعدهم بالموت ان لم يضربوا ويغلقوا حوانيتهم ، بينما تضمنت خطابات أخرى تهديدات لهم بالاعتداء عليهم .

وقد كان اضراب موظفى الحكومة جزءا من الخطة الاصلية التى وضعها المتطرفون وقد ذكرت فى برقيتى رقم ١٢٥ بتاريخ ٢٢ مارس ان كتبة وزارتى المعارف والأشغال العامة قد توقفوا عن أعمالهم بصورة مؤقتة . وكان لهذا النجاح الجزئى اثره فى حفز مثيرى الشغب على محاولة استخدام التخويف والدعاية الشخصية . وفى حين انه كان لهذه الوسائل، ولاشك ، اثرها على الكثيرين من الافراد فأن قضية سياسية جديدة بدأت تحتل اذهان المسئولين .

(1) وثيقة رقم ٤٣ .

ان غالبية الموظفين المصريين ميالون الى الهدوء ، لا يأنسون الى التمرد ، ولا يحبون تعريض مرتباتهم للخطر ، كما أن آراءهم السياسية هادئة فى غالب الاحيان ، ولم يكن من الممكن بالنسبة لهم — كهيئة — ان يؤيدوا حزب الاستقلال فى الظروف العادية أو يؤيدوا برامجه،ولكن مما لا شك فيه انه بعد ابعاد سعد باشا زغلول اصبح حزب الاستقلال بالنسبة لهم الحزب الذى يمثل الوطنية . ولم يرتضوا لأنفسهم أن يقال عنهم انهم لا يتعاطفون مع مثل هذا الحزب . وبدا من المناسب لهم أن يظهروا هذا التعاطف بالاضراب عن عملهم . وأرفق بهذهالبرقية ترجمة لخطاب مفتوح وجهوه الى السلطان وطلبوا نشره فى صحيفة «المقطم» ولكنه لم ينشر .

وعلى ضوء هذين السببين اضرب عدد كبير من دوائر الحكومة يوم ٢ ابريل ، وفى يوم ٣ ابريل كان الاضراب قد عم تماما . وقد تأثرت ادارة التلغراف بهذا الاضراب ، ولكن استطاعت السلطات العسكرية ان تبقى على عجلة العمل دائرة فى جزء محدود من الخدمات التلغرافية . وكانت المدة التى سيستغرقها الاضراب موضع شك ، ولكن كان المفروض أن يستمر لمدة ثلاثة أيام ، بيد أنه عقد فى مسجد ابن طولون يوم ٥ أبريل اجتماع كبير تقرر فيه عدم استئناف العمل بعد . وبالرغم من هذا القرار فقد عاد جميع موظفى وزارتى المالية والداخلية ورجال البوليس الى أعمالهم فى الصباح . كما عاد الكثيرون من موظفى وزارات الأوقاف والحقانية والمعارف الى أعمالهم أيضا . أما موظفو محكمة الاستئناف والنيابة العمومية فقد توجهوا الى مكاتبهم ثم غادروها . ومن المتوقع ان ينتهى اضراب المحامين جزئيا فى وقت قريب ، وسيكون توقفه بشرى طيبة .

وقد خرج طلبة المدرسة الحربية من كليتهم يوم ٣ ابريل تضامنا مع طلبة المدارس الاخرى ، وتركوا خطابا موجها الى مديرهم شرحوا فيه بأسلوب معتدل مهذب الأسباب التى دعتهم الى اتخاذ هذا الاجراء ورجوا الا يعتبر هذا الاجراء عصيانا . حيث أنهم قد تركوا سلاحهم ومعداتهم

وممتلكاتهم الشخصية فى المدرسة ، وقد تظاهروا خارج قصر السلطان والوكالة الامريكية بعد ان انضم اليهم بعض طلبة مدرسة البوليس .

وفى اليوم نفسه ترك عدد من الجنود — كانت الأوامر قد صدرت اليهم بالسفر الى الواسطى — صفوفهم وتوجهوا الى القاهرة وعادوا الى ثكناتهم ، وهناك تعرضوا لأشد التعنيف من ضابط مصرى فسافروا الى الواسطى فى اليوم التالى .

ولقد كان مسلك رجال الجيش والبوليس كليهما مرضيا حتى الان، ولكن المتطرفين يقومون بدعايات واسعة النطاق بينهم وهناك من الأسباب ما يدعو الى الشك فى أن يظلوا على ولائهم اذا استمر هذا الضغط عليهم طـويلا .

كذلك فقد كان لحملة التخويف أثرها بين أصحاب الحوانيت ، وفى خلال الأيام الثلاثة الماضية أغلق عدد كبير من الحوانيت فى القاهرة ومن فتح منها أبوابها فتحها سرا .

ولربما لم تكن حملة التخويف بالخطورة التى كان يخشاها ضحاياها — ولكن المهم انه نمت معها حملة اخطر من أعمال الشغب — فان العناصر الجاهلة الشديدة الحماس من بين طلبة الازهر برهنوا على أنهم لا يقيمون وزنا لكلام رؤسائهم من رجال الدين ، وأصبح مسجدهم ملجأ ليليا لجماعات كبيرة من الناس يجتمعون فيه ليسمعوا خطبا من وعاظ غير مسئولين مليئة بكل ما يدعو الى الاذى والتعصب . فكانت المدينة تعج بالنشرات التى تحتوى على مواد ملتهبة لا تحتاج الى جهد كبير لاشعالها .

وفى ٣ ابريل تجمع فى ميدان عابدين حشد — كان فى بادىء الأمـر مكونا من الصبية — راح أفراده يلقون الحجارة على الضباط ثم اطلق عيار

نارى من أحد البيوت فهاجمه المتظاهرون وأخرجوا ما فيه من أثاث ثم أشعلوا فيه النار . وقد طلب الجنود الى المتظاهرين أن يتفرقوا لكن بدون جدوى ، فاضطروا الى اطلاق النـار . وفى أثناء الاشتباك قتل أحـد المسئولين البريطانيين من رجال سكة حديد الحكومة المصرية برصـاصة يعتقد ان الذى أطلقها عليه جندى من حرس السلطان فى الثكنات المجاورة. ويجرى الآن تحقيق حول مصرعه . وقد نجم عن هذا الاشتباك واشتباكات صغيرة وقعت فى أماكن أخرى مقتل ١٠ أشخاص واصـابة ٥٦ آخرين بجروح .

وفى يوم ٤ و ٥ أبريل ظلت القاهرة هادئة فى الظاهر ولم ترد تقارير كثيرة عن حوادث التخويف ، ربما لأن الأهداف الرئيسية للحملة قد تحققت الى حد كبير ، ولكن الجو ظل مع ذلك مكهربا . كما ظل الأزهر المصـدر الرئيسى للخطر .

ومن الأمور المرضية التى تستحق التسجيل ان اتفاقا قد تم بين ادارة شركة الترام وبين موظفيها حصل الموظفون فيه على تنازلات عديدة لا يستحقونها . وقد عاد عدد كبير من عربات الترام يجرى فى الشـوارع والمرجو ان تعود خدمة الترام الى طبيعتها قريبا .

وقد ذكرت فى برقيتى الأخيرة ان النظام قد أعيد فى المحافظات باستثناء بعض مناطق الدقهلية . ولم تقع فى الاسبوع الماضى الا حوادث قليلة تستحق التسجيل . وقد نشطت الوحدات المتحركة فى انحاء الدلتا وراحت تعيد كميات كبيرة من الممتلكات المسروقة وتعتقل مثيرى الشغب وأعمال العنف واللصوص . وكانت اسماء زعماء اللصوص معروفة فى الاماكن التى يمكن اعتقالهم فيها : ففى زفتى فانهم فروا مع الطلبة قبل وصول الجنود ، وهناك ما يشير الى أن الحكومة استعادت سلطتها فى كل مكان ، سـواء بمساعدة الجنود أو بدون مساعدتهم ، وانها — على وجه العموم — تمارس

هذه السلطة بصورة مرضية ، فى حين تسللت اللجان المحلية الى الخفاء . وموقف الاهالى من الجنود فى معظم الاماكن عدائى أكثر منه ودى ، ومن الطبيعى ان سوء التفاهم كثيرا ما يقع ، كما ان بعض المصادمات قد وقعت بينهما أما بالنسبة للسكة الحديدية فان العمل يجرى بهمة لاصلاحها .

ومنذ يوم ٤ أبريل ظهرت بوادر تشير الى عودة الاضطرابات بصورة خفيفة مردها ولاشك الى استمرار أعمال الاثارة فى القاهرة . فقد وردت انباء عن اضرابات جزئية فى طنطا والمنصورة وعن بعض اضطرابات فى بنها وفارسكور .

وفى الصعيد لم ترد انباء عن وقوع اضطرابات جديدة جنوبى قنا . وقد اعتقل زعماء الحكومة الاربعة الكبار فى أسوان يوم ٢٩ مارس بناء على أمر المدير ونقلوا الى الشمال .

أما فى قنا نفسها فقد ظلت الحالة متوترة ، يتضح توترها فى برقية بعث بها المدير الى السلطان يطلب فيها اطلاق سراح سعد باشا زغلول . وقد ورد فى تقرير لاحق من مفتش المديرية أن المدير اضطر الى ارسال هذه البرقية حتى يتجنب تجدد الاضطرابات وقد حدث قتال خطير يوم ... (١) شمل عدة قرى مجاورة ، وتدخل فيه الجنود ولكن قيل ان القتال لم ينشب لاسباب سياسية .

ولم ترد اية انباء عن حدوث اضطرابات فى المنطقة بين قنا واسيوط ، ويبدو أن اسيوط تمسكت بأن تظل ثائرة حتى بعد وصول البريجادير جنرال هدلستون . ولكن وصل تقرير من البريجادير يوم ٢ أبريل تضمن انه اعاد الهدوء الى المنطقة وأنه يقبض على مثيرى الشغب . وقد اصدر امرا الى سكان مدينة أسيوط يطلب اليهم فيه أن يدفعوا تعويضا عن الأضرار

(١) لم يذكر التاريخ فى نص الوثيقة .

التى لحقت بمنزل اثنين من المسئولين البريطانيين نهبت محتوياتهما تماما .

ووردت أنباء مفصلة يوم ٣٠ مارس عن تشكيل مجلس مدينة فى المنيا قبل ١٢ يوما . وهذا المجلس الذى شكل وفق النظام السوفيتى مجلس وطنى معاد للحكومة ومعاد للبريطانيين فى سياسته وقد أخذ على عاتقه المحافظة على القانون والنظام فى مدينة المنيا . ويعمل معه جنبا الى جنب فى المحافظة — اسميا — على النظام فى المدينة المدير ومن هم تحت تصرفه من رجال البوليس والجنود المصريين .

أ.هـ. اللنبى

محاولة مهادنة الثورة واستمرار الاضطرابات :

واستمرت الثورة وتتابعت الحوادث كما وصفها المندوب السامى فى التقارير التالية :

من الجنرال سير أ . اللنبى الى ايرل كيرزون (١) .

(رقم ١٨١)

القاهرة فى ٢٠ ابريل ١٩١٩

سيدى اللورد :

بالاشارة الى رسالتى رقم ١٦٧ بتاريخ ١٣ ، اتشرف بان أقدم لفخامتكم سجلا بالاحداث التى وقعت فى القاهرة والمديريات خلال الاسبوع الماضى .

المخلص

أ.هـ. اللنبى

(١) وثيقة رقم ٤٤ .

سجل للاحداث التى وقعت فى القاهرة والمديريات

من يوم ١٢ أبريل الى يوم ١٩ ابريل سنة ١٩١٩

مذكرة اضافية عن يوم ١٢ ابريل ١٩١٩

وضع الحزب الوطنى ، من جانبه ، اقتراحا بارسال وفد الى فرنسا عن طريق ايطاليا وسويسرا وهذا الحزب الذى تركز نشاطه خلال السنوات الأخيرة فى سويسرا يرأسه فى مصر ، محام اسمه على بك فهمى كامل[1] واتفق على أن يكون الوفد برياسة المحامى احمد لطفى بك (وهو غير احمد لطفى السيد بك عضو « الوفد المصرى ») .

والنقاط الرئيسية فى برنامج الحزب هى :

١ ــ الاستقلال التام لمصر والسودان ، ٢ ــ جلاء الانجليز على الفور ، ٣ ــ الابقاء على الصلات الدينية بين مصر وتركيا ، ٤ ــ الغاء الامتيازات .

وقد حدثت فى المعادى محاولة لاثارة القرويين حتى يهاجموا السكان الانجليز ، ولكن العمد قاوموا المحاولة ونجم عن ذلك بعض المصادمات .

وفى ليلة ١٢ ــ ١٣ أحرق بيت أرمنى ، وسلب بيت أرمنى آخر .

القاهرة يوم ١٣ ابريل ١٩١٩

كانت الحالة هادئة بوجه عام ، ولكن وقعت ١١ حادثة من حوادث القاء الزجاجات المملوءة بالمواد السائلة على عربات الترام ، ووقعت هجمات مماثلة على موظفى السكة الحديدية والبريد وتعرض موظفو البريد لكثير من التهديد وهوجم أحدهم وأصيب بجروح بالغة .

---

(١) وهو شقيق مصطفى كامل .

وظهر فى الصحف الصباحية نداء وجهه رشدى باشا يدعو فيه موظفى الحكومة للعودة الى أعمالهم . وقد عقد الموظفون اجتماعا قرروا فيه المضى فى الاضراب الى أجل غير مسمى ولم يسمح للمعتدلين بأن يعلنوا رأيهم ، ولكن التقارير اجمعت على وجود معارضة كبيرة من جانب المعتدلين .

ان عدد الارمن الذين يقيمون الان تحت الحراسة البريطانية يبلغ ٤٦٠٠ شخص . وقد تعرضت ممتلكات الارمن لحوادث متطرفة من النهب ، ولكن شعور الاثارة المعادى للارمن اختفى الى حد كبير ، منذ أدرك الوطنيون أن الاعتداءات التى وقعت على الأرمن ألحقت ضررا شديدا بقضيتهم ، وعرض ممثلو الازهر على الجالية الارمنية حماية المصريين ، وبذلوا جهدا كبيرا فى محاولة اقناعهم بقبولها .

وقد تأثر اليونانيون كل التأثر من الاعتداءات الاخيرة التى وقعت عليهم ، واتصل ثلاثة من المندوبين المصريين بالوكالة اليونانية ، وأعربوا عن استنكارهم لاعمال الغوغاء . واقترحوا القيام بجهود مشتركة من جانب المصريين والاجانب لمنع تكرارها .

واجتمعت نقابة المحامين وبحثت موضوع الوفد المقترح تشكيله من الحزب الوطنى ، واجمع الحاضرون منهم على ان أى مظهر من مظاهر الانقسام ستكون له آثار خطيرة ، وأن الواجب كان يحتم على الحزب الوطنى (الذى اظهروا له الكثير من العداء) ان يدفن خلافاته بشأن الامتيازات وينضم الى سعد باشا زغلول .

المديريات يوم ١٣ ابريل ١٩١٩

وردت من الاسكندرية ودمنهور تقارير عن اعلان الاخاء بين الاقباط والمسلمين .

فر اثنان من الجنود المصريين فى الواسطى بسلاحهما وذخيرتهما .

وفى الزقازيق أضرب موظفو المديرية وموظفو التلغراف . كذلك ترك موظفو السكة الحديدية مكاتبهم .

وفى بورسعيد حدثت مظاهرات فى الحى العربى ، وتعهدت اللجان المحلية التى نظمت المظاهرات بعدم الاقتراب من الحى الاوروبى .

وقد قابل وفد من المنوفية رئيس الوزراء واتسم موقف الوفد بالصلابة التامة . وذكر ضابط من ضباط البوليس السياسى فى تلك المديرية ان الكثير من منشورات الدعاية التى يقوم بها المتطرفون توزع فى المديرية وتحاول ان تقنع الفلاح على سبيل المثال بأن مشروع الرى السودانى سيحرم الفلاح المصرى من الحياة وأنه لابد ، لذلك من طرد الانجليز من مصر .

القاهرة يوم ١٤ ابريل ١٩١٩

الاضراب مستمر ، وعدد موظفى وزارة الداخلية الذين لم يضربوا لم يزد اليوم عن الثلث بالمقارنة بثلثى عددهم فى اليومين السابقين . كذلك فان موظفى الوزارات الأخرى لا يزالون مضربين ، واعتقد ان اضراب غالبيتهم مرجعه الخوف من التهديد . وتتولى لجنة من مشايخ الازهر جمع المال للاضراب .

وقد ذكر عبد اللطيف بك الصوفانى — وهو احد أعضاء وفد الحزب الوطنى المقترح سفرهم — فى خطبة القاها فى مسجد الحنفى انه ليس فى النية عرقلة نشاط حزب سعد زغلول ، وأن الغرض من سفرهم الى جنيف هو اعادة تنظيم الحزب الوطنى هناك وضمان عودة محمد بك فريد .

عادت حوادث القاء الزجاجات التى تحتوى على المواد السائلة ، ووقعت عدة حوادث نجم عنها اصابة رجل بالعمى .

المديريات يوم ١٤ ابريل ١٩١٩

فى السويس تظاهر حشد معاد فى حى الاربعين أمام المحافظة، وفرقهم الجنود ورجال البوليس وفى أثناء عودتهم الى حى الاربعين أطلق شخص مجهول أعيرة نارية وجرح اثنان من المواطنين وأمكن بعد ذلك تطهير حى الاربعين لكن بصعوبة .

فتشت قريتان بالقرب من ديروط . وصودرت كميات كبيرة من الاسلحة .

وفى الزقازيق اتسع نطاق اضراب عمال السكة الحديدية ، واصيبت حركة نقل البضائع بالشلل .

وصلت الى الاسكندرية من القاهرة لجنة لجمع الاموال اللازمة لبعثة وفد زغلول ، ووردت انباء عن وقوع منازعات خطيرة بين أنصار زغلول باشا والحزب الوطنى . ومعروف أن انصار الحزب الوطنى أقوياء فى الاسكندرية .

التقارير الواردة من الزقازيق وغيرها تشير الى أن المحامين هم الفئة الرئيسية التى تتزعم أعمال الاثارة والاضطرابات السياسية فى المديريات شأنها فى ذلك شأن القاهرة ، وان العديد من المحامين لا عمل لهم ويعيشون على الاعانات التى يدفعها لهم الحزب . ويبدو أن التهديدات الخاصة باستمرار هذه الاعانات بدأت تجد لها صدى ، وأصحاب الاراضى بدورهم بدأوا يدركون أنهم أكثر الناس تعرضا للخسارة بسبب توقف المواصلات، وبدأ شعور عدم الثقة بالمحامين وطبقة الافندية فى المدن يتزايد بينهم .

القاهرة يوم ١٥ ابريل ١٩١٩

ظلت الحالة هادئة ، ولم يحدث تغيير بالنسبة للحالة فى الوزارات . ووجهت تهديدات لموظفى الحكومة بضربهم بالزجاجات التى تحتوى على

المواد السائلة اذا ما عادوا الى أعمالهم • وجدت دلائل على أن المتطرفين يواجهون صعوبة فى اقناع الغالبية بالاستمرار فى الاضراب • ومن بين المنشورات العديدة التى صدرت بقصد استثارة كل حماس ، رسالة مزعومة للامام على (تستهدف ولا شك اثارة اتباع المذهب الشيعى) تتنبأ بأن مصر ستخرج ظافرة من حمام دم بعد أن تستأصل شأفة العدو •

وقد استخدمت جماعات من المسجونين تحت الحراسة العسكرية لتنظيف الشوارع التى لم تكنس منذ ١٠ أيام بسبب اضراب الكناسين •

ووردت تقارير تتضمن ان هناك قوة « بوليس وطنى » تنظم الان فى الازهر •

وظهر أول عدد من صحيفة من ورقة واحدة اسمها «الاستقلال التام» طبعت بقصد توزيعها على نطاق خاص ، وسياستها ذات طابع شديد التطرف •

وقد وقع اليوم حادثان من حوادث القاء الزجاجات ، وبذلك يبلغ مجموع عدد هذه الحوادث ١٩ حادثة •

المديريات يوم ١٥ أبريل ١٩١٩

فى الاسماعيلية أضرب عمال القاطرات واستخدم التهديد ضد كل من أظهر رغبة فى العمل •

وفى الزقازيق أضرب جميع موظفى وعمال المحطة باستثناء مديرها ومساعده •

وفى المنيا ورد منشور من لجنة اضراب موظفى الحكومة بالقاهرة يدعو الى الاضراب ، وكان للمنشور أثر حماسى •

وفى الاسكندرية ذكرت التقارير أن العلاقات لا تزال متوترة بين الحزب الوطنى وأنصار « الوفد المصرى » •

القاهرة يوم ١٦ أبريل ١٩١٩

انخفض عدد موظفو السكك الحديدية غير المضربين • وحيث أن نطاق الاضراب بدأ يمتد الى المديريات فقد تحتم الضرورة فرض قيود جديدة على سفريات السكة الحديدية •

وقد هوجم أحد الجنود الهنود وأطلق عليه الرصاص وجرح أحد المواطنين المدنيين كما وقعت ٤ حوادث أخرى من حوادث القاء الزجاجات •

وعلقت بيانات بتوقيع عبد اللطيف بك الصوفانى فى مقهى من أكبر المقاهى تقول أن الحزب الوطنى قد عدل عن فكرة ارسال وفد مستقل وأنه سيعيد الأموال التى جمعت لهذا الغرض •

وبالنسبة للارمن الذين ظلوا يقيمون فى عزلة فى كنائسهم ومدارسهم فانهم نقلوا بأعداد كبيرة الى مخيم اقامته السلطات العسكرية البريطانية فى هليوبوليس خصيصا لهذا الغرض •

وقد قابل مندوبون من الأزهر الزعماء الأرمن للمرة الثانية لاقناعهم بعدم قبول الحماية البريطانية ، ولكن محاولتهم فشلت •

أما الجاليتان اليونانية والايطالية فانهما بدأتا تبحثان خطط الدفاع عن أفرادها فى حالة الطوارىء •

وتقوم المنظمة السرية التى تطلق على نفسها اسم « اليد السوداء » والتى اشتركت بدور رئيسى فى حملة الارهاب ، تقوم بالمساعدة فى جمع الأموال اللازمة للاضراب لتقدمها للجنة الاضراب المركزية عن طريق اشاعة التهديد فى الاحياء الفقيرة بل حتى فى الأحياء الأوروبية •

وقد أغلقت معظم الحوانيت فى الأحياء الفقيرة واختار المتطرفون يوم الأربعاء من كل أسبوع تغلق فيه الحوانيت جميعها اعرابا عن الاحتجاج . ونجحوا فى تنفيذ هذا القرار بواسطة التهديد .

المديريات يوم ١٦ أبريل ١٩١٩

فى الاسكندرية كان كل شىء هادئا باستثناء النشاط الذى كان يقوم به الأفندية لاجبار أصحاب الحوانيت فى الأحياء الوطنية على اغلاق حوانيتهم. وقد علقت منشورات خبيثة تدعو الى الانتقام من الجنود البريطانيين لاعمال القتل التى ارتكبوها ضد الفلاحين وعقد اجتماع فى مسجد محرم بك ، قيل أن الغرض منه هو تشكيل حكومة مؤقتة .

وفى قليوب أدين عشرة من زعماء الاضطرابات التى وقعت فى مارس وصدرت ضدهم أحكام تتراوح بين السجن مع الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات والسجن لمدة ١٥ سنة .

وفى بور سعيد أضرب موظفو وعمال التلغراف . وعلقت منشورات خبيثة فى ليلتى ١٥ و ١٦ .

وفى الاسماعيلية عاد عدد من موظفى القطارات الى أعمالهم . ولكن الحراس أضربوا عن العمل .

وفى الزقازيق أغلق عدد كبير من الحوانيت تأييدا لموظفى السكة الحديدية الذين كانوا جميعهم تقريبا مضربين .

وفى طنطا بدأ اضراب عمال وموظفى السكة الحديدية شمل الجميع بالفعل .

وفى كفر الزيات حاول أربعه من الرجال أن يستولوا على مسدس

أحد الحراس بعد أن حاولوا شراء الذخيرة وألقى القبض على واحد منهم .

وفى القرى المجاورة لديروط صودرت كميات أخرى من الأسلحة .

القاهرة يوم ١٧ أبريل ١٩١٩

أصدر موظفو الحكومة منشورا يتضمن مطالبا جديدا بأن تشكل لجنة دولية تحضر الى مصر للتحقيق فى فظائع البريطانيين . وقد ازدادت نسبة الموظفين الذين استأنفوا عملهم فى الوزارات ولكن جميع كتبة السكة الحديدية استمروا فى اضرابهم فيما عدا الأوربيين والأرمن .

وقد اتضح أن الاتفاق الذى عقد بين الحزب الوطنى وأنصار زغلول باشا قد فشل ، وقيل أن الحزبين انشقا على وجه التأكيد وأن الحزب الوطنى يعتزم أن يعمل مستقلا فى المستقبل .

وظهرت قوة « البوليس الوطنى » التى شكلها الأزهر لمدة قصيرة فى الشوارع ، وبدا من الدلائل ما يشير الى أن الأزهر يسعى لانشاء هيئة ادارية خاصة به ، تتولى القيام بأعمال الحكومة فى النهاية . ووضع موظفو الحكومة نظاما واسعا على الطراز السوفييتى ينتهى بلجنة مركزية سوفييتية أو لجنة مركزية للاضراب . وقد استخدمت كلمة « سوفييتية » بدون وجود فكرة واضحة بالنسبة لمعناها .

وهناك تقارير تؤكد صنع السكاكين والسيوف فى حى الموسكى .

المديريات يوم ١٧ ابريل سنة ١٩١٩

فى أبوزعبل ، بالقرب من القاهرة حدث شغب بين المسجونين استطاع الحراس أن يقمعوه بسهولة . وفى القناطر ترك جميع موظفى الرى المحليين أعمالهم فى ورش الرى تحت وطأة التهديد .

وفى الزقازيق بدأ اضراب بين عمال البريد وعاد جزء من موظفى وعمال السكة الحديدية الى أعمالهم • وعادت الحوانيت كلها ففتحت أبوابها •

وفى بنى سويف ظهرت منشورات « اليد السوداء » التى تهدد موظفى الحكومة •

وفى طنطا استمر الاضراب •

القاهرة يوم ١٨ أبريل ١٩١٩

لم تقع حوادث باستثناء حادثة اعتداء واحدة على جندى بريطانى نتج عنها اصابته بجروح •

وفى يوم الجمعة ــ وهو يوم الأجازة الأسبوعية ــ أغلقت أبواب الوزارات ولم يطرأ تغيير على الحالة بالنسبة للسكة الحديدية •

وتوجه وفد من أنصار سعد باشا زغلول الى الاتحاد الأهلى للارمن، وفوجىء هناك بوجود وفد من الحزب الوطنى لكنهم قالوا أن حزبهم ــ حزب سعد زغلول ــ هو الحزب الوحيد المخول السلطة لزيارة الاتحاد كان هدف الحزبين هو اقناع الأرمن بأن يقفوا صفا واحدا مع المصريين وكان من بين الاقتراحات اقتراح يدعو الى تشكيل وفد مشترك من الأرمن والمصريين يقوم بالاتصال بالوكالة الأمريكية •

وفى ١٧ أبريل صدر أمر بموجب الأحكام العرفية يتضمن التهديد باعتقال أى شخص يحمل شعار « البوليس الوطنى » وفى يوم ١٨ أبريل لم تحاول هذه الهيئة الظهور فى الشوارع •

وقد زاد عدد رواد المقاهى عما كان عليه من قبل ، وبدأ أن الجو قد خفت حدته •

المديريات يوم ١٨ أبريل ١٩١٩

كانت الاسكندرية هادئة ، بالرغم من الشائعات عن اعتزام موظفى الحكومة القيام باضراب وقد اضرب عمال وموظفوورش شركة البوسته الخديوية •

وفى بور سعيد زاول مثيرو الشغب نشاطهم ، وسرت شائعات بأن اضرابا عاما سيعلن يوم ٢٠ ابريل •

وفى الزقازيق استمر الاضراب ، بالرغم من أن عددا من المسئولين فى السكة الحديدية والتلغراف استمروا فى عملهم •

كذلك فان الاضراب استمر فى طنطا •

القاهرة يوم ١٩ أبريل ١٩١٩

نقص عدد موظفى الوزارات الذين استأنفوا عملهم عما كان عليه يوم الخميس • ومن ناحية أخرى فقد عاد قليل آخر من الرجال الأكفاء الى ادارة المرور التابعة للسكة الحديدية •

وقد قتل أحد حراس الليل الوطنيين فى محطة القاهرة ، ولكن يبدو أن الدافع الى الجريمة غير سياسى •

وفيما عدا ذلك فلم تكن هناك أية حوادث وكان مظهر الشوارع طبيعيا تقريبا • على أن عمال الترام فى خط هليوبوليس الذين امتنعوا حتى الان عن الاشتراك فى أعمال الشغب بدأوا يستعدون لتقديم مطالب لتحسين حالتهم •

المديريات يوم ١٩ أبريل ١٩١٩

كانت الحالة فى المديريات هادئة ، بالرغم من أن الاضراب استمر •

وقد بدأ مهندسو التلغراف فى الدلتا الاضراب عن العمل ، وسيترتب على اضرابهم صعوبة استمرار عمل الخطوط التلغرافية •

وفيما عدا ذلك فلم تقع أية حوادث •

من الجنرال سير أ. اللنبى الى ايرل كيرزون [1]

رقم ١٩٥

القاهرة فى ٢٧ أبريل ١٩١٩

سيدى اللورد

بالاشارة الى رسالتى رقم ١٨١ بتاريخ ٢٠ أبريل ، أتشرف بأن أقدم لفخامتكم سجلا بحوادث الأسبوع الذى يبدأ فى ٢٠ أبريل وينتهى فى ٢٦ أبريل •

المخلص

أ • هـ • اللنبى

معلومات اضافية عن الأسبوع من ١٣ أبريل الى ١٩ أبريل

وقع يوم ١٧ أبريل حادث اطلاق رصاص فى شبرا انتهى بوفـاة أحد الاشخاص •

عقد اجتماع فى الأزهر فى الساعة التاسعة والنصف فى مساء يوم ١٨ أبريل ركز فيه الخطباء خطبهم على العلاقات المتوترة بين انجلترا وفرنسا بشأن القضية السورية ، وكذلك عن العلاقات المتوترة بين انجلترا وايطاليا

(١) وثيقة رقم ٤٥ •

بشأن الحدود الغربية لمصر • وكان مما قالوه « أن انجلترا قد ملأت أيديها • وألمـانيا تنشىء جيشا من ملايين الرجال البو لشفيك لتحارب به انجلترا ، فاذا استطعنا أن نقاتل حتى النهاية ، فاننا سننتصر » •

وفى يوم ١٩ اجتمع عدد كبير من الموظفين فى المساجد ، وأعدوا قوائم بأسماء الذين ستدفع لهم المرتبات من المضربين فى آخر الشهر •

وفى اجتماع عقد فى الأزهر فى اليوم نفسه ، شكا أحد موظفى السكة الحديدية من أن كل ماتسلمه الموظفون منذ بدأ الاضراب كان جنيها واحدا لكل موظف ، وأن الكثير من الموظفين قد أنفقوا مدخراتهم ، وأن زوجاتهم وأطفالهم مهددون بالجوع • وقال : « اننا قادرون على مواجهة رصاص الانجليز ، ولكننا لا نستطيع احتمال الجوع » • •

وبعد ظهر ذلك اليوم عقد عدد كبير من رجال ورش السكة الحديدية وغيرهم من موظفى هيئة السكة الحديدية اجتماعا فى أحد المساجد ، واتفقوا على ارسال احتجاج الى رشدى باشا يتضمن أن نجيب بك فهمى (وهو موظف بالسكة الحديدية اعتقل بتهمة التخويف والتحريض على الاضراب) برىء من التهمة التى وجهت اليه ، وأن العمال أضربوا بدافع من أنفسهم اعرابا عن تعاطفهم السياسى •

وقد نصب يوم ١٩ كمين لمجموعة صغيرة من الجنـود الهنود فى أبو طور بالقرب من طنطا ، نجم عنه مقتل واحد منهم واصابة ٣ بجروح • وقد رد الجنود الهنود باطلاق النار فقتلوا ٩ ممن هاجموهم ، واعتقـل عدد آخـر •

وفى الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم ١٩ توجه وفد من المحامين فى القاهرة الى اتحاد الأرمن وطلب الى الأرمن جميعا مرة أخرى أن يعودوا الى منازلهم وعرض عليهم المساعدة فى عملية انتقالهم • ويبدو

أن الأرمن رفضوا العرض بجفاء أشد مما تجرأوا عليه من قبل ، ورفضوا مجرد بحث المسألة ، وقالوا أنهم لا يثقون بأى وعد يقدمه أى حزب من الأحزاب المصرية .

سجل للحوادث التى وقعت فى القاهرة والمديريات من يوم ٢٠ أبريل الى يوم ٢٦ أبريل .

القاهرة يوم ٢٠ أبريل ١٩١٩

مر اليوم فى هدوء . ولم يطرأ تغيير على الحالة فى الوزارات والسكة الحديدية هوجم أحد موظفى البريد أثناء توجهه الى عمله وأصيب بجروح .

أضرب عمال ترام هليوبوليس لأن مطالبهم الخاصة بتحسين حالتهم لم تتحقق كلها .

سرت شائعات بأن خمسة من المشايخ قد اعتقلوا فى الأزهر ، وأن زملاءهم هم الذين اعتقلوهم لاختلاسهم مبلغ ٣ آلاف جنيه كان قد جمع لأسر أولئك الذين قتلوا أثناء الاضطرابات الأخيرة .

اقترح الشيخ عبد الله نور الدايم — وهو سودانى من مشايخ الطريقة السمانية مقيم فى مصر — أن يسافر وفد سودانى يكون منه هو نفسه والسيد سيد على الميرغنى وثلاثة أو أربعة من كبار السودانيين الى باريس ليعلنوا أمام المؤتمر ولاءهم للبريطانيين ، ويؤكدون سعادتهم بالحكم البريطانى وتقدمهم فى ظله .

تردد أن المتطرفين بدأوا يتخذون موقفا جديدا من البولشفية التى كانوا قد هاجموها تماما فى البداية باعتبارها دخيلة على مصر . أنهم الان ينهجون منهجا شبيها بما يعتقدون أنه المنهج الذى ستتخذه ألمانيا

اذا ما طلب اليها أن توقع معاهدة مذلة لها . أنهم يقولون أن مصر ستصبح بلدا بولشفيا اذا لم يستجب الى مطلبها الخاص باستقلالها التام .

وفى اجتماع عقد فى الأزهر فى المساء قال أحد أعضاء جمعية « اليد السوداء » أن الجمعية قد أدهشها أن تعلم أن هناك بين الموظفين من يريدون العودة الى عملهم ، وقال أن أى رجل يعود الى عمله سواء كان عاملا بسيطا أو مسئولا كبيرا — سيعتبر خائنا . وسيكون مصيره القتل.

وقد قيل أن هناك ألف منزل فى القاهرة وضواحيها قد أخليت من سكانها الأرمن .

وفى اجتماع كبير عقد فى الأزهر وحضره ١٢ ألف شخص ، قرأ أحد المشايخ برقية قيل أنها من الرئيس ويلسون للوكيل الفرنسى فى مصر جاء فيها أن على جميع الانجليز أن يغادروا مصر الى الموانىء على الفور ، وأن كبار المسئولين البريطانيين يستطيعون أن يبقوا فى مصر حتى آخر الشهر ليتمكنوا من تسليم مهامهم الى المصريين . وقد هتف الحاضرون للبرقية بحماس شديد ، وطلبوا قراءتها المرة تلو المرة . وقد وزعت نسخ منها على من حضروا الاجتماع فى المسجد .

المديريات يوم ٢٠ أبريل ١٩١٩

حدثت اضطرابات أخرى فى أبو طور حيث تجمع القرويون وضربوا معسكرا للجنود الهنود بالحجارة . وقد طوقت القرية واعتقل ٦ من زعماء الشغب ، وجلد ٢٣ علنا .

وردت تقارير من الاسكندرية تتضمن أن الطلبة يحاولون شراء الزجاجات التى تحتوى المواد السائلة الناسفة .

وفى بور سعيد أضرب ٤٠٠ شيال ممن يعملون فى الورش الهندسية، وكان اضرابهم لأسباب سياسية .

وفى شرقى الدلتا استمر الاضراب فى الزقازيق ، بينمـا بدأ اضراب جزئى لمستخدمى السكة الحديدية فى كل من التل الكبير وأبو صير .

وفى دفرة أضرب موظفو المرور ، بينما أطلقت النـار أثناء الليل على المحطة من حقل مجاور ، كما تعرض خط السكة الحديدية جنوبى طنطا لضرر طفيف .

وفى تقرير من الواسطى أن ١٨١ شخصا قد اعتقلوا فى تلك المنطقة، منهم ٦٧ أدينوا و ٥٧ برئوا أو أطلق سراحهم بعد التحقيق معهم ، أما الباقون فانهم فى انتظار محاكمتهم .

وفى الـدلتا الغربية خضع سـكان قريتين للامر الصادر اليهم بازالة الرمل من فوق خط السكة الحديدية ، ورفضت قريتان أخريان تنفيذ الأمر نوقعت عليهما غرامة .

القاهرة يوم ٢١ أبريل ١٩١٩

أغلقت الوزارات أبوابها بمناسبة أجازة يوم « شم النسيم » ولم يطرأ تغيير على الموقف بالنسبة للسكة الحديدية .

وقد مرت الأجازة بهدوء تام ، وكان عدد من زاروا الحدائق العـامة وغيرها أقل بكثير من العدد المعتاد فى مثل هذه الأجازة ، ويبدو أن المواطنين يتصرفون تصرف من غلب على أمره ، وأصبح يعيش فى حالة من الترقب المشوب بالخوف . وليست هناك دلائل تشير الى تجـدد الاضطرابات السياسـية .

ومن الواضح أن نقل الأسر الأنجليزية من المناطق المنعزلة فى ضواحى القاهرة الى أماكن أكثر أمنا ــ وهى خطوة اتخذت كاجراء وقائى ــ مضافا اليه الاستعدادات العسكرية الأخرى ، سواء ما تم منها بالفعل أو ما تردد

أنها ستتخذ ــ من الواضح أن هذين الاجراءين قد أثارا الذعر فى نفوس المواطنين ، وفهموا أنهما مقدمة لاجراءات صارمة .

وفى اجتماع عقدته لجنة الاضراب التابعة لموظفى الحكومة ، تقرر أن تنتظر اللجنة ردا من رشدى باشا على مطلبها الخاص باعتبار وفـد زغلول ممثلا للشعب . فاذا جاء الرد بالموافقة على هذا المطلب فان الموظفين يعودون الى عملهـم ، والا فانهـم سـيعيدون بحث موقفهم فى اجتماع يعقد يوم ٢٢ .

وكانت هناك دلائل أخرى على تخلخل المضربين واتجـاه متزايد للانضمام الى صفوف المعتدلين ، وقد اتصل أحد أعضاء هيئة التدريس فى مدرسة الحقوق بمدير المدرسة ، وقال له أنه باسم لجنة الاضراب يبلغه أن الموظفين يرغبون رغبة أكيدة فى استئناف عملهم ــ وان كانوا غـير مستعدين حتى الان لأن يقدموا على هذه الخطوة بلا قيد أو شرط . كذلك فقد سبق أن اتصل بعض المصريين من أصحاب الشخصيات بضابط بريطانى كبير ، وأبلغوه أنهم أيا كانت آراؤهم السياسية فانهم يعارضون وسائل الاضراب الحالية وتنظيم المظاهرات ، وأنهم يرغبون فى التعاون مع السلطات فى وضع حد لها ، وفى تشكيل نواة ينضم حولها المعتدلون وهم كثيرون وان كانوا غير منظمين ــ دون خوف من الارهاب .

المديريات يوم ٢١ أبريل ١٩١٩

كانت الاسكندرية هادئة ، ولكن الحراس ورجال الاطفاء وعمـال الفرامل فى السكة الحديدية لا يزالون مضربين .

وفى السويس وبور سعيد تبذل جهود مضنية لاقناع جميع موظفى الحكومة بالاضراب .

وفى الصعيد أرسلت خطابات التهديد التى تعدها « اليد السوداء »

الى مأمور منفلوط الذى يقوم باجراء تحقيق فى الاضطرابات الأخيرة . وقد أرسلت قوة من الجنود لحمايته .

ومن مركز طنطا ورد تقرير بأن الاضطرابات تختمر بين الأقباط والمسلمين ، ولكن لم تقع بينهما أية حوادث حتى الان .

وفى رشيد نظمت مظاهرتان كبيرتان . لم يحدث فيهما ما يعكر الامن .

القاهرة يوم ٢٢ ابريل ١٩١٩

ظلت الحالة هادئة . وهبط عدد الموظفين الذين توجهوا الى وزاراتهم لتأدية عملهم ، وكانت نسبة حضورهم : ٤ فى المائة فى وزارة المالية . ١٦ فى المائة فى وزارة الأشغال العامة و ١٨ فى المائة فى وزارة الداخلية . وفى الصباح انتشر نبأ الأمر الذى أصدره المندوب السامى وطلب فيه الى جميع موظفى الحكومة أن يستأنفوا عملهم حتى لا يتعرضوا للفصل .

ان لهجة الحديث فى الأماكن العامة هى لهجة التحدى ، ومع ذلك فهناك تغيير فى الشعور العام اتضح من اجتماع عقد فى الأزهر فى المساء ، حيث ألقى أحد الخطباء المعروفين خطبة استنكر فيها أعمال العنف فقوبلت خطبته بأصوات عالية من الاستحسان أسكتت بكل قوة صوتا ارتفع يعارض الخطبة .

وقد أطلقت النار على مواطن أثناء محاولته سرقة بندقية خفير . وقد تجمع عدد من الناس ولكنهم تفرقوا بمجرد وصول مدافع « لويس » الرشاشة .

وحدثت مشاجرة فى المطرية بين بعض أصحاب الجمال

والقرويين ولكن رجال البوليس أعادوا النظام بمساعدة جنود الجيش .

المديريات يوم ٢٢ ابريل ١٩١٩

فى الاسكندرية ، استمر الاضراب الجزئى لمستخدمى السكة الحديدية . وقيل أن ثلاثة من السائقين اعتقلوا لتهديدهم العمال .

وفى بور سعيد انضم المستخدمون اليونانيون الى المستخدمين المصريين فى الاضراب وقد استأنف موظفو الحكومة عملهم ، ولكن خطابات التهديد لا تزال ترسل الى رؤساء الأقسام .

وفى الزقازيق ، فان كل شىء هادىء . أما فى المديرية فلم يستأنف العمل سوى رؤساء الأقسام .

وفى المنصورة ، عاد عمال التلغراف بالسكة الحديدية الى استئناف عملهم .

وقد أطلقت النار عند منتصف الليل على دورية من دوريات السكة الحديدية بالقرب من أيتاى البارود .

وورد تقرير من البحيرة أن أحد العمد الذين فصلوا لخطأ ارتكبه ، شكا من أنه كان دائما يؤدى عمله على أحسن وجه وأنه جمع مبلغ ١٥٠٠ جنيه من قرية للصليب الأحمر ، وأن هذا المبلغ أكبر من أى مبلغ جمع من أية قرية أخرى فى المركز . وحين سئل عما اذا كان القرويون قد دفعوا المبلغ عن طيب خاطر قال باستغراب : « عن طيب خاطر ؟؟ لقد انتزع كل مليم منهم بالقوة » .

القاهرة يوم ٢٣ أبريل ١٩١٩

عادت الغالبية العظمى من الموظفين الى أعمالهم عقب الأمر الصادر يوم ٢٢ ، وكان الاستثناء الأكبر فى وزارة الأشغال العمومية حيث ظل ٣٣ فى المائة من الموظفين غائبين بينما كانت نسبة الغياب فى كل من وزارتى الداخلية والاوقاف ٢٨ فى المائة • وفى هيئة السكة الحديدية عاد معظم الكتبة الى أعمالهم • أما العمال فقد ظل معظمهم غائبين .

وكانت الحالة النفسية لدى الموظفين وهم يعودون الى عملهم تتسم بطابع الاكتئاب الشديد الذى يعود الى الاعلان الصادر باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر أكثر مما يعود الى فشل الاضراب •

وقد استأنف ترام هليوبوليس سيره على نطاق محدود ، بعد أن عادت نسبة صغيرة من عمال الترام الى استئناف عملهم •

والمحاولات لا تزال مستمرة لتخويف الأرمن ، وقد رسمت على بيوتهم علامات الصليب الأبيض •

وفى منطقة القناطر عاد معظم كتبة الرى وكتبة السجن الى أعمالهم. ولكن عمال الرى والسجن لا يزالون مضربين •

وقد بعث الحزب الوطنى ببرقية الى الرئيس ويلسون يحتج فيها على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر •

وبعث الاتحاد الوطنى للأرمن ببرقية الى نوبار باشا فى باريس تضمنت تفصيلات الاصابات والاعتداءات التى وقعت على الأرمن فى مصر كما تضمنت اعترافا بالجميل للحماية البريطانية •

المديريات يوم ٢٣ أبريل ١٩١٩

فى الاسكندرية عاد السائقون ورجال الاطفاء الى أعمالهم بينما رفض الحراس العمل على الخط الرئيسى •

وفى بور سعيد استمر كتبة التلغراف فى الاضراب ، ولكن العمال الذين ينقلون التلغرافات استأنفوا عملهم •

وفى الزقازيق استؤنفت خدمة البريد والتلغراف ، بينما ظل معظم موظفى السكة الحديدية مضربين وظلت معظم الحوانيت مغلقة بسبب الخوف من تهديدات « اليد السوداء » •

وفى طنطا استأنف موظفو المديرية عملهم ، وأظهر عمال السكة الحديدية ميلا للعودة الى أعمالهم •

ومن مركز منفلوط وردت أنباء عن حوادث كثيرة من حوادث القتل والسرقة •

وبالقرب من ببا قطعت أسلاك التلغراف وانتزعت ٣٠٠ متر منها •

وقد فتشت قرية أبنوب وصودرت فيها ٢٥ قطعة سلاح ، بينما سلمت القرى الأخرى فى منطقة ديروط ٩٠ قطعة من السلاح طواعية •

القاهرة فى يوم ٢٤ أبريل ١٩١٩

تعرض جندى بريطانى لهجوم وقع عليه فأصيب بجروح •

وفى الساعات الأولى من الصباح اعتقل ٧ من المصريين المعروفين

بأنهم اما من أعضاء لجنة الاضراب أو من المحرضين على الشعب ، منهم ٦ من موظفى وزارة المعارف .

وردت تقارير من عدة وزارات عن تهديدات وجهت للموظفين أثناء دخولهم الى مكاتبهم فى الصباح . وقد تجمعت حشود من المواطنين المسلحين بالعصى خارج وزارتى المالية والداخلية ولكنهم تفرقوا بعد وصول الجنود الذين اعتقلوا عددا منهم وكان معظم هؤلاء المواطنين من النساء والطلبة .

وفى السكة الحديدية عاد جميع الكتبة الى أعمالهم ، أما العمال فأنهم يعودون الى عملهم ببطء .

المتطرفون مازالوا يواصلون نشاطهم فى المقاهى والبارات ، ومازال ضغطهم على المواطنين شديدا ، بالرغم من أن المعتدلين أصبحوا الآن على درجة من الشجاعة بحيث راحوا يقولون علانية أنهم يفضلون ضمان معاشاتهم ومرتباتهم على الوثوق بلجنة الاضراب غير الموثوق بها .

ولم يثر سقوط الوزارة تعليقات كثيرة . ولا يزال اعتراف أمريكا بالحماية البريطانية على مصر يضفى الكثير من شعور الكآبة على المواطنين .

المديريات يوم ٢٤ ابريل ١٩١٩

الحالة هادئة تماما فى الاسكندرية . وقد قرر المحامون استئناف عملهم فى المحاكم ولكن الموظفين لم يستقروا على رأى بعد ، وان كان من غير المحتمل أن يضربوا عن العمل . أما عمال الصناعة فما زالوا مضربين .

وفى المديريات كلها فان موظفى الحكومة يعودون الى عملهم بطريقة مرضية . بعكس الحالة بالنسبة للسكة الحديدية ، التى يعود موظفوها

الى عملهم ببطء فى حين أن موظفى القطارات التى تعمل على الخطوط الرئيسية يرفضون العودة الى عملهم .

وورد نبأ من « الجرايدة » بأن موظفا فى مصلحة الدومين قد ضرب بالرصاص وأصيب بجروح بالغة .

وفى بنى حدير هاجم خمسة رجال من قرية ميمون أحد عمال الاشارة فى بنى حدير ، ولكن البوليس اعتقلهم .

القاهرة يوم ٢٥ ابريل ١٩١٩

مر اليوم بهدوء . وقد أغلقت الوزارات بسبب العطلة الأسبوعية ، وعاد معظم موظفى البريد الى أعمالهم وكثيرون ممن كانوا متغيبين من كتبة السكة الحديدية ، بينما استمر معظم عمال السكة الحديدية فى اضرابهم .

وقيل ان انشقاقا حدث بين المسئولين من ناحية وبين الطلبة الذين ظلوا دائما العمود الفقرى الذى يستند اليه حزب المتطرفين . فقد وجه الطلبة للمسئولين تهمة الجبن وعدم الاعتراف بالجميل وقالوا أنهم كلفوا مختلف اللجان المصرية أموالا طائلة فيما أنفقوه على الاضراب .

وقد شكا العمال الذين استمروا فى الاضراب صراحة من الوضع الذى اقتيدوا اليه ، وقالوا أنهم يواجهون الآن واحدا من أمرين : اما أن يفقدوا وظائفهم اذا استمروا فى اضرابهم واما أن يخسروا المبالغ التى وعدتهم بها لجان الاضراب اذا استأنفوا عملهم .

وفى المطرية ضرب المواطنون أحد الحراس بالحجارة .

كذلك فقد أطلقت النار على الخفير الذى يحرس طلمبة المياه بالقرب من المرج ، والمرجح أن تكون النار قد أطلقت عليه من أحد رجال البدو .

المديريات يوم ٢٥ ابريل ١٩١٩

كانت الاسكندرية هادئة . وقد ذكر الوكيل اليونانى السياسى صباح اليوم أنه كان على علم خلال الشهور الستة الماضية بحركة فى الاسكندرية ذات ميول ملكية وبولشفية . وانه اقترح فى شهر أكتوبر أبعاد زعمائها ، ولكن المسألة ضاعت وسط اعلان الهدنة . وقال أنه يقترح ضرورة أبعادهم الى مالطة الان .

وردت تقارير تفيد بأن الحالة فى طنطا ودسوق وكفر الشيخ تدعو الى القلق ، وأن تصرفات قومندان البوليس فى الغربية موضع شك .

كذلك وردت تقارير من الصعيد تفيد بأن الاحساس بالاثار الاقتصادية التى ترتبت على انقطاع المواصلات بدأ يتزايد .

القاهرة يوم ٢٦ أبريل ١٩١٩

ظلت المدينة هادئة وعاد موظفوا الحكومة جميعهم الى أعمالهم ولم تقع حوادث ارهاب وتخويف فى المناطق المجاورة للوزارات . وقد بدأ موظفو هيئة السكة الحديدية ، يعودون الى أعمالهم تدريجيا وأصبح الموقف يبشر بالامل .

وفى المساجد بدأت الخطب والمواعظ تستنكر العنف ، وبدأت وجهات نظر المعتدلين تجد أرضا تقف عليها .

وفى ليلة ٢٥ ــ ٢٦ أبريل جرت محاولات لاشعال النار فى مخازن ساحة المحطة فى الشرابية (بالقرب من محطة السكة الحديدية الرئيسية) وأصيب أحد الأشخاص بجروح .

المديريات يوم ٢٦ أبريل ١٩١٩

فى الاسكندرية استمرت بعض الاضرابات الصغيرة فى نطاق الصناعة ، ومازال المحرضون على الشعب يلقون الخطب المثيرة فى المساجد

وينشرون أنباء مزعومة عن فظائع يرتكبها الجنود البريطانيون . ولكن لم تقع أية اضطرابات والحالة هادئة بصفة عامة .

وفى المنصورة علق المواطنون منشورا يهدد بقطع النور والمياه عن المدينة . واتخذت الاجراءات الوقائية اللازمة .

وفى بور سعيد عاد جميع موظفى التلغراف المصريين الى أعمالهم .

وفى الصعيد كانت الحالة هادئة . وقد اعتقل عمدة « الغيادة الغربية » [1] بتهمة سرقة ممتلكات أميرية . واعتقل ٢٩ شخصا حتى الان بتهمة الاشتراك فى الاضطرابات الأخيرة فى قرية أولاد عمرو . كما صودرت بعض الأسلحة فى ديروط .

وفيما عدا ذلك فليس هناك ما يستحق الذكر .

من الجنرال سير أ . هـ . اللنبى الى ايرل كيرزون [2] .

(رقم ٢٠١)

القاهرة فى ٤ مايو ١٩١٩

سيدى اللورد

بالاشارة الى كتابى رقم ١٩٧ ، أتشرف بأن أقدم لفخامتكم ملخصا للاحداث التى وقعت فى الاسبوع من ٢٧ أبريل الى ٣ مايو ، وهى فترة لم تقع فيها حوادث تستحق الذكر .

المخلص

أ . هـ . اللنبى

---

(١) وصحتها « غياضة الغربية » وهى قرية من أعمال مركز « ببا » بمديرية بنى سويف .

(٢) وثيقة رقم ٤٦ .

ملخص لحوادث الأسبوع من ٢٧ أبريل الى ٣ مايو ، مع معلومات اضافية بالنسبة للاسبوع السابق .

٢٥ أبريل :

عقدت لجنة الاضراب التابعة لموظفى الحكومة اجتماعا ، ظهر خلاله أن الاهتمام الرئيسى — وقد عاد معظم الموظفين الى أعمالهم — موجه الى تغطية فشل حركة الاضراب بالاصرار على أن قرار استئناف العمل اتخذ قبل الامر الذى أصدره المندوب السامى بهذا الشأن ، وأن العامل الحاسم فى الموضوع كان نبأ قرب استقالة الوزارة .

٢٦ أبريل :

فيما يلى عرض للاتجاه الذى اتخذه أحد شيوخ الأزهر فى خطبة ألقاها فى أحد مساجد القاهرة :

« ان المسلمين فى الهند ، الذين ظلوا طوال ١٥٠ عاما تحت الحكم البريطانى قد حذوا حذو المصريين حين سمعوا أنباء الاضطرابات فى مصر . ولن تستطيع انجلترا أن تواجه الاضطرابات فى مصر وفى الهند كليهما ، بعد أن سرحت نصف جيشها . ولذلك فان فرصة النجاح كبيرة أمام نشوب ثورة عامة . فليلزموا الهدوء ، وليستعدوا لمثل هذه الحركة يوم ١٠ مايو . ان ايطاليا غير متفقة مع ويلسون ، والاطاليون يريدون لنا الحرية » . كذلك فقد ألقيت خطب مماثلة فى الأزهر نفسه .

ان هذا التاريخ المشار اليه (١٠ مايو) قد تردد فى خطب أخرى ألقاها المحرضون على الشعب .

وفى الاسكندرية ألقيت خطب نارية فى أحد المساجد تضمنت الاشارة الى فظائع مزعومة ارتكبها الجنود الانجليز .

٢٧ أبريل :

أنباء الاثارة على التحريض لا تزال ترد من الازهر وغيره ، وهى

موجهة بصورة رئيسية الى موظفى الحكومة تحثهم على استئناف الاضراب ، الا اذا سمح لهم بالعودة الى أعمالهم بلا قيد ولا شرط .

وفى المساء قطع سلك أرضى فى عدة أماكن فى القناطر . وأطلقت احدى الدوريات النار على الاهالى بالقرب من أحد الاماكن التى قطع فيها السلك .

وردت أنباء عن رسائل جديدة وزعتها « اليد السوداء » فى المنيا ، وعن كميات كبيرة من الاسلحة صودرت فى القرى القريبة من ديروط .

وقد فتشت ثلاث قرى بالقرب من قنا . وعثر على ٩ قطع من السلاح وبعض المعدات المسروقة من السكة الحديدية . وقد تعرضت عملية التفتيش لمقاومة شديدة ، وقتل واحد من الاهالى وجرح خمسة .

٢٨ أبريل :

أصدرت وزارات المعارف والحقانية والزراعة بيانات تطلب فيها الى طلبة المدارس التابعة لها ضرورة العودة الى مدارسهم يوم السبت ٣ مايو .

وقد عاد جميع العمال فى ورش السكة الحديدية الى أعمالهم باستثناء ٢٩٠ عاملا . وهذا العدد ليس كبيرا بالنسبة للمتغيبين حتى فى الظروف العادية .

وقيل أن حديث السياسة الداخلية قد خف الى حد كبير فى المقاهى والبارات ، وحيثما يدور مثل هذا الحديث فانه يأخذ فى الغالب شكل الهجوم على رشدى باشا لأنه ساعد البريطانيين أثناء الحرب . كذلك فهناك اهتمام كبير بالاضطرابات التى تحدث فى الهند ، وبانسحاب ايطاليا

من مؤتمر السلام ، باعتبارهما حركتين فى صالح القضية الوطنية المصرية .

ومن الاسكندرية وردت أنباء عن اعتقال سبعة أشخاص اتهموا بالقاء خطب تحرض على الشعب كما وردت أنباء عن القاء القبض على أربعة أشخاص فى الاسماعيلية بتهمة الارهاب والتخويف .

٢٩ أبريل :

عقد اجتماع فى الازهر فى الساعة العاشرة صباحا حضره طلبة من الكليات والمدارس الثانوية وطلبة من الأزهر نفسه . وقد قرر الحاضرون الاستمرار فى الاضراب ما لم تنفذ الشروط التالية :

١ ــ الغاء وظيفة المستشار البريطانى لوزارة المعارف .

٢ ــ فصل جميع الموظفين ومديرى المدارس والمدرسين الانجليز من المدارس التابعة للوزارة المذكورة .

٣ ــ الغاء تدريس اللغة الانجليزية من مدارس الحكومة فورا .

٤ ــ الاعتراف بأن الحماية انتهت . وأن الحركة فى مصر ليست دينية ولاهى وحشية ، ولكنها حركة وطنية سلمية مطلبها الاستقلال التام.

وقد بدأ موظفو الحكومة يتحدثون عن استئناف اضرابهم اذا لم تدفع مرتباتهم بالكامل فى آخر الشهر .

وفى الاسكندرية اعتقل شخصان بتهمة الارهاب والتخويف .

٣٠ أبريل :

الأنباء تشير الى تحسن مطرد فى الحالة العامة . فالشعب قد تعب

من الاثارة السياسية ، وأصبح متلهفا على العودة الى الهدوء بأسرع وقت ممكن . وكان يوم الأربعاء هو اليوم الذى « صدرت الأوامر » باغلاق جميع الحوانيت فيه كل أسبوع كصورة من الاحتجاج السياسى . ولكن هذه الأوامر لم تنفذ حتى فى الأحياء الوطنية . وفشلت بعض المحاولات لتنفيذه بالقوة ، لأن أصحاب الحوانيت ــ شأنهم فى ذلك شأن باقى الناس ــ لم يعودوا يخشون دعاية التخويف ، وأصبحوا يقولون صراحة أنهم سئموا الأمر كله .

هناك الان شائعتان متداولتان . بغرض الابقاء على حماس الناس :

١ ــ أن جيشا ايطاليا قوامه ٣٠٠ ألف رجل قد وصل الى طرابلس ، وأنه فى انتظار أوامر من الوكيل الايطالى الدبلوماسى للزحف على مصر .

٢ ــ وأن أنور باشا الذى يقود جيشا كبيرا فى غزة سيزحف على مصر من الشرق فى نفس الوقت . وقد عاد موظفو شركة ترام القاهرة الى أعمالهم . وقد حدث اضراب جزئى بين عمال السكة الحديدية فى الاسكندرية .

١ مايو :

حدثت فى القاهرة محاولة للتظاهر قام بها ٤٠٠ من الطلبة وبعض المفصولين من موظفى السكة الحديدية ، وفرقت بدون عناء .

وفى ورش السكة الحديدية لم تكن الحالة مرضية تماما ، فان هناك نحو ١٠٠٠ رجل لا يزالون مضربين .

وعند تقاطع السكة الحديدية فى الجيزة أصيب أحد الحراس بطلق نارى ورد على اطلاق النار بالمثل ولكنه لم يصب أحدا .

وفى منشية الصدر بالقرب من القاهرة اعتقل شخص بتهمة الارهاب والتخويف .

وفى ديروط وردت أنباء مصادرة كميات صغيرة من الأسلحة .

٢ مايـــو :

يوم جمعة . وهو يوم الأجازة الأسبوعية فى الدوائر الحكومية . ولم تقع فيه حوادث تستحق الذكر . وقد وردت أنباء من ديروط عن مصادرة كميات صغيرة أخرى من الاسلحة .

٣ مايـــو

عاد موظفو الحكومة الى أعمالهم بالرغم من الشائعات التى ترددت عن احتمال تجدد الاضراب احتجاجا على الخصم من المرتبات .

وفى مصلحة السكة الحديدية حضر العدد الطبيعى للعمال فى الورش وباشروا أعمالهم .

وفى الصباح قامت مظاهرة صغيرة من الازهريين والطلبة ، لم يعرف الغرض منها على وجه التحديد ، وكان ميدان المظاهرة هو دار الحماية والوكالة الامريكية . وقد فرقت بهدوء .

ولم يستجب طلبـة المدارس العليا للأمر الصـادر يوم الاثنين بالعودة الى مدارسهم كما لم يستجب اليه الا القليل من المدارس الثانوية.

وفى الوقت نفســه فقد عاد عدد كبير من طلبـة المدارس الثانوية بالاسكندرية والمديريات الى مدارسهم .

وقد هوجمت مطبعة وطنية ، أعتقد أنهـا المطبعة الرسمية للحزب الوطنى . وعثر فيها على منشور من المنشورات التى تحض على الشعب طبع حديثا . وقد ألقى القبض على عامل الطباعة وبقية العمال .

وقيل أن المتطرفين لا يزالون يحاولون القيام بحركة مضادة للنمو المطرد فى عدد المعتدلين عن طريق الدعايات المثيرة ، ووردت أنباء عن وقوع مصادمات بين المتطرفين والمعتدلين ، وكذلك عن مناقشات حادة غاضبة بين المسلمين والأقباط . ويقوم المتطرفون ببث روح العداء تجاه اللجنة التى تردد انها قادمة من انجلترا لبحث القضية المصرية .

من الجنرال سير أ. اللنبى الى ايرل كيرزون (تسلم فى ١٧ مايو) (١)

القاهرة فى ١٦ مايو ١٩١٩
رقم ٧٩٨ عاجل
تلغرافيا

ان التحسن الذى ضمنته برقيتى رقم ٦٧٢ بتاريخ ٢٩ أبريل مستمر باستثناء الموقف فى القنال حيث بدأ اضراب على نطاق واسع يوم ١٣ الحالى ، سببه الرئيسى اقتصادى ، وان كان للموقف السياسى نصيب فيه ولا شك . وبفضـــل الاجراءات والمساعدات التى قدمها الجنود والبحارة البريطانيون فان الملاحة فى القنـال لم تتأثر بصورة خطيرة . والحالة مسيطر عليها تماما . كما ان الوكالة الفرنسية تبلغ بالموقف تماما .

وقد حاول الأزهريون والطلبة والفتوات ان يقوموا فى الاونة الاخيرة بمظاهرات صاخبة بالقرب من دار الحماية ، ولكنهم فرقوا بسهولة وبدون الالتجاء الى اطلاق النار .

---

(١) وثيقة رقم ٤٧ .

والحالة فى المديريات هادئة ، وهناك ميل من جانب صغار المزارعين الى تحميل المسئولية لطبقة المحامين والطلبة بالنسبة لأعمال الشغب التى لم تكلل بالنجاح • ونجمت عنهـا أضرار بليغة وتعطيل منشآت السكة الحديدية • وقد بدأت وسائل المواصلات تعود الى عملها فى الدلتا ولكنها لن تتمكن من العودة الى حالتها الطبيعية قبل وقت طويل بسبب الاضرار التى لحقت بقطارات السكة الحديدية وبسبب اضراب العمـال الطويل الذى لم ينته الا مؤخرا • أما فى الصعيد فان الأحوال أقل تحسنا وان كانت خدمة البريد قد استؤنفت الى السودان ثلاث مرات فى الأسبوع •

وقيود العمل بالتصاريح لا تزال مطبقة فى جنوب القاهرة ولكنها سترفع بمجرد ان تسمح امدادات القطارات باستئناف خدمة الركاب •

والمأمول ألا تتأثر مصالح الأجانب بصورة خطيرة • ولكن مادام هـذا هو الموقف فان علينا ان نذكر ان الاضطرابات كانت تلقى تأييدا متعمدا من جانب بعض العناصر الأوربية المعنية •

وتقدر الخسارة التى لحقت بالسكة الحديدية وحدها بنحـو ربع مليون جنيه •

وهناك أساطير تدعو الى السخرية تتداول الآن عن فظائع ارتكبها الجنـود البريطانيون • وأغلب الظن ان التقـرير المفصل الذى نشرته صحيفة « التايمز » عن حادث قتل الضباط والجنود البريطانيين الفظيع فى قطار الصعيد فى شهر مارس الماضى سيضاعف الجهود التى يبذلها الوطنيون لتحويل الانظار عن هذا الحادث المحـزن وباستثناء حادثين أشرت اليهما فى برقيتى رقم ٧١١ بتاريخ ٤ مايو لم توقع فى الفترة الأخيرة عقوبات على نطاق واسع ، ويمكن نفى أى تقرير مثير من جانب المصادر الوطنية أو الأجنبية عن أعمال انتقام ارتكبها الجنـود البريطانيين نفيا قاطعا • وقد دعى اللاجئون الأرمن المقيمون فى معسكر فى هيليوبوليس

الى العودة الى منازلهم حيث أن البوليس يرى ان الخطـر قد زال وقد نزلت باليونانيين خسـائر جسيمة فان الخسـارة التى لحقت بممتلكاتهم تزيد على ٦٠٠ ألف جنيه • كذلك فان عشرة من اليونانيين قد قتلوا كما ان عددا آخر منهم أصيب بجراح •

وليس هناك بشير عاجل بقرب تشكيل وزارة ولكن الموظفين من أبناء البلاد يؤدون أعمالهم بطريقة مرضية تحت الادارة البريطانية •

ولقد كان لشروط معاهدة الصلح الألمانية التى جاءت فى أعقـاب اعلان اعتراف الأمريكيين بالحمـاية أثر مهدىء على العنـاصر العاقلة من السكان الذين بدأوا بالفعل يقللون من أثر وفد سعد زغلول فى أوربا •

ان الفتور المزعوم بين بريطانيـا العظمى وايطاليا وكذلك أبنـاء أفغانستان والهنـد تترك وللأسف انطباعا معينا لأن المتطرفين يتتبعون المشاكل الأجنبية بعناية •

(أرسل الى باريس وبرن وروما) •

من الجنرال سير أ• هـ اللنبى الى ايرل كيرزون (تسلم فى ٦ مايو) (١)

رقم ٧١٥
تلغرافيا
القاهرة فى ٤ مايو ١٩١٩
القاهرة هادئة
نفس العدد فى المدارس

اعتقل الدكتور اسماعيل صـدقى صباح اليوم ، واعترف بأن آلة الطباعة التى ضبطت أمس ملك الحزب الوطنى •

---

(١) وثيقة رقم ٤٠٨.

تم تفريق المظاهرات التى قام بها المسلمون والأقباط فى الاسكندرية أمس بسهولة ، الحالة فى المديريات هادئة •

من الجنرال سير أ. هـ. اللنبى الى ايرل كيرزون (تسلم فى ٦ مايو) [١]

رقم ٧٢٠
تلغرافيا
القاهرة فى ٥ مايو ١٩١٩
الحالة فى القاهرة والمحافظات هادئة •

المتطرفون يواصلون الدعوة الى الاضراب ، وغرضهم الأساسى الآن هو التأثير على اللجنة التى سرت الشائعات بأنها فى طريقها الى مصر •

صدر فى صباح اليوم أمر يحرم الطلبة الذين لا يعودون الى فصولهم الدراسية قبل يوم ٧ من دخول الامتحانات هذا العام •

ملخص لحوادث الأسبوع من ١١ مايو الى ١٧ مايو[٢] •

أصيب ثلاثة من الجنود النيوزيلنديين فى معركة نشبت فى المحلة الكبرى ليلة ١٠ ــ ١١ وتوفى أحدهم متأثرا بجراحه •

وفيما عدا ذلك فكل شىء هادىء فى القاهرة والمديريات •

١١ مايو :

الخطب الحماسية الشديدة التعصب مستمرة فى الأزهر الذى بدأت منه الاحداث التى وقعت يومى ٨ ، ٩ ، وقد ذكرت بعض التقارير أن هذه

(١) وثيقة رقم ٤٩ .
(٢) وثيقة رقم ٥٠ .

الخطب تستهدف التخفيف من الآثار الطيبة التى تركتها عمليات اعتقال المتظاهرين ونشر شروط السلام •

والأنباء الواردة من منطقة القناة تشير الى اضطراب فى المناطق الصناعية • وقد أبلغ وفد لموظفى وعمال شركة القناة قائد القاعدة فى بور سعيد ان الموظفين والعمال سيضربون عن العمل ما لم تستجب مطالبهم ــ وهى مطالب خاصة بتحسين حالتهم الاقتصادية ــ قبل يوم ١٠

وقد قام رجال البوليس فى المساء باربع حملات تفتيشية ، وقام رجال الجيش بحملة أخرى فى القاهرة أسفرت عن ضبط منشورات معادية واعتقال عدد من الأشخاص ، وفيما عدا ذلك فلم تسفر الحملات عن نتائج هامة تستحق الذكر •

١٢ مايو :

الأنباء الواردة من بور سعيد تفيد أن عمال القناة يقفون موقفا حازما بالنسبة لما أعلنوه من اعتزامهم الاضراب ، وهناك من الأسباب ما يدعو الى الخوف من أنهم قد ينجحون فى اقناع مستخدمى شركات الشحن والفحم بالاضراب تأييدا لمطالبهم •

وقد قام شيالو الفحم فى حى القبارى بالاسكندرية باضراب صغير استمر يوما واحدا •

وفى ديروط ذكر تقرير أن أكثر من ألف قطعة سلاح قد ضبطت فى المنطقة خلال أربعة الأيام الماضية •

وفى المحلة الكبرى وردت أنباء عن تيارات قوية تجرى فى الخفاء لأثارة الشغب •



محمد سعيد

١٣ مايو :

فى بور سـعيد بدأ مستخدمو شركة القنـاة اضرابهم فى الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥ صباحا وقد بدأ الاضراب قبل ٣٠ ساعة من الموعد الذى حدد لتنفيذه • وانضم للاضراب جميع مستخدمى وكالات الشحن والفحم • وقطعت المياه لمدة ٦ ساعات ، ثم أعيدت • أما خدمات القناة والخدمات التجـارية فقد استمرت ولكن بطريقة بطيئـة ، وبمساعدة السلطات البحرية والعسكرية •

وفيما عـدا ذلك فان الأنباء الواردة من مختلف أنحاء البـلاد تشير الى أن النظام فيها مستتب •

وقد وردت أنباء عن توزيع منشورات معادية فى دميـاط والمحلة الكبرى •

١٤ مايو :

أضرب شيالو الفحم فى بور سعيد ، وهناك ما يشير الى أن حركة الاضراب قد تتسع أكثر وأكثر • ولم ترد أنباء عن حدوث اضطرابات ، واتخذت الخطوات اللازمة لمنع عمليات التخويف •

وقد تقرر أن الوقت لم يجىء للتدخل العسـكرى • ولكن المحافظ وقومندان القاعدة على اتصال دائم بالشركة ، وقد قابلا وفد المضربين عدة مرات •

ويبـدو أن وراء اضراب شـيالى الفحم نفوذ قـوى لأن أجورهم مجزية بل عالية ، ولم تكن لهم شكاوى من قبل • وقد تولت جماعة العمال المصريين القيام بعمليات نقل الفحم الذين قاموا بالعمل عن طيب خاطر ولكن بطريقة أبطء من العمال المحترفين المضربين •

وفى السويس بدأ جميع مستخدمى شركة القناة الاضراب فى الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر . واضرب معهم عمـال اللنشات بدافع من الخوف .

وفى الاسكندرية ألقيت بعض الخطب فى مسجد أبى العبـاسى ، وقامت من المسجد بعد ذلك مظاهرة اشترك فيها نحو ٢٣٠٠ شخص من بينهم ٢٠٠ من الأفنـدية والطلبة ، فرقها الجنود بسهولة باستخدام الهراوات .

وفى الصعيد ضبطت أكثر من ٣٠٠ قطعة سلاح فى مختلف القرى .

١٥ مايـو :

فى بور سعيد شمل الاضراب جميع العمال المهرة منهم وغير المهرة (حتى عمال صناعة السجاير) باستثناء بعض عمال الرصيف العسكرى الذين يعملون باليومية .

وفى الاسماعيلية ظهر خطر القيام باضراب سلمى . ولكن عمـال الكهرباء والثلج وعدوا بعدم الاضراب .

وفى السويس استمر الاضراب وازداد انتشارا ، كما توقف مستخدمو شركات الفحم الانجليزية عن العمل .

وقد قوبلت فرقة الفرسـان التى توجهت الى تونه بمركز ملوى بمقاومة ، وجرح اثنان من الفرسان كانت جراح أحدهما خطيرة ، وضبطت ٥٠ قطعة سلاح واعتقل ٧ أشخاص .

وفى المحلة الكبرى اعتقل ٦ أشـخاص حتى الآن ، لعـلاقتهم بالاضطرابات التىوقعت يوم ١٠مايو ومن الواضح أن مصدرالاضطرابات

هو المنشورات المعادية التى ترسل من القاهرة ، ولكن من الصعب العثور على دليل مباشر يثبت ذلك .

وفى القاهرة اتفق المخبرون جميعا على ان لهجة العداء قد اشتدت حدتها فى الأزهر بطريقة ملحوظة ، فالخطب لا تزال تتسم بأقصى درجات العنف كما كانت فى السابق ، ولكن الجمهور لم يعد يظهر ما كان يظهره من الحماس الشديد لها كما كان يفعل من قبل .

وتردد دوائر الأزهر ان الجنرال اللنبى لم يسافر الى فلسطين وانما سافر الى انجلترا ليحاكم أمام محكمة عسكرية بسبب الفظائع التىارتكبت بناء على أوامره فى مصر . ورددت هذه الدوائر أيضا أن موقف البريطانيين فى الهند سىء بدرجة استدعت بيع الزوارق النهرية .

ولقد كانت تقارير الضباط السياسيين عن الحالة فى المديريات تجمع لمدة طويلة على انها هادئة وتتحسن فيما عدا حالات نادرة ، وان هناك استياء متزايدا بين المزارعين على اختلاف طبقاتهم ضد طبقة الأفندية فى المدن ، ولا سيما لأنهم دفعوهم الى الهجوم على وسائل المواصلات التى نجم عنها الكثير مما ألحق الضرر بهم ، وان الدعاية البريطانية التى تركزت حول تأكيد المـكاسب التى عادت عليهم من البريطانيين والخسائر التى نجمت عن الاضطرابات الأخيرة ــ كان لها أثر أكبر وأسرع بكثير ممـا كان متوقعـا .

وفى العباسية عقد اجتماع لبحث امكان اعادة الأرمن الموجودين فى معسكر هيليوبوليس الى بيوتهم ، لكن هذا الاقتراح لقى معارضة من جانب ممثلى اللاجئين الذين قالوا ان أى رفض من جانب الألمان لتوقيع شروط السلام ، أو أية حادثة أخرى قد تكون أشارة ببدء اضطرابات جديدة فى الأحياء الوطنية يتأثر بها الارمن . وقد تقرر ان يبقى الارمن فى المعسكر لمدة عشرة أيام أخرى .

١٦ مايـــو :

كانت الحالة فى القاهرة هادئة ، ولكن ورد نبأ عن خلاف جديد بين شركة الترام وعمالهـا الذين هددوا بالاضراب يوم ٢٦ اذا لم تستجب مطالبهم .

ولم يطرأ تغيير على الموقف بالنسبة لاضراب عمال شركة القناة ، باستثناء مستخدمى الكهرباء الذين وعدوا بعـدم الاضراب ، ولكنهم أضربوا فى الصباح وجىء بالجنود لتشغيل المحطة .

وفى ميت جابر بالقرب من بلبيس هاجم بعض القرويين وأحرقوا ممتلكات تخص ابراهيم باشا مراد وهو رجل مشهور بأنه من « المعتدلين » ، وقد قدرت الخسـائر الناجمة عن هذا الهجوم بنحو ٣٠٠ جنيه ، وألقى البوليس القبض على عدة أشخاص وبدأ فى اجراء التحقيق .

وردت أنباء من ديروط عن ضبط ١٣٠ قطعة أخرى من السلاح من القرى المجاورة لها .

وبعث مخبر موثوق به تقريرا عن محادثة جرت فى الآونة الأخيرة مع رئيس تحرير قبطى لصحيفة محليـة . قال التقرير « ان الأقبـاط اضطروا الى الانضمام الى الحركة لانهم كانوا سيواجهون المصير الذى واجهه الارمن لو لم يفعلوا ذلك ، وان كانوا بانضمامهم الى الحركة قد اغضبوا البريطانيين . أما الطلبة الذين يقومون الآن بأعمال الشغب فان لهم من النفوذ والتنظيم أكثر مما هو متصور ، لقد سيطروا على الفلاحين بعد أن أدخلوا فى أذهانهم ان سبب الثورة دينى وانهم سيحصلون على قطع مجانية من الأرض حين تسـقط الحكومة ، كما انهم سيعفون من الضرائب . وذكر هذا القبطى انه يعتقد ان روح التعصب قوية ، وان الأمور لن تستتب بهدوء .

كذلك وردت تقارير بأن الشبان المتطرفين يقومون الآن بمضاعفة جهودهم بالنسبة لتوزيع المنشورات المعادية والصحف السرية وغيرها .
ومن المظاهر الجديدة فى هذا الشأن مظهر الهجوم على الشخصيات البارزة مثل المديرين والمأمورين الذين اتهموا بالخيـانة وقيل ان هناك اتجاها لتنظيم مظاهرة كبيرة احتجاجا على لجنة التحقيق عندما تصل الى مصر .

١٧ مايـو :

الأنباء من مختلف أنحـاء البلاد تفيد بأن الحالة هادئة باستثناء الاضراب فى منطقة القناة الذى يزداد اتسـاعا ببطء . وفى بور سعيد أضرب عمال ورشة « دورى » الهندسية بعد أن ظلوا ممتنعين عن الاضراب حتى الآن . كذلك أضرب العمـال المدنيون فى مخبز الجيش وان كان بعضهم قد عاد الى العمل فيما بعد .

وقد تردد ان هناك احتمالا بأن يتسع نطاق الاضراب فى السويس .
وقد اعتقل ٢٤ شخصا فى منطقة القناة لمخالفتهم الأوامر بموجب الأحكام العرفية .

من الجنرال أ. هـ. اللنبى الى ايرل كيرزون (١)

(رقم ٢٣٩)
القاهرة فى ٢٥ مايو ١٩١٩
سيدى اللورد

بالاشارة الى رسالتى رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٨ مايـو أتشرف بأن أقدم لفخامتكم تقريرا موجزا عن حوادث الأسبوع من ١٨ مايو الى ٢٤ مايو .

المخلص
أ. هـ. اللنبى

---
(١) وثيقة رقم ٥١ .

موجز لحوادث الأسبوع من ١٨ مايو الى ٢٤ مايو

١٨ مايــو :

قطعت بعض اسلاك التليفون الحربى بالقرب من بنها فى الصباح • وفيما عدا ذلك فلم ترد أنباء عن أى اضطرابات من أية منطقة • على أنه ليس هناك أى دليل يشير الى احتمال عودة العمال فى منطقة القناة •

وقد قيل أن المتطرفين يحاولون أن يستغلوا قدر الطاقة الاضطرابات فى أفغانستان وهى الاضطرابات التى قالوا أنها – مع « الثــورة » فى الهند – ضربة قاتلة لبريطانيا •

١٩ مايــو :

قطع سلك تليفون حربى للمرة الثانية بالقرب من بنها •

وضبطت دورية فى حملة استمرت ثلاثة أيام فى منطقة ديروط ٥٣٤ قطعة سلاح معظمها من النوع الحديث ، ومن بينها ٢٩٥ قطعة ضبطت فى بنى مزار بالقرب من المنيا •

وفى السويس عاد مستخدمو شركة الكهرباء والثلج الى عملهم • وفيما عدا ذلك فلم يطرأ تغيير على الحالة فى منطقة القناة •

٢٠ مايــو :

ظلت البلاد كلها هادئة • وقد حذا عمال الكهرباء بالاسماعيلية حذو زملائهم فى السويس وعادوا الى عملهم • وفيما عدا ذلك فأن الاضراب فى منطقة القناة مستمر •

٢١ مايــو :

ظلت البلاد هادئة ولكن ورد من منطقة القناة أن هناك جهودا تبذل

لاقناع العمــال الذين يعملون مع السلطات العســكرية للانضمام الى الاضراب •

٢٢ مايــو :

تعرضت الوزارة الجديدة ، ولا سيما رئيس الوزراء ، لهجوم شديد من جانب دوائر الطلبة والأفندية فى كل من القاهرة والاسكندرية • ففى القاهرة أضرب طلبة مدرسة التوفيقية الثانوية احتجاجا على الوزارة • وفى الاسكندرية حث عدد من الأفندية بعد الساعة السابعة صباحا بقليل المواطنين فى المقاهى على القيام بمظاهرة ضد محمد سعيد باشا • وبسهولة فرق البوليس بمساعدة عدد قليل من الجنود البريطانيين ، المظاهرة التى قام بها بضع مئات من الأشخاص • وقد وزعت منشورات مطبوعة على الآلة الكاتبة تدعو الى القيام بمظاهرة أكبر فى اليوم التالى •

وفى منطقة القناة كان كل شىء هادئا ، ونجحت حتى الآن الجهود التى بذلت لابقاء العمال الذين يعملون مع السلطات العسكرية فى عملهم •

وفى منطقة قنا ضبطت ١٤٧ قطعة من السلاح •

وفى المساء ألقيت بعض الخطب المعادية فى المسجد الحسينى بالقاهرة•

٢٣ مايــو :

فى الاسكندرية قام الطلبة والمشايخ بمسيرة فى أنحاء المدينة عقب الصــلاة فى مسجد أبو العبــاس وقد فرقهم البوليس ورجال البوليس الحربى ، وألقيت بعض الحجارة والزجاجات على رجال البوليس فأصيب أحدهم بجراح بسيطة •

وفى الأزهر ألقيت فى المساء خطب تدعو الى تجدد الاضراب العام لاسقاط الوزارة الجديدة •

٢٤ مايــو :

فى القاهرة قامت فى الصباح مظاهرة صغيرة أمام قصر السلطان الخاص .

ووردت أنباء من منطقة القناة تفيد بأن عمال الفحم بدأوا يظهرون دلائل انهاء اضرابهم . وفيما عدا ذلك فلم يحدث تغيير فى الموقف .

وفيما يلى بيان بالاسلحة التى ضبطت :

٢٨٣ قطعة من بنى مزار ضبطت فى أربعة أيام ، ١٤٨ قطعة ضبطت فى نجع حمادى ، ٣٤ قطعة ضبطت فى قنا .

من الجنرال أ. هـ. اللنبى الى ايرل كيرزون [١]

(رقم ٢٥٣)

القاهرة فى ١ يونية ١٩١٩

سيدى اللورد :

بالاشارة الى رسالتى رقم ٢٣٩ بتاريخ ٢٥ مايو ، أتشرف بأن أقدم لفخامتكم ملخصا لحوادث الأسبوع من ٢٥ مايو الى ٣١ مايو .

منذ أن بعثت بتقريرى عن حوادث الأسبوع السابق تجمعت الشواهد على أن المتطرفين قد بذلوا فى الآونة الأخيرة جهودا جديدة ، فقد حاولوا أن يستغلوا تشكيل الوزارة الجديدة فى اثارة الوطنيين وشعور العداء للبريطانيين مرة أخرى . بل انهم كانوا يأملون فى تنظيم اضراب عام جديد .

وفى البداية كان هناك ما يوحى بأنهم حققوا بعض النجاح فى اثارة شعور العداء ، وعلى سبيل المثال ، فقد تجمع فى الأزهر ليلة ٢٣ جمهور كبير فى المسجد ضم عددا كبيرا من المتعلمين والأغنياء .

وقد ألقيت أربع خطب حماسية ضد الوزارة الجديدة ورئيسها تضمنت أن الوزارة لابد أن تسقط باضراب عام وبثورة يقوم بها الشعب على نطاق أوسع من الثورة الأخيرة . وحين كان يطلب الى الجمهور أن يهتف عقب كل خطبة : فلتسقط الوزارة الجديدة ، كان هذا الطلب يلقى استجابة كبيرة وقوية ، وكان الحماس والانفعال أكثر ما كان عليه لمدة طويلة .

---

(١) وثيقة رقم ٥٢ .

على ان من الأمور التى تبعث على الارتياح ان المعلومات الأخيرة التى تلقيناها لا تتضمن احتمال نجاح هـذه الجهود ، فان الاجتماعات التى تعقد فى الأزهـر تتناقص من حيث عـدد الجمهور الذى يحضرها والحمـاس الذى يسودها ، وهنـاك ما يدعو الى الاعتقاد بأن الشعور السائد فى البلاد هو الرغبة فى تجنب ما يعطل الحياة الطبيعية .

المخلص

أ. هـ. اللنبى

ملخص لحوادث الأسبوع من ٢٥ مايو الى ٣١ مايو

ملحق بالملخص لحوادث الأسبوع السابق .

٢٤ مايـو :

حدثت مظاهرة من ٤٠٠ شخص فى دسـوق ، وفى شرقى كوبرى دسوق ضرب مهندس فرنسى بالحجارة ، ولكن البوليس الحـربى فرق المظاهرة وحال بينها وبين الوصول الى الكوبرى .

٢٥ مايـو :

فى القاهرة ظلت الثورة على الوزارة الجديدة [1] مستمرة فى الدوائر المتطرفة .

وفى الاسكندرية فرق البوليس الحربى مظاهرة صغيرة . وقد طعن أحـد الأشخاص ضابطا بريطانيـا فى ساقه ولكن البوليس أطلق عليه الرصاص وقتله .

---

(١) يشير هنا الى الوزارة التى شكلها محمد سعيد .



عبد الرحمن فهمى

وفى منطقة القناة وردت أنباء بأن بضعة من العمال فى بور سعيد أظهروا دلائل تشير الى احتمال عودتهم الى عملهم .

٢٦ مايــو :

فى بور سعيد استأنف عمال شركة الملح والصودا عملهم ، وفيما عدا ذلك فلم يطرأ تغيير على الحالة فى منطقة القناة .

وفى القاهرة ألقيت الخطب المعادية فى جمهور كبير اجتمع فى الأزهر فى المساء وحضره عدد كبير من المسئولين وعمال السكة الحديدية وغيرهم . وقد فرقت فيما بعد محاولة قام بها الأزهريون للتظاهر واعتقل ٢٣ شخصا . وقيل أن المتطرفين لا يزالون يواصلون نشاطهم على أوسع نطاق .

ومن الأقصر وردت أنباء ضبط ٥٢ قطعة سلاح ، ١١٠ قطعة سلاح أخرى فى المنيا .

٢٧ مايــو :

ظلت الحالة هادئة فى منطقة القناة وفى مختلف المديريات ، ووردت من المنصورة أنبــاء وصول كميات كبيرة من المنشورات المعــادية من القاهرة .

وفى القاهرة سرت شائعات كثيرة عن تذمر متزايد ضد الوزارة وعن استعدادات لاضطرابات جديدة فى رمضان .

وقد عقد اجتماع فى الأزهر فى الساعة الخامسة بعد الظهر حضره جمهور كبير من بينهم مندوبون عن عمال السكة الحديدية وعدد كبير من المحامين وغيرهم ، وقيل انه تقرر فى الاجتماع تنظيم مظاهرة كبيرة فى اليوم التالى ، والعمل على تنظيم اضراب عام آخر .

وحدثت فى مساء هذا اليوم نفسه محاولات عديدة للقيام بمظاهرات صغيرة تفرقت كلها قبل وصول الجنود •

٢٨ مايــو :

ظلت الحالة فى مختلف أنحاء المديريات على ما هى عليه •

وفى القاهرة لا يزال هناك بعض شعور الحماس،والشائعات مستمرة عن قرب حدوث اضطرابات جديدة ، وقد قيل على سبيل المثال ان المحامين قد قرروا الاضراب لمدة سبعة أيام •

وفى الأزهــر عقد الاجتماع المعهود وألقيت فيه مزيد من الخطب المعادية •

وفى المســاء نظمت مظاهرة غير حماسية خارج قصر السلطان ، وهتف نحو مائة شخص بصوت خفيض : « فليسقط السلطان ، فليسقط محمد سعيد » • ثم تفرقت قبل وصول القوات لتفريقها •

وقد فتشت خمس مقاهى كبيرة بغرض القبض على الأشــخاص الذين يحملون منشورات معادية ، وقد ألقى كل من كان يحمل مثل هذه المنشورات على الأرض ، وألقى القبض على سبعة أشخاص ، ولكن لم يعثر على منشورات ذات أهمية •

٢٩ مايــو :

فى القاهرة لم تحدث مظاهرات جديدة ، وعقد اجتماع فى الأزهر فى المساء لم يكن حماسيا والشائعات عن المظاهرات وأعمال الشغب فى خلال رمضان لا تزال منتشرة ولكنها على درجة من المبالغة بحيث لا تستحق الذكر ، ومع ذلك فان الشعور العام بدا أهدأ مما كان نسبيا ، وقد كان لحملات التفتيش على المقاهى أثرها النفسى ولا سيما على الأقباط • ومع

الكراهية الشديدة التى يبديها المتطرفون لرئيس الوزراء فان هناك شعورا قويا بالخوف منه ، فهم يعتبرونه تركيا عنيدا ، يستطيع أن يعمل كل ما فى استطاعته لخدمة البريطانيين •

وفى خارج القاهرة فأن الحالة فى البــلاد كلها هادئة • والشعور فى الاسكندرية هادىء فى الظاهر وان كان هناك الكثير من شعور الحماس المكبوت • وقد برزت ظاهرة جديدة وهامة فى الموقف وهى ظاهرة الشعور غير الودى من جانب الشعب تجاه المتظاهرين ، ففى أثناء الاضطرابات التى وقعت يوم ٢٥ ، مثلا ، كان النــاس يشتمون المتظاهرين • كذلك فهناك تطور آخر ، وهو ظاهرة العداء المتزايد بين رجال البوليس الوطنى ومثيرى الشغب ، ففى يوم الأحــد أظهر المتظــاهرون ترددا فى فض مظاهراتهم فتعرضــوا لمعاملة قاسية من جانب بوليس السوارى بقيادة ضابطهم المعروف بمشاعره الوطنية وقــد سمع رجال البوليس بعد ذلك وهم يفاخرون بالاصابات التى أنزلوها بالمتظاهرين •

ومن قنا وردت أنباء عن مصادرة ١٢٠ قطعة سلاح •

٣٠ مايــو :

فى القاهرة عقد الاجتماع المعهود بالأزهر فى الساعة التاسعة مساء ولكن لم يحضره أكثر من ٣٠٠ شخص ، ولم تثر الخطب التقليدية الا القليل من الحمــاس • وفى حوالى منتصف الليل قامت مظاهرة صغيرة جــدا واتجهت نحو دار الحماية ، ولكنها فرقت بسهولة ، واعتقل ١١ شخصا من المتظاهرين •

وفى بور ســعيد تجمع بعض المضربين فى الشــوارع بعد الظهر واتخذوا موقفا كان يهدد بالشغب ولكنهم تفرقوا قبل وصول البوليس •

٣١ مايــو :

الحالة فى البلاد كلها هادئة • حضر الاجتمــاع المعهود الذى يعقد

بالأزهر فى المساء عدد يزيد عن العدد الذى كان يحضره فى المرات السابقة ، ولكن لم يحدث فيه ما يستحق الذكر ، ولم تعقبه محاولات للقيام بمظاهرات » •

انتهى نص التقرير •

أما المراجع المصرية فقد سجلت الحوادث على النحو التالى :

الافراج عن سعد وزملائه :

فى ٧ أبريل ١٩١٩ أذاع المارشال اللنبى بلاغا أعلن فيه أنه بالاتفاق مع السلطان فؤاد ، لم يبق حجر على السفر ، وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية وأن « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر » •

وفى اليوم التالى ٨ أبريل استؤنفت المظاهرات الوطنية السلمية غير أنه حدث فى القاهرة ان تحرش بعض العساكر البريطانيين بالمتظاهرين وأطلقوا عليهم الرصاص فقتل منهم أربعة بينهم فتى صغير حملوا جثته الى قصر عابدين ليشهدوا السلطان على ما حدث • وقد أصدرت دار الحماية بيانا بأسفها على ما وقع من الجنود وبأنها أصدرت الأمر بعمل تحقيق عن الحادث •

وعهد السلطان الى رشدى باشا بتأليف الوزارة من جديد فقبلها وكانت تلك هى وزارته الرابعة على التوالى • وما لبثت ان واجهت صعوبات اذ طلب اليها ضباط البوليس والجيش المصرى أن يعهد اليهم بالمحافظة على الأمن العام • ورغم موافقة رشدى باشا على هذا الطلب فقد اعترض عليه المندوب السامى •

ثم اجتمعت لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها وقررت اضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل حتى تجاب المطالب الآتية : —

أولا : أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية •

ثانيا : ان تعلن الوزارة ان تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية •

ثالثا : الغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى ، وتفويض حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى •

برح أعضاء الوفد العاصمة يوم ١١ أبريل الى بور سعيد ومنها فى اليوم التالى الى مالطة بالباخرة كالدونيا حيث التقوا بسعد باشا وزملائه وأبحروا جميعا الى باريس حيث مؤتمر السلام •

وقد أصدر رشدى باشا يوم ١٢ أبريل بيانا يهيب فيه بالموظفين ان يعودوا الى أعمالهم فاجتمعت لجنة مندوبى الموظفين فى اليوم التالى وقررت بالاجماع استمرار الاضراب حتى تجاب مطالبها ، ثم أصدر بعد ثلاثة أيام — فى يوم ١٥ منه — منشورا ثانيا بدعوة الموظفين الى العودة الى عملهم وبالقاء مسئولية الاضراب عن العمل على عاتقهم فاجتمعت اللجنة فى اليوم نفسه وقررت الاحتجاج على هذا التهديد مع الاستمرار فى الاضراب •

وقد اجتمع بالأزهر الشريف نحو ثمانين ألفا من جميع طبقات الامة ليردوا على مزاعم الصحف الأجنبية من أن مطالب الموظفين ان هى الا مطالب فئة قليلة لا تعبر عن الرأى العام • وعقد الاجتماع برئاسة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية • وقرر المجتمعون تأييد الموظفين فى طلباتهم كما قرروا الاضراب عن أعمالهم حتى تجاب تلك المطالب • وترتب على هذا القرار ان انقطعت الحركة فى المدينة بسبب الاضراب العام ، بعد انضمام العمال الى الموظفين •

ولما وصلت الباخرة كالدونيا الى مارسيليا يوم ١٨ أبريل مقلة

أعضاء الوفد المصرى أرسل سعد باشا الى الرئيس ويلسون يطلب مقابلة خاصة . ولكن لم يصل الرد المنتظر وانما جاءه رد لم يكن يخطر على بال أحد . فأن الولايات المتحدة اعترفت بالحماية البريطانية على مصر .

وامعانا فى محاربة الوفد أصدر القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر منشورا يقضى بمعاقبة كل من يقوم بجمع التبرعات لخزينة الوفد بالقبض عليه ومحاكمته بمقتضى الأحكام العرفية ومصادرة الأموال التى جمعت لهذا الغرض .

وانتهى الأمر برشدى باشا الى تقديم استقالته الى السلطان فقبلها يوم ٢١ أبريل وقد أدى اعلان قبول الاستقالة الى اشتعال الثــورة من جديد وبقيت البلاد فترة من الزمن بدون حكومة .

وفى ٢٢ أبريل اذاع الجنرال اللنبى منشورا الى الموظفين أنذرهم فيه بالعودة فورا الى أعمالهم والا تشطب أسماؤهم من سجلات موظفى الحكومة ، وقد عاد أغلبهم الى أعمالهم فى اليوم التالى .

وفى ٢٥ أبريل اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضــائها فى وزارة الحقانيـــة ، فأقرت ما كانت قد اتخذته لجانها المختلفة ، معلنة أن عودة الموظفين قد بنيت على استقالة الوزارة لا على تهديد الجنرال اللنبى . وكان الرؤساء الانجليز قد أخذوا يهينون الموظفين بعد عودتهم للعمل ، فقررت اللجنة فى هذا الاجتماع الاحتجاج على ما بدا منهم من الاضهاد وسوء المعاملة ، وقررت توجيه النظر الى ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا بسبب عدم عودتهم الى العمل فى الميعاد المحدد فى بلاغ المنـــدوب السامى واعادة الذين منعوا منهم من مبـــاشرة أعمالهم الى وظائفهم . وفى اليوم التالى نشر قرار اللجنة هذا موافقا عليه بالاجماع [1]

---

(١) وقع البيان عدد كبير من كبار موظفى الدولة فى الوزارات والمصالح المختلفة ومنهم نفر ممن لعبوا بعد ذلك أدوارا بارزة فى حياة مصر السياسية =

ثم طلبت وزارات المعـــارف والحقانية والزراعة من طلبة المدارس التابعة لها ان يعودوا الى مدارسهم فى يوم السبت ٣ مايو فاجتمع الطلبة وقرروا الاستمرار فى الاضراب فأعلنت الوزارات المختصـــة أنها أجلت مواعيد الامتحانات العامة بالمدارس كلها الى أجل غير مسمى ، ولـمـا لم يعدل الطلبة عن الاضراب أصدر الجنرال اللنبى فى ٤ مايو بلاغا أنذر فيه باغلاق المدارس اذا لم يعد العدد الكافى من الطلاب لفتحها يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ .

وقد عاد العمال الى مزاولة أعمالهم وعادت حــركة الاعمال تدب الحياة فيها من جديد .

وأصدر الجنرال اللنبى بلاغا عسكريا يوم ٢٨ أبريل بتخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء وذلك بعد أن بقيت البلاد منذ استقالة وزارة رشدى باشا بلا وزارة . ثم قام المندوب السامى البريطانى بوظيفة مجلس الوزراء فأصدر بلاغا بمقتضى الأحكام العرفية بتعيين بعض كبار الموظفين ومن بينهم مستشار عام لوزارة لم تكن قد أنشئت بعد (وزارة المواصلات) وكان وكلاء الوزارات حين صـــدور هذا البـــلاغ : محمد شكرى باشا (الحقانية) اسماعيل حسنين باشا (المعارف) الفريق محمود حلمى باشا (الحربيـــة) مستر ارنست دوسن (الماليـــة) المستر جون لانجلى (الزراعة) المستر توتنهام (الأشغال) محمد شفيق باشا (الأوقاف)

= نذكر منهم : محمد عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعى . محمد زكى الابراشى وكيل نيابة الاستئناف . سلامة ميخائيل قاض ، على ماهر مدير ادارة المجالس الحسبية ، حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق . صادق حنين مدير الادارة والاحصاء بالزراعة . محمد حلمى عيسى مدير الادارة القضائية بوزارة الحقانية . عبد العظيم راشد وكيل نيـــابة بمحكمة مصر المختلطة . محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية . محمود حسن مفتش ادارة الامن العام بالداخلية . ابراهيم دسوقى اباظة مأمور ضبط مديرية الجيزة ـ نجيب اسكندر دكتور بمصلحة الصحة .

المستر جورج موريس (مدير ادارة الامن العام القائم بأعمال وكيل وزارة الداخلية) .

وفى أول مايو أقيمت مظاهرة كبرى احتجاجا على توقيف الناس من كل الطبقات لمجرد الشبهة أوالوشاية واعتقالهم،واجتمع الناس فى المساجد بعد صلاة الجمعة وألقوا الخطب واتخذوا قرارات بالاحتجاج على هذه المعاملة ثم كتبوا منشورات وزعت على الناس تحذيرا من لجنة التحقيق التى أزمع الانجليز ايفادها الى مصر .

وأذاعت رياسة مجلس الوزراء (ولم تكن بالبلاد وزارة) البلاغ التالى :

« احتفالا بعيد جلوس الملك جورج الخامس تعطل وزارات الحكومة وسائر المصالح الأميرية فى جميع أنحاء القطر المصرى يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩١٩ » فقامت مظاهرات سلمية بالقاهرة والمدن الأخرى احتجاجا على جعل هذا اليوم عطلة رسمية ، وعقد فى الأزهر الشريف اجتماع كبير ألقيت فيه الخطب ثم صدرت قرارات من المجتمعين بالاحتجاج على هذا الأمر .

عقد الصلح :

وفى يوم ٧ مايو حل الموعد المضروب لعودة الطلبة الى مدارسهم فلم يعد منهم العدد الكافى لاستمرار فتح المدارس وأصدرت السلطة العسكرية قرارا باغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة فى العام المقبل . وقد قامت المظاهرات واستمرت يومى ٨ ، ٩ مايو ، ووقعت مصادمات بين الطلبة والجنود البريطانية وألقى القبض على كثير من المتظاهرين وفى نفس اليوم أعلنت شروط الصلح التى قررها الحلفاء وسلمت الى الوفد الألمانى فى مؤتمر فرساى فجاءت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ ــ المادة ١٥٤) مؤيدة للحماية التى فرضتها انجلترا على مصر وقد

قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط الصلح وصارت جزءا من معاهدة فرساى التى وقعت يوم ١٨ يونية ١٩١٩ [1] .

وفى ١٠ مايو أصدرت السلطة العسكرية بلاغا يحظر عقد أى اجتماع مخل بالنظام فى الحوانيت أو المقاهى أو المطاعم أو الملاهى فى دائرة محافظة القاهرة . ويعد اجتماعا مخلا بالنظام كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة أشخاص .

وفى ١٥ مايو ألقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية خطبة فى مجلس اللوردات عن الحالة فى مصر أشار فيها الى ابتهاج الساسة البريطانيين بالنصر الذى أحرزوه فى مؤتمر الصلح على أثر اعتراف المؤتمر بالحماية . وقد رد سعد باشا على هذه الخطبة ببيان نشرته جريدة شيكاغو تريبيون ...

وفى ١٨ مايو أصدرت السلطة العسكرية أمرا جاء فيه « يمنع جمع النقود أو الاشياء التى لها قيمة سواء كان بطريق الاكتتاب العمومى أو خلافه والذى يعمل ذلك يرتكب مخالفة ضد الأحكام العسكرية . والنقود والأشياء الثمينة التى تجمع بكيفية مخالفة لهذا الأمر تكون عرضة للمصادرة » .

---

(١) وتنص مواد المعاهدة على اعتراف المانيا بالحماية على مصر وتنازلها عن امتيازاتها فى مصر كما تنص على الغاء كافة المعاهدات او الاتفاقات التى وقعت بين مصر والمانيا اعتبارا من ١٩١٤/٨/٤ وتتعهد المانيا بعدم تدخلها فى اى مفاوضات تجريها بريطانيا والدول الاخرى حول مصر . كما نصت على موافقة المانيا على نقل كافة ممتلكاتها فى القطر المصرى الى الحكومة المصرية دون تعويض . وتنظم بقية المواد وضع الدين العام المصرى ومعاملة الرعايا الالمان فى مصر ، وتمتع البضائع المصرية فى دخول المانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الانجليزية كما توافق المانيا على نقل سلطات السلطان المخولة له فى اتفاقية القسطنطينية الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس الى صاحب الجلالة ملك انجلترا .

واضح من هـذا البلاغ أن الغرض منه الحيلولة دون تمكين الوفد المصرى من الحصول على الأموال اللازمة له أثناء وجوده فى فرنسا . وعلى الرغم من هذا استمر التبرع سرا وكانت اللجنة المركزية للوفد تتلقى التبرعات وتبعث بها الى الخارج .

وزارة سـعد باشا :

وفى ٢١ مايو تألفت وزارة محمد سـعيد باشا (الادارية) التى قوبلت بالاستياء وقامت مظاهرة عدائية لها بالاسكندرية وطافت ببعض شوارعها الى ان فرقها البوليس وكذلك كان الحال بالقاهرة وذلك فى اليوم التالى لتأليف الوزارة .

وفى ٢٢ مايو أدلى سعيد باشا بحديث الى جريدة مصر صرح فيه ببرنامج وزارته ومن بين ما جاء فيه « ان مهمة الوزارة هى تسيير الأمور المعطلة واعادة النظام الداخلى الى السلطة المدنيـة والاجتهاد فى عودة الجمعية التشريعية الى الانعقاد والسعى فى رفع الأحكام العرفية والغاء الرقابة على الصحف والغاء قانون المطبوعات .

وقد اجتمع جمع غفير فى الأزهر الشريف وألقيت فى هذا الاجتماع الخطب احتجاجا على الوزارة . وبالجملة فان الرأى العام كان غير مرتاح لتأليفها خصوصا وقد أقبل شهر رمضان المعظم والسهر ممنوع والاجتماع محظور .

وفى ٨ مايو أذاعت الوزارة منشورا طويلا بمناسبة شهر رمضان قالت فيه « ان الوزارة اتفقت مع السلطة العسكرية على ازالة بعض القيود للتيسير على المسلمين فى التفرغ لأحياء ليالى رمضان وتأدية العادات التى ألفوها فى هذا الشهر المبارك كما أصدرت الأوامر الى رؤساء المناطق العسكرية بعدم التضييق على المسلمين لاستعمالهم لأنوار مساكنهم وعدم التعرض لهم فى غدوهم ورواحهم .

وفى ٧ يونية أصدرت وزارة الداخلية البلاغ التالى الى المحافظين والمديرين « بناء على ما علمناه من انتشار الهدوء والسكينة فى البلاد فقد اتفقنـا مع السلطة العسكرية على البدء فى أن نعيد للسلطات المحليـة اختصاصاتها لتسيير الأمور تدريجيا من الآن فصاعدا فى مجراها العادى . كما كان الحال فى هذا من قبل » .

وقد أصدرت السلطة العسكرية اوامرها فعلا الى السلطات الفرعية لهذا الغرض .

وفى ٨ يونيه روعت البلاد بورود أول نبأ عن خلاف وقع بين أعضاء الوفد المصرى بباريس مما أدى الى انصراف أربعة من أعضائه عن الجماعة وعزمهم على العودة الى مصر وهم (اسماعيل صدقى باشا ، على شعراوى باشا ، جورج خياط بك ، سينوت حنا بك) .. وقد صحح هذا الخبر فيما يتعلق بجورج خياط بك ، وسينوت حنا بك على لسان لجنة الوفد المركزية بانهما انما عادا الى مصر لاسباب عائلية وبترخيص من الوفد وذلك فى ١٩ أغسطس .

وبعد ذلك بأسبوع نشرت اللجنة نبأ يفيد عودة على شعراوى باشا الى مصر باذن من الوفد لأشـغال خاصة وأن محمد محمود باشا ندب مؤقتا أمينا للصندوق ، وبعد ذلك بشهرين قرر الوفد اعتبار اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر منفصلين عن عضويته . وكذلك قرر فصل حسين واصف باشا .

وفى ٢٦ يونية اصدرت السلطة العسكرية بلاغافرضتفيه غرامات مالية على المناطق التى وقعت فيها حوادث تدمير المحطات والمبـانى الحكومية (بلغ قيمتها نحو ربع مليون جنيه) وقد استولت السلطةالعسكرية على هذه الغرامات .

وفى نفس التاريخ ، صدر منشور من رياسة مجلس الوزراء هذا نصه:

« ان الهدوء الذى ساد البلاد الان ساعد الحكومة على الاتفاق مع السلطة العسكرية على الغاء الرقابة على المطبوعات عند توقيع معاهدة الصلح . فالمأمول من مديرى الجرائد أن يلزموا الاعتدال ويستخدموا على الدوام حسن ادراكهم لكى لا يلجئوا الحكومة الى العودة لوضع القيود والروابط » .

وفى ٩ يوليو صدر بلاغ من رياسة مجلس الوزراء يبين نجاح رئيس الوزارة فى تخفيف كثير من الاحكام التى اصدرتها المحاكم العسكرية فى قضايا ديروط ودير مواس . وكذلك الغاء المحاكم العسكرية واحالة الباقى من القضايا الخاصة بحوادث الاضطرابات الاخيرة الى المحاكم المدنية ابتداء من ١٥ يوليو على أن يستثنى من ذلك حوادث الاعتداء على اشخاص من أفراد القوات البريطانية . كذلك استجاب القائد العام الى طلب الافراج عن المعتقلين السياسيين فى الحوادث الأخيرة وأبطال الرقابة على المراسلات التى تصدر من القطر الى الخارج » .

على أن الغاء الرقابة كان صوريا فقد أرسلت مراقبة النشر الى الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر الأنباء أو المقالات المتعلقة بعدة أمور .

وفى ٢ سبتمبر وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزارة بينما كان راكبا سيارته من داره الى سراى الوزارة ببولكلى بالاسكندرية اذ القى عليه « السيد على محمد الطالب بمعهد الاسكندرية الدينى » قنبلة انفجرت ولكنها لم تصبه .. وقد حوكم هذا الطالب أمام محكمة الجنايات التى حكمت عليه فى فبراير سنة ١٩٢٠ بالاشغال الشاقة عشر سنوات .

وفى ١٤ سبتمبر اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى بمناسبة ذكرى احتلال الانجليز للقاهرة فى مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨٢ ، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال .

محاكمات الثـــورة :

بدأ نظر قضية (دير مواس) أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا التى انعقدت فى أسيوط يوم ١٧ مايو وكانت مؤلفة من سبعة أعضاء من ضباط الجيش البريطانى ، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والانجليز ، وسمعت المحكمة شهادة ٥١ شاهد اثبات ، ونحو ١٥٥ شاهد نفى ، وانتهت المحاكمة يوم ١٩ يونية .

وبلغ عدد المتهمين فيها ٩١ شخصا منهم عدد من الاعيان وذوى الاملاك ، وابنائهم وذويهم ، وثلاثة من ضباط البوليس ، وعمدة ، وشيخا بلدين ، ومحام ، ومدرس واربعة من الطلبة ، وجمع من المزارعين والصناع .

وكانت تهمتهم التى قدموا بها الى المحاكمة انهم فى يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ — بديروط ودير مواس — قتلوا أو ساعدوا على قتل بعض الضباط والجنود البريطانيين بالقطار ، وأنهم تجمهروا مسلحين بالنبابيت والعصى والطوب وأسلحة أخرى بقصد مهاجمة البريطانيين الذين قد يوجدون فى القطار عند وصوله الى ديروط ودير مواس .

وقضت المحكمة بالاعدام على واحد وخمسين شخصا ، وعفا القائد العام عن واحد منهم ، وعدل عقوبة الاعدام الى الاشغال الشاقة بالنسبة لعشرة ، وبعد وساطة رئيس الوزراء « سعيد باشا » عدلها أيضا بالنسبة لستة آخرين ، ونفذ حكم الاعدام فى الباقين .

وحكم على آخرين بالحبس أو الجلد أو الغرامة .

وفى ١٠ يونية نفذ حكم الاعدام رميا بالرصاص فى البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط بعد محاكمته عسكريا متهما بالتحريض على مهاجمة البريطانيين وتسليحه الثوار ببنادق البوليس والخفر يوم ٢٣ مارس ١٩١٩ .

وكان من خيرة الموظفين استقامة وأخلاقا • وقامت وفود عدة من أسيوط الى القاهرة لتخفيف الحكم عنه ولكن ذهبت مساعيهم عبثا •

وكذلك عقدت بالواسطى محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين بقتل مستر آرثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية فى القطار يوم ١٥ مارس ، وتشبه هذه القضية قضية دير مواس ، وقدم فيها للمحاكمة احد عشر شخصا بين متهم بارتكاب القتل أو بالمساعدة فيه والمشاركة فى الجريمة. وقد حكم فى هذه القضية (بعد تعديل القائد العام) بالاعدام على ثلاثة وبالاشغال الشاقة المؤبدة على امين بك الريدى من الاعيان ، وبها لمدة خمس عشرة سنة على بدوى الديب ، وبراءة الباقين •

وفى نفس الشهر نظرت قضية (شلش) وقضية (صنبو) وهما خاصتان بمهاجمة البواخر النيلية التى كانت تقل النجدات البريطانية الى اسيوط وانتهت بالحكم فى الأولى بالاشغال الشاقة عشر سنوات على واحد • وفى الثانية بالسجن أربع سنوات على ضابط برتبة ملازم أول •

أما قضية ملوى فقد اتهم فيها عدد كبير من الطلبة والتجار والعمال والاهالى بتأليف جمعية سرية للتحريض على قطع السكك الحديدية وتخريب الاملاك الحكومية وأقامة المظاهرات وقتل الانجليز • وكانت المحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا باسيوط وقضى فيها بالاعدام على ثلاثة وبالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات على اثنين وبراءة الباقين •

ونظرت محكمة عسكرية أخرى فى المنيا قضية عدد من كبار رجال المنيا هم من أعضاء اللجنة الوطنية التى تألفت ابان الثورة للمحافظة على الأمن والنظام ، وكانت تهمتهم انهم اغتصبوا سلطة الحكومة وما تفرع عن هذه التهمة من تهم أخرى وحكم فيها (بعد تعديل الحكم) بالسجن ١٥ سنة على الشيخ احمد حتاته (المحامى الشرعى) وعشر سنوات على الأستاذ رياض الجمل المحامى ، وثلاث سنوات على الدكتور محمود

عبد الرازق بك ، وسنتين على توفيق بك اسماعيل مع غرامة ألف جنيه ، وسنة على حسن على طراف مع غرامة ٥٠٠ جنيه ، وستة اشهر على محمد رحمى مع غرامة ٥٠٠ جنيه •

وأنتحر محمد بك حمدى وكيل المديرية فى سجنه اذ يئس من أن يأخذ العدل مجراه •

وهكذا تعددت وتتابعت القضايا مع تشابه الاسباب وتشابه الاحكام وان اختلفت الاشخاص والاماكن مثل :

« قضية رشيد — قضية فاقوس — قضية قليوب — وعديد من القضايا فى القاهرة — ثم فى الاسكندرية — وفى الغربية — وفى اسيوط والمنيا وبنى سويف — كوم امبو — الخ •

وتجددت المحاكمات العسكرية التى كانت وزارة محمد سعيد باشا قد اتفقت مع السلطة العسكرية على ايقافها • فقد بدأت قضية المؤامرة الكبرى التى اتهم فيها عبد الرحمن فهمى بك وآخرون ، وكأن السلطة العسكرية لم تطمئن الى المحاكم المصرية ، فى أن تأخذ عناصر الثورة بالشدة والقسوة التى تبتغيها ، فرجعت الى محاكمها العسكرية •

قضية المؤامرة الكبرى :

ففى مايو سنة ١٩٢٠ اتهمت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك [١] وسبعة وعشرين معه بانهم أعضاء فى جمعية سميت (جمعية

(١) كان عبد الرحمن فهمى السكرتير العام للجنة الوفد المركزية منذ تاليفها فى أوائل ابريل ١٩١٩ حتى القبض عليه فى أول يوليه عام ١٩٢٠ لتقديمه للمحاكمة كمتهم اول فى قضية المؤامرة الكبرى . وقد ولد عبد الرحمن فهمى فى ٣ مارس عام ١٨٧٠ وبعد تخرجه من المدرسة الحربية عام ١٨٨٨ اشتغل ضابطا بالجيش المصرى وفى عام ١٨٩٦ عين ياورا لوزير الحربية مصطفى فهمى باشا وفى عام ١٩٠١ نقل الى خدمة البوليس وتنقل بين مناصبها كوكيل لبعض المديريات .

راجع . (محمد انيس) دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، صفحة ٧ — ١٠ القاهرة ١٩٦٣ .

الانتقام) وكان الغرض منها خلع السلطان وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل ، ودافع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والانجليز . واستمرت المحاكمة من ٢٠ يوليو الى ٦ أكتوبر ١٩٢٠ . واعلن انتهاء المحاكمة وتبرئة اربعة وادانة الباقين الذين عرض الحكم عليهم على القائد العام للتصديق عليه ولم تعلن الاحكام الا فى فبراير ١٩٢١ .

وقد حكم على سبعة (بينهم عبد الرحمن فهمى بك) بالاعدام وعدل الحكم الى السجن ١٥ سنة — وحكم على الباقين بالسجن مددا متفاوته والجلد والغرامة وعدلها القائد العام تعديلات متفاوته ايضا [2] ..

وهكذا اتفقت المصادر المصرية والبريطانية على ان فصل الصيف تميز بالهدوء النسبى . ولكن ما لبث الموقف أن عاد الى اشتعاله مرة ثانية كنتيجة للتحرك الذى اتجهت اليه لجنة الوفد المركزية فى قطاع العمال والنقابات العمالية لحفزهم على معاودة القيام بالاضرابات من جديد . وساعد على ذلك البرقية التى أرسلها سعد باشا من باريس تفيد بأن لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى انتهت فى قرارها الى أن مصر ليست تابعة لتركيا أو لانجلترا أو على حد تعبير القائم بالأعمال البريطانى « اعترافها باستقلال مصر السياسى » .

وقد شغل الرأى العام المصرى فى تلك الفترة بأنباء قدوم لجنة ملنر والموقف الذى يزمعون اتخاذه حيالها . دفع ذلك دار الحماية البريطانية الى اتخاذ موقف عنيف لمواجهة هذه التحركات تمثلت بابعاد اثنين من كبار المسئولين فى لجنة الوفد المركزية عن القاهرة وتحديد اقامتها وهما رئيسها محمود باشا سليمان ووكيلها ابراهيم باشا سعيد كما هو مفصل فى التقارير التاليــة :

---

(١) ويلاحظ ان المحكوم عليهم بغير الاعدام فى قضايا الثورة كلها وقضايا الاعتداء على الوزراء قد أفرج عن بعضهم ١٩٢٣ الثانية صدور قانون التضمينات فى عهد وزارة يحيى ابراهيم وأفرج عن معظم الباقين ١٩٢٤ فى عهد وزارة سعد زغلول .



الشيخ مصطفى القاياتى



ويصا واصف

من سير م. تشيتام الى أيرل كيرزون (١)

رقم ٤٣٦

الرمل في ١١ سبتمبر ١٩١٩

سيدى اللورد :

لى الشرف بأن أقدم لفخامتكم تقريرى عن الحالة العامة فى هذا البلد خلال الفترة التى انقضت منذ ٨ سبتمبر ، وهو تاريخ برقيتى السابقة رقم ٤٣١ . ان المعلومات التى أتلقاها من مختلف المصادر تشير الى أن حالة الاضطراب السياسى والصناعى التى لفت نظر فخامتكم اليها توجه بعناية وبطريقة منظمة نحو غاية محددة . ولربما لم يكن لدى المتطرفين فى الوقت الحاضر فكرة لتنظيم مظاهرة من مظاهرات العنف كتلك التى حدثت فى شهر مارس الماضى ، والارجح انهم يستعدون الان لتحقيق اهدافهم عن طريق تعريض الحياة فى البلاد الى الشلل التام بواسطة اضراب عام . ان هذه السياسة معروفة بأنها السياسة التى يؤيدها الحزب الموجود الآن فى باريس، ولاسيما حمد باشا الباسل . والمفروض أن يشمل هذا الاضراب جميع موظفى الحكومة ، وموظفى الخدمات العامة ، وكذلك طائفة العاملين فى التجارة والصناعة . ان طبقة المحامين والافنديه ترى بحكمها على تجربة شهر مارس الماضى ان الالتجاء الى العنف مصيره الفشل لا محالة ، وترى أن فرصة النجاح أفضل فى استغلال العمال الذين تأمل هذه الطبقـــة فى أن يكونوا مستعدين للتعاون معها فى حركة اضراب عام على أساس من اقتناعهم بأن مثل هذه الحركة ستحسن ظروف معيشتهم وتزيد أجورهم لمواجهة غلاء المعيشة وكذلك على أساس شعور القلق الناجم عن انتشار المذاهب البولشفية .

---

(١) وثيقة رقم ٥٣ .

ان الحالة العامة أصبحت اشد خطورة ، فقد ازداد نفوذ حزب المتطرفين نتيجة للمفهوم العام الذى ورد فى برقية سعد باشا زغلول والذى يعلن ان لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى اعترفت باستقلال مصر السياسى • وقد اثارت هذه البرقية حماسا شديدا لسعد زغلول وحزبه ، حتى ان الانخفاض الشديد فى المبالغ التى كانت تدفع للحزب فى صورة اشتراكات توقف ، وبدأت هذه الاموال تجمع الان بدون صعوبة.

ويبدو أن الاضرابات الجديدة ستكون فى صورة « بالون تجارب » يأمل مثيرو الشعب أن يستخلصوا منه المدى الذى يمكنهم بمقتضاه الاعتماد على تأييد جماهير الشعب لهم وقدرة هـذه الجماهير على تحمل الخسائر والمضايقات التى لا بد أن تنتج عن الاضراب العام • ويبدو كذلك أن موقف الفئات التى لا تزال مضربة حتى الآن مشجع •

ومن الجائز أن يكون موعد البدء فى الاضطرابات قد تحدد ، وربما كانت النية متجهة لان يتفق هذا الموعد مع موعد وصول لجنة لورد ميلنر ، أو مع موعد توقيع معاهدة السلام مع تركيا •

وعلى الرغم مما سبق أنقلته من انى أعتقد أنزعماء الحركةيعارضون سياسة القيام بثورة طابعها العنف ، فانمن المشكوك فيه أن يكون نفوذهم كافيا لكبح جماح المندفعين من اتباعهم فى حالة اعلان الاضراب العام فى البلاد ، فاناختفاء طابع العنف من حركة الاضراب الحالىمرده الىالموقف الحازم الذى اتخذته السلطات المدنية برفضها السماح بالمظاهرات فى أى صورة من صورها ، كذلك فان وجود السلطات العسكرية فى البلاد مصدر كبير من مصادر القوة المساعدة بالنسبة للسلطات المدنية فى تأدية واجبها.

ان غالبية أعضاء وفد حزب زغلول الاصلى قد عادوا الى مصر ، أو انهم فى طريق عودتهم اليها ، ولم يبق منهم فى باريس سوى سبعة فقط .

وقد مرت اجازة العيد بدون حوادث ، وقد أقام سمو السلطان حفل استقباله المعهود وحضره عدد كبير من المدعوين ، وقد أكد سموه للوزراء وهو يهنئهم بالعيد حالة القلق التى تعيش فيها البلاد . والأخطار الواضحة التى ستنجم عن التغرير بغـير المتعلمين وتضليلهم بالحجج الاشتراكية والبولشفية التى يسـتخدمها مثيرو الشعب الوطنيين والأجانب لأغراض سياسـية •

المخلص

م• تشيتام

من سير م• تشتيهام الى ايرل كيرزون [(١)]

القاهرة فى ٢٦ سبتمبر ١٩١٩

(رقـم ١٣٩٣)

تلغـرافيا

بشأن برقيتكم رقم ١٠٦٢ التى ابلغتها لرئيس الوزراء •

بعث لى محمد سعيد خطابا رسميا جدد فيه مناشدته تأجيل بعثـة لورد ميلنر • وفيما يلى ما جاء فى فقرات هذا الخطاب الرئيسية :

« الجو السياسى غير موات ، لان تجدد نشاط حزب سعد زغلول قد خلق رأيا عاما معاديا تماما للبعثة • وقد نظمت جماعات فى ظل شعار النقابية تستهدف الدعوة الى اضراب عام أو عصيان بمجرد صدور الأوامر•

ان للحركة النقابية أهمية بالغة ، والمعلومات تبين انها على اتصـال وثيق بالمتطرفين الذين يستطيعون توجيهها • وطبقا لما لدى من معلومات

(١) وثيقة رقم ٥٤ •

فان المتطرفين ينظمون حركة جماهيرية واسعة استعدادا ليوم وصول لورد ميلنر .

ان الاضطرابات يمكن أن تقمع بواسطة الجنود . ولكن ذلك سيؤدى الى سفك دماء لابد من تجنبه ، لاسيما لأنه يشكل جزءا من برنامج المعارضة التى ترى فيه وسيلة فعالة للفت الانظار الى الموقف فى مصر .

ولقد نجحت الدعاية التى يقوم بها المتطرفون فى أن تصبغ البعثة بصبغة مناورة خطرة من جانب بريطانيا التأثير على مؤتمر السلام . ان اية مباحثات أخرى بشأن الحماية التى لم تقبل حتى الان من قبل الدول كلها يمكن أن توقف ببيان يصدر متضمنا أن الاتفاق قد تم مع مصر نفسها. ان الموقف فى الولايات التركية وموقف مجلس الشيوخ الامريكى قد أثارا — برغم النفى الشديد الخاص بموقف هذا المجلس — آمالا جديدة ، وزاد من عدد انصار المتطرفين الذين يرون ان الظروف الخارجية مواتية للاضطرابات الان أكثر مما كانت عليه فى أى وقت مضى .

وهناك خوف أكيد من حدوث اضطرابات ومقاطعة منظمة للبعثة . وعلى أية حال فان أعمال البعثة لن تؤدى الى نتائج حقيقية لان الغليان الحاضر لا يعكس حقيقة الشعور فى البلاد » .

وأنى أعرض للبحث رأى السلطان ورئيس الوزراء الذى يتنصل من مسئولية نتائج الاجراءات التى ظل يعارضها دائما .

ومرفق مع هذا مذكرة من كلايتون مستشار وزارة الداخلية عن الصحافة المصرية أعدها اللفتانت كولونيل سايمز الذى يعمل الآن فى قسم الصحافة (بدار الحماية) .

المخلص

م. تشيتهام

مذكرة عن الصحف المصرية أعدها اللفتنانت كولونيل ج.س. سايمز (١)

فى منتصف سبتمبر الى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٩

(سرى)

لا يزال موقف الصحف معاديا . وباستثناء الصحيفتين الانجليزيتين وصحيفة (لابورص اجيبسيان) فان الصحف الاوروبية تتبع سبيلا من اثنين : اما انها لا تحاول أن تعارض الشعور الوطنى السائد ، وأما انها ، كصحيفة « جورنال دى كير » تفرح بنشر أخبار حقيرة ومقتطفات من كتابات المتطرفين المصريين .

والصحف الوطنية مجمعة بالفعل على تأييد وجهة النظر القائلة ان التصريح البريطانى الخاص بالحماية كان اجراء من جانب واحد حتمته ظروف الحرب ولا يمكن تبريره الا بحالة الحرب ، كما ولابد من تصديق الدول عليه ويبذل المتطرفون اهتمامهم بأن يضيفوا الى ذلك تصديق المصريين عليه ، قبل أن يمكن وضعه موضع التنفيذ . وهم يؤكدون ان القضية المصرية قضية دولية ، ويتظاهرون بأن وفد حزب زغلول الموجود فى باريس سينجح ، برغم المعارضة والمؤامرات البريطانية « فى تكتيل الاحزاب الحرة فى أوروبا وأمريكا ضد تنفيذ المشروعات الاستعمارية البريطانية فى مصر . ووجهة نظر انصار زغلول التى تتزعم لواء الدعوة اليها صحف « الاهرام » و« النظام » و « مصر » (وهى صحيفة قبطية) : و« الافكار » (صحيفة الحزب الوطنى القديم) اصبحت تحظى بارفع مكانة فى الصحف المحلية . وقد هوت صحيفة « المقطم » الى مرتبة الصمت التام تقريبا فى حين كانت صحيفة « الوطن » (وهى صحيفة قبطية) ، الصحيفة الوحيدة من بين الصحف التى يديرها المصريون التى وجدت الجرأة لأن تقول — على أسس عملية — ان خير وسيلة لتسوية مشاكل مصر

(١) وثيقة رقم ٥٥ .

الدستورية هى المفاوضات المباشرة الودية بين الشعبين البريطانى والمصرى • وقد جرت محاولتان خلال الأسابيع الأخيرة القليلة لتحدى نفوذ الصحف التى تناصر حزب زغلول ولكنها لم تكللا بالنجاح • وكانت أولى هاتين المحاولتين متعلقة بالاقتراح الذى نشره شخص اسمه محمود بك نصير فى صحيفة « الاهرام » بتاريخ ١٨ سبتمبر ودعا فيه الى اجتماع يعقده العلماء لأعداد احتجاج على المعاملة القاسية التى تلقاها تركيا فى مؤتمر السلام • فلقد اثار هذه الاقتراح مناقشات واسعة حول علاقة تركيا بمصر والخلافة ، ولكن موقف التأييد للاقتراح الذى وقفته صحيفة « الأهالى » — وهى المعروفة بأنها لسان حال رئيس الوزراء — وكذلك الآراء السياسية للشريعى باشا وغيره من مؤيدى الاقتراح جعله موضع شك الصحف المناصرة لحزب زغلول وقضت عليه فى نهاية الأمر بالرفض • أما المحاولة الثانية فكانت من جانب مرقص بك فهمى الذى نشر فى صحيفة « مصر » بتاريخ ٣٠ سبتمبر خطابا أعد بعناية ، ينشر فيه ظلال الشك جول حكمة مقاطعة بعثة ملنر ، وكان مصير هذه المحاولة مصير المحاولة الأولى •

وعلى أساس فشل هاتين المحاولتين فانه يبدو ان الوقت الحاضر غير موات للقيام بمحاولة لتفتيت كتلة زغلول • فهذه الكتلة على درجة كبيرة من القوة ، وعلى درجة كبيرة من غيرة الباقين منها ، بحيث وجد سينوت حنا أحد أعضاء الوفد الذي عاد أخيرا من باريس ، ان الوقت مناسب لأن ينشر هجوما على سياسة رئيس الوزراء الأخيرة • وقد أيدت صحيفة «الاهالى» فى عددها الصادر بتاريخ ٨ الحالى موقف رئيس الوزراء ولكن المأمول ألا يعتبر هذا التأييد «اقتراعا بالثقة » على محمد باشا سعيد لأن ذلك فى الظروف القائمة بالنسبة للرأى العام أمر غير محتمل •

ومن بين المقالات الهامة الأخرى التى نشرت فى الصحف ، رسائل من زغلول ومحمد بك فريد تثنى على المصريين لموقفهم الوطنى واصرارهم على

مقاطعة بعثة ملنر . وعلى وجه العموم ، وبالرغم من لهجة العداء الشديدة فان الصحف قد أظهرت وقارا بالنسبة للأسلوب الذى تستخدمه فى هجومها على الحكومة البريطانية والنظام القائم • وكان الاستثناء الوحيد المؤسف هو القصيدة الشعرية التى شتمت الرئيس ويلسون فى صحيفة « الافكار » واضطر رئيس التحرير الى الاعتذار عنها •

القاهرة فى ٩ أكتوبر ١٩١٩

ج• س• سايمز [١]

(١) اصبح فيما بعد ، سير جون سايمز حاكم عام السودان •

المصريون بين الاحتفال بذكرى ١١ نوفمبر وذكرى ١٣ نوفمبر :

١١ نوفمبر توقيع الهدنة

١٣ نوفمبر عيد الجهاد الوطنى

من ايرل كيرزون الى سير م. تشتيهام (القاهرة) [1]

وزارة الخارجية فى ٧ نوفمبر ١٩١٩

(رقم ١٢٠٨)

تلغرافيا

أعرب الملك عن الرغبة فى أن يتم الاحتفال بتوقيع الهدنة كما هو مبين فيما بعد .

فاذا وجدت من المناسب ، على ضوء الحالة السياسية فى الوقت الحاضر ، فان عليك ان تبلغ الرسالة التالية من الملك الى السلطان .

« ان يوم الثلاثاء القادم الموافق ١١ نوفمبر هو العيد الأول للهدنة التى شهد العالم طوال السنوات الأربع التى سبقتها مذبحة عالمية . والتى سجلت انتصار الحق والحرية ، وأعتقد أن عظمتكم وشعبكم ترغبون فى أحياء ذكرى هذه المناسبة العظيمة وذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم لتحقيقها .

« ومن أجل اتاحة الفرصة لهذا الاعراب العالمى عن هذا الشعور ، فان أملى أن تتوقف جميع أوجه النشاط العادية لفترة وجيزة مدتها دقيقتان فى الساعة التى توافق بدء تنفيذ الهدنة وهى الساعة الحادية عشرة من اليوم

(١)وثيقة رقم ٥٦ .

الحادى عشر فى الشهر الحادى عشر . وفى خلال هذه الفترة ، وباستثناء الحالات النادرة التى يكون ذلك فيها أمرا غير عملى ، فان على جميع أوجه العمل والأحداث ووسائل النقل أن تتوقف ، حتى تتركز افكار الجميع وسط هذا الصمت المطبق على الذكرى المجيدة للموتى العظام .

« وليست هناك ضرورة لتنظيمات واسعة فى هذا الشأن . واعتقد ان الجميع سيتوقفون بسرور عن مباشرة اعمالهم ومسراتهم ايا كانت ويتحدون فى هذه الصلاة البسيطة فى الصمت والذكرى بمجرد اعطاء اشارة يمكن ترتيبها بسهولة لتناسب ظروف كل حى (جورج ر.أ.) » .

فاذا رأيت ان من غير المناسب ابلاغ هذه الرسالة فان عليك ان تتخذ الاجراءات لنشر رغبة الملك فى الصحف التى تصدر بالانجليزية ، الا اذا كانت قد نشرت بالفعل حتى يتسنى للجالية الانجليزية أن تشترك مع المواطنين الانجليز فى مختلف انحاء ممتلكات الملك فى تنفيذ رغبته .

من سير م. تشيتهام الى أيرل كيرزون (تسلم فى ٩ نوفمبر) [1]

القاهرة فى ٩ نوفمبر ١٩١٩

تلغرافيا

رقم ١٥٦٠

بشأن برقيتكم رقم ١٢٠٨ ورقم ١٢٢٠

خاص باحتفالات توقيع الهدنة .

أرى ان الاحتفال سيكون عملا غير حكيم فى الوقت الحاضر . لاسيما لأن الوطنيين يتحدثون عن الاحتفال — عن طريق المظاهرات — ببدء حملة

(١) وثيقة رقم ٥٧ .

سعد زغلول السياسية يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ • ومن الصعب أن نطلب الى السلطان اصدار أمر الى المصريين بالاشتراك فى احتفالات امبراطورية فى الوقت الذى سيمنعون فيه من الاحتفـــال بذكرى أعز عليهم بكثير من تلك الاحتفالات •

من الفيلد مارشال فيكاونت اللنبى الى ايرل كيرزون (١) •

رقم ٥٦٦

القاهرة فى ٢٠ نوفمبر

سيدى اللورد

فى برقيتى رقم ١٥٨١ بتاريخ ١٤ نوفمبر ذكرت لفخامتكم أن أنصار سعد زغلول اتخذوا اجراءاتهم للاحتفال بذكرى يوم ١٣ نوفمبر وهو اليوم الذى زار فيه سعد زغلول دار الحماية فى سنة ١٩١٨ • وأورد فيما يلى موجزا للحوادث الهامة التى وقعت فى ذلك اليوم :

عقدت اجتماعات للصلاة فى مختلف الكنائس القبطية ، وكان أهمها اجتماع عقد فى الكنيسة المرقسية بالقاهرة حضره كبار انصار سعد زغلول وبعض المشايخ ، والقيت فيه بعد الصلاة خطب بعضها عدائى ، ركز فيها الخطباء ، على ضرورة الوحدة بين المصريين فى كفاحهم من اجل الاستقلال ، وأكدوا اهمية الاستمرار فى المظاهرات • وبعد الاجتماع تجمع الكثيرون من الحاضرين فى منزل محمود باشا سليمان الذى يتولى رياسة الحزب فى حالة غياب سعد زغلول عن القاهرة ، وهناك القى المزيد من الخطب • وبعد ذلك عقد اجتماع كبير فى الازهر تحدث فيه الخطباء عن ضرورة المضى فى الكفاح ، واعقبه قيام عدد من المظاهرات فى الشوارع فرقها رجال البوليس ،

(١) وثيقة رقم ٥٨ .

كذلك فقد حدثت فى ذلك اليوم مظاهرات فى الاسكندرية فرقها البوليس بمعاونة الجنود المصريين دون أن تقع فيها حوادث ذات بال •

وفى يوم الجمعة ١٤ نوفمبر القيت أثناء صلاة الجمعة فى مسـجد أبو العباس بالاسكندرية خطب حماسية أعقبها قيام مظاهرة اصطدمت بالبوليس وبفصيلة من الجنود المصريين • وقد ذكر رجال البوليس أن الجنود لم يقدموا لهم العون الكافى • ويجرى الان تحقيق بالنسبة لتصرفات الضابط المسئول عن تلك الفصيلة • وقد أحرق المتظاهرون سيارة لورى من سيارات الجيش وضربوا مركز البوليس بالحجارة ثم تفرقوا ولكنهم قابلوا عربة ترام من بين ركابها ضابطان بريطانيان احدهما تشريفاتى سمو السلطان ، فضربوا العربة بالحجارة واضطر الضابطان الى الاحتماء فى أحد المقاهى الى أن انقذهم البوليس •

وفى الساعة السادسة بعد الظهر أعيد النظام الى المدينة ، وكانت الخسائر على الوجه التالى : ٢ من مفتشى البوليس ، ٢٧ ضابطا وجنديا اصيبوا بجروح ناجمة عن ضربهم بالحجارة و ١٤ من المتظاهرين اجريت لهم الاسعافات الأولية فى جمعية الاسعاف ، ١٠٢ شخصا تم اعتقالهم •

وقد نشرت الصحف المحلية فى يومى ١٥ و ١٦ نوفمبر بيانا عن سياسة الحكومة الذى اشرت اليه فى برقيتى رقم ١٥٨٢ بتاريخ ١٤ نوفمبر • وقوبل البيان بهجوم شديد عليه من جانب الصحف الوطنية وطالبت باستنكاره ورفضه لانه يتعارض مع مطلب الاستقلال التام • ولم يكن من الممكن فى وجه هذه العاصفة من الغضب والاستنكار ، بحث نصوص هذا البيان أو الاعلان عن أى رأى عاقل • وقد امتنعت الصحف المعتدلة حتى الآن عن التعليق عليه فى مقالاتها الافتتاحية • ولعل من الجدير بالذكر فى هـذه المناسبة ان حرية الصحافة فى نظر المتطرفين هى حرية التعبير عن وجهات نظرهم بأى أسلوب مهما بلغت حدته ، وحرمان المعتدلين من المصريين من

اعلان وجهـــات نظرهم خشية الضرر الذى قد يلحق بأشخاصــهم او بممتلكاتهم •

وفى أعقاب المقالات العنيفة التى صدرت فى صـــحيفتين من صحف المتطرفين وهما « المحروسة » و « الأفكار » فقد أصدرت أمرا بوقف صدور الصحيفتين لحين اشعار آخر • وقد نشر محمود باشا سليمان نائب سعد زغلول هنا مقالا عن بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة فى صحيفة الاهرام بتاريخ ١٦ نوفمبر • وحيث انى اعتبر « اللجنة المركزية » التى يتولى سليمان باشا رياستها مسئولة الى حد كبير عن القلاقل الحالية ، فقـد أنذرته هو وابراهيم باشا سعيد نائب رئيس اللجنة ، وعبد الرحمن فهمى سكرتيرها ، بالامتناع عن القيام بأعمال الاثارة بأية صورة من الصـــور واصدرت أمرا الى سليمان باشا وابراهيم باشا سعيد بالسفر الى عزبتيهما فى الريف ، وأمرت عبد الرحمن فهمى بالتزام الهدوء بمنزله فى القاهرة •

(ملحوظة : تم اعتقال ابراهيم باشا سعيد وعبـــد الرحمن فهمى لرفضهما تنفيذ الأمر) •

كذلك فقد قامت بعض المظاهرات فى أعقاب صدور البيان عن سياسة حكومة صاحب الجلالة •

وفى يوم ١٥ نوفمبر لم تقع فى القاهرة حوادث تستحق الذكر باستثناء بعض المظاهرات الصغيرة • أما فى الاسكندرية قد التقت فى ذلك اليوم مظاهرة صغيرة من ٢٠٠ من الافندية بعدد من الجنود كانوا فى انتظار الترام . وذكرت السلطات العسكرية ان المتظاهرين اطلقوا عيارا ناريا على الجنود الذين هاجموا مظاهرة الأفندية وفضوها • ولـما جاء الشاويش لجمع جنوده ضربه الجمهور بالحجارة ، وهاجموا عددا آخر من الجنود كانوا فى الترام • وقد أعيد النظام فى منتصف الليل ، وكانت قد أطلقت

بعض الأعيرة النارية فى نحو الساعة العاشرة مساء وعثر البوليس على جثتين لمواطنين فى الشوارع لم يعرف المسئول عن مصرعهما •

اما بالنسبة للحوادث التى وقعت فى القاهرة والاسكندرية يوم ١٦ نوفمبر فقد سبق ان بعثت الى فخامتكم بتفصيلاتها فى برقيتى رقم ١٥٨٨ بتاريخ ١٦ نوفمبر • وكانت الاصابات بين المتظاهرين فى ذلك اليوم : ١١ قتيلا ، ٧٨ جريحا (بينهم ١٠ جراحهم خطيرة) وكان معظم المتظاهرين فى القاهرة من الطلبة الذين رفض السماح لهم مؤقتا بدخـــول مدارسهم لارتكابهم مخالفات خطيرة للنظام • وقد انضم اليهم فى هـــذه المظاهرة الجموع المعتادة من الرعاع •

ولم تقع فى يوم ١٧نوفمبر أية مظاهرة ذات أهمية ، وان كانت جنازات الاشخاص من الذين قتلوا فى اليوم السابق قد ضمت اعـــدادا غفيرة من الناس •

وفى يوم ١٨ نوفمبر قامت بعض المظاهرات الصـــغيرة فى القاهرة واستمرت طوال اليوم وقد أطلق أحد الجنود البريطانيين النار على رجل هدده فقتله • وفى الاسكندرية حاولت مظاهرة ، معظم المتظاهرين فيها من عامة الشعب ، الزحف الى قلب المدينة • واستطاع البوليس ان يوقفها لفترة ، ولكنها اندفعت بعد ذلك محاولة شق طريقها فقاومها البوليس باطلاق النار فقتل اثنين وجرح ١٤ من المتظاهرين • وبعد ذلك هاجمت بعض الجموع الغاضبة اليهود فى حى اليهود واقتحموا بعض حوانيتهم واشعلوا النار فى اثنين منها • وقد أعاد البوليس وجنود الجيش النظام الى الحى ، ولكن محاولة أخرى جرت للهجوم على حوانيتاليهود فى حى آخر استطاع البوليس أن يوقفها • وبالرغم من أن المدينة كانت هادئة فى الساعة الثالثة بعد الظهر فان قائد البوليس قرر تسليم زمام الأمور فيها للسلطات العسكرية خشية وقوع اضطرابات أخرى لا يكون فى استطاعته

صدها • وقد تسلمت السلطات العسكرية المدينة فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر •

وقد ظهر فى البلاد فى الآونة الأخيرة حزب يطلق على نفسه اسم « حزب الاحرار الوطنيين » [1] آراؤه السياسية أكثر اعتدالا من آراء المتطرفين • وعلى الرغم من أنه لم يصدر بيانا بسياسته ، فانى قد علمت انه مستعد لدعوة انصاره للوقوف أمام لجنة ملنر وشرح مطالبهم لها . وقد فهمت أن عدد أنصار الحزب فى المديريات لا يزال قليلا فى الوقت الحاضر. وأن بعض الازهريين من غير المتطرفين يفكرون فى الانضمام اليه ، وهو يشرف على صحيفة « المنبر » •

المخلص

اللنبى فيلد مارشال

---

(١) يقصد « الحزب المستقل الحر » والذى شجعت السلطات البريطانية فى القاهرة على تأليفه من بعض « ذوى القوى الصغيرة الذين كان يظن تقدمهم للتكلم مع اللجنة » . ومن مؤسسى هذا الحزب محمد شريف باشا ومحمد ابراهيم هلال وتوفيق شهاب الدين . أما رئيسه فهو محمد عرفى باشا وكان لسان حال الحزب جريدة المنبر . وقد نجحت لجنة الوفد المركزية فى فض الناس من حوله حتى اضطر أن يعلن فى جريدته « الانضمام فى آرائه الى برنامج وفدنا المحبوب مع بعض خلاف يريد أن يتخذه وسيلة للانتفاض عند سنوح الفرصة وقد نجحت اللجنة أخيرا فى القضاء على هذا الحزب حتى أصبح أثرا بعد عين » المراسلات السرية . صفحة ١٦٣ و ١٧٠ .

القبض على أعضاء لجنة الوفد المركزية وتجدد الاغتيالات السياسية :

من الفيلد مارشال فيكاونت اللنبى الى أيرل كيرزون [1]

(رقم ٥٨٩)

القاهرة فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٩

سيدى اللورد

ذكرت لفخامتكم فى كتابى رقم ٥٦٦ بتاريخ ٢٠ نوفمبر الحوادث الهامة التى وقعت حتى يوم ١٨ •

وكما ذكرت فى برقيتى رقم ١٦١١ بالتاريخ نفسه فان القاهرة لم تشهد يوم ١٩ نوفمبر اية اضطرابات على الاطلاق ، ولكن وقعت بعض المصادمات بين الجنود والمشاغبين فى الاسكندرية • فقد حاولت جماهيرهم أن تحتل الشوارع وتقيم فيها المتاريس ، بيد انها أجبرت على ازالتها بنفسها بعد أن أطلق الجنود النار عليها وأنزل بأفرادها اصابات عديدة•

وبعد ذلك أصدر القائد العام لمنطقة الاسكندرية امرا يقضى بأن يلزم السكان منازلهم ابتداء من الساعة التاسعة مساء ، كما يقضى بأن تغلق جميع المقاهى وأماكن اللهو أبوابها فى تلك الساعة ، وقد رفعت قيود هذا الأمر الآن •

ومنذ ١٩ نوفمبر لم تقع اضطرابات أخرى فى القاهرة أو الاسكندرية بالرغم من أن بعض الطلبة فى القاهرة استمروا فى اثارة المشاكل بمحاولة منع ذوى الميول السلمية من تنفيذ الأمر الذى أصدرته • وقد كتبت تقريرا مفصلا فى هذا الشأن فى كتابى رقم ٥٧٩ بتاريخ ٢٤ نوفمبر •

---

(١) وثيقة رقم ٥٩ .

ولقد رأيت أن الضرورة تقتضى اتخاذ بعض الاجراءات ضدد عدد من زعماء المتطرفين الذين اعتبرهم مسئولين بصورة رئيسية عن الاضطرابات الحالية • وهؤلاء الأشخاص هم : محمود باشا سليمان وابراهيم باشا سعيد وعبد الرحمن فهمى وهم على التوالى رئيس ونائب رئيس وسكرتير « اللجنة المركزية » لمجلس (١) سعد زغلول المركزى فى مصر • وكما ذكرت فى برقيتى رقم ١٦١٣ بتاريخ ٢٠ نوفمبر فقد حذرتهم من الاشتراك بأى دور جديد فى أعمال التحريض وأمرت اثنين منهم بالسفر الى عزبتيهما ، ولكنهما رفضا تنفيذ الأمر فاعتقلا ونقلا الى منزليهما فى الريف • وهناك اثنان آخران من أكثر زعماء الشعب نشاطا وهما على بك ماهر نائب رئيس محكمة اسيوط الوطنية ، ومحمد عاطف بك بركات مدير مدرسة القضاء الشرعى بالقاهرة وابن أخت سعد زغلول • لقد كان هذان الرجلان كلاهما من بين الزعماء الرئيسيين لحركة أضراب موظفى الحكومة فى الربيع • وقد اعتقلت على ماهر ، وابعدت محمد عاطف بركات الى منزله فى الريف •

كذلك فقد اعتقلت اثنين من علماء جامعة الازهر هما الشيخ محمود أبو العيون والشيخ مصطفى القاياتى لاصرارهما على القاء الخطب المثيرة فى الجامعة • وكان الرجلان كلاهما بين من اعتقلوا فى الربيع وحددت اقامتهم بصورة مؤقتة •

وكما ذكرت فى برقيتى رقم ١٦٢٣ بتاريخ ٢٢ نوفمبر فقد أوقفت صدور صحيفتين من أشد الصحف تطرفا ، ولم يكن سبب قرار الوقف هو نشر الصحيفتين آراء سياسية تتعارض مع وجهات نظر حكومة صاحب الجلالة ، وانما لنشرهما مقالات نارية تتسم بطابع العنف • وقد بعثت لفخامتكم فى كتابى رقم ٥٨١ بتاريخ ٢٤ نوفمبر بمذكرة عن موقف الصحف بعد نشر

---

(١) يقصد لجنة الوفد المركزية .

بيانى عن السياسة البريطانية فى مصر • ويسرنى ان أقول ان لهجة الصحف الآن أقل عنفا عما كانت عليه من قبل •

ولقد وقعت ٤ حوادث أطلقت فيها النار على الضباط والجنود البريطانيين ، اشرت اليها فى برقيتى رقم ١٦٢٩ بتاريخ ٢٤ نوفمبر وبرقيتى رقم ١٦٣٢ بتاريخ ٢٦ نوفمبر • وقد وقعت هذه الحوادث فى القاهرة فى الفترة ما بين ٢٠ نوفمبر ، و ٢٣ نوفمبر وفيما يلى تفاصيل كل حادثة بحسب المعلومات المتوفرة عنها فى الوقت الحاضر :

١ ــ فى حوالى الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٠ نوفمبر أطلقت النار على الكابتن كومب الضابط بالفرقة ١١ من قبل مصرى أطلق عليه الرصاص جنوبى كوبرى بولاق من مسدس وهو على بعد نحو ٥٠ ياردة منه ، ولكنه لم يصبه •

٢ ــ فى مساء يوم ٢٢ نوفمبر كان الكابتن كوهين من فرقة العمال المصريين يصحب ممرضة اسمها مس هولز الى مستشفى شبرا فى نحو الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ ، وفى أثناء مرورهما بشارع أبو العلا ، وعلى بعد نحو ٣٠ ياردة من المستشفى أطلقت عليهما ٤ أعيرة نارية على التوالى من مسافة قريبة فاصيب الكابتن بثلاثة منها وجرت الممرضة لمسافة قصيرة ثم عادت لتجد الضابط ممددا على الأرض والدماء تنزف منه ، ولكنها لم تلمح احدا ، وقد اطلقت النار عليهما من الخلف ومن مسافة قصيرة • وفى رأى البوليس أن الجريمة مترصدة لأن النور فى الرصيف المقابل كان قد اطفىء كما أن التحقيق الذى اجراه اثبت أن الباعث على الجريمة ليس باعث الانتقام وانما هو على الارجح باعث سياسى •

٣ ــ فى الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٣ نوفمبر اطلقت النار من مسافة لا تتجاوز ٥ ياردات على اللفتاننت بول من الفرقة ١١ والكابتن

مارسدن واللفتاننت زوجرسون من ادارة « ريماونت » وكانوا جميعا فى سيارة واحدة • وقد وقعت هذه الحادثة على بعد نحو ٧٠٠ ياردة من مبنى الحرس الرئيسى فى العباسية ولكن لم يصب أحد من الضباط الأربعة •

٤ — فى الساعة السابعة من بعد ظهر يوم ٢٣ نوفمبر كان الحرس البريطانى المكون من خمسة أشخاص عائدين من الورش فى بولاق حين أطلقت عليهم النار من قبل مجهول •

وقد أطلقت أربعة أعيرة نارية ، وأصيب واحد من الرجال الخمسة باصابات بسيطة •

ومن المرجح ، فى رأيى ان الحافز فى جميع هذه الحوادث سياسى ، ولكن لما كنا لم نعثر على أى أثر لأىمن الجناة بحيث نستطيع أن نستخلص منهم المعلومات ، فانى أجد نفسى عاجزا عن الجزم بشىء فى هذا الصدد • على أن من المهم أن أشير الى أن هذه الحوادث قد وقعت فى أعقاب اعتقال الباشوات الأثنين يوم ٢٠ نوفمبر ، وان كنت لا أملك الدليل على انها وقعت ردا على الاجراء الذى اتخذ تجاه الباشوات الاثنين •

ولدواعى الامن العام وكتحذير جديد للشعب ، فأنى اصدرت بيانا يشرفنى أن ارفق صورة منه ، أحذر فيه الجمهور من القيام باعمال التخريب ضد السلطة •

وقد عادت المنشورات المثيرة الى الظهور ، واحضروا لى ثلاثة منها على وجه الخصوص ، كان أحدهما يدعو السلطان — تحت التهديد الخفى — الى الالقاء بثقله فى صف الحزب الذى ينادى بالاستقلال التام ، بينما كان الثانى موجها الى رجال الجيش والبوليس المصرى يحضهم على التخلى عن واجبهم ، أما الثالث فكانت ألفاظه نابية ، وكان موجها بصفة خاصة الى لجنة ملنر ، والى السلطات البريطانية فى البلاد •

ان الحالة العامة فى الوقت الحاضر أهدأ مما كانت عليه من قبل ، ولا تلقى المحاولات التى يقوم بها بعض الطلبة والازهريين فى القاهرة لأثارة الشعب ودفعه الى القيام بمظاهرات ، استجابة كبيرة • والتقارير الواردة من المديريات متضاربة ، ولكن الحالة هادئة بوجه عام • ولا شك فى أن جهودا جديدة ستبذل لاثارة شعور العداء نحو ملنر حين تصل الى البلاد • وهناك من ناحية أخرى ، دلائل تشير الى أن المقاطعة المقترحة اللجنة لن تلقى استجابة من طوائف المصريين جميعها •

المخلص

(عن المندوب السامى)

م• تشيتهام



وودرو ويلسون



محمد محمود

الفصل السابع : موقف الدول الاجنبية الكبرى من القضية المصرية :

هل القضية المصرية مسألة دولية أو داخلية بين مصر وانجلترا ؟ ــ موقف امريكا ــ اعتراف ويلسون بالحماية البريطانية على مصر ــ لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ الامريكى تقرر حق مصر فى تقرير مصيرها ــ موقف فرنسا ــ مؤتمر الصلح يرفض نظر القضية المصرية ــ مناصرة أهل العلم والادب والسياسة فى فرنسا للقضية المصرية ــ موقف ايطاليا ــ الجالية الايطالية فى مصر تتعاطف مع مطالبها القومية ــ دار المندوب السامى تضيق الخناق على الصحافة الايطالية ــ انجلترا تساوم ايطاليا فى سبيل اعترافها بالحماية على مصر .

الفصل السابع

موقف الدول الأجنبية الكبرى من القضية المصرية

فى ختام الحديث الذى جرى بين الزعماء المصريين الثلاثة والمندوب السامى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، اتجه سعد باشا الى السير « وينجيت » وقال له « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتكم مشخصا لدولة انجلترا العظيمة وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا . ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية .. » وبذلك جعل سعد باشا للمسألة المصرية صفة جديدة هى صفة المشكلة الثنائية بين مصر وانجلترا بعد ان كان أسلوب الحزب الوطنى يقوم على اعتبار المسألة المصرية مسألة دولية يخاطب فى شأنها الضمير العالمى معتمدا على مانالته مصر من استقلال ذاتى اعترفت به الدول الكبرى فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . على ان التوجيه الجديد الذى وجهه الوفد للقضية المصرية لم يمنع سعدا حين قوبل بالرفض من جانب السلطات البريطانية من أن يتجه الى الدول الأوروبيـــة ، يعرض على رؤسائها قضـــية مصر ، ويعترض على الحماية ، ويشكو تصرف انجلترا .. ولما حيل بينه وبين السفر الى الخارج بعث الى رئيس وزراء انجلترا يحتج على هذا المنع ، ثم خاطب معتمدى الدول الأجنبية فى القاهرة ، وأشهدهم على هذا التصرف كما أرسل برقية احتجاج الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية،وظل وهو فى باريس حريصا على بقاء المسألة المصرية مسألة دولية « والبعد بها كل البعد من أن تكون مسألة داخلية بين بريطانيا العظمى ومصر » (١) ولكن سعد ما لبث ان تخلى

---

(١) المراسلات السرية ص ٧٤ .

عن هذا المبدأ بعد أن وصلت لجنة ملنر الى مصر وبدأ رشدى وزميلاه — عدلى وثروت — يدخلون معها فى محادثات لحل القضية المصرية ولوحت اللجنة للوفد بالمفاوضات وكان عدلى يكن أشد المصريين — فى ذلك الوقت — حماسة لمبدأ المفاوضة على نحو ما سنرى .

قبيل انعقاد مؤتمر الصلح ، بعث سعد زغلول بصفته رئيس الوفد المصرى ، برقية الى رئيس المؤتمر والى الرئيس ويلسون يرجو فيها بذل نفوذهما لدى السلطة العسكرية فى مصر ، لتمكين الوفد من اداء المهمة التى كلف بها ، وعرض مطالب البلاد على مؤتمر السلام ..

ذهبت كل هذه الجهود سدى ، بل أن بعض هذه البرقيات لم تصل الى من أرسلت اليهم — وانتهى الأمر بالسلطة العسكرية الى اعتقال سعد زغلول ونفيه يوم ٧ مارس ، ثم الافراج عنه بعد شهر والسماح له ولزملائه أعضاء الوفد بالسفر الى الخارج ويوم وصولهم باريس فى ١٨ أبريل طلب سعد باشا مقابلة الرئيس ويلسون ولكن لم يصله الرد المنتظر ، فان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد اعترفت بالحماية البريطانية على مصر ....

ذلك لأن اللورد اللنبى ولما يمض على تعيينه مندوبا ساميا أسبوع واحد ، بعث الى حكومته يقول « ان من الأهمية القصوى أن يعرف المصريون أن حمايتنا عليهم قد لقيت موافقة الدول الكبرى . ولما كانت حكومتا ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية لم تعترفا بالحماية ، فهل يمكن الحصول على هذا الاعتراف ؟ أو اصدار تصريح بشأنه لا يقبل الجدل » ؟

واتصلت حكومة انجلترا بوفدها فى باريس يوم ٣٠ مارس وكتبت اليه « ان اعتراف الدول الكبرى خصوصا أمريكا بالحماية ، يكون له أثر بالغ الأهمية من الناحية السياسية فى مصر ومع أن المفهوم أن هناك

اتجاها الى النص فى معاهدة الصلح على هذا الاعتراف فأن المصلحة تقضى باصدار تصريح فى هذا المعنى فى أقرب فرصة ممكنة ... » .

وفى يوم ٤ أبريل — أى قبل الافراج عن سعد باشا وزملائه بثلاثة أيام — عاود اللورد اللنبى الكرة على حكومته وألح فى ضرورة اعتراف الدول الكبرى بالحماية على مصر ... وقال أن التأخير يزيد من حرج الموقف وخطورة الحالة .

موقف أمريكا

لبت الحكومة الأمريكية طلب حليفتها فاعترف الرئيس ويلسون بالحماية البريطانية على مصر وأعلن ذلك بصفة رسمية فى صورة تبليغ من المعتمد السياسى الأمريكى فى القاهرة الى اللورد اللنبى جاء فيه «أتشرف بأخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن أبلغكم أن الرئيس (ويلسون) يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ... » وأراد أن يتحفظ فقال « ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف ، فانه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك ، وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة » .

ويبدو أن الحكومة الأمريكية حاولت التخفيف من أثر تلك الصدمة على المصريين . فاستطرد التبليغ قائلا « وبهذه المناسبة ، قد كلفت أن أقول أن الرئيس الأمريكى ، والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة ، لتوسيع نطاق الحكم الذاتى على أنهما ينظران بعين الأسف الى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء الى القوة والشدة » .

ويعد هذا الاعتراف خرقا للمبادىء البراقة التى أعلنها الرئيس الأمريكى أثناء الحرب وتعلقت بها آمال المصريين ، وهدما للاسس التى

دخلت أمريكا من أجلها الحرب وهى حق تقرير المصير وضمان حرية الدول الصغيرة ، ونقضا لما سبق أن أعلنه الرئيس ويلسون فى خطاب له فى « مونت فيرنون » يوم ٤ يوليو سنة ١٩١٨ من أن « تسوية المسائل المتعلقة بالسيادة ٠٠٠ أو بالعلاقات السياسية بين الدول ، يجب أن تقوم على موافقة الدول المعنية ورضاها ٠٠٠ وليس على أساس المصالح المادية أو المزايا لدولة أخرى ترغب فى السيطرة ٠٠٠ وتسوية الأمور على هواها ٠٠٠ » ٠

لم يثبط هذا الاعتراف من همة الوفد المصرى ، فأرسل رسوله « محمد محمود باشا » الى أمريكا واختار محاميا قديرا تولى الدفاع عن القضية المصرية بكفاءة ممتازة ، ذلك هو مستر جوزيف فولك ٠ وقدم مستر فولك بوصفه المستشار القانونى للوفد المصرى الممثل للجمعية التشريعية ، مذكرة قيمة عدد فيها وعود انجلترا بالجلاء ، وذكر الأدلة القانونية والشرعية والأخلاقية على بطلان الحماية ، وقال فى النهاية أن حق تقرير مصيرها يجب أن يكون من اختصاص مجلس عصبة الأمم ٠

ومستر فولك كان حاكما لولاية « ميسورى » ومستشارا قانونيا لوزارة الخارجية الأمريكية وله شهرة واسعة رشحته للرياسة سنة ١٩٠٨ ، وعلى ضوء هذه الاراء القى السناتور بورا ، عضو مجلس الشيوخ الأمريكى عن ولاية « ايداهو » خطبة فى المجلس يوم ١٨ أغسطس حمل فيها حملة شديدة على السياسة الانجليزية فى مصر ٠٠٠

وكان ان قررت لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى أن مصر من الوجهة السياسية ليست تابعة لتركيا ولا لانجلترا ٠٠ ويجب أن تكون صاحبة الأمر فى تقرير مصيرها ٠٠٠ وفى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ رفض مجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة الصلح وأعقبه مجلس

الشيوخ فى مارس ١٩٢٠ وبذلك انحلت جميع العهود والمواثيق التى أعطاها الرئيس الأمريكى للحلفاء ٠

موقف فرنسا :

وصل الوفد المصرى الى باريس وهو يكاد يكون واثقا من نجاح مساعيه ، اذ كان يحمل مطالب أمة صممت على نيل حقوقها ، وكانت لديه كل الأسانيد المثبتة لوكالته عن الأمة ولقى الوفد فى البداية ترحيبا من الصحافة والأوساط الفرنسية وعطفا ظاهرا على القضية المصرية ، ونشرت الصحف تفصيلات مشجعة وأحاديث مسهبة لسعد باشا وزملائه أعضاء الوفد ، ويبدو أن الجمعية المصرية فى باريس كان لها فى هذا الشأن نشاط ملحوظ ، وهى جمعية تضم نفرا من طلاب العلم وجماعة من المثقفين المصريين المقيمين فى فرنسا ٠

وكان أول عمل لرئيس الوفد ، أن قام بزيارة رؤساء وفود الدول العظمى ، فترك لهم بطاقته ، فلم يرد الزيارة منهم الا رئيس الوفد الايطالى ٠٠٠ وتوالت الصدمات بعد اعتراف أمريكا بالحماية ، وبدأت الصحف الفرنسية تستدير لموقفها الأول من القضية المصرية ٠٠٠٠ ذلك لأن السفير الانجليزى فى باريس اتصل بوزارة الخارجية الفرنسية ٠٠٠٠ فأصدرت تعليماتها الى الرقابة بمنع نشر أنباء عن الحالة السياسية فى مصر، يظن صدورها عن الوطنيين ، أو تكون لها صبغة الدعاية ٠ مما يضر بمصالح فرنسا وانجلترا فى آسيا الصغرى وشمال افريقيا ٠

ولم يفتح مؤتمر الصلح أبوابه للوفد المصرى ٠ وكان سعد باشا قد تقدم بالطلب الآتى ، وبعث الى الرئيس ويلسون بصورة منه مع كتاب أعرب فيه عن رجائه الاستجابة الى طلبه ، وقال ان اعتراف أمريكا بالحماية،

« لم يزعزع ثقة المصريين فى عدالة الرئيس ويلسون واحترامه للحق .. »

الجراند أوتيل بباريس [1]

فى ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩

« من المحقق أن المسألة المصرية التى كانت منذ ١٨٤٠ من أصعب معضلات القانون الدولى لايمكن أن تجد فرصة ملائمة لحلها أكثر من مؤتمر الصلح .

« ومن المحقق أيضا أنه لا يمكن أن يكون أى حل للمسألة المصرية نهائيا الا اذا جاء مطابقا لامانى مصر ورغباتها .

« واستنادا على هذا الرأى واقتناعا بأن مبادىء الحق والعدالة التى جعلت قاعدة مفاوضات المؤتمر ليست خاصة بجنس دون آخر بل هى مشتركة بين الانسانية جمعاء جاء الوفد المصرى بتوكيل من الأمة يعرض على المؤتمر الأمانى القومية حتى يكون الحل الذى يقرر نهائيا ويكون بحيث يساعد على تثبيت دعائم السلام الدائم .

« وقد أثبتت التصريحات التى كررت من قبل افتتاح المؤتمر أن الغاية العامة هى الوصول الى صلح دائم بتصفية جميع المعضلات السياسية على قاعدة حق الشعوب الصغيرة فى تقرير مصير نفسها بنفسها .

« ومن السهل ادراك علة قلق المصريين فقد رأوا جميع الشعوب ــ بل مجرد قبائل أيضا ــ التى غيرت الحرب مركزها السياسى تدعى الى بسط أقوالها أمام المؤتمر ولكنهم حرموا وحدهم هذا الحق . ومن المتعذر التذرع لتبرير مثل هذا الاجحاف فى المعاملة بأى سبب مقبول يمكن أن ينطبق على المبادىء التى أيدتها الحرب والتى يجب على المؤتمر تحقيقها أننا وأن لم

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول .

ندع للحضور أمام المؤتمر لا يجب أن يدفعنا هذا الاغضاء الى اليأس من عدالة المؤتمر الذى هو الهيئة الوحيدة المختصة بحل المسألة المصرية بعد سماع وفدنا .

« ١ ــ اذا كان الاشتراك فى الحرب من الشروط الجوهرية التى تبيح للأمم رفع صوتها فى المؤتمر فان هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقا تاما اذ أنها فى الواقع أعلنت فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ أنها فى حالة حرب مع ألمانيا . ولما دخلت تركيا الحرب بعد مضى بضعة شهور صار مركز مصر دقيقا الى حد لا مثيل له اذ أنها كانت خاضعة لها ، وحينئذ اقترح بعض نواب الأمة الذين يحق لهم الكلام باسمها على السلطات البريطانية اعلان استقلال مصر حتى اذا ما سوى مركز البلاد السياسى على هذا النحو تيسر لمصر أن تحارب الى جانب الحلفاء مشهرة السلاح فى أى ميدان من الميادين .

« ولكن هذا الاقتراح أهمل واستقرت انكلترا على حل آخر اذ أعلنت من تلقاء نفسها فى أول الحرب وبسبب الحرب حمايتها على مصر رغم أمانى مصر الوطنية . على أن البلاد مع هذا قدمت أثقل التضحيات فى سبيل قضية الحلفاء الى حد اعترف معه الجنرال اللنبى بأن العامل المصرى كان من أعظم العوامل الحاسمة فى الفوز على الأتراك . فهل من الممكن بعد هذا أن يقال أن المعضلة المصرية ليست من اختصاص المؤتمر ؟

« ٢ ــ ان الغاء السيادة التركية ، الأمر الناشىء عن الحرب ، يقتضى قسرا تغييرا فى حالة مصر السياسية تلك الحالة التى عينتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولكن هذا التغيير لا يمكن ادخاله الا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسى .

« أما فحص الموضوع من جديد دون سماع آراء المصريين فيكون ثمة ظاهرة لحقوقهم التى لم تكن للمعاهدة غاية سوى اثباتها ، ولا مناص من

أن يجر بحث هذه المعاهدة الى بحث الاتفاقات التى عقدتها مصر مع غيرها من الدول وهى اتفاقية أول يناير سنة ١٨٧٦ الخاصة بانشاء المحاكم المختلطة واتفاقية سنة ١٨٨٠ الخاصة بقانون التصفية واتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحيدة قناة السويس حيث كان لمصر صوت استشارى، أفلا يكون من المدهش بعد هذا أن الدول الأوروبية التى لم تهمل استطلاع آراء مصر فى القرن التاسع عشر فى مسائل ثانوية تأبى عليها هذا الحق فى القرن العشرين وفى مؤتمر جعلت قاعدته أن حقوق الأمم الصغيرة مقدسة كحقوق الأمم القوية سواء بسواء وفوق هذا فان مصر لم تعمل شيئا تستحق معه هذه المعاملة المجحفة وكل ما هنالك أنها تتبعت تطورات الشعوب فى طريق الرقى واشتركت أثناء الحرب فى أعباء القتال الثقيلة مع الدول التى كانت تمثل المدنية والتقدم •

« ٣ — لقد سمع مؤتمر الصلح المقاطعات التىفصلتعن تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادىء الجنسية عليها فهل لا يكون أحرى به أن يسمع الشعب المصرى ذا المدنية العتيقة القديمة الذى لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة العثمانية لكان الان مستقلا منذ قرن •

« ولهذه الأسباب :

« يطلب الوفد المصرى باسم الشعب المصرى من مؤتمر الصلح أن يسمح له بتقديم مطالب البلاد طبقا لقواعد الحق والعدالة التى هى قاعدة مفاوضات المؤتمر •

الامضاء : سعد زغلول — رئيس الوفد المصرى » •

وذهب اسماعيل صدقى باشا بوصفه عضوا بارزا فى الوفد ، فى زيارة ودية لوزارة الخارجية الفرنسية ، وتحدث عن القضية المصرية ، فأفهم بطريقة لا تقبل الجدل ، أن من العبث بذل أية جهود لصالح القضية

المصرية فى فرنسا ••• وانه يجدر بالمصريين أن يتوجهوا بمطالبهم الى الحكومة الانجليزية ••• التى اعترفت فرنسا بحمايتها على مصر ••

ولم يكتف الانجليز بهذا الحصار المضروب على الوفد فراح سفيرهم فىباريس يطلب الى وزارة الخارجية الفرنسية أن توحى الى الصحف تذكيرا •• بأن فرنسا اعترفت سنة ١٩١٤ بحماية انجلترا على مصر ••• ورأى الصحفيون الفرنسيون أن الخبر قديم ولكن الانجليز صمموا على طلبهم ، لما له من أهمية عظمى فى الظروف الحاضرة ••• وكان أن بعثت وزارة الخارجية الفرنسية بالمذكرة التالية الى الصحف لنشرها :

« تم أخيرا اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية الانجليزية على مصر اعترافا رسميا وقد سبق لفرنسا أن اعترفت فى ديسمبر سنة ١٩١٤ باعلان انجلترا حمايتها على مصر ، كما اعترفت انجلترا بحماية فرنسا على مراكش ، وذلك فى نطاق الاتفاق الودى المعقود بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ » واستطردت المذكرةتقول «ان هذا الاعتراف المزدوج،لاينهى نظام الامتيازات الأجنبية فى كل من مراكش ومصر » والكنه يمهد لالغاء هذا النظام بعد أن قامت فى البلدين ، محاكم أوروبية ••• وتجرى فى الوقت الحاضر مفاوضات بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية لالغاء هذا النظام (الامتيازات) وتحديد النظم القضائية التى يخضع لها الانجليز فى مراكش والفرنسيون فى مصر ••• » •

ونزلت الصحف على رغبة وزارة الخارجية الفرنسية ، بيد أن جريدة « الطان » وجريدة «جورنال دى ديبا» نشرت المذكرة تحت عنوان « الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر وفى مراكش » •

وكان لفرنسا مندوب فى القاهرة ، مسيو Vayssié مدير شركة « هافاس » وكان قد سافر الى باريس فى مارس سنة ١٩١٩ وفى جعبته

الكثير من الوثائق والمستندات المؤيدة للمطالب المصرية لعرضها على الرأى العام ، ولم تكن انجلترا لترضى عن عمل كهذا ، فلجأت الى وزارة الخارجية الفرنسية واستدعت الرجل الى كاى دور ساى (مقر وزارة الخارجيـة الفرنسية) وأمر بالعودة الى مقر عمله فورا ••• وكان فى الوقت نفسـه صاحب جريدة جورنال دى كير التى تصدر فى القاهرة ، وكانت فيمـا تنشره ، تساند القضية المصرية ، وتنكر شرعية الحماية الانجليزية المفروضة على مصر ••• فأفهمته حكومته أن هذا العمل يتنافى مع المصالح الفرنسية واستمرت دار الحماية فى مصر ، تضيق عليه الخناق الى أن باع جريدته لآخرين •••

على أن القضية المصرية وجدت من يناصرها فى فرنسا بين الكثيرين من أهل العلم والأدب والسياسة ، ظهر ذلك فى الحفل الذى أقامه الوفد فى أغسطس سنة ١٩١٩ بفندق كلاردج فى باريس •• اذ نهض مسيو Augagneur النائب الاشتراكى عن مقاطعة الرون ، والذى كان وزيرا للبحرية فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، وقال ، بعد أن استعرض الصداقة التقليدية التى تربط بين فرنسا ومصر « ان مصر يجب أن تعطى حقها القانونى » ثم قال « أن معـاهدة فرساى ليست نهائية بل هى برنامج عمل سـياسى قابل للتعديل » ونشرت له جريدة « جورنال » الباريسية بعد ذلك مقالا بعنوان « شكوى مصر » قال فيه « ان مصر مهـد الحضارة ، لم تعامل المعاملة اللائقة بها فى مؤتمر الصلح ••• ؟ » •

وتقدم مسيو فكتور مارجريت الكاتب الفرنسى المعروف وتلا رسالة احتجاج من مسيو « اناتول فرانس » قال فيها أن العدل يقضى بأن يكون العالم معترفا لمصر بجميلها وفضلها على المدنية ••• وأن مبادىء ويلسون قد طويت وتلاشت أمام مطامع الطامعين ••• تحت ستار العدالة • ورجا فى ختام رسالته أن يتحرك صوت مصر لدعوة الضمير العالمى لتقف صـفا واحدا فى مواجهة الظلم ••• ثم قال « أن مصر أكبر ضحية للسلام •• » •

والوثائق التالية توضح مناورات الحكومة البريطانية لدى الحكومة الفرنسية لتأكيد اعلانها الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر :

من ايرل داربى الى ايرل كيزون (تسلم فى ١٥ مايو) (١)

باريس فى ١٣ مايو ١٩١٩

رقم ٥٢١

سيدى اللورد

اتشرف بأن ابعث اليكم مع هذا صورة من خطاب وجهته الى مستر بلفور يتضمن صورة من خطاب رئيس الادارة الافريقية بوزارة الخارجية يحتوى على توجيه الى الصحف الفرنسية بشأن اعتراف الحكومة الفرنسية فى سنة ١٩١٤ بالحماية البريطانية على مصر ومسألة الامتيازات •

المخلص

داربى

من ايرل داربى الى مستر بلفور

باريس فى ١٣ مايو ١٩١٩

رقم ٩

سيدى :

ابلغنى سير لويس ماليت فى خطاب خاص بتاريخ ٥ الشهر الحالى انك تود أن تنشر فى الصحف الفرنسـية تذكرة لحقيقـة أن الحـكومة الفرنسية اعترفت فى سنة ١٩١٤ بالحماية البريطانية على مصر •

(١) وثيقة رقم ٦٠ •

وتبعا لذلك فقد طلبت الى مستر هندرسون أن يستفسر بصورة شبه رسمية فى وزارة الخارجية عما اذا كان مسيو بيكون مستعدا لان يقترح على الصحفيين الفرنسيين أن يذكروا هـذه الحقيقة حين يشيرون الى المسألة المصرية • وأن يذكروه كذلك أن الحكومة الفرنسية وهى تعترف بحمايتنا قد احتفظت فقط بتفصيلات معينة خاصة بالامتيازات لتبحثها فيما بعـد •

ويشرفنى أن أبعث اليكم مع هذا صورة من خطاب مسيو (بيريتى ديلاروكا) رئيس الادارة الافريقية بتلك الوزارة يتضمن نص الابلاغ الذى صدر بهذا الشأن والذى يقول (مسيو ديلاروكا) أنه أبلغ الى الصحافة الفرنسية ولكنها لم تنشره بعد •

وأرسل مع هذا صورة من هذا الخطاب الى وزير الدولة للشئون الخارجية بالنيابة فى حكومة صاحب الجلالة •

المخلص

داربى

من ايرل ديربى الى ايرل كيرزون (تسلم فى ١٦ مايو) (١)

باريس فى ١٣ مايو ١٩١٩
(رقم ٧٣٢)
تلغرافيا — برقية مفتوحة
بشأن برقيتى رقم ٥٢١ بتاريخ اليوم

نشرت صحيفتا « طان » و « جورنال دى ديبا » هـذا المساء البيان التالى تحت عنوان « وقف الامتيازات فى مصر ومراكش » •

اعترفت الولايات المتحدة رسميا بالحماية البريطانية على مصر • وبموجب شروط الاتفاق الفرنسى — البريطانى الموقع ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ فان فرنسا سبق أن أعترفت فى ديسمبر سنة ١٩١٤ بالحماية البريطانية على مصر كما اعترفت فيه بريطانيا العظمى بالحماية الفرنسية على مراكش • وهـذا الاعتراف المزدوج لا يضع نهاية واقعية لنظام الامتيازات فى مراكش ومصر ولكنه يحمل معنى توقع وقف هـذا النظام فى البلدين الذى تمارسه محاكم العدل الأوروبية والمفاوضات جارية الآن بين الحكومتين البريطانية والفرنسية بالنسبة لمثل هذا الموقف والاتفاق على النظام الجديد الذى سيخضع له البريطانيون فى مراكش والفرنسيون فى مصر •

صورة مرسلة الى وفد مؤتمر السلام •

(صورة مكررة بالتلغراف الى القاهرة) •

وبادرت الحكومة البريطانية بابلاغ هذه الانباء « المطمئنة » الى مندوبها السامى فى مصر •

(١) وثيقة رقم ٦١ •

من ايرل كيرزون الى الجنرال سير أ • اللنبى [1]

وزارة الخارجية فى ١٦ مايو ١٩١٩
رقم ٦٠٦
تلغرافيــــا :
بشأن برقيتى رقم ٥٥٨

أبلغ وزير الخارجية الفرنسية اللورد داربى أنه صدرت تعليمات بفرض رقابة تمنع الصحف الفرنسية عن نشر معلومات عن الموقف فى مصر يشتبه فى أن تكون من المصادر الوطنية أو بث دعاية خطرة على المصالح الفرنسية والبريطانية فى آسيا الصغرى وشمال افريقيا •

وقد زار اسماعيل باشا صدقى وزارة الخارجية ، وقيل له ان كل الجهود الوطنية التىتسعى للحصول على التأييد فى فرنسا ستكون عبثا • وأن من الافضل لهم أن يتجهوا بجهودهم نحو الحكومة البريطانية التى اعترفت فرنسا بحمايتها على مصر •

واستدعت وزارة الخارجية الفرنسية مسيو (فايسبيه) ـ فصرح بما لا يحتمل اللبس أن وجوده فى فرنسا لا علاقة له بالوفد الوطنى المصرى • وذكر أنه لم يكن على اتصال بأعضاء الوفد فى باريس باستثناء مقـابلة واحدة تمت بينه وبين اسماعيل باشا صدقى • وقد طلب الى (فايسبيه) أن يعود الى مصر على الفور ، وأن يعنى بعدم نشر أى شىء فى « الجورنال دى كير » يمكن أن يدفع الناس الى الظن بأنه يشجع الوطنيين • ولفت نظره الى أن الهدف الى وجوده فى مصر هو تمثيل المصالح الفرنســـية هناك • وقد قدم (فايسبيه) تأكيدات بأنه لن يخرج عن الخط المشـــار اليـــه •

(١) وثيقة رقم ٦٢ •


المعتقــلون فى مالطة


الفــرد ملنر

موقف ايطاليــا :

لمـا قامت الحرب العالمية الاولى بين ألمـانيا وانجلترا ، لم تسارع ايطاليا الى نصرة حليفتها (ألمـانيا) ووقفت موقف الحياد مـدة ، ثم انضمت فى مايو سنة ١٩١٥ الى جانب فرنسا وانجلترا ضد «دول الوسط» وبعد الهدنة أخذت تتطلع الى تعويض مناسب فى افريقيا .

وكانت الحكومة الايطالية ــ خصوصا بعد فوز الحزب الاشــتراكى فى الانتخابات ــ متعاطفة مع المطالب القومية المصرية ، وانعكس هــذا الشعور على الجالية الايطالية وكانت كبيرة العدد والأهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، ولها صحيفة تصدر فى القاهرة ويرأس تحريرها (Max de Collalto). ولا يزال الذين عاشو ثورة ١٩١٩ يذكرون مصرع الموسيقار الايطالى « مارانجونى » الذى قتل فى حوادث اعتداءات الجنود الانجليز فى القاهرة .

ولم تكن دار الحماية فى مصر راضية عما تنشره جريدة Roma. من تشيع للقضية المصرية ومساندة الوفد المصرى أثناء دفاعــه عن القضية فى الخارج فاتصل المندوب السامى بوزير ايطاليا المفوض فى القاهرة وطلب اليه ابعاد السنيور دى كولاتو De Collalto. رئيس تحـرير تلك الجريدة بدعوى أنه يحرض العمال على الاضراب ويتردد كثيرا على الازهر ويخطب فى الطلاب ... واعترض الوزير الايطالى بأن هذا الاجراء قد يثير المتاعب للحكومة الايطالية ولكن دار الحماية أبلغته أنها تتحمـل المسئولية كاملة وأن أمر الابعاد صدر بأمر من الحاكم العسكرى بموجب الاحكام العرفية ....

وكذلك نسبت دار الحماية الى أحد المحامين الايطاليين الســـنيور

Pizzutto أنه يحرض على الاضراب وينشر الدعوة البلشفيه فى مصر ... واضطرت المفوضية الى ترحيل الرجلين الى روما فى سبتمبر سنة ١٩١٩ .

والى آخر سنة ١٩١٩ ورغم الحاح الانجليز ، لم تكن ايطاليا قد اعترفت بحماية انجلترا على مصر ولجأت لندن الى المساومة مرة والى الأغراء مرة أخرى ، وجاء تفصيل ذلك فى البرقية التالية ، وهى مرسلة من وزارة الخارجية الانجليزية الى سفيرها فى روما بمضمون الحديث الذى جرى فى هذا الشأن بين وكيل الوزارة (لورد هاردنج) والسفير الايطالى فى لندن الماركيز امبريالى .

وقد اعترفت ايطاليا بالحماية البريطانية على مصر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ووافقت بريطانيا بدورها على الاعتراف بالمصالح الايطالية فى الأناضول (الاتفاق الثلاثى — سيفر — بشأن الأناضول بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا [1]) .

وتشرح الوثيقة الاتية « المناورات » و « المساومات » التى قامت بها الحكومة البريطانية لدى ايطاليا حتى تنال أغراضها بالاعتراف بالحماية الانجليزية على مصر .

(1) Hurewitz; Diplomacy in the near & Middle East V. 2. p. 87.

من ايرل كيرزون الى سير ٠ رود (١) روما

(رقم ٦١٩)
وزارة الخارجية فى ١٤ أكتوبر ١٩١٩

سيدى :

بالاشارة الى برقيتى رقم ٤٩٧ فان السفير الايطالى جاء الى الوزارة يوم ٧ أكتوبر وقابل لورد هاردينج أوف بنشيرست بناء على طلب اللورد. وقد ذكر اللورد هاردينج سعادة السفير بأن سير ٠ر٠ جراهام قد أوضح لسعادته يوم ٢٥ أغسطس أنه لا يستطيع أن يفهم سر موقف ايطاليا من مصر ، ولا يفهم السبب فى أن الحكومة الايطالية هى الحكومة الوحيدة من بين الدول المتحالفة والمشتركة معها التى لم تعترف بالحماية البريطانية على مصر . وقال لورد هاردينج للماركيز « امبريالى » أن الصدفة البحتة هى التى جعلت لورد اللنبى يبعث ببرقية من القاهرة فى نفس اليوم قال فيها أن الوكيل الايطالى والقنصل العام قد أبلغه أنه قد كلف من قبل ملك ايطاليا بمساعدة السلطات البريطانية بكل طريقة ممكنة ، وأضاف أن ايطاليا ستعترف بالحماية البريطانية قريبا .

ان لورد اللنبى سيعود قريبا الى القاهرة ، ومن المهم جدا بالنسبة لحكومة صاحب الجلالة ألا يتأخر اعتراف ايطاليا بالحماية على مصر أكثر من ذلك ، حتى يظهر الحلفاء بمظهر الجبهة المتحدة بالنسبة للمسائل المتعلقة بمصر . ولذلك فقد أصدرت التعليمات الى لورد هاردينج بأن يسأل سعادته، حكومته عن السبب فى تأخير اعتراف حكومته بالحماية التى اعترفت بها كل من فرنسا والولايات المتحدة ، لاسيما وأن الاعتراف كان واحدا من الشروط التى فرضت فى معاهدة السلام على ألمانيا والنمسا . وكذلك فقد سأل عن الهدف الذى تسعى اليه الحكومة الايطالية فى تأخير الاعتراف . أن حكومة صاحب الجلالة تعرف أن الحكومة الايطالية قد استنكرت موقف

(١) وثيقة رقم ٦٣ .

أولئك الايطاليين فى مصر الذين أيدوا الحركة الوطنية وأنها لذلك تعجب لأن الحكومة الايطالية لم تتخذ الاجراء الواضح بالاعتراف بالحماية وبذلك تظهر عدم موافقتها على الحركة .

وذكر لورد هاردينج سعادته بأن بريطانيا العظمى وفرنسا قد وعدتا فى المعاهدة بتعويض مناسب لايطاليا فى افريقيا فى حالة توسيع الدولتين نطاق ممتلكاتهما فى تلك القارة لذلك فان لورد هاردينج يود أن يوضح للسفير أن ايطاليا ملتزمة بتنفيذ وعدها بالاعتراف بحمايتنا على مصر بقدر التزامنا بتنفيذ وعدنا باعطاء جوبون وكيسمايو [1] وهى منطقة مساحتها ٣٠ ألف ميل مربع — وأنه اذا أصرت الحكومة الايطالية على هذا التأخير غير المعقول فى الاعتراف بحمايتنا على مصر ، فلا يمكن لها أن تنتظر منا أن نكون فى عجلة من أمرنا فى تسليمها مثل هذه الشريحة الكبيرة من الممتلكات البريطانية فى افريقيا .

وقد جادل ماركيز امبريالى بأن الحالتين مختلفتان . وقال أن هناك التزاما علينا تنص عليه معاهدة بتقديم التعويض فى افريقيا ، ولكن ليس هناك معاهدة تلزم ايطاليا بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، ورد لورد هاردينج على ذلك بأنه بالنظر الى أن معاهدات السلام المعقودة مع ألمانيا والنمسا — وايطاليا واحدة من الدول الموقعة عليها — تلزم هاتين الدولتين بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، فان هناك ولا شك التزاما أدبيا على الدول التى جعلت من هذا الاعتراف شرطا للسلام يفرض عليها أن تفعل هى نفسها ما تجبر ألمانيا والنمسا على تنفيذه. وقد اعترف السفير بأن المسألة معقدة ، وأنه سيبعث الى حكومته ببرقية يضمنها ما قاله له لورد هاردينج .

المخلص

كيرزون أوف كيدلستون

---

(١) جوبون ميناء صغير يقع الى شمال كيسمايو ، وكسيمايو ميناء صغير يقع فى جنوب شرقى الصومال على المحيط الهندى .

الفصل الثامن : لجنة ملنر — مفاوضات سعد / ملنر :

قدوم لجنة ملنر الى مصر — استقالة وزارة محمد سعيد وتأليف وزارة يوسف وهبه — مقاطعة اللجنة — الوفد فى باريس ولجنة ملنر فى القاهرة — قبول الوفد فكرة المفاوضات — مفاوضات سعد / ملنر — المباحثات التمهيدية فى لندن — عرض مشروع ملنر على الأمة — العودة الى المفاوضات وفشلها — التحفظات — تقرير لجنة ملنر — موقف الوزارة البريطانية من تقرير لجنه ملنر .

الفصل الثامن

لجنة ملنر – مفاوضات سعد ملنر

يقول الفيلد مارشال « ويفل »[1] أن لجان التحقيق هى الطريقة المحببة لدى الحكومات لمعالجة المشكلات المعقدة ومزاياها ظاهرة فهى أولا – تغنى الحكومة عن ضرورة اتخاذ قرارات فى الموضوع ولو لفترة من الزمن فها هى لجنة ملنر أتاحت للحكومة مهلة سنتين تناست فى خلالها المسألة المصرية . وهى – ثانيا – توجد شغلا لكبار الرجال من موظفين وغير موظفين وهى – ثالثا – تنتهى بتقرير جيد جم الفوائد ممتع للقارئين وأخيرا وليس آخرا ، قد توفق اللجنة حقيقة لحل ملائم للمشكلة التى أوفدت من أجلها .

وكانت جريدة التيمس أول من أشار الى ايفاد لجنة انجليزية الى مصر فنشرت مقالا رئيسيا يوم ٢٤ أبريل عن الحالة السياسية فى مصر جاء فيه « من الجلى أنه لابد متى أعيد النظام من اتخاذ الوسائل لملافاة النقص فى الادارة ووضع صيغة عملية للاقتراحات الخاصة بتوسيع نطاق الحكم الذاتى الذى كان موضع نظر منذ مدة طويلة ، ويرجح أن الوسيلة المثلى هى ايفاد لجنة مستقلة الى القطر المصرى تكون مهمتها التحقيق فى أسباب الهياج ووضع صيغة لاصلاحات دستورية جديدة » .

---

(١) Wavell ; Allenby in Egypt. p. 58.

ومع أن ايرل كيرزون أعلن فى خطبته فى مجلس اللوردات يوم ١٥ مايو قراره بايفاد لجنة برياسة ملنر للتحرى عن أسباب الاضطرابات فى مصر وتقديم توصياتها عن أنسب الأنظمة الدستورية فى نطاق الحماية .. فقد اقترح لورد اللنبى فى برقية له بتاريخ ٢٤ مايو تأجيل حضور اللجنة الى ما بعد شهر سبتمبر لكى تتاح الفرصة أمام الوزارة الجديدة (وزارة محمد سعيد) لتهدئة الاحوال .

وقد وافق كيرزون على هذا الرأى وأضاف الى أسباب التأجيل أن موسم الصيف ليس من أنسب الأوقات لقيام اللجنة بعملها فى مصر . وبعث فى الوقت نفسه الى لورد اللنبى يطالب اليه تشكيل لجنه محلية لبحث أسباب الاضطرابات ، ومظالم الفلاحين فيما يتعلق بجمع العمال الاجبارى ، والاستيلاء على مواد التموين ، واستغلال السلطة المحلية ... بحيث توضع هذه البحوث تحت نظر اللجنة عند قدومها الى مصر .

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩١٩ أعلن رسميا فى لندن عن تأليف لجنة برياسة لورد ملنر وزير المستعمرات (وهو من رجال الاحتلال القدماء كان مستشارا ماليا للحكومة المصرية منذ خمس وعشرين سنة خلت وألف كتابا بعنوان « انجلترا فى مصر » . «England in Egypt». يعد من المراجع الهامة فى سياسة الاحتلال (١)) وعضوية كل من :

---

(١) وقد لقى اختيار لورد ملنر لرئاسة اللجنة اعتراضا شديدا فى مصر منذ البداية بسبب كتابه المشار اليه فقد تناول بعض الكتاب المصريين هذا الكتاب بالتعليق والنقد والهجوم وابرزوا كل فقرة من فقراته يمكن ان تدل على موقف رجعى ازاء المسالة المصرية . ولم يخفف من وطأة هذا الهجوم ماكان قد صرح به ملنر لاحدى الصحف قبل شهرين من قدومه من انه سوف يأتى الى القطر المصرى وهو خالى الذهن تماما من كل عامل مؤثر وانه يتلقى كل ما يقدم الى اللجنة دون ان يستسلم لذكرى المدة التى قضاها فى مصر منذ زمن بعيد . راجع عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ٢٣٥ .

١ ــ سير رنل رود الذى كان سفيرا لانجلترا فى ايطاليا أثناء الحرب العالمية الأولى وكان من قبل ، سكرتيرا للوكالة البريطانية فى مصر سنة ١٨٩٤ .

٢ ــ الجنرال سير أون توماس عضو البرلمان وله خبرة واسعة بشئون الرى والزراعة .

٣ ــ جنرال سيرجون ماكسويل ، الذى كان قائدا للقوات البريطانية فى مصر سنة ١٩١٤

٤ ــ مستر ج. أ. سبندر رئيس تحرير جريدة وستمنستر جازيت .

٥ ــ سير . ت . ج . ب . هرست المستشار القانونى بوزارة الخارجية البريطانية .

وكانت الحكومة المصرية قد أعدت التقارير والبيانات والاحصاءات اللازمة من قبل لتكون تحت نظر اللجنة عند وصولها .

وقد أعد للجنة مكتب خاص فى وزارة المواصلات ، أرسل بدوره نشرات مطبوعة الى بعض الاعيان والوجهاء فى مصر تتضمن الاسئلة الاتية :

١ ــ ما هى الاسباب التى دفعت الفلاح المصرى فى الحوادث الاخيرة الى الهياج ؟

٢ ــ ما رأيكم فى اشتراك الأجانب فى التشريع ؟

٣ ــ ما هى حالة النظام النيابى الحالى . والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والاصلاح الادارى ؟

٤ ــ أسئلة تتعلق بمجالس المديريات واختصاصاتها ونظام تأليفها .

٥ ــ أسئلة عما يراد ادخاله من الاصلاحات فى نظام البلديات .

٦ ــ التعليم ووسائل ترقيته وأسباب الشكوى منه .

وحدث أن قامت مظاهرة فى حديقة الازبكية يوم ٢٤ أكتوبر على أثر سماع الحاضرين لفرقة موسيقية تعزف النشيد المصرى ثم أعقبته بالنشيد البريطانى . وقد تصدى البوليس للمتظاهرين وفرقهم .. وفى نفس اليوم قامت مظاهرة بالاسكندرية تعرض لها الجنود الانجليز ورجال الشرطة فوقعت بين الطرفين مصادمة عنيفة أدت الى سقوط خمسة قتلى وجرح ثلاثة وثلاثون أغلبهم من جنود الشرطة ، وتكررت المظاهرات بالاسكندرية واستؤنف فيها ضرب الرصاص على المتظاهرين وقتل منهم تسعة شبان ، وقد أثارت هذه الحوادث مظاهرات صاخبة فى القاهرة وبعض عواصم المديريات وقامت مظاهرة كبرى بالاسكندرية اشترك فيها نحو ٣٠ ألف شخص ، صدر عنها بلاغ رسمى يصف ما وقع أثناءها من الحوادث الموجبة للأسف عن اصابة بعض المتظاهرين من سيارات نقل الجيش البريطانى وسيارات خفر السواحل وكان عدد القتلى فى تلك المظاهرة خمسة والجرحى ١٥ .

وقد اجتمع مجلس نقابة المحامين واحتج على هذه الفظائع . وأصدر مجلس الوزراء ، فى ٥ نوفمبر قرارا بمنع المظاهرات وهذا أول بلاغ من هذا القبيل اذ كانت السلطة العسكرية هى التى تقوم باصدار مثل هذه البلاغات .

قدوم لجنة ملنر ومهمتها :

نشرت دار الحماية فى ١٤ نوفمبر بلاغا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر وحددت مهمة اللجنة بما يأتى :

« تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسعا دائم التقدم والترقى ولحماية المصالح الأجنبية » .

على أن لجنة ملنر بعد أن قاطعتها الأمة مقاطعة تكاد تكون اجماعية وتعرضت للفشل فى مهمتها الرسمية لم تجد بدا من توسيع نطاق عملها فأعطت لنفسها صلاحية جديدة وهى التفاوض مع زعماء البلاد لاقرار علاقة جديدة بين مصر وانجلترا وبذلك بدأت اتصالاتها بالوزراء المصريين (رشدى وعدلى وثروت) فى هذا الشأن ثم دعت الوفد الى التفاوض على نحو ما سنرى وبذلك تحولت من لجنة تحقيق الى وفد مفاوضة .

على أثر صدور بلاغ دار الحماية البريطانية بشأن قدوم اللجنة قامت المظاهرات فى العاصمة واشتدت فى اليوم التالى وقد وافق هذا اليوم موعد عودة السلطان فؤاد من الاسكندرية الى القاهرة فتوجه المتظاهرون الى قسم البوليس بعابدين هاتفين بالاستقلال وبسقوط لجنة ملنر فتصدى لهم البوليس مما أدى الى وقوع مائة من الجرحى والقتلى وتدخل الجيش البريطانى لمساعدة البوليس المصرى فى قمع المظاهرة .

ونشرت لجنة الوفد المركزية نداء الى الأمة ردا على بيان دار الحماية يسفه أقوالها وفساد سياستها ويبين دهشة الناس لمخالفته لمبادىء

الحق والعدل ولمخالفته للمعاهدات السابقة ووعود بريطانيا وعهودها التى قطعتها على نفسها . واستطردت اللجنة الى القول بأن بلاغ دار الحماية مخالف للمبادىء التى أعلنها الحلفاء أثناء الحرب العظمى والتى جعلت أساسا للهدنة وبنيت عليها عصبة الأمم . كما أنه مخالف لارادة الشعب المصرى .

وبعد ذلك بيومين أعلن رسميا استقالة محمد سعيد باشا وقد أشار فى كتاب استقالته « أنه قد حدث اختلاف فى النظر بشأن ملاءمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها الى مصر كما عرضه على مسامع عظمتكم . وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمراره فى العمل عديم الفائدة بالمرة للبلاد ولعظمتكم [١] » .

وأقام السيدات المصريات مظاهرة احتجاجا على مقدم لجنة ملنر .

وفى يوم ١٨ نوفمبر تفاقمت الحالة فى الاسكندرية فقامت مظاهرة تعرض لها الجنود فقتل اثنان وجرح ستة وعشرون . وقدم محافظ الثغر استقالته، وعلى الفور استدعى اللورد اللنبى محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية وابراهيم باشا سعيد وكيل اللجنة وعبد الرحمن بك فهمى سكرتيرها وطلب منهم مغادرة القاهرة واعتبرهم مسئولين عما ينشر فى الجرائد . ولما لم يذعنوا لهذه الاوامر حملتهم السلطة العسكرية على تنفيذها بالقوة فأرسلت محمود باشا سليمان فى ذهبيته الى الوجه القبلى . وابراهيم باشا بالقطار الى كفر الشيخ وبقى عبد الرحمن بك فهمى فى القاهرة تحت المراقبة العسكرية .

(١) راجع نص كتاب استقالة محمد سعيد المنشور فى كتاب الرافعى ثورة ١٩١٩ ، جزء ٢ ص ١٠٤ .

وتألفت وزارة يوسف وهبة باشا يوم ٢٠ نوفمبر [١] وكان رئيسها واكثر اعضائها من وزارة محمد سعيد باشا المستقيلة وذهبت الوزارة الجديدة بكامل هيئتها غداة تأليفها لمقابلة اللورد اللنبى وقد رد الزيارة لهم فى اليوم التالى وكان سعيد باشا قد صرح قبل استقالته باتفاقه مع الوزراء زملائه على أن تستقيل الوزارة اذا حضرت لجنة ملنر .

وقد عقد عدد كبير من الاقباط اجتماعا يوم ٢١ نوفمبر فى الكنيسة المرقسية الكبرى ، كان ذلك الاجتماع برياسة القمص باسليوس وكيل البطريكية وبحضور نحو ألفين من الشخصيات القبطية وقرروا فى هذا الاجتماع الاحتجاج على قبول يوسف وهبة باشا للوزارة اذ اعتبروا ذلك قبولا للحماية ولمبدأ مناقشة لجنة ملنر ، بعد اذ قررت الامة مقاطعتها كما اجتمع بعد ذلك عدد كبير من السيدات المصريات مسلمات وقبطيات للاحتجاج على وزارة يوسف وهبة وقدوم لجنة ملنر .

واستأنفت السلطة العسكرية حركة القبض والاعتقال فاعتقلت على بك ماهر ورحلته الى الاقصر . واعتقلت أيضا الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون والشيخ محمد عبد اللطيف دراز من زعماء حركة الازهر ، كما اعتقل سنوت حنا بك وأمين عز العرب وعبد الرحمن البيلى . كما حددت اقامة اسماعيل صدقى باشا وعلى بك عمر المفتش بوزارة المعارف واسماعيل باشا أباظة .

وفى ٢٥ نوفمبر — ألقى اللورد كيرزون وزير الخارجية خطابا هاما فى مجلس اللوردات عن المسألة المصرية بمناسبة قرب سفر لجنة ملنر الى مصر فجاء هذا الخطاب بعد خطابيه فى ٢٤ مارس ، ١٥ مايو موضحا لسياسة انجلترا نحو مصر .

(١) عملت اللجنة المركزية للوفد المصرى على احباط خطة السياسة البريطانية فى التفريق بين الامة فأجتمعت واختارت الاستاذ مرقص حنا المحامى وكيلا للجنة ونائبا عن رئيسها .

مقاطعة لجنة ملنر :

وفى ٧ ديسمبر ١٩١٩ — وصلت الباخرة مالطة ميناء بور سعيد تقل لورد ملنر وأعضاء لجنته ومنها استقلوا القطار الى القاهرة تحرسهم خمس طائرات ووقف القطار فى محطة شبرا حيث ركبوا السيارات الى العاصمة تفاديا للاصطدام بالجماهير التى ازدحمت بميدان المحطة احتجاجا على مجيئهم • ويقول لورد ملنر فى تقريره ان هذه الاحتياطات اتخذت للمحافظة على سلامتنا نظرا لروح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والاغراء ، ويذكر مستر سبندر أن السلطات احتاطت لحياة الأعضاء ، فسارت السيارات من المحطة الى فندق سميراميس لا تقف لأى سبب حتى طارت قبعة مدام سبندر فرفض السائق أن يقف لالتقاطها • وطار غطاء مقدمة السيارة فرفض السائق أن يقف أيضا [1] • ولما منع الناس من الاقتراب من الفندق ، اتخذوا — شبانا وشابات — من زوارق النيل وسيلة لابداء رأيهم فى اللجنة وأعضائها • وأطلق المستر سبندر على هذا اسم « غناء المحبين تحت النوافذ » •

والواقع أن تنظيم عملية مقاطعة المصريين للجنة ملنر قد بدأت قبل أن تصل اللجنة الى مصر وتباشر مهمتها•وقامت اللجنة المركزية للوفد — وعلى الأخص سكرتيرها عبد الرحمن فهمى — بجهود ضخمة لتنظيم المقاطعة ، وكان عبد الرحمن فهمى نفسه هو صاحب فكرة المقاطعة وكتب بها الى سعد فى باريس فأقره سعد عليها [2] •

أضرب الطلبة فى اليوم التالى من جديد عن الذهاب الى معاهدهم احتجاجا على قدوم لجنة ملنر وقاموا بمظاهرات عدة وألصقت على أبواب

---

(١) شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، صفحة ٦٢ .

(٢) المراسلات السرية ص ٦٢ .

المتاجر اشعارات بأنها مغلقة احتجاجا على مجىء لجنة ملنر لتنظيم الحماية وأصدرت لجنة الوفد المركزية نداء للامة بضرورة مقاطعة لجنة ملنر •

وحدث أن تجمع المتظاهرون يوم ١١ ديسمبر بجوار الازهر الشريف فحمل الجنود البريطانيون عليهم بالسلاح فلجأ المتظاهرون الى داخل المسجد فتبعهم العساكر بأحذيتهم شاهرى بنادقهم واعتدوا على مكتب الادارة فأقفل العمال الباب فى وجوههم فحاولوا كسره فلم يستطيعوا • وقد أحدث هذا الاعتداء على حرمات الأزهر استياءا شديدا لولا أن هدأته الحكومة ببلاغ قالت فيه : « ان العساكر قد دخلوا الجامع الازهر وهم لا يعرفون فلما علم الضابط الذى كان يقودهم بالأمر سحبهم وانتهت المسألة » •ولكن علماء الأزهر اجتمعوا واحتجوا لدى اللورد اللنبى على هذا الحادث بكتاب شديد اللهجة أعلنوا فيه اجماع الامة المصرية على التمسك بحقها فى الاستقلال التام مطالبين الدولة الانجليزية « أن تفى بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بمميزاته المجيدة ومكانته الخاصة ومقامه الراجح فى بلاد الشرق أجمع •

وأبدى اللورد اللنبى أسفه لوقوع هذا الحادث معللا اياه باضطرار الجنود البريطانية الى مطاردة « بعض الأفراد سيىء النية الذين كانوا قد هاجموا الحوانيت » ومطالبا شيخ الأزهر وعلماءه بمنع استخدام « جوانب الأزهر لاعمال الاعتداء المخالفة للقانون » [1] •

واجتمع المحامون فى جمعيتهم العمومية العادية ونفذوا ما أعلنوه فى اجتماعهم السابق ، وقرروا الاضراب أسبوعا يبدأ من يوم ١٧ ديسمبر (ذكرى اعلان الحماية) احتجاجا على قدوم لجنة ملنر • وكذلك اجتمعت نقابة المحامين الشرعيين وحذت حذوهم •

---

(١) المراسلات السرية ص ١٦٧ .

ثم اجتمع جمهور الموظفين بمسجد الشيخ صالح أبى حديد وقرروا الاضراب عن العمل يوم ١٧ ديسمبر ولكن الوزارة كانت قد قررت فى اليوم السابق انزال العقاب الشديد بكل من يضرب عن العمل وذلك بقطع العلاوات وفصل كل موظف لا تتجاوز مدة خدمته عشر سنوات فعدل الموظفون عن الاضراب الى الاحتجاج .

وفى يوم ١٨ ديسمبر — أصدرت ادارة المطبوعات بلاغا يتضمن تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية اذا هى نشرت أعمالا أو آراء سياسية تصدر عن أشخاص لا يدركون تبعة ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم .

واضطر اللورد ملنر لأن يصدر بلاغا عن مهمته بعد الذى رآه من مقاطعة الأمة للجنة قال فيه : « أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها حتى الان . ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى لأجل التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فى البلاد .

« ونحن على يقين أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية من الجانبين واللجنة ترغب رغبة صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك. ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى «Self Governing Institutions»

وتنفيذا لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الاراء — سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن

ابداء كل رأى بحرية وصراحة ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة ، كما أنه لا داعى لأن يخشى أى فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلا منه عن معتقداته ، فانه لا يعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة الا كما تعد هى متنازلة بسماعها . وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق » .

مصر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

« ملنر »

ويلاحظ فى ترجمة العبارة الواردة فى هذا البلاغ « فى ظل أنظمة حكم ذاتى أنها وردت فى النص المنشور بالجريدة الرسمية « تحت أنظمة دستورية » وهذا قد يخرج البلاغ عن غرضه الذى وضع له وهومحاولة تهدئة النفوس النافرة من اللجنة .

أحدث بلاغ اللورد ملنر انقساما خطيرا فى الرأى ! رأى عدلى يكن وزملاؤه انه « كاف للدخول فى مفاوضة معها » ورأى أن يعود سعد الى القاهرة لطلب الضمانات اللازمة للدخول فى المفاوضة ، بينما رأت اللجنة المركزية للوفد فى مراسلاتها السرية مع سعد باشا أنه « يمكن اعتباره فقط مبدأ لطريق يوصل لمبدء المفاوضة » وطلب أن يعترف اللورد ملنر بأن المفاوضة تكون على أساس الاستقلال التام وان عبارة Self Governing Institutions الواردة ببلاغه تعنى الاستقلال التام أيضا . فاذا أعلن اللورد ملنر رسميا هذا التفسير ورفع الأحكام العرفية وسحب الجنود الانجليز من المديريات والقرى وأطلق الصحافة من قيودها وأعلن حرية الكتابة وأعلن أيضا الحرية الشخصية « عندئذ يمكن أن يقال اننا اقتربنا جدا من البدء فى المفاوضة » (١) .

(١) المراسلات السرية ص ١٧٠ — ١٧١ .

وأشار عبد الرحمن فهمى على سعد زغلول بعدم الحضور الى مصر قبل أن يحصل على جميع الضمانات اللازمة لاعادة حرية البلاد اليها وعلى ما يضمن الوصول أثناء المفاوضة الى الاستقلال التام •

وأذاعت لجنة الوفد المركزية بيانا علقت فيه على هذا البلاغ قالت انه لم يرد به جديد سوى توسيع دائرة المناقشة • وقد خلا من الاعتراف باستقلال مصر •

كما أصدر الحزب الوطنى بيانا للرد على بلاغ اللورد ملنر يتضمن الا مفاوضة الا بعد الجلاء •

كما وجه بعض الأمراء (كمال الدين حسين ــ عمرطوسون ــ محمد على ابراهيم ــ يوسف كمال ــ اسماعيل داوود ــ منصور داوود) فى الثالث من يناير ١٩٢٠ رسالة أعلنوا فيها انضمامهم الى الأمة فى المطالبة بحقوقها • كما وجهوا الى اللورد ملنر كتابا ردا على البلاغ الذى نشره اللورد بتاريخ ٢٩ ديسمبر [١] •

---

(١) أرسل سعد زغلول من باريس كتابا الى الامير طوسون يشكره فيه على بيانه ورد الامير على سعد بتاريخ ١٤ مارس ١٩٢٠ شاكرا منوها بأن « مشاركتنا لامتنا العزيزة فى قضيتها الكبرى لمن أوجب الواجبات علينا » ودعا للوفد بالنجاح شاكرا لسعد ما قام به من الاعمال الجليلة للوطن (المراسلات السرية ص ٣٠٣) ، على أن سعدا فى قرارة نفسه نظر الى بيان الامير طوسون نظرة اخرى فقد علق عليه فى مذكراته بقوله : « فاول ما خطر ببالى أن القى هذا الحمل عن عاتقى الى عمر طوسون وذكرت ذلك لحرمى فاستحسنته كما استحسنه عبد العزيز فهمى واستنكره واصف غالى ومحمد على لعدم اهلية عمر طوسون له (راجع مذكرات سعد،كراس ٣٥ ص ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦) ــ ولكن الواقع أن سعدا فى قرارة نفسه لم يكن مرتاحا لبيان الامراء فقد وجد تصريحهم خاليا من ذكر الوفد « ولم يتكرموا عليه بشىء من اموالهم .. ان الامة أجمعت أمرها قبل دخولهم على طلب الاستقلال التام وسارت فى الطريق شوطا بعيدا بدونهم كأنهم لم يكونوا موجودين فدخولهم فى الحركة بعد ذلك ان لم يكن لصالح يبذلونه أو توكيل يعطونه فما تكون الفائدة =

على اننا نلاحظ فى بيان ملنر عدة أمور تستحق ان نقف عندها قليلا •

١ ــ ان البيان اغفل ذكر الحماية البريطانية والسعى لتنظيمها • وهذا الاغفال بعد النص عليه فى البيان الرسمى لمهمة اللجنة ــ أمر له مغزاه فهو يهدف الى تهدئة ثائرة المصريين •

٢ ــ ان البيان يتحدث عن امكان التوفيق بين « أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر » ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب فى البلاد وهذا ــ فى رأينا ــ أول تحديد واضح للاطار الذى سيوضع لحل القضية المصرية •

٣ ــ ويتم ذلك عن طريق عقد « اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى » وبذلك رسمت السياسة البريطانية ــ لأول مرة ــ أسلوب حل القضية المصرية ويقوم على عقد اتفاق أو معاهدة بين مصر وبريطانيـا •

وهذا هو الأسلوب الذى ستقبله السياسة المصرية أيضا ــ شعبية كانت أو حكومية ــ منذ ذلك الوقت وحتى عقد اتفاقية الجلاء فى سنة ١٩٥٤ •

وتبع ذلك أن تجددت الاضطرابات وحوادث الاعتـداء على بعض الوزراء •

= فى انضمامهم الان ؟ وهل يستنتج من ذلك انهم ارادوا المنازعة فى الزعامة لتكون الرياسة لهم ..؟ وهل يكون دخولهم على هذه النيـة فى صـالح القضية او يكون بعدهم عنها أفيد لها ... ان الرياسة لا تهمنى فى شىء ولكن يهمنى ان تبقى فى الامة هذه الروح التى ادهشت العالم بجلالها وكمالها وان تبقى الحركة حركة قومية ترمى الى تحرير البلاد من رق الاستعمار وان تتمتع بالحرية الحقيقية لا أن تخرج من رق الممالك الى رق الامراء » . (المراسلات السرية ص ٨٧ ، ٨٨) .

ففى ٢٢ فبراير ، ألقيت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة وهو فى سيارته وانفجرت القنبلة ولكنها لم تصب أحدا بضرر . وقد قبض على المتهم وشريكه وحوكم المتهمان أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت عليهما بالاعدام ثم عدل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة كما ألقى أحد الشبان فى أواخر يناير قنبلة على سيارة اسماعيل سرى باشا وزير الأشغال ولم تصب الا بشظية بسيطة ولم يعرف الجانى .

وفى ٤ مارس ١٩٢٠ أعيدت الرقابة على الصحف كما كانت فى أبان الحرب . وقد اجتمع مديرو الصحف وقرروا حجب صحفهم ثلاثة أيام من يوم ٦ مارس احتجاجا على اعادة الرقابة .

واجتمع ٥١ عضـوا من أعضاء الجمعية التشريعة فى بيت الأمـة وأصدروا قرارات من بينها — أولا — اعتبار الحماية التى أعلنتها انجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية . ثانيا — ان البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالا تاما . ثالثا — تحتج الجمعية على تعطيلها وعلى القوانين التى صدرت من غير عرضها عليها — رابعا — تحتج الجمعية على البدء فى مشروعات رى السودان .

وعلى أثر هذا الاجتماع أصدر اللورد اللنبى أمرا بمنع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لاى مجلس مديرية أو لاى هيئة منتخبة وكل مخالفة لأحكام هذا الأمر تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية . وكل قرار يتخذ يعتبر ملغيا ويكون الاعضاء الذين وافقوا عليه عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسـكرى .

وقد غادر اللورد ملنر الاسـكندرية يوم ١٨ مارس فى طريقه الى انجلترا وكان زملاؤه قد سبقوه اليها .



مصطفى النحاس



حافظ عفيفى



واصف غالى

الوفد فى باريس :

أفرج عن سعد وزملائه فى ٧ أبريل سنة ١٩١٩ فسافروا من مالطة ووصلوا الى مارسيليا فى ١٧ أبريل سنة ١٩١٩ وقد اتجهوا الى باريس ليحملوا صوت مصر للمطالبة بالحرية والاستقلال أمام مؤتمر الصلح المنعقد فى العاصمة الفرنسية . وقد بدا الجو مشرقا أمامهم فى أول الأمر ثم ما لبث ان تلبدت الغيوم ووجدوا الأبواب أمامهم موصدة وذلك بسبب تعنت السياسة البريطانية وحرصها على أن لا يسمع صوت مصر فى المؤتمر ولا فى الصحف والأندية السياسية [١] وصارح سعد لجنة الوفد المركزية فى القاهرة بحقيقة الموقف ببرقية أرسلها الى رئيسها بتاريخ ١٣ مايو ١٩١٩ ترجمتها العربية « منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة . جميع الجهود والمساعى ظلت بدون جدوى . النص المبدئى لمعاهدة الصلح يقضى باعتراف الألمان بالحماية . التفصيل بالبريد زغلول » [٢] .

وكان قد انضم اليهم فى مالطة بعض أعضاء الوفد الذين كانوا بالقاهرة وهم على شعراوى باشا ، عبد العزيز فهمى بك ، أحمد لطفى السيد بك ، محمد على (علوبة) بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، سينوت حنا بك ، جورج خياط بك مصطفى النحاس بك ، الدكتور حافظ عفيفى بك ، حسين واصف باشا ، محمود أبو النصر بك . ثم انضم اليهم بعد ذلك عبد الخالق مدكور باشا . والاستاذ ويصا واصف (كان ضمن هيئة سكرتارية الوفد ثم ما لبث ان ضم الى عضويته) .

والواقع أن هذه الفترة التى قضاها الوفد فى باريس بين ١٨ ابريل سنة ١٩١٩ ، ٥ يونيو سنة ١٩٢٠ كانت مليئة بالمشكلات فقد شعر أعضاء

---

(١) انظر ما سبق ان ذكرناه عن موقف الوفد عندما كان فى باريس صفحة ٤٠٩ وما بعدها .

(٢) المراسلات السرية ص ٢٣٥ .

الوفد أنهم يمضون وقتهم فى باريس دون عمل جدى يقومون به بل كانوا يمضون وقتهم يناقش بعضهم بعضا فتمتد المناقشة ويثور الخلاف وتتبادل الاتهامات حتى تصيب سعدا نفسه وتتبلور الخلافات حول البقاء فى باريس أو العودة الى مصر (١) . فعلى الرغم من أن الكثيرين من أعضاء الوفد كانت تربطهم فيما بينهم علاقات قوية وربما صداقات قديمة فان الخلاف سرعان ما بدأ يظهر بينهم سواء أكان خلافا شخصيا أم فكريا .

فسعد زغلول الذى كانت تجمعه صداقة قديمة بمحمد محمود ، بدأ يضيق ببعض تصرفاته منذ اقامتهم فى مالطة (مارس — أبريل ١٩١٩) وقد وقف محمد محمود فى هذا الخلاف فى جانب ووقف سعد واسماعيل صدقى فى جانب آخر فقد روى سعد فى مذكراته (٢) بتاريخ ٢ أبريل ١٩١٩ « يؤسفنى جدا ما يقع من وقت لآخر بين محمد محمود واسماعيل صدقى من سوء التفاهم ولقد حاولت كثيرا منعه فلم تساعدنى حالة محمد محمود باشا من الوصول الى غاية مرضية لانه كثير الانفعال ويتأثر لأقل شىء ويكفى أن يخالف فكره فى أمر من الأمور حتى يغضب أشد الغضب ويرمى الغضب من لسانه ببعض العبارات الجارحة وهو سىء الظن بى متى رأى

---

(١) حاول على ماهر — بعد وصوله الى باريس — أن يشخص السبب الحقيقى لهذه الخلافات فقال فى كتاب له الى عمه عبد الرحمن فهمى بالقاهرة انه « يرجع الى اختلاف الامزجة اختلافا جوهريا وعدم اجتهاد اى فريق لتفهم عقلية الفريق الثانى ، ويرجع الى طول الاقامة فى الخارج وعدم اصابتهم نجاحا حقيقيا فى القضية ويرجع ايضا الى ان بعض الاعضاء فى حالة مالية ضيقة » (المراسلات السرية صفحة ٢٤٨ — ٢٤٩) .

ولكن الواقع ان الخلاف بين اعضاء الوفد لم يكن مجرد اختلاف فى الامزجة والطبائع بقدر ما كان خلافا على عدة مسائل معينة ، استمرار مهة الوفد ، بقاء الوفد فى باريس ، مفاوضة لجنة ملنر أو تجاهلها ، الخلاف حول مشروع ملنر — الخ وفى كل من هذه المسائل كانت تظهر اتجاهات متشددة واخرى معتدلة وتراكمت الخلافات حتى ادت فى النهاية الى ما ادت اليه من خصومات حزبية عنيفة عانت منها البلاد سنوات طويلة .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٣٠ .

أو لاحظ أو توهم أنى أميل الى اسماعيل صدقى ... رغم كون الصحبة بيننا لم تكن أكيدة ورغم كونى صديقا لمحمود صداقة قديمة ولكن وساوس هذا جعلته يشك فى صداقتى .. وقد ابتدأت أتضايق من هذه الحالة مضايقة شديدة » .. ويضيف سعد « ولقد أراه يميل الى العلو والترأس ولا شىء عندى أسهل من أن يكون هو المقدم فى كل شىء لاننا لسنا فى مقام التسابق الى العالى ولا التفاخر بالالقاب والامتيازات فكلنا هنا فى المصاب سواء لافضل لاحدنا الا بالتجلد على المكروه والصبر على مضايقات الغربة والسجن » (١) .

وقد ازداد الخلاف بين أعضاء الوفد عندما تجمعوا فى باريس وانضم اليهم بعض أعضاء الوفد من القاهرة (٢) واتخذ الخلاف عدة مظاهر ، منها أن سعد زغلول فكر فى السفر الى أمريكا للدعاية للقضية المصرية ، فرأى آخرون أن فى سفر رئيس الوفد « اطفاء » لمحمد محمود (٣) الذى كان قد تقرر سفره من قبل لهذه الغاية ، ومنها استدعاء الاستاذ وليم مكرم عبيد من القاهرة ليعمل سكرتيرا للوفد وكان يعمل استاذا بمدرسة الحقوق بالقاهرة وكان معروفا عنه التمكن من اللغة الانجليزية . وقد عارض محمد محمود وأصدقاؤه فى استدعاء مكرم عبيد بينما أصر سعد نظرا لكثرة الأعمال التى تتطلب اتقانا للغة الانجليزية .

وفى باريس أيضا تفاقم الخلاف بين أعضاء الوفد فقد وجدوا جميع الابواب أمامهم موصدة وهم بين محبذ للبقاء فى باريس عل لجنة ملنر تصل

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٩٣١ .

(٢) انعكس هذا الخلاف على موقف الطلبة والشباب المصرى المقيمين فى باريس . ويبدو ان اكثرهم كان متأثرا بأفكار الحزب الوطنى فكانوا شديدى النقد لسعد زغلول وتصرفاته ، وكان بعض اعضاء الوفد وعلى رأسهم حمد باشا الباسل يشايعونهم .

(٣) مذكرات سعد زغلول — كراس ٣٥ ص ١٩٤٧ .

اليها أو تعود الى لندن تستدعيهم وبين محبذ للعودة الى مصر تلبية لدعوة عدلى يكن باشا لمتابعة المحادثات مع ملنر وهم بين هذا وذاك تصلهم أنباء الاتصالات المكتومة بين عدلى يكن ولجنة ملنر والاتصالات السرية معها . بل لقد ذهب أحد الاعضاء « عبد اللطيف المكباتى » الى حد أن وجه الى سعد خطابا شديد اللهجة اتهمه فيه بالميل الى الانجليز .

وقد ضاق سعد بهذا الحال فكتب فى مذكراته يوم ١٤ يناير عام ١٩٢٠ « ولقد بت أمس وأول أمس مفكرا فتارة أميل الى العودة وأخرى الى البقاء وهما أمران أحلاهما مر وأسهلهما صعب لانى بين فريقين : فريق المتهورين المتفائلين ، وفريق المتشائمين القانطين ، ولا ثقة لى بواحد من الفريقين وقد أصبحت فى الحقيقة (أرى) أنه لا يمكننى التعويل على أحد من صحبى وأخشى اذا أمتد الامرأن ينكشف حالنا من الانقسام » .

أما عدلى فكان فى برقياته وخطاباته يوقف سعد على سير هذه المحادثات والاتصالات بينه وبين ملنر وأخذ يحرض سعدا على العودة الى مصر لموالاة هذه الاتصالات فلما رفض سعد ألح عدلى فى طلب السفر الى باريس وكان هذا الالحاح أول عامل أثار الشك فى نفس سعد من سلوك عدلى والواقع أن موقف عدلى من لجنة ملنر كان موضع النقد من الوطنيين فى القاهرة حتى « سلقته الألسن كثيرا وتضاربت فى خطته آراء المتسرعين » — على حد تعبير عبد الرحمن فهمى — على أن لجنة الوفد المركزية لعلمها بما « انطوت عليه سريرته وحسن نيته » [١] دافعت عنه كثيرا وهدأت كثيرا من الخواطر الثائرة عليه .

سافر عدلى الى باريس ليطلع سعدا والوفد على هذه الاتصالات ونتائجها على أن سعدا يكتب فى مذكراته أن الخلاف بينهما بدأ عندما طلب

(١) المراسلات السرية ، ص ١٧٩

سعد قبل أن يذهب الى لندن ضمانا من الحكومة البريطانية بتمكينه من العودة الى مصر فأجابه عدلى بأنه يضمن له العودة الى باريس ، أما ضمان العودة الى مصر فأمر لا يصح له أن يطلبه فغضب سعد من ذلك الرد [١] وسال قلمه غضبا على عدلى فى مذكراته [٢] بل ذهب أبعد من ذلك فقد صرح للاستاذ محمد كامل سليم ، سكرتيره الخاص فى باريس بقوله « بدأت أشعر من يوم قدومه (عدلى) بأنى أصبحت بين أعضاء الوفد غريبا لا رئيسا » .

وفى باريس ظل عدلى يعمل على عقد الصلة بين الوفد ولجنة ملنر فقام باتصالات شخصية مع بعض أعضاء لجنة ملنر واتفق على «وجوب كتمان هذه المخابرات » حتى اذا ما وصل الطرفان الى حل مرض للطرفين أمكن جعلها جهرية .. وذلك لان الوفد كان قد قرر أنه لا مانع من المفاوضة [٣] ويبدو أن سعدا لم يكن مرتاحا الى قيام هذه الاتصالات السرية بين عدلى والانجليز . فصمم نتيجة لذلك على « شدة الاحتراس » من عدلى يكن [٤]

وثار الخلاف بين أعضاء الوفد وهو لا يزال فى باريس حول عدة مسائل منها ما يتعلق بأسلوب العمل كاقتراح نشر الفظائع التى ارتكبتها السلطة العسكرية فى مصر على الملأ ومنها — وهو الأهم — حول مهمة الوفد بعد انتهاء مؤتمر الصلح : هل انتهت أم لا تزال باقية : ذهب اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر فى هاتين المسألتين مذهبا خالفا فيه بقية الأعضاء وتفاقم الخلاف فقرر الوفد فصلهما أو اعتبارهما مفصولين فى أواخر يوليو ١٩١٩ « بحجة أنهما حادا فجأة عن الطريق المرسوم الى

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراسى ٣٥ ، ص ٢١٥٦ .
(٢) نفس المصدر ص ٢١٥٧ . ويبدو أن سعدا كان يخشى — فى حالة فشل المفاوضات — أن تأمر الحكومة البريطانية باعتقاله . وعدم السماح لهبالعودة الى مصر .
(٣) نفس المصدر ، ص ٢١٤٠
(٤) نفس المصدر ص ٢١٥٩ .

تحقيق آمال الامة وقاما يعملان على غير ما يقضى به التوكيل ، فلهذه الأسباب ولعدم الثقة بهذين العضوين قرر (الوفد) باجماع الآراء ، فصلهما من الوفد لانشقاقهما عليه » (١) .

وقد كتب كل من العضوين المفصولين الى سعد باشا فى باريس — قبل عودتهما — والى عبد الرحمن فهمى — سكرتير لجنة الوفد المركزية بالقاهرة — يدافعان عن موقفهما ويعلنان تمسكهما بخطة الوفد فى المطالبة بالاستقلال (٢) .

ومن المؤسف حقا أنه لما سافر الوفد الىلندن فىأوائليونية ١٩٢٠ ظل يحمل معه الانقسامات والاختلافات التى شاعت بين أعضائه من ناحية وزاد عليها فساد العلاقة بين سعد رئيس الوفد وعدلى يكن الذى كان يقوم بدور الوساطة بين الوفد ولجنة ملنر ، تلك العلاقة التى تميزت « بالاحتراس والحذر الشديدين » كما رأينا .

وفى لندن سرعان ماظهر الخلاف من جديد بين أعضاء الوفد كما أنه ازداد اتساعا بين سعد وعدلى وربما ساعد على ذلك « الكثير من النقط الخلافية والعراقيل التى ووجه بها المفاوضون المصريون من قبل لجنة ملنر ». أدى ذلك كله الى اتساع هوة الخلاف بين سعد وعدلى خاصة وأن أناسا وسوسوا لسعد بأن عدلى كان يتخطاه فى بعض الأحيان فتوهم سعد أن هذا التخطى منبعث عن نية غير سليمة » الأمر الذى حدا بمصطفى النحاس — أحد المقربين الى سعد — الى أن يبرق الى احدى صحف القاهرة « بأن عدلى كارثة على الوفد » (٣) .

---

(١) د . يوسف نحاس ، ذكريات — سعد — عبد العزيز ، ص ٣٥ .

(٢) راجع فى هذا الصدد كتابات اسماعيل صدقى ومحمود ابو النصر الى كل من سعد وعبد الرحمن فهمى فى المراسلات السرية صفحات ١٣٥ و ١٦٠ و ٢٨٢ .

(٣) د. يوسف نحاس — المصدر السابق ، ص ٤٦ .

كما أدى ذلك الخلاف من ناحية أخرى الى عودة بعض أعضاء الوفد الى القاهرة وهم أحمد لطفىالسيد ومحمد على علوبة ومحمد محمود وحمد الباسل وعبد العزيز فهمى وقد قال سعد لأحدهم الذى زاره لتوديعه قبل رحيلهم الى القاهرة « اننى فى غنى عن خدماتهم واننى مطمئن » (١) .

ولكن الواقع أن سعدا لم يكن مطمئنا ، وما قرأناه فى مذكرات سعد وفى المذكرات التى نشرها أخيرا سكرتيره الخاص الأستاذ محمد كامل سليم تنضح بمشاعر الألم العميق والقلق النفسى البالغ الذى كان يعانيه سعد فى تلك الأيام حتى قال : « لقد ضاق صدرى من أحوال هؤلاء الذين قضت الظروف القاسية أن يكونوا زملاء لى فى عمل لا هم يليقون به ، ولا لهم قابلية للقيام به فضلا عما عندهم من غرور عجيب وجهل شديد » . بل ان سعدا ذهب الى القول بأنه « غير مطمئن الى بعض أعضاء الوفد ، لقد تشكل الوفد وليس بيننا توافق لا فى التربية ولا فى النشأة ولا فى المزاج ولا فى النظرة الى المثل العليا وليس المطلب الذى نسعى اليه متمكنا من نفوسنا بنسبة واحدة » .

أراد سعد أن يسبق الاعضاء العائدين الى القاهرة فى أخذ المبادرة لنفسه وحتى يسمم الجو أمامهم فى مصر فأرسل تلغرافه المشهور « نبتت فكرة » والذى يحذر فيه أعضاء لجنة الوفد المركزية من أن العائدين يرون الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية — بعد تشكيل حكومة مصرية موثوق بها بلا شرط ولا قيد ، وقد كان لهذه البرقية أبلغ الأثر فى توسيع هوة الخلافات بل انها كانت من العوامل الرئيسية التى دفعت هؤلاء الاعضاء — وغيرهم — الى تأييد عدلى يكن فى خلافه مع سعد زغلول وتخليهم فيما بعد عن عضوية الوفد المصرى .

---

(١) د. يوسف نحاس ذكريات سعد . عبد العزيز ص ٤٦ .

لجنة ملنر فى القاهرة :

أما لجنة ملنر ــ منذ وصلت الى القاهرة ــ فهى الأخرى تعانى حرجا وضيقا شديدين ولكن من نوع آخر غير ما يعانيه الوفد المصرى فى باريس فهيئات الأمة تقاطعها داعية اياها الى أن تتجه الى الممثل الوحيد للأمة المصرية المعبر عن آمالها وهو الوفد وزعيمه سعد وينجلى الحرج الذى كان يعانيه كل من الوفد فى باريس ولجنة ملنر فى القاهرة وتفلح وساطة عدلى يكن بين الطرفين فتعود اللجنة الى لندن وتدعو سعدا والوفد للحضور الى العاصمة البريطانية للمباحثة •

وهكذا « يأتى الفرج » ويخفى أعضاء الوفد انقساماتهم أو يحملونها معهم الى لندن •

ونختم هذا الفصل بالتقارير التالية التى أرسلها « اللنبى » الى حكومته يتابع فيها نشاط اللجنة فى مصر وموقف المصريين منها •

من الفيلد مارشال فيسكاونت اللنبى الى ايرل كيرزون (١) •

(رقم ٦١٤)
القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩١٩
سيدى اللورد

ان آخر رسالة بعثت بها الى فخامتكم عن الحالة العامة فى البلاد هى كتابى رقم ٥٨٩ بتاريخ ٢٧ نوفمبر • واقترح الآن أن أكتب عن الفترة من

(١) وثيقة رقم ٦٤ .

ذلك التاريخ حتى هذا اليوم الموافق ٧ ديسمبر ، وهو اليوم الذى وصلت فيه بعثة اللورد ملنر الى مصر •

ان الحالة العامة خلال هذه الأيام العشرة ازدادت ولا شك هدوء،فهى لم تشهد وقوع حوادث باستثناء حادثى اعتداء على الجنود سأشير اليهما فيما بعد •

ولقد استمر مثيروا الشعب فى مزاولة نشاطهم وسط الطوائف التى كان لها دور بارز فى الاضطرابات التى وقعت فى الربيع • وأعنى بها طوائف الأزهريين ، والطلبة وموظفى الحكومة كما انهم لم ينسوا أن يوفدوا مبعوثيهم الى الريف • ومع ذلك فان الاستجابة اليهم كانت ضعيفة وكانت الحالة فى العاصمة طبيعية تماما يوم وصول لجنة لورد ميلنر اليها ، كذلك فقد كان للاجراءات المختلفة التى اتخذتها منذ وصولى تأثيرا كبيرا ، وانى لأزداد اعتقادا بأن هناك رغبة مطردة فى الاتجاه الى اللجنة بحثا عن حل سياسى للموقف • على أنى بطبيعة الحال لا أستبعد قيام مظاهرات أو حدوث اعتداءات فردية فى المستقبل القريب •

وبالنسبة لموقف المصريين الحالى من بعثة ملنر ، فانه مما لا شك فيه أن هناك عددا معينا من الكبراء وغيرهم ممن هم أقل منهم شأنا ، سيقفون أمام اللجنة ويعلنون وجهات نظرهم سواء كان وقوفهم أمامها راجعا الى ميولهم الانجليزية أو لانهم لم يقعوا تحت تأثير الحزب الذى ينادى بالمقاطعة التامة • ولا شك كذلك فى أن المتطرفين سيبذلون كل طاقاتهم للتحقير من شأن هؤلاء الناس ويبين ذلك مما تلقيته من التقارير عن « حزب الأحرار الوطنيين » الذى أشرت اليه فى كتابى رقم ٥٦٦ بتاريخ ٢٠ نوفمبر ان هذا الحزب يتكون من أناس لا يتمتعون بنفوذ كبير ومن بين برامجه الظهور أمام لجنة ملنر . وقد نشر المتطرفون عن أعضائه أنهم مأجورون

من السلطات البريطانية لكى يدخلوا فى الأذهان ان هناك عددا من ممثلى الرأى العام المصرى سيظهرون أمام اللجنة ويلقون بوجهات نظرهم لها . وقد ذكرت هذه التقارير أن المتطرفين يقترحون نشر قائمة بأسماء الأشخاص الذين يعتزمون الظهور أمام اللجنة وتوزيعها على الوكالات الأجنبية مع بيان يقول ان هؤلاء الأشخاص لا يمثلون الرأى العام فى مصر وانهم ارتشوا قبل ظهورهم أمام اللجنة وليس فى صفوفهم رجل واحد من ذوى الحيثية أو النفوذ .

كذلك فان هناك دلائل تشير الى أن المعتدلين وبعض أنصار سعد زغلول الذين بدأوا يدركون أن برنامج زغلول قد فشل . ويريدون أن يدلوا بوجهات نظرهم أمام بعثة ملنر ، وقيل انهم يسعون لضم رجال لهم شأنهم من أمثال الأمير عمر طوسون وحسين باشا رشدى وعدلى يكن لكى يمثلوهم أمام اللجنة ، على أن مما لا ريب فيه أنهم يعتزمون اثارة موضوع الحماية من أساسه . وقد علمت أن بعض الأشخاص الذين تم الاتصال بهم بغرض اقناعهم بتولى الزعامة أو تأييدهم فى موقفهم قد أعربوا عن خشيتهم من أن أى احتجاج يقدمونه الى اللجنة ضد الحماية قد يضعهم تحت طائلة قانون الأحكام العرفية . ولست أعرف الآن على وجه التحديد ما اذا كان هذا الموقف قد اتخذ لغرض معين أم لا ، ولكنى أوضحت للمصريين أنهم احرار فى الاعراب عن وجهات نظرهم أمام اللجنة أيا كانت آراؤهم بدون خوف من عقاب . أما بالنسبة للمتطرفين فانى لم أتلق أى دليل يشير الى أنهم قد تخلوا عن موقفهم من مقاطعة اللجنة .

وقد أبلغت فخامتكم فى برقيتى رقم ١٦٣٥ بتاريخ ٢٧ نوفمبر عن حادث آخر من حوادث اطلاق النار ، تلقيت الآن تقريرا مفصلا عن وقائعه تتضمن أن واحدا من الضباط وجنديا يعمل فى شركة اللاسلكى كانا يصحبان فتاتين يونانيتين الى منزلهما بحى شبرا أحد أحياء القاهرة ، وفى أثناء مرورهما خلف ثكنات البوليس بشارع عباس بالقرب من محطة السكة

الحديدية الرئيسية أطلقت عليهم من الخلف ٥ أو ٦ أعيرة نارية من مسافة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ياردة . وقد أصيب الرجلان كلاهما وكانت اصابة أحدهما فى فخذه ، والثانى فى عنقه ، وصحتهما الآن فى تحسن . كذلك فقد أصيبت احدى الفتاتين برصاصتين . أما الجناه أو الجانى فمجهولون .

وفى أعقاب هذه الحوادث أعلنت بعض الأحياء فى القاهرة مناطق محرمة على الجنود بمختلف رتبهم ، كما اتخذت اجراءات أخرى لمنع تكررها .

وفى ليلة ٢٨ نوفمبر زعم اثنان من الجنود البريطانيين أن النار أطلقت عليهما ولكن التحريات التى أجراها البوليس كشفت عن أنهما مخطئان فيما يزعمان .

وقد وقعت حادثة أخرى مساء يوم ٢ ديسمبر ، وكما سبق أن ذكرت فخامتكم فى برقيتى رقم ١٦٦٠ بتاريخ ٣ ديسمبر فقد أطلقت النار على ضابطين بريطانيين هما اللفتانانت (درينكووتر) من كتيبة (وورد يكشاير) ، واللفتانانت (ايجان) من فرقة الجوركا الأولى بالقرب من محطة كبرى الليمون . وكان الضابطان يسيران فى شارع عباس فى نحو الساعة السابعة والنصف مساء حيث أطلقت عليهما النار من الخلف من مسافة ٥ ياردات ، وكان عدد الطلقات ٥ أو ٦ وأصيب اللفتانانت (درينكووتر) فى قدمه بينما فر الجانى . وفى أعقاب ذلك أصدرت أمرا يقضى بأن يحمل الضباط مسدساتهم عند حلول الظلام .

وعلى الرغم من أن الحالة العامة قد تحسنت فانى ، مع ذلك ، رأيت من الضرورى أن أتخذ اجراءات أخرى بالنسبة لزعماء الشعب وأبعدت سينوت حنا بك واسماعيل باشا صدقى — وكليهما من الاعضاء الاصليين فى حزب زغلول — الى عزبتيهما فى الريف لكتابتهما مقالات تستهدف اثارة الاضطرابات وتعكير الامن .

وقد اعتقل الشيخ زكى مبارك ــ وهو من رجال الأزهر ــ وحبس لالقائه خطبا مثيرة وتزعمه حركة تستهدف حفز موظفى الحكومة على الاضراب .

كذلك فقد أبعد الشيخ عبد المجيد اللبان وولداه من الاسكندرية الى منزلهم فى الريف لان البوليس اعتبرهم مسئولين عن الاضطرابات الأخيرة التى وقعت فى الاسكندرية .

المخلص

اللنبى ف. م.

من الفيلد مارشال فيكاونت اللنبى الى ايرل كيرزون (تسلم فى ٢٤ يناير[١])

(رقم ٤١)

القاهرة فى ١٢ يناير ١٩٢٠

سيدى اللورد :

لم تقع خلال الاسبوعين الماضيين سوى حادثة واحدة تستحق التسجيل . فقد وصل قيرياقوس ميخائيل مؤلف « النشرة المصرية » الى القاهرة يوم ٣٠ ديسمبر ، واستقبل بمظاهرة صغيرة فرقها البوليس بدون صعوبة . واعتقل ثلاثة من المتظاهرين .

والحدثان السياسيان اللذان تتميز بهما هذه الفترة هما البيان الذى أصدره لورد ملنر ونشر يوم ٢٩ والبيان الذى أصدره الأمراء والذى أشرت اليه فى برقيتى رقم ٩ بتاريخ ٤ يناير ، ومرفق بخطابى هذا نصوص البيانين كليهما .

وقد ردت اللجنة المحلية[٢] لحزب سعد زغلول على بيان لورد ملنر فى ٣١ ديسمبر وتضمن الرد اعترافا بأن أسس المناقشة قد اتسعت . ولكنه رفض الدخول فى أية مفاوضات قبل الاعتراف المبدئى بالاستقلال التام . كذلك ففى مذكرة أخرى نشرت يوم ٤ نفت اللجنة أن سياستها قد تغيرت، وأن هناك مبعوثين خاصين قد أوفدوا للاتصال بزغلول الذى بعث ببرقية من باريس يوم ٢ ضمنها تأييده لرد اللجنة على اللورد ملنر ، بيد أن مرقص حنا رئيس اللجنة المحلية بعث الى زغلول ببرقية فى يوم ٣٠ ديسمبر قال فيها ان مندوبا سيوفد الى باريس لشرح الموقف . وقد فهمت أن على بك ماهر قد سافر بالفعل لهذا الغرض .

---

(١) وثيقة رقم ٦٥ .
(٢) يقصد لجنة الوفد المركزية .

وبالاضافة الى ماتقدم فانى اقترح أن أحلل موقف الرأى العام المصرى تجاه بيان لورد ملنر على ضوء المعلومات المستقاه من مصادر المخابرات • ولابد أن أذكر أن وجهات النظر التى سجلتها هى لاشخاص يجهلون — الى حد كبير — حقيقة طبيعة المفاوضات الدائرة الآن بين بعض السياسيين البارزين ، مثل عدلى باشا يكن من ناحية وسعد زغلول وغيره من زعماء حزبه من ناحية أخرى •

ولقد عولج موقف المجموعات معالجة مستقلة ولكن وجهات نظر أشخاص هذه الاحزاب المختلفة لا يمكن اعتبارها تعبيرا مقصورا على رأى أصحابها كأفراد فقط •

المتطرفون :

هذه الصفة يمكن أن تشمل الزعماء الرسميين لحزب زغلول فى مصر مضافا اليهم أولئك الاشخاص البارزون الذين جعلوا من الاستقلال هدفهم الرئيسى العاجل بالرغم من أنهم غير مرتبطين بالحزب ارتباطا فعليا •

وقد تضمنت التقارير أن المتطرفين كانوا فى بادىء الامر مختلفون فى الرأى بالنسبة لبيان لورد ملنر وبالنسبة للموقف الذى سيتخذونه منه • وكان بعضهم يرى أن البيان يهىء لهم فرصة ممتازة للتفاهم مع البعثة ، والحصول لمصر على قسط كبير من الحكم الذاتى • بينما كان بعضهم الآخر وهم الراديكاليون فى تفكيرهم ، يرون الاستمرار فى مقاطعة البعثة ما لم توافق على التخلى عن الحماية وبحث مسألة الاستقلال مع وفد سعد زغلول باعتباره الممثل الشرعى للشعب المصرى •

على أنه يبدو أن الجانبين قد اتفقا أخيرا على انه لا اعتراض على التباحث مع اللجنة على أساس الشروط التالية :

١ — أن تعلن البعثة أن الحماية قد ألغيت •

٢ — ان يقتصر البحث مع اللجنة على مسألة الاستقلال التام والضمانات التى ستقدم لانجلترا لحماية مصالحها فى مصر •

٣ — أن يكون البحث اما بصورة مباشرة مع وفد سعد باشا زغلول أو مع اللجنة المحلية هنا بعد الاتفاق مع سعد زغلول •

٤ — فى حالة عودة سعد الى مصر فلا بد من حصوله على ضمانات كافية تمكنه من التصرف بحرية واستئناف عمله الحالى هنا وفى أوربا فى حالة فشله فى الوصول الى تفاهم •

وهناك نقطتان جديرتان بالاهتمام بالنسبة لهذه المجموعة : الأولى اتجاه الى تقسيم المشورة بغرض قصر البحث مع البعثة الخاصة على أساس شروط محدودة والثانية الاعتقاد السائد بأن البيان الاخير يعنى أن اللجنة بدأت تستسلم ، وعليه فقد ساد الشعور بالابتهاج بين المتطرفين بأنهم اقتربوا كثيرا من تحقيق هدفهم •

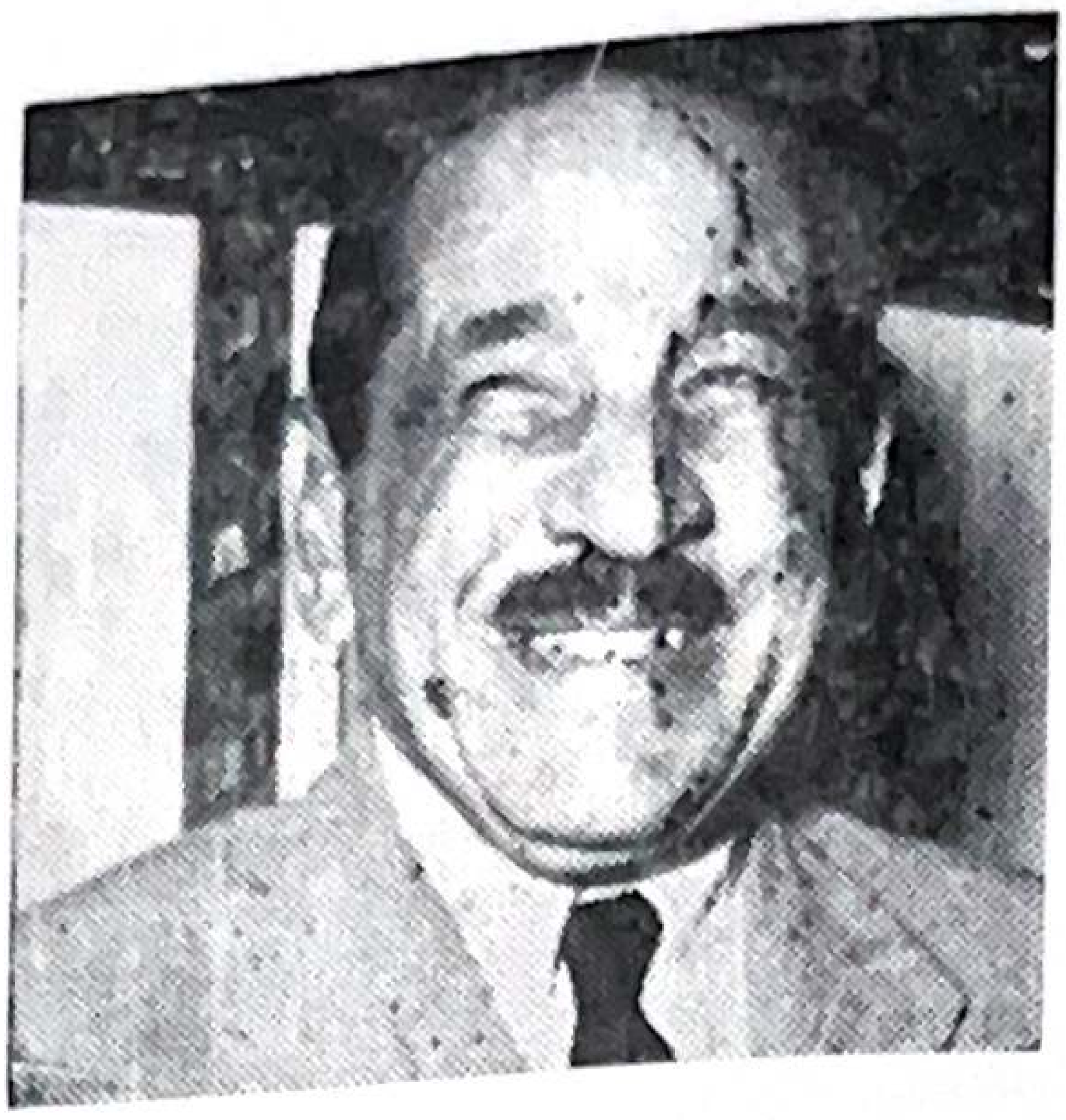
الحزب الديمقراطى :

حزب ذو أهمية ضئيلة شكل فى بداية سنة ١٩١٩ بوحى من زعيمه الروحى عزيز ميرهم وهو محام قبطى شاب ، بغرض تطبيق أفكار وأنظمة الديمقراطية الحديثة فى مصر • وهناك مذكرة عن دستور هذا الحزب وأهدافه تعد الآن تمهيدا لتقديمها اليكم •

ان زعماء الحزب المذكور يقولون أنه مادام حزب سعد زغلول يمثل الأمة فانهم مستعدون لقبول أى حل يتفق عليه •

الطلبة والازهريون :

ان الطلبة والازهريون منقسمون على أنفسهم ولا يعرفون مايريدون وعلى الرغم مما يبدو الآن فى أن معظمهم يصرون على مقاطعة البعثة ، فانهم سيخضعون لأى قرار يتخذه زعماؤهم الوطنيون •



على ماهر



مكرم عبيد



أمين الرافعي

الحزب الوطنى القديم بزعامة مصطفى كامل (الحزب الوطنى) :

ان زعماء هذا الحزب يشعرون بأن هناك ثأرا لابد من تسويته مع حزب زغلول ويقال أنهم يعدون حملة لشنها على ذلك الحزب اذا دخل فى مفاوضات مع البعثة وفى هذه الحالة فان الحزب الوطنى القديم سيعلن أنه متمسك تمام التمسك ببرنامجه الأصلى الخاص بالاستقلال التام وسيتهم زغلول بخيانته للشعب بتفاوضه مع الانجليز •

والمرجح أن هذه المجموعة هى المجموعة الرئيسية المتصلة بالعناصر الأجنبية فى مصر وخارجها على السواء • وأنها — فى سبيل تحقيق مطامعها الخاصة — تشجع المطالب المتطرفة •

الحزب الوطنى الحـــر :

نتيجة لمعارضة المتطرفين ، فان عددا من الاعضاء البارزين فى هذا الحزب قطعوا صـــلاتهم به ، الامر الذى ترتب عليه تقهقره الى صفوف المؤخرة •

اصحاب الرأى المعتدل :

من بين أصحاب الرأى المعتدل رجال مثلهم الأعلى الاستقلال • ولكنهم يدركون أن الاستقلال ليس فى متناول اليد فى الظروف السياسية الحاضرة • أو أنهم قد سئموا استمرار الازمة الحالية ، ويرغبون رغبة صادقة فى ايجاد حل لهـــا •

وهذه المجموعة بوجه عام ترحب بالبيان وتعتبره خطوة فى طريق الوصول الى حل وهى ولا شك تريد استغلال الدعوة القائمة • بيد أنها فى الوقت نفسه غير مستعدة لان تظهر فى العلن لأنها — من ناحية — تخشى التعرض للأذى ولا تريد أن تنفصل عن التيار الوطنى الذى يمثله سعد

زغلول ، ولانها — من ناحية أخرى — ترى أن المفاوضات يجب أن تتم مع حزب سعد زغلول باعتباره ممثلا لمصر • وقد أعرب أفراد هذه المجموعة عن رأيهم بأنه لا يمكن اجراء أية محادثات الا اذا ألغيت الأحكام العرفية • وأعيدت حرية الصحافة ورفعت القيود المفروضة على الحريات الشخصية • ويمكن أن أذكر بالنسبة للنقطة الأخيرة بأن الاجراءات قد اتخذت لرفع هذه القيود باستثناء حالة أو حالتين •

والتقارير الواردة من المديريات تشير الى أن اهتمام الفلاحين بالسياسة بدأ يقل ربما لأنهم منهمكون فى جمع المال ، ومع ذلك فليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن تأثير الدعاية الوطنية قد استؤصل تماما •

وموجز القول أن بيان لورد ملنر لم يكن له ، بحسب ما لدى من معلومات ، الا أثر قليل ، ان كان له أى أثر على الاطلاق ، فى اضعاف نفوذ المتطرفين • فهم لم يخففوا من غلوائهم ، بل أنهم اتخذوا من العروض المقدمة اليهم دليلا على الضعف لا دليلا على الرغبة فى الاتفاق ، وسيتوقف مسلك جانب كبير منهم فى النهاية على نتيجة المفاوضات مع سعد زغلول ، وهى التى أشرت اليها فيما سبق •

ويبدو أن الموقف الحاضر يتلخص فى أن عدلى يكن باشا وحسين باشا رشدى ومحمد باشا سعيد وغيرهم من الزعماء المصريين البارزين يسعون لاقناع سعد زغلول وكبار رجال حزبه بقبول نوع من الحل غير مطالبهم الحالية • وهناك بعض من أعضاء حزب زغلول يميلون الى الاصغاء اليهم ، ولكن الحزب ، بوجه عام ، فى انتظار قرار سعد زغلول • فاذا أظهر سعد عنادا يسفر عنه انقسام فى حزبه فان علينا أن ننتظر لنرى ما اذا كانت مجموعة عدلى يكن مستعدة لأن تتقدم علانية ببرنامج مستقل عن سعد زغلول وفى هذه الحالة فان علينا أن ننتظر لنرى ما اذا كانت ستستطيع أن تحصل على تأييد جانب كبير من الرأى العام •

وفى يوم ٤ يناير نشر فى صحيفة « الأهرام » بيان وقعه ستة أمراء من أسرة محمد على أعلنوا فيه أنهم مع مطلب الاستقلال التام غير المقيد بشروط ، وقد أرسلوا خطابا بهذا المعنى الى لورد ملنر • ومن بين هؤلاء الأمراء الستة ثلاثة فقط لهم وزن سياسى هم الأمير كمال الدين ابن السلطان الراحل حسين ، والأمير يوسف كمال ابن أحمد كمال أحد الاعضاء الكبار فى أسرة الخديو اسماعيل ، والأمير عمر طوسون • أما الثلاثة الآخرون فهم الأمير محمد على ابراهيم وهو ابن أخ السلطان الحالى ، ثم الأمير اسماعيل داود والأمير منصور داود وهما شابان ينتميان الى الفرع الصغير من أسرة محمد على • ومن الصعب أن نحدد فى الوقت الحاضر الأهداف التى يسعى اليها الأمراء من وراء هذ االبيان ، ولربما كان أحدها هو عزل السلطان • أو أن يكون الأمراء قد أرادوا تدعيم سمعة أسرة محمد على بانضمامهم الى الحركة السياسية التى يسيطر عليها سعد زغلول ورفاقه •

وللتسجيل فانى أضم الآتى :

(أ) صورة من بيان لورد ملنر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ •

(ب) البيان المنشور الذى أصدرته اللجنة المحلية لحزب سعد زغلول بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٩ •

(ج) البيان الذى نشرته صحيفة « الأهرام » باسم الأمراء الستة من أسرة محمد على بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٠ •

(د) البيان الذى بعث به الأمراء الستة الى لورد ملنر •

(هـ) رد لورد ملنر •

المخلص
(عن المندوب السامى)
م• تشتهام

ملاحظات عن الحالة فى مصر خلال الاسبوع

الذى ينتهى فى ٦ مارس سنة ١٩٢٠ (١)

(سـرى)

كانت الحالة العامة خلال الاسبوع المـاضى هادئة فى الظاهر ، فلم تقع فيه أية حوادث ذات أهمية تذكر . وفى الوقت نفسه فقط لوحظ أن روح الحماس والميل الى الشغب قد ازدادت وبرزت معالمها بشكل أوضح خـلال الايام القليلة المـاضية ومن الجلى أن المتطرفين يبذلون كل جهد للاحتفال بمرور عام على الاضطرابات التى وقعت فى العام الماضى بتحديد هذه الاضطرابات والنقاط الثلاث الاساسية – وأهمها النقطة الأولى – التى يركزون عليها دعايتهم فى الوقت الحاضر هى :

١ – مشروع الرى السودانى الذى يستهدف خراب مصر ووضع المصريين تحت رحمة انجلترا .

٢ – الارتفاع المستمر فى أسـعار المعيشة ، الذى يعزون أسبابه ، بأساليب مضللة وبطريق مباشر أو غير مباشر ، الى البريطانيين .

٣ – جيوش مصطفى باشا كمـال وأنور باشا والبولشفيك تتقـدم بنجاح وسوف تحرر مصر قريبا .

ولم يظهر من الدلائل حتى الآن ما يشير الى أن هذه الجهود تلقى نجاحا حقيقيا،فان جماهير الطبقة الدنيا من المصريين تبدو هادئة ، وتنتظر تطورات الموقف ولكنهم لجهلهم بالحقائق لا يستطيعون الا أن يتأثروا بما يسمعونه عن اقتراب المجاعة وقطع مياه النيل وغيرها من الكوارث التى يحملون الانجليز مسئوليتها .

---

(١) وثيقة رقم ٦٦ .

وفضلا عن ذلك فقد تردد نقلا عن مصـادر موثوق بها أن اللجنة المحلية (لجنة الوفد المركزية) قد قررت رسميا أن يكون يوم ٨ مارس يوم بداية اضطرابات عامة ، وسيبلغ هذا القرار لزعمـاء الشعب فى القاهرة والمديريات لتنفيذه .

كذلك فان الزعماء المتطرفين يعتمدون على الاضطرابات العمالية لنجاح خطتهم وهم يبذلون كل جهد مستطاع بواسطة عزيز ميرهم والحـزب الديمقراطى لاثارة روح السخط بـين الطبقات العاملة ، وتحريضـها على الاضراب فى اللحظة المقررة . وفى الوقت نفسه فان التقارير تشير الى أن نشاط زعماء حـركة الاضراب لا يلقى نجاحا كبيرا . ولم يستطع هؤلاء الزعماء اقناع العمال بالفوائد التى سيحققونها من الاضراب .

وبالنسبة للاجتماعات التى تعقد فى الأزهر فانها لم تكن ذات قيمة تذكر ، واقتصر الخطباء على مثيرى الشغب المعروفين . كما أن الموضوعات التى تناولتها الخطب هى الموضوعات المعروفة فى الوقت الحاضر .

ولم يكن اضراب عمال ترام القاهرة الذى بدأ يوم ٢٤ فبراير وانتهى فى ٢٩ فبراير يلقى قبولا حقيقيا فى نفوس العمال ولابد أنه اضراب فاشل بالنسبة لمن نظموه . ولا يمكن أن تكون أسبابه اقتصادية وانما مردها الى نشاط حفنة من العمال المتعطلين المدفوعين من قبل قلة من مثيرى الشغب السياسيين الذين وجدوا فى هذا الاضراب وسيلة أخرى لاحراج الحكومة .

وعلى الرغم من أن الحماية العسكرية قد قدمت لمن طلبها من العمال ، فان من المهم أن نذكر أن أعمال الارهاب السابقة كان لها أثرها الكبيربحيث أن عددا قليلا فقط من العمال قبلوا العودة الى عملهم . ومع ذلك فان بعض عربات الترام استمرت فى عملها اليومى .

ولم تقع فى الاسكندرية حوادث ذات بال خلال الاسبوع المـاضى ،

وكانت الخطب التى ألقيت فى المساجد ، وعلى رأسها مسجد (أبوالعباس) من نفس طراز الخطب التى لقيت فى القاهرة ، وان كانت أشد منها عنفا وأبعد منها عن الحقيقة .وكمثل على ذلك فان أحد الخطباء ذكر أن الكتيبة المصرية السابعة قد سافرت الى السويس لتقاتل البولشفيك فيها .

وفى المديريات فان الحالة هادئة فى الظاهر . ولكن مبعوثى اللجنة المحلية مستمرون فى نشر دعايتهم . ومن الجدير بالذكر أن الزيارة التى قام بها الوفد الى البحيرة منذ أسبوعين بغرض جمع المال كانت مخيبة للآمال ، حيث رفض الكثيرون من الأغنياء فى المديرية أن يدفعوا أى شىء كما أن بعض العمد الذين وجهت اليهم الدعوة لحضور اجتماع كبير رفضوا الدعوة ولم يحضروا الاجتماع .

وموجز المعلومات التى تلقيناها : أنه على الرغم من أن الدعاية لم تهدأ فليس هناك احتمال فى أن تتحول الى اضطراب عام ، وان كان من الممكن أن تقع بعض الحوادث المتفرقة فى يوم الذكرى السنوية ــ أو نحوه ــ للاضطرابات التى وقعت فى العام الماضى » .

قبول الوفد فكرة المفاوضة :

قام الوزراء الثلاثة حسين رشدى ، عدلى يكن ، عبد الخالق ثروت بتأييد من سعد زغلول [1] باتصالات واسعة مع أعضاء لجنة الوفد المركزية لازالة اعتراض اللجنة على البلاغ المذكور وكان عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة يبلغ سعدا أولا بأول بنتيجة هذه الاتصالات بواسطة المكاتبات السرية المتبادلة بينهما[2] .

(1) كتب سعد الى عبد الرحمن فهمى فى ٢٧ يناير ١٩٢٠ « لا شك عندنا فى أن الوزراء الثلاثة قد سلكوا سبيل الحكمة والسداد فى المحادثات التى جرت بينهم وبين ملنر فقد اطلعنا عليها ووجدناها ملآنة سدادا وغيرة على مصلحة البلاد » (المراسلات السرية ص ٨٨) .

(2) د. محمد أنيس ، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٧٠ .

وقد انتهت المداولات بين الوزراء ولجنة الوفد المركزية الى الاتفاق على ارسال على ماهر بك الى باريس ليحمل الى سعد باشا وأعضاء الوفد بها وجهتى نظر الفريقين .

وفى ٨ يناير ١٩٢٠ ــ سافر على ماهر بك الى مارسيليا يحمل تقريرين الى سعد باشا أولهما من حسين رشدى باشا وعبد الخالق ثروت باشا وعدلى يكن باشا يطلبون رأيه فيما تم بينهم وبين لورد ملنر للحصول الى استبدال الحماية بتحالف انجليزى مصرى [1] .

وثانيهما ــ من لجنة الوفد المركزية ورد فى سياقه « لا يمكن فتح باب المفاوضة الا بعد الاعتراف باستقلالنا التام فهناك وهناك فقط يمكن أن يتفاوض الوفد فى دائرة واحدة هى طريق المحافظة على المصالح للاجانب وعلى حرية الملاحة فى قناة السويس[2] . وتبين رأيها فى التقرير الأول وتطلب من سعد باشا البت فيما يراه صالحا للقضية المصرية وقد أرسل سعد باشا يوم ١٥ يناير برقية للوزراء الأربعة بأنه لا يرى رأيهم ، وكانت الصحف قد نشرت قبل ذلك نداء من سعد باشا الى الأمة يناشدها التمسك بحقوقها فى الاستقلال التام .

كما سبق ان نشرت وكالة رويتر من باريس فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ برقية هذا نصها « صرح سعد زغلول باشا بأن الوفد المصرى مستعد للمفاوضة مع لجنة ملنر فى أى وقت اذا كان فى وسع هذه اللجنة أن تعلن أنها قد أبيح لها فى أن تفاوض الوفد بصفته هيئة ممثلة للامة ويكون الغرض من هذه المفاوضات الوصول الى اتفاق يمنح مصر الاستقلال التام ، ويصون فى الوقت نفسه مصالح بريطانيا العظمى فى مصر » .

(1) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، ج ١ ص ٦١٦ ، ٦٢٨ .

(2) نفس المصدر ، ص ٦٣٣ .

وكذلك عبر سعد عن فكرته فى قبول مبدأ المفاوضة مع حكومة دستورية على أساس منح مصر استقلالها التام فى البرقية التالية التى أرسلها من باريس الى عدلى يكن بالقاهرة يوم ١٣ فبراير ١٩٢٠

« عدلى يكن باشا ــ القاهرة

« نتمسك برأينا فى موضوع عودتنا لمصر . ونظرا لأننا لم نفكر مطلقا فى ذهابنا الى لوندره فاننا سنبحث المسألة متى قدم لنا اقتراح . وبما أن المفهوم من عبارة Salf Governing Institutions أن الحكومة البريطانية لا تتعاقد الا مع حكومة دستورية فقد صار اذن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا العظمى مصالحها الخاصة . ويجب أن يعرض هذا المشروع على الجمعية النيابية التى ينشئها الدستور الجديد . وقد سبق ارسال خطاب تفصيلى (١) » .

وهكذا بــدا أن سعدا قد أخــذ يميل لفكرة المفاوضة اذ اجرت على أساس منح مصر استقلالها التام . على أن الأمر احتاج من سعد والوفد الى جهد كبير لاقناع الأمة بقبول مبدأ المفاوضة ، فقد لاح لكثــير من المتحمسين أن (الثورية) ترفض (المفاوضة) اذ تراها وسيلة لالواء الثورة عن هدفها الأصيل . وظل سعد يوالى عبد الرحمن فهمى واللجنة المركزية فى القاهرة بآرائه وحججه فى تأييد مبدأ المفاوضة حتى يستطيع اقناع الأمة بــه .

---

(١) نلاحظ أن هناك ثلاث ورقات على الاقل منزوعة من مذكرات سعد زغلول كراس ٣٧ عند صفحة ٢١٢٣ ويبدو كذلك من سياق الحديث بالصفحات التى سجل فيها سعد زغلول تفاصيل المراسلات بينه وبين عدلى يكن عندما كان يقوم بدور الوساطة مع لجنة ملنر فى القاهرة ويمكن تكملة هذه الفترة بالرجوع الى بعض ما نشره الاستاذ محمد كامل سليم من مذكراته فى جريدة الاخبار شهرى مارس وابريل ١٩٦٩ .

فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٠ كتب سعد الى سكرتير لجنة الوفد المركزية من باريس خطابا جاء فيه :

« وربما التبس الأمر على كثير فلم يفهموا قبولنا مفاوضة لجنة ملنر بعد أن أشرنا بمقاطعتها لكونها لجنة غير دولية ، موضوعها البحث عن نظام حكومى فى دائرة الحماية ، ولهذا ينبغى أن نوضح المسألة توضيحا يمنع كل التباس :

« ان لجنة ملنر تعينت لأن تكون لجنة تحقيق،يعنى لجنة من وظيفتها أن تبحث أحوال مصر وتسمع أقوال أهلها ، ثم ترفع تقريرا بما تراه من النظامات لحكومتها لكى تصدق عليه أو لا تصدق . ونحن المصريين لانعترف لانجلترا بأن لها ركن فى بحث أحوالنا وسماع أقوالنا ومنحنا من النظامات ما نشاء ، لأننا نعتبر أنفسنا مستقلين تمام الاستقلال ، وان منعنا من التمتع بهذا الاستقلال هو من عمل القوة والتعصب ولذلك أشرنا بمقاطعة هذه اللجنة . أما قبولنا للمفاوضة معها بعد ذلك فهو بناء على ماشترطناه من أن تعلن أنها لجنة مفاوضة يعنى لجنة نائبة عن حكومتها فى أن تتخابر مع أمة ، فالمفاوضة معها بهذه الصفة لا ضرر فيها ما دامت تعترف بذلك ومادامت العبرة بما يتم عليه الاتفاق فان على استقلال مصر التام كان بها ، والا انقطعت المفاوضة من غير أن نكون أضعنا حقا أو فائدة ، ومن جهة أخرى فان مسألة مصر اما أن تحل بالتقاضى أو بالتراضى .

« أما بالتقاضى فلا يمكن حلها الا بطريقة دولية ، أى بمعرفة جميع الدول ذوات الشأن بواســطة قومسيون يتعين لهذه الغاية بواسطة عصبة الأمم .

« وأما بالتراضى فلا يكون ذلك الا بالمفاوضة بين انجلترا ومصر ، والمفاوضة لا تكون بين شعب وشعب بل بين نواب ونواب . فاذا انتدبت

انجلترا نوابا عنها كلجنة ملنر للمفاوضة ، ثم أن الأمة المصرية انتدبت عنها نوابا كالوفد المصرى لأن يتفاوض الاثنان للوصول الى اتفاق يرضاه الطرفان ، فلا ضرر فى ذلك مطلقا بل يكون من المتعين قبولهم . نعم ان الاتفاق بين ضعيف وقوى عرضة للانحلال ولكن يمكن أن يعرض هذا الاتفاق بعد تمامه على عصبة الأمم لتسجيله فيها ، وللدول للاعتراف به ، وعلى كل حال ، فليس من الحكمة ولا من حسن السياسة أن أنجلترا اذا دعتنا للمفاوضة مع لجنة ملنر بصفة كونها مأذون لها فى هذه المفاوضة وبصفة كوننا ممثلين للامة المصرية أن نرفض هذه المفاوضة ، وما دامت أن الغرض منها هو الوصول الى اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخاصة . ولذلك عرضنا فى الجرائد وغيرها أن الوفد المصرى مستعد لمفاوضة لجنة ملنر اذا أعلنت رسميا أنها مأذونة فى أن تتفاوض بصفة كونها ممثلة للحكومة الانجليزية مع الوفد المصرى بصفة كونه ممثلا للامة المصرية لوضع اتفاق يضمن استقلال مصر ومصالح انجلترا الخاصة .

« من هذا يتبين لكم السر فى ذلك التصريح وأن الوفد سلك سبيلا جمع بين رعاية مصلحة مصر وحسن السياسة لأنه ألقى كل المسئولية على الانجليز فى حالة ما اذا امتنعت عن اصدار ذلك الاعلان ، أما اذا رفضنا بتاتا المفاوضة من غير أن نشترط تلك الشروط ، فان خطتهم تكون عرضة لنقد العقلاء [1] » .

ويبدو أنه قد حدث هنا ليس خطير فان لجنة الوفد المركزية — فى محاولتها اقناع الأمة بمبدأ المفاوضة مع لجنة ملنر — أضافت الى نص البرقية التى أرسلها سعد بقبول مبدأ المفاوضة عبارة نسبت اليه فيها اشتراطه اعلان انجلترا استقلال مصر التام قبل الدخول فى المفاوضة .

(١) ورد هذا الخطاب فى مذكرات عبد الرحمن فهمى وفيه ايضا كلمة خطتهم . ولعل الاصوب هنا كلمة خطتنا تمشيا مع سياق الكلام .

وعاتب سعد سكرتير اللجنة المركزية عتابا شديدا على هذه الاضافة مصرحا بأن « الوفد لم يشترط فى الدخول فى المفاوضة أن تعلن انجلترا استقلال مصر التام ولا يمكنه أن يشترط ولكنكم بالجملة التى نشرتموها عقب نشر التلغراف الخاص بالوزراء نسبتم اليه اشتراطه وقررتم بذلك فى أذهان الكافة أن الوفد لا يقبل المفاوضة الا به ، فاذا كان الانجليز قبلوا ما اشترطه وهو أقل من ذلك افلا يتعرض لسخط الجمهور اذا دخل فى المفاوضة بغيره ولا يعلم الا الله حينذاك ما يترتب على هذا السخط من الضرر » وأكد سعد على السكرتير العام للجنة المركزية ألا يدخل أى تعديل فى بيانات الوفد الا بموافقته « توحيدا للعمل واجتنابا للتناقض فى السير واستبقاء لمكانة الوفد فى الأمة » [1] .

وتوالت الجهود لاقناع الأمة — واللجنة المركزية للوفد المصرى فى مقدمتها — بقبول مبدأ المفاوضة الى حد الموافقة على سفر الوفد الى لندن للمفاوضة وتوالت رسائل سعد الى اللجنة فى هذا المعنى ففى ١٨ ابريل ١٩٢٠ كتب الى عبد الرحمن فهمى :

« سبق أن لفتم نظرنا الى عدم سفر الوفد الى لندن للمفاوضة بها خشية انتقاد الرأى العام ، ولكن قد يرى الوفد أن الوقت قد حان لان تجنى الأمة ثمار الجهود العظيمة التى بذلتها فى سبيل استقلالها فتحصل على بغيتها بواسطة معاهدة بينها وبين الحكومة الانجليزية يقوم الوفد بالواجب عليه من مد أسبابها وتذليل العقبات التى توجد فى سبيلها . وليس من المستحيل أن يتوقف بلوغ الغاية المنشودة على سفر الوفد وبعض أعضائه الى لوندره سواء لاقناع أولى الشأن من البريطانيين بأن النقطة التى تلتقى عليها المنافع البريطانية واستقلال مصر ليست معدومة بل من السهل الوصول اليها ، أو كان ذلك للمفاوضة فعلا مع الحكومة البريطانية

(١) المراسلات السرية ، ص ١٠٩ — ١١٠ .

للاعتراف باستقلال مصر استقلالا تاما . اذا رأى الوفد ذلك هل يجوز له أن يمتنع عن مباشرته خشية الرأى العام أو يجب عليه أن يسعى اليه ويكون من الضرورة لنجاح القضية أن يلفت نظر الرأى العام الى وجود المنفعة التى تترتب على جعل الوفد حرا تمام الحرية فى اختيار الوسائل التى يراها مؤدية للاستقلال الذى هو موكل للسعى للحصول عليه حيثما وجد للسعى سبيلا ، والى المضار التى تترتب على مداخلة الغير فى تقدير صلاحية هذه الوسائل أو عدم صلاحيتها ، ومادام أنه مما لا شك فيه عند أحد أن الوفد لا يمكنه بحال من الاحوال أن يخرج عن حدود وكالته ولا أن يرضى بما دون الاستقلال التام ، ومادام أنه اذا حصلت المفاوضة لاتلتزم الأمة بنتيجتها الا اذا أقرتها الجمعية الوطنية التى تنتخب لهذه الغاية فلا معنى للخشية من الوسائل التى يتشبث بها الوفد للبلوغ الى هذه الغاية .

« ومادام المرجع على كل حال انما هو الأمة فالبحث فى الوسائل التى يتخذها الوفد سواء كان فى المفاوضة أو فى زمانها ومكانها لا يكون الا ضربا من التهويش بل الذى قد يترتب عليه ضياع كل الجهود الماضية خصوصا متى لوحظ أن الأمة قد قاطعت لجنة ملنر واحالتها على الوفد ، فاذا قدر أن يرى الوفد واللجنة أن خير مكان للمفاوضة هو مكان كذا فلا يكون تأخر الوفد عن السفر الى هذا المكان الا تصرفا لا معنى له، وليس الرأى العام عندنا فى طفولته ، حتى يصعب تفهيمه أمثال هذه الحقائق البسيطة بل هو قد بلغ رشده والحمد لله واثبت بالحوادث الماضية فى هذين العامين أنه لم يعد ينقصه شىء من التربية السياسية فاذا بين له وجه المنفعة ولى وجهه نحوه بلا تردد ولا ضعف .

« لا تظنوا أننا قررنا شيئا فيما يتعلق بالمفاوضة أو بزمانها أوبمكانها ان شيئا من ذلك لم يحصل ولكن لابد من تحضير الرأى العام لكل طارىء حتى لا يراه غريبا عليه أو غير متوقع . ومن أجل ذلك سررنا بجهادك

ونرجوك الاستمرار فيه وتوسيع نطاقه فى جميع الصحف بلا استثناء لتخوض فى مسألة المفاوضة وتحسين كل ما يراه الوفد بخصوصها : شروطا وزمانا ومكانا . والا تقصر فى شىء يختص بهذا الموضوع حتى يستمر اعتقاد البريطانيين بأن الأمة كلها وراء الوفد تعضده » .

ورضخ عبد الرحمن فهمى لتعليمات رئيسه ونجحت الحملة الصحفية والخطابية التى قامت بها اللجنة المركزية لاقناع أغلبية الأمة بقبول مبدأ المفاوضة . ولم يتشبث بمعارضة هذا المبدأ الا أنصار الحزب الوطنى رافعوا شعار « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » .

وفى ٢٠ مايو — أرسل الوفد الى لجنته المركزية بالقاهرة ينبئها بقبول الدعوة التى وجهت اليه بواسطة أحد أعضاء لجنة ملنر (السير هيرست) للتوجه الى لندن للمناقشة فى القواعد التى تكون أساسا لاتفاق يعقد بين مصر وبريطانيا العظمى .

ولكن سعدا فضل قبل سفر الوفد الى لندن بكامل أعضائه أن ينتدب محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ليسافروا مع عدلى باشا الى لندن ليتأكدوا من استعداد انجلترا لتحقيق الامانى المصرية .

مفاوضات سعد — ملنر :

فى هذا الجو المضطرب جرت المفاوضات بين سعد ولجنة ملنر . والواقع ان التمهيد لهذه المفاوضات جرى — كما رأينا — فى باريس اثناء وجود الوفد بها ووصول أحد أعضاء لجنة ملنر اليها ثم ازدادت حركة الاتصالات نشاطا بوصول عدلى يكن وقيامه بدور الوساطة بين الوفد ولجنة ملنر . فقد وصل عدلى يكن الى باريس فى أواخر شهر أبريل سنة ١٩٢٠ بناء على الاتصالات التى دارت بين الوفد ورئيسه من ناحية وبين الوزراء الثلاثة فى مصر من ناحية أخرى — كما رأينا — وقد قام عدلى يكن بدور الوسيط

بين الوفد ولجنة ملنر . كما أنه طلب من ملنر أن يبعث رسول من قبله الى باريس ليكون همزة الوصل بين الوفد وبينه وكان له ما أراد اذ أرسل ملنر مندوبا عنه هو مستر هيرست أحد أعضاء اللجنة وقد ألح عدلى يكن على سعد فى ضرورة الذهاب الى لندن لمفاوضة ملنر وقبل سعد وارتاح زملاؤه لموافقة رئيسهم على الدخول فى المفاوضات مع لجنة ملنر .. وقد استغرقت تلك المحادثات فى باريس فترة الشهر تقريبا من أول مايو حتى أوائل يونية

ويذكر سعد فى مذكراته (١) أن عدلى قد شدد من وجوب كتمان هذه المخابرات وما يتلوها واتفق الرأى على ذلك « ولكن سعدا كان يرى أنه من الضرورى أن تجرى المحادثات أولا بطريقة غير رسمية ومتى وصل الطرفان الى حل مرض للطرفين أمكن جعلها جهرية ، حتى لا يحدث انقطاعها ضجة ورجة كبيرة فى مصر لا خير فيها لها » وقد تم الاتفاق على ذلك ويقول سعد « حلفنا الايمان كلنا على كتمان الأمر فى هذه المخابرات » .

وعندما اسفرت تلك « المخابرات السرية » عن مجموعة من المبادىء المنظمة للمفاوضة قرر الوفد السفر الى لندن للبدء فى المفاوضة .

وفضل سعد أن تجرى المفاوضة على مرحلتين : الاولى على يد عدلى ومعه ثلاثة من أعضاء الوفد « عبد العزيز فهمى — محمد محمود — على ماهر » وقد سبقوا بقية زملائهم الى لندن . والمرحلة الثانية تجرى فيها المفاوضات على يد سعد وبقية أعضاء الوفد اذا اسفرت المرحلة الأولى عن نتائج ايجابية تبعث الأمل فى نجاح المفاوضات .

المباحثات التمهيدية فى لندن :

بدأت المحادثات التمهيدية بين أعضاء الوفد الثلاثة وعدلى باشا من ناحية وملنر وزملاءه من ناحية أخرى . وقد حاول أعضاء الوفد المصرى

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ٢١٤٠ .

أن ينالوا من ملنر اعترافا صريحا باستقلال مصر ولكنهم عجزوا ولم يصرح ملنر الا باستعداد الحكومة للتوفيق بين المصالح البريطانية وأمانى مصر فى الاستقلال . وتعثرت المباحثات وأصر ملنر على أن تكون المفاوضات مع سعد والوفد مجتمعا كما أصر المندوبون الثلاثة على ذلك ورأى سعد أن المصلحة تقتضى بأن يسافر مع بقية أعضاء الوفد الى لندن حتى لا يدع بابا للوصول الى تحقيق آمال مصر الا ولجه وحرصا منه فى الوقت نفسه على وحدة الوفد .

مفاوضات سعد — ملنر :

وصل سعد باشا الى لندن ومعه زملاؤه . وتمت المقابلة الأولى بين الطرفين فى ٧ يونية وقام عدلى باشا بالتعريف بين الفريقين ،

وبدأت المفاوضات فبسط اللورد ملنر غرض الحكومة البريطانية منها وهو عقد اتفاق ودى بين الامتين الانجليزية والمصرية تعترف فيه انجلترا باستقلال مصر وتطمئن به الى الضمانات الضرورية لمصالحها ومصالح الاجانب واستقرار النظام والسكينة ومن هذه الضمانات اقامة حامية عسكرية فى أماكن يقررها الخبراء وابداء الرأى فى التشريع الذى يمس الاجانب الى أن ينزلوا لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التى تعوق استقلال البلاد وتوطيد حكومة ملكية دستورية تنص عليها المعاهدة .

ثم دارت المناقشة فى مسألة المستشارين الانجليز وغيرها من المسائل التى تلحق بها وكان ممثلو الوفد فى جلسات المناقشة : رئيسه ، ومحمد محمود باشا ، وأحمد لطفى السيد بك . وكان عدلى باشا يحضر الاجتماعات برضى من الطرفين « الوفد ولجنة ملنر » .

وفى ١٧ يوليو — اسفرت المفاوضات بين ملنر وسعد باشا عن مشروع

تسوية قدمه ملنر الى الوفد فرفضه ، ومشروع آخر قدمه الوفد المصرى الى اللورد ملنر فرفضته لجنته[1] .

وجرت مقابلات بين عدلى باشا واللورد ملنر انتهت الى أن تسلم الوفد المصرى مشروع تسوية قدمته لجنة ملنر (يقوم على تسع قواعد أساسية ثار خلاف حولها) ومنها :

مسألة المستشارين الانجليز فى الحكومة المصرية والعلاقات السياسية بين مصر والدول الأجنبية الأخرى فتقرر تأجيل البحث فيهما بضعة أسابيع .

أرسل سعد باشا برقية فى ١٦ أغسطس الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يقول فيها « سارت المفاوضات للآن بطريقة مرضية . وقد أجل

---

(١) واثناء وجود سعد باشا فى لندن ساله مندوب جريدة وستمنستر جازيت عن رايه فى الوزارة المصرية الجديدة (وزارة نسيم باشا) وفى حادث الاعتداء على رئيسها اذ القيت على سيارته قنبلة لم تصبه فقال سعد باشا « ان الوزارة الجديدة مثل الوزارتين السابقتين .. مؤلفة من رجال ليست لهم سياسة معينة تماما يتبعونها وليس لهم اى تاثير فى الشعب المصرى . وانى آسف جد الاسف لوقوع حادث الاعتداء على رئيس الوزراء كما اننى قد اسفت لوقوع الاعتداءات السابقة على الوزراء . وهذه الطريقة الارهابية ممقوتة فانها تضر بالامن والنظام العام كما انها تضر بالحرية العامة » .

وقد اعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك سكرتير لجنة الوفد المركزية .. واودعته واناسا آخرين (عددهم ١٨ شخصا) السجن واخذت فى التحقيق معهم ثلاثة عشر يوما فى يوليو واحالتهم الى المحكمة العسكرية لمحاكمتهم بتهمة التآمر وبأنهم اعضاء فى جمعية تسمى « جماعة الانتقام » كان من اغراضها خلع السلطان وقلب نظام الحكم والتحريض على القتل . ثم اعيد التحقيق فى محكمة الاستئناف الاهلية بحضور المتهمين ومحاميهم بعد ان اعترض المحامون على ان التحقيق الاول كان سريا (وقد استمرت محاكمتهم ٧٨ يوما عقد اثنائها ٩٩ جلسة انتهت فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ وكان للقضية رنة كبيرة فى البلاد ، وقد اطلق عليها اسم قضية « المؤامرة الكبرى » .

ابرامها بضعة أسابيع حتى يسمح للطرفين باجراء مفاوضات واستشارات لابد منها . ورأينا من المستحسن قضاء هذه الاسابيع فى فرنسا » .

عرض مشروع ملنر على الامـــة :

انتهى رأى الوفد فى مشروع ملنر الى ضرورة استشارة الأمة فعهد الى أربعة من أعضائه الذين اشتركوا فى المفاوضة (محمد محمود باشا . عبد اللطيف المكباتى بك أحمد لطفى السيد بك . على ماهر بك) بالسفر الى مصر على أن ينضم اليهم بها ثلاثة من الأعضاء الذين كانوا بمصر (مصطفى النحاس بك ـــ الاستاذ ويصا واصف ـــ الدكتور حافظ عفيفى بك) لكى يتولوا جميعا مهمة عرض المشروع على الأمة وتعرف رأيها فيه .

وسافر سعد باشا الى فيشى للاستشفاء . ولينتظر نتيجة الاستشارة حيث أرسل بيانا الى الأمة المصرية لخص فيه ادوار المفاوضة ، وعرض فيه على الأمة ابداء رأيها فى المشروع . وقد بين سعد فى هذا البيان أن المشروع المعروض على الأمة من لجنة ملنر ، كما صرح رئيسها لورد ملنر عند البحث فيه « أنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التى بنى عليها وأنه يلزم اما أخذه كله أو رده كله لأنه تضمن فى اعتباره ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه بل زاد أن هنـــاك شكا فى جواز التساهل مع بعض ما اشتمل عليه ولكنا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حـــدود توكيلنا ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به . غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها مشتملاته وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيها رأى أخواننا معنا ، خروجا من كل عهدة وحرصا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبت فيه رسميا بمـــا يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولون وأصحاب الرأى فيها[1] .

---

(١) الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، صفحة ١٦٥ ــ ١٦٧ .

على أن سعدا أرسل فى نفس الوقت خطابا الى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر المشار اليهم آنفا صارحهم فيه برأيه فى المشروع وهو أنه حماية لا استقلال وطلب اليهم عند عرضه على الأمة أن يبينوا لها الحقائق . بلا تفسير أو تأويل كما أوضح بالرسالة معارضته الصريحة للمشروع كما أوضح خلافه مع زملائه الذين يؤيدون المشروع فى عبارة واضحة قال فيها « ولكن أخوانى لا يرون فيه رأيى ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا لكى لا يشمت الاعداء بنا ولو أن أخوانى أصغوا الى قولى أو لو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لغادرت لندرة فى يوم ٢٢ يولية الماضى وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى مايخالف مبدأنا وتوكيلنا وكان رفضنا له بالاجماع ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها ومع ذلك رأى أخوانى صلاحيته وعرضه على نواب الأمة ولا أريد أن أشكو منهم اليكم لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم » وفى نهاية الرسالة طلب اليهم سعد أن « يكون مركزهم من الذين يستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير » كما أبدى ثقته التامة بأنهم سيكونون فى عرض المشروع « مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم [١] » .

ومن الواضح أن الفرق كبير بين البيان الموجه الى الأمة والخطاب المرسل للاعضاء الثلاثة[٢] .

(١) الرافعى ، نفس المرجع ص ١٦٧ — ١٦٩ .

(٢) الرافعى نفس المصدر ص ١٦٩ . ويرى الاستاذ شفيق غربال فى كتابه تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية « أن سعد باشا كان يرمى من الخطاب أن يعلم الاعضاء الذين لم يحضروا المناقشات والمداولات عن آرائه بما يعلمه منها الاعضاء الذين حضروها .. وانه بصفته رئيس الوفد المصرى التزم فى بيانه الرسمى للامة الموقف الخليق برئيس الوفد فتجنب التعبير عن آرائه الشخصية فى المشروع ما دام راى اغلبية الوفد قضى باستفتاء الامة فيه . » ص ٧٥ .

ونشر بيان الوفد عن مقترحات ملنر فى الصحف المصرية يوم ٥ سبتمبر وقد أختلف الناس فى تكييفه فمن قائل أن سعد باشا أراد بعبارته « ان فيه مزايا لايستهان بها » اظهار ميله الى الموافقة على قواعده ومن قائل غير ذلك فقد رفضه الحزب الوطنى رفضا باتا على أن فريقا من أساطين القانون حبذوا المشروع على صفحات الجرائد .

ثم اجتمع أعضاء الوفد بمصر بأعضاء لجنة الوفد المركزية لبحث الأمر كما اجتمع المندوبون بأعضاء الجمعية التشريعية والمحامين ورجال الدين ورجال القضاء والرؤساء الروحانيين وأعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية . واجمعت الطوائف فى جملتها على وجوب التعديل فى بعض قواعد المشروع وتضمينه النص الصريح على الغاء الحماية وحذف ما جاء فيه عن امتياز ممثل بريطانيا فى مصر « بمركز استثنائى » وذكروا السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه وحق مصر فيه .

وذهب كثيرون الى رفض المشروع عامة وفى مقدمتهم فريق من الامراء نشروا بلاغا قالوا فيه « اننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط » . ثم فوضوا الأمر الى الأمة صاحبة الرأى الأعلى .

وبعد عشرين يوما مضت فى عرض المشروع والتعقيب عليه اكتفى الأعضاء المندوبون بما اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الأمة على ما قابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستنارة التى خلقت « فرصة جديدة ظهر فيها وعى الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل فى مصيره » .

العودة الى المفاوضات وفشلها :

وبعد عودة مندوبى الوفد الى باريس أرسل اللورد ملنر الى هيئة الوفد رسولا يدعوها الى لندن للنظر فى نتيجة الاستفتاء . فسافر عدلى

وتبعه سعد ومعه ثلاثة من زملائه ثم لحق بهم بقية الأعضاء،بعد بضعة أيام دعى الوفد الى مقابلة اللورد ملنر يوم ٢١ أكتوبر وكان قد قبل أن يستمع الى التحفظات التى حملها مندوبوا الوفد على ألا يتقيد بشىء فقدم الوفد هذه التحفظات وأهمها — النص على الغاء الحماية صراحة — حذف النص الذى يقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمان مصالحها — حذف الشرط المعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقهـا الامتيازية الى بريطانيـا العظمى واضـافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها وعلى دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عقدها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية — حذف النص الخاص بتعيين موظف بريطانى بوزارة الحقانية اكتفاء بوجود نائب عمومى انجليزى لدى تلك المحاكم . حذف النص الخاص باستشارة المستشار المـالى وقصر الاتفاقات التى لا يمكن لمصر عقدها مع الدول متى كان فيها اضرار بالمصالح الانجليزية على المعاهدات السياسية المحضة بحيث تبقى لمصر الحرية فى عقد جميع الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون قيد — حل مسألة السودان على أســاس ضمان مياه النيــل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للاصلاح والزراعة وعلى أساس أولوية مصر فى أخذ المياه عنـد عدم كفايتها للقطرين وعلى أساس تمتع مصر فعـلا بحقوق سيادتها فى السودان — والغاء كل حكم فى مشروع المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجرد زوال الاسباب الداعية لهذا القيد .

وفى الاجتماع العاصف الأخير الذى عقد بين أعضاء الوفد واللجنـة ملنر تلا اللورد ملنر مذكرة صرح فيها بعدم قبول المناقشة فى (التحفظات) التى أبدتها الأمة المصرية ، وترك المجال مفتوحا لمناقشتها فى مفاوضات رسمية — وقد رد سعد باشا بقوله « انه شديد الرغبة فى ايجاد حالة موافقة للتسوية ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جدا اذا لم يستطع أن يحقق

شيئا من هذه التحفظات للامة ولا سيما اذا عجز عن أن يقول للمصريين أن بريطانيا الغت الحماية نهائيا » .

وفيما يلى أهم ما تضمنه المشروع الذى رفضه الجانب المصرى وانتهى الى فشل المباحثات :

١ — لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الأعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البـلاد .

٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكـومة البريطانية وحكومات الدول ذات الامتيازات وهذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ — أولا : تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانيا : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى ان تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أراضيها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومنضمنها استعمال ما لها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية .

٤ ــ تشمل هذه المعاهدة أحكاما للاغراض التالية :

أولا : تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطـة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

ثانيا : تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوى وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر .

ثالثا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليـا يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .

رابعا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظـام العـــام .

خامسا : « نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع

أن يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الـــدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا مجحفا بالاجانب فى مادة فرض الضرائب أو لا تتفق مع مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الشأن » .

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

وفى يوم ١٠ نوفمبر ١٩٢٠ وهو اليوم التالى للجلســة الأخيرة فى المباحثات غادر سعد باشا وزملاؤه لندن عائدين الى باريس ، وان كان سعد قد حاول أن يخفى الانقسام الحاد بين أعضاء الوفد وبينه وبين عدلى يكن بصفة خاصة حفاظا على وحدة الامة فى هذه الظروف العصيبة فأبرق الى رئيس لجنة الوفد المركزية ووكيلها ينفى ماتردد من (اشاعات) عن وجود خلاف بين الوفد وعدلى ، وأكد فى برقيته أن « الاتحاد تام والأنباء الخاصة بعدلى باشا لا أساس لها من الصحة لأن عدلى باشا لا يعمـل شيئا بغير اتفاق سابق مع الوفد » .

تقرير لجنة ملنـر :

قـدم اللورد ملنر تقـريره عن تلك المحادثات فى ٩ ديسمبر ولم تأذن الحكومة الانجليزية بنشره الا فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ وترتب عليـه خلاف أدى الى استقالة لورد ملنر وخلفه فى منصبه بوزارة المستعمرات مستر ونستون تشرشل صاحب التصريح المشهور بأن مصر تدخل ضمن الدائرة المرنة للامبراطورية ، ذلك التصريح الذى احتج عليه المصريون .

ويعد تقرير لجنة ملنر من أهم الوثائق الانجليزية التى أتخذت فيما بعد أساسا للمفاوضات المصرية الانجليزية . وقد كشفت مباحثاته مع سعد باشا عن فكرتين الأولى ضرورة ابدال نظام الحماية بعـلاقة بين مصر وانجلترا تبعث على رضا المصريين • والثانية ان الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة ، ولكن رجالها يتفاوتون فى مدى استعدادهم لقبول جوهر التسوية ، وانه من الممكن أن تبنى خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفـاوت ••

قال ملنر فى تقريره (الترجمة العربية الرسمية) « تبين لنا أن علم الحركة الوطنية الضـافى يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعا وقصدا » وقال « والهيئة المستحقة الاعتبار ، المعروفة بالوفد ، التى يرأسها سعد باشا زغلول ، والتى تسلطت على عقول المصريين تمام التسلط • ولو فى هذا الحين على الأقل ، والتى تقول أيضا بأنها تنطق بلسان الأمة . ومعها وثائق كثيرة ، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين بل أصلهم من حرب الامة القديم ، الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجيا ، بخـلاف الحزب الوطنى الـذى هو حزب الثورة ومعارضـة البريطانيين • نعم أن زغلول باشا ورفاقه ، لما رأوا من خطتنا معهم أننا نرفض جميع آمالهم ، مالوا الى المعارضين ، ومازالوا يدنون منهم شيئا فشيئا الى عهد قريب • ولكن ظهر لنا بالاختبار ، أن الأمر لا يقتضى الا يسيرا من العناء لفهم رأيهم وازالة ريبتهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى ، حتى يستمال كثير منهم الى المناقشة فى الحالة بتمام التعقل ، وهذا يصدق أيضا على الذين هم أكثر منهم اعتدالا فى رأيهم مثل الوزراء السابقين : رشـدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا ، وأن يكونوا ميالين الى الغايات الوطنية •

« ولما خرجنا فى تلك المناقشات ، عن دائرة العبارات والصيغ ، ودخلنا فى جوهر القضية تبين لنا أن المصريين على اراء شتى ومذاهب مختلفـة

ولكنهم متفقون كلهم فى أمر واحـد ، وهو رغبتهم فى حفظ قوميتـهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم » •

وكان هذا التفاوت فى الآراء هو الثغرة التى نفذ منها الانجليز بين سعد وعدلى وأدت الى اشتعال الخلاف بين الرجلين وازدياد حدة الخلاف بين أعضاء الوفد •

على أن الوفد تقديرا للظروف الخطيرة التى تمر بها البلاد حاول الظهور بمظهر الوحدة فاجتمع أعضاء الوفد العائدون من أوروبا مع باقى الأعضاء المقيمين فى مصر مع لجنة الوفد المركزية فى دار سعد زغلول باشا يوم ٢٨ يناير واصدروا بيانا الى الأمة بان الوفد بأجمعه على اتم وفاق وأكمل اتحاد وأنه متمسك بما قرره من أنه لا يدخل المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت التحفظات التى طلبتها الأمة •• وانه لا يؤيد أية هيئة أخرى تتقدم للمفاوضات الرسمية الا اذا كانت معه على المبدأ والخطة •

موقف الوزارة البريطانية من تقرير لجنة ملنر :

اختتم اللورد ملنر تقريره المقدم الى حكومته بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عن مباحثة لجنته مع الوفد المصرى بقوله : « فنصيحتنا لحكـومة جلالة الملك هى أن تشرع بلا ابطاء زائد فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادىء التى حبذناها ، وعندنا أن اضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة » [1] •

وقد جرت حول مشروع ملنر مناقشات عنيفة فى مجلس اللوردات تزعمها لورد سولسبرى — أحد غلاة الاستعماريين — كما انتقد المشروع

(1) Egypt, No. I ,1920 (CMD 1031).

لورد لويد نقـدا شـديدا فى كتابه[1] • وكذلك نشرت جريـدة وويكلى دسباتش Weekly Despach فى عددها الصادر فى١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

« ان تقرير لورد ملنر بشأن مصر قد سبب صعوبات كبيرة للوزارة • فهى قد تناقشت فى المسألة أخيرا فى خلال ثلاثة اجتماعات طويلة بدون أن تتوصل الى اتفاق • ويهمسون ، الى حد التصريح ، بوجود اختـلافات خطيرة فى الآراء بـين اللورد ملنر واللورد كيرزون • ويظهر أن هـذه الاختلافات أدت الى انقسام الوزارة الى جماعات لا يمكن التوفيق بين آرائهـا[2] •

ويبدو من البرقية المرسلة من لورد كيرزون الى لورد اللنبى فى ٢٢ فبراير ١٩٢١ التى أبلغه فيها محتويات تقرير لجنة ملنر أن الوزارة البريطانية لم تتبن مشروع ملنر بل أنها لم تكن قد وصلت بعد الى قرار نهائى بشأنه وكل ما رأته الوزارة هو ابلاغ السلطان فؤاد أن الحماية البريطانية على مصر أصبحت علاقة غير مرضية[3] •

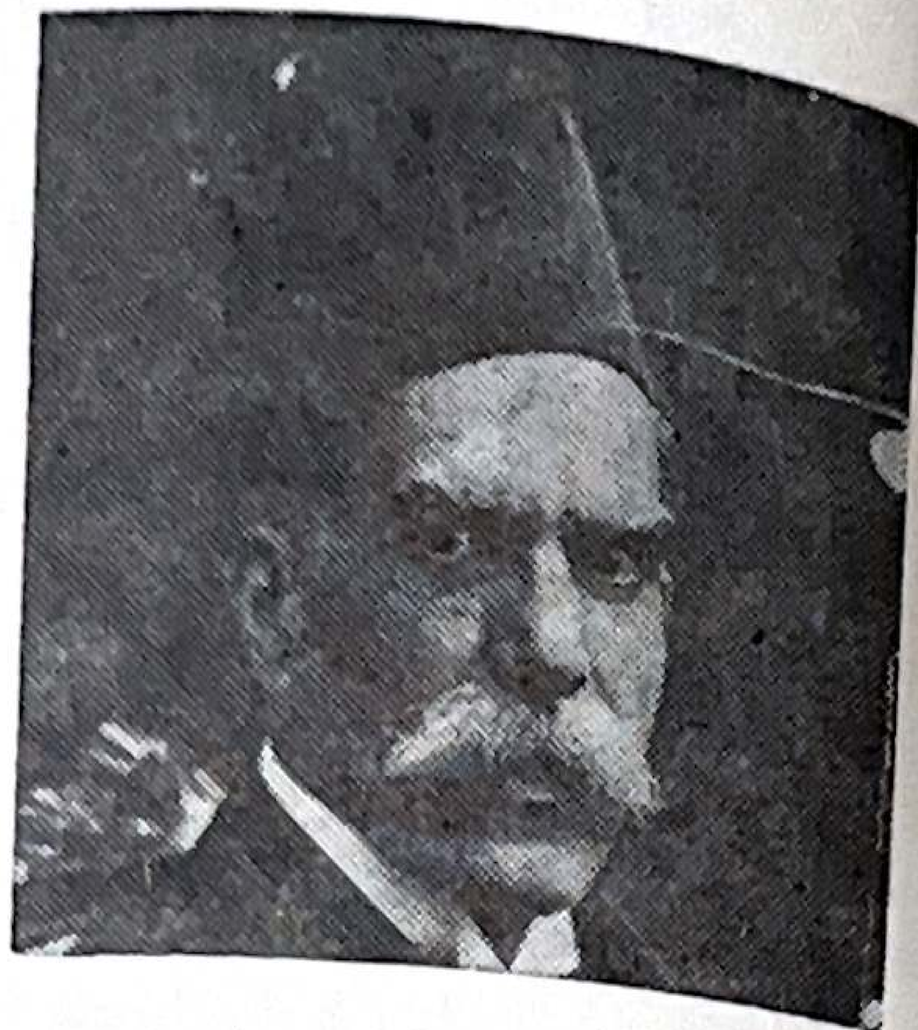
من كل هذه القرائن يتضح أن استقالة ملنر المفاجئة من الوزارة فى يناير ١٩٢١ وتعيين ونستون تشرشل خلفا له وزيرا للمستعمرات فى فبراير من نفس العام ترجع الى الخلاف حول تقرير لجنة ملنر ، وان كانت الحكومة البريطانية قد أخذت بعد ذلك فعلا بوجهة نظر ملنر فأجرت مفاوضات رسمية مع الوزارة المصرية (وهى مفاوضات عدلى ـ كيرزون) ثم بعد فشلها أعلنت تصريح ٢٨ فبراير الذى أنهى الحماية البريطانية على مصر ، وأعلن استقلال مصر بالتحفظات الأربعة المعروفة •

---

(١) Lloyd, Egypt Since Cromer, Vol. I, P. 29

(٢) احمد شفيق ، تمهيد الحوليات ، ص ٨٤٢ •

(٣) Loc. Cit., p. 37.



يوسف وهبه



عريان يوسف سعد



عبد اللطيف المكباتى



محمد على علوبه

الفصل التاسع : المفاوضات الرسمية ـ عدلى / كيرزون :

التمهيد للمفاوضات الرسمية ـ الخلاف بين سعد وعدلى على رياسة وفد المفاوضات الرسمية ـ تجدد الاضطرابات ـ قطع المفاوضات ـ استقالة وزاره عدلى ـ التمهيد لتاليفوزارة ثروت ـ نفى سعد زغلول واعضاء الوفد الى سيشل ـ محاولة اعادة الوحدة الي الوفد ـ الوفد يقرر تنظيم المقاومة السلبية (عدم التعاون والمقاطعة) .

الفصل التاسع

المفاوضات الرسمية : عدلى ــ كيرزون

التمهيد للمفاوضات الرسمية :

على أثر دراسة تقرير اللورد ملنر اتخذت الوزارةالبريطانية قرارا ابلغه المندوب السامى الى السلطان فؤاد يوم ٢٦ فبراير ١٩٢١ وهو اعتبار الحماية التى أعلنتها انجلترا على مصر علاقة غير مرضية ودعوة مصر الى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول اذا أمكن ، الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى •

وكانت نية السلطان فؤاد متجهة الى اختيار أحمد مظلوم لرياسة الوزارة بعد أن قدم توفيق نسيم استقالته فى ١٥ مارس سنة ١٩٢١ • بيد أن المواءمة بين تسيير دفة الحكم والدخول فى مفاوضات رسمية مع الانجليز ، اقتضت تعيين عدلى يكن ليرأس الحكومة بعد الجهد الذى قام به فى مباحثات سعد ــ ملنر ، للتوفيق بينهما وتذليل الكثير من الصعوبات•

بدأت الحكومة البريطانية فى التمهيد للمفاوضات الرسمية أبان المراحل الأخيرة ــ من المفاوضات بين سعد وملنر ــ وليس من شك فى أنها نصحت بتعيين عدلى يكن رئيسا للوزارة حتى يرأس المفاوضات الرسمية • ذلك انها قدرت الموقف المعتدل الذى وقفه عدلى اثناء مفاوضات الوفد مع لجنة

ملنر فرشحته لرئاسة المفاوضات الرسمية • كما رشحت سعدا أيضا وبعض أنصاره للاشتراك فى وفد المفاوضة حتى تضمن موافقة الأمة على النتائج التى ستسفر عنها هذه المفاوضات • فقد كانت الحكومة البريطانية حريصة على أن يتألف وفد المفاوضات الرسمية من « رجال متعاطفين مع السياسة التى نتبعها الآن » على نحو ماجاء فى برقية أيرل كيرزون الى لورد اللنبى •

وقد بدأ هذا الاتجاه من جانب الحكومة البريطانية منذ الأيام الأولى من مفاوضات سعد — ملنر (يونية ١٩٢٠) •

كما يتضح ذلك من البرقية التالية التى أرسلها لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية الى المارشال اللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر •

من ايرل كيرزون الى الفيلد مارشال فيكاونت اللنبى (القاهرة) (١)

رقم ٥٨٥
تلغرافيـــا
وزارة الخارجية فى ٣٠ يونية سنة ١٩٢٠

ان المحادثات بين البعثة وزغلول ورفاقه تتقدم بصورة ودية ، ولكن ببطء ، وواضح أن زغلول ورفاقه متلهفون على الوصول الى اتفاق (٢) ، ومستعدون لقبول وتأييد اتفاق لا يتعارض مع ابقاء أسس السـيطرة البريطانية على مصر اذا ما كانت صيغة هذا الاتفاق غير متعارضة بطريقة صارخة مع ما نادوا به وأقنعوا أصدقاءهم فى مصر أن يتوقعوه •

ان الاساس الذى نحاول بمقتضاه الوصول الى اتفاق هو معاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر كدولة ملكية دستورية ، وفى مقابل هذا الضمان تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى الاحتفاظ بقوة عسكرية فى أراضيها للدفاع عنها ، وفى اختيار عدد من الانجليز لشغل مناصب معينة فى الحكومة المصرية ، ليضمنوا — بوجه خاص — تنفيذ التزامات مصر الدولية كدفع الدين ، وتشغيل المحاكم المختلطة فى شكلها الجديد ، وحماية أرواح وممتلـكات الأجانب بواسطة بوليس كفء • وفيمـا عدا هـذه التحفظات فان ادارة البلاد وتعيين المسئولين سيكون فى يد الوزارة المصرية ، ولكن مصالح المسئولين البريطانيين الموجودين الان فى مصر ستكون موضع الحماية طبقا لنصوص خاصة •

والصعوبات التى تعترض طريق الوصول الى اتفاق على هـذه الأسس هى ما يلى :

---

(١) وثيقة رقم ٦٧ •
(٢) لم يكن سعد متلهفا على الوصول الا الى اتفاق ينص على الغـاء الحماية واستقلال مصر على نحو ما راينا سابقا •

١ ــ ان زغلول ورفاقه قد لا يشعرون فى النهاية أنهم قادرون على قبول هذه التحفظات التى لابد للبعثة أن تصر عليها ، لأنه مهما كانت العناية التى ستبذل فى صياغتها فانها فى الحقيقة ستشكل قيودا اساسية على «الاستقلال التام » وعلى العموم فان من المحتمل امكان التغلب على هذه الصعوبة .

٢ ــ انه حتى لو قبل زغلول ورفاقه هذه التحفظات فانهم قد لا يستطيعون الحصول على موافقة غالبية انصارهم عليها . وقد يضطر هؤلاء الانصار الى الانشقاق والانضمام الى الوطنيين (انصار الحزب الوطنى) ، وفى هذه الحالة فانه سيكون من المستحيل الحصول على مصادقة الجمعية الوطنية المصرية عليها . وبدون هذه الموافقة فان المعاهدة ستكون بلا قيمة من وجهة نظر السياسة البريطانية .

٣ ــ ان معاهدة التحالف المقترحة ستكون بين حكومة صاحب الجلالة والسلطان ، وعلى هذا فلابد من ادخال السلطان فى المفاوضات ، بمجرد أن نضمن موقف زغلول ورفاقه . وهذه نقطة حساسة ، لأن السلطان كان بطبيعة الحال يشك فى الأمر كله ، وربما ازداد سخطه نتيجة بعض المقالات كالمقالة التى ظهرت فى صحيفة « مورننج بوست » التى أشرت اليها فى برقيتك رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٧ يونيو . وقد يكون من المستحسن أن تطمئنه فى هذا الشأن . والواقع أنه لم يكن هناك أى اقتراح أثناء هذه المفاوضات يضع مركز السلطان أو وراثة عرشه موضع بحث . وبالاضـــافة الى ذلك فانه كان من الواضح تماما منذ البداية أن هذه المحادثات الجارية الآن محادثات طبيعتها البحث عما اذا كان من الممكن الوصول الى أى اتفـــاق مقبول مع الوطنيين المصريين . والوقت الآن يقترب ــ اذا ما سارت الأمور سيرا حسنا هنا ــ بحيث يصبح من الضرورى الانتقال من هذه المرحلة الى مرحلة مؤتمر يعين له مندوبون عن الحكومة المصرية بغـــرض

وضع مشروع معاهدة تعرض بعد ذلك على الجمعية الوطنية . ومثل هؤلاء المندوبين لابد أن يعينوا من قبل السلطان وبذلك يتزعم (الســــلطان) المفاوضات بالنيابة عن مصر . ومن الواضح أن عدلى الذى وقف موقفا معتدلا وكان له نفوذه المساعد الكبير ، ومعه زغلول وواحد أو اثنان من رفاقه يجب أن يكونوا أعضاء فى الوفد ولكن السلطان سيرغب على وجه التأكيد فى أن يكون معهم رجال آخرون يتمتعون بثقته الشخصية ، على ألا يكونوا ضمن « الوفد » ويبرز من بين هؤلاء اسم مظلوم باشا بطبيعة الحال ، وان كان هناك غيره أيضا .

والمهم فى الأمر أن يكونوا رجالا متعاطفين مع السياسة التى نتبعها الآن . وهناك نقط كثيرة خاصة بالتفصيلات يمكن الوصول الى اتفاق نهائى بشأنها اثناء وضع المشروع .

ومن المرغوب فيه أن تنتهز انت فرصة مبكرة لكى تثير الموضوع مع السلطان ، وتشرح الموقف الحاضر له ، وتزيل من ذهنه أى انطباع بأن هناك أية نية ــ أو أنه كانت هناك أية نية أبدا ــ لتسوية المسائل من وراء ظهره » [1] .

المفاوضات الرسمية ١٩٢١ :

صدر المرسوم بتأليف وزارة عدلى باشا فى ١٧ مارس ١٩٢١ وقد ورد فى برنامجها أنها ستجعل نصب عينيها فى المفاوضات الرسمية أن تصل الى

---

(١) اخطر سعد بفحوى هذه المذكرة فابدى استياءه الشديد الى درجة انه علق عليها بقوله : ... وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمـــر الســلطـــان بالاشتراك مع أى انسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان نفسه » مذكرات كامل سليم ، الاخبار عدد ٣١ مارس ١٩٦٩ . وقد أشيع فى القاهرة أن السلطان تميز غيظا من اتجاه مفاوضة الانجليز للوفد بدون أن يلتفت اليه فحسن له بعضهم السعى فى ايجاد حزب بالبلد ينادى بتوكيله وانابته ويقولون ايضا أن نسيم باشا تعهد للسلطان ببذل الجهد فى تحقيق هذه الغاية واخذ عبد الرحمن فهمى على عاتقه القضاء على هذه الدسيسة الجديدة » .
(المراسلات السرية ، صفحة ٢٣١) .

اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر • وأنها ستدعو الوفد المصرى الى الاشتراك فيها وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق وأن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية تضع دستورا يتفق مع المبادىء الدستورية الحديثة وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الأمة تمثيلا صحيحا •• ووعد بالعمل على رفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة على الصحف وبالامتناع عن احداث أى تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد • وقد أطلق على هذه الوزارة « وزارة الثقة » •

وأرسل عدلى باشا الى سعد باشا فى باريس برقية على الفور يدعوه فيها الى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية فجاءه الرد بأن سعدا قد اعتزم العودة الى مصر •

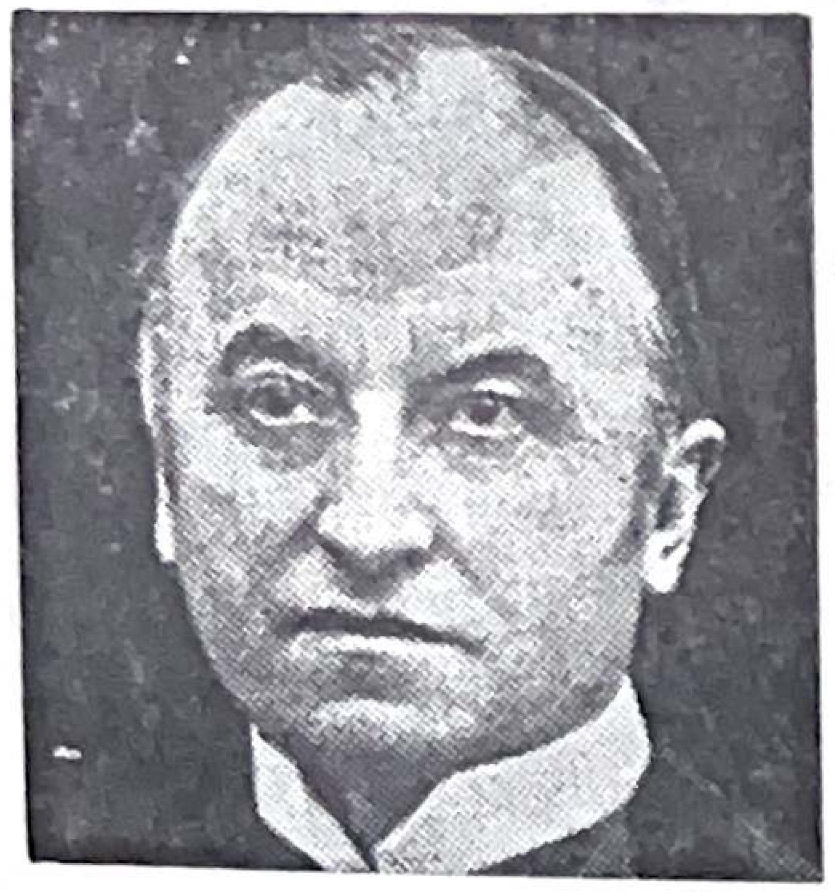
وقد غادر سعد باشا باريس فوصل الاسكندرية فى ٤ أبريل وقد ملك ناصية الموقف منذ وصوله الى شاطىء الاسكندرية اذ استقبل فى ذلك اليوم وفى اليوم الذى تلاه فى الطريق الى القاهرة وفى القاهرة استقبال الفاتحين على نحو لم تشهده البلاد من قبل مما دعا اللورد اللنبى الى القول فى برقية أرسلها الى اللورد كيرزون : « اننى أعتقد أن زغلولا الآن فى حالة من الزهو والترفع لا يبعد عليه معها أن يهم بضربة كضربة عرابى باشا » (١) •

وقد اشترط سعد باشا للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات الرسمية أن تكون الغاية منها الوصول الى الغاء الحماية والتمسك بالتحفظات التى أبدتها الامة على مشروع ملنر والغاء الأحكام العرفية وأن تكون للوفد أغلبية فى وفد المفاوضة وأن تكون له هو الرياسة • وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وبهذه الكيفية مرسوم سلطانى ، كما اشترط الغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول فى المفاوضات •

(١) أحمد شفيق ، تمهيد الحوليات .



عـدلى يكن



لورد كيرزون

ومضى السلطان فؤاد وعدلى يكن فى اجراءات تشكيل الوفد وان كان عدلى باشا قد أعلن أسفه لعدم اشتراك الوفد المصرى فى المفاوضات معللا ذلك بأن « الواقع أن امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه لا فى اختلاف معها بل الى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم وليس فيها ما ينافى الثقة بعمل الوزارة مادامت ترمى الى تحقيق ارادة الأمة » هذا الى أن القول الفصل فى النهاية سيكون للامة ممثلة فى جمعية وطنية .

رد سعد باشا على هذه الاجراءات بخطبة شـديدة فى حفلة أقيمت تكريما له فى شبرا وفيها كشف عن الخلاف الذى بدأ يتبلور بين الوفـد والوزارة حول رياسة وفد المفاوضات أتكون لعدلى بصفته رئيسا للحكومة أم لسعد بصفته رئيسا للوفد الموكل عن الأمة اذ قال « أن الاجراء الذى تزعمه الحكومة صحيح فى البلاد الدستورية (يقصد تولى رئيس الحكومة رئاسة هيئة المفاوضات) أما فى مصر فالوزارة لا ينتخبها الشعب بل معينة من طرف الحاكم ، من قبل عظمة السلطان ، بل بعبارة أصح من قبـل المندوب السامى وعظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم وسياسة مصر الخارجية بيد الدولة الحامية فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيسا لمـأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتهـا مع الحكومة الانجليزية ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجيــــة انجلترا حرا فى الكلام لأنه مدين له بمركزه . فاذا طلب سعد الرياسة فانما يطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها وهى قوة الأمة .. الخ وأضاف العبارة المشهورة « ان مفاوضا تعينه الحكومة المصرية لمفاوضة انجلترا يساوى جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ... » .

وعرض أمر الاشتراك فى المفاوضة على هيئة الوفد فرأت الأغلبية عدم الاشتراك فيها مع عدم محاربة الوزارة وصمم سعد باشا على رأيه وعلى اعلان عدم الثقة بالوزارة • فترتب على هذا أن تفجر الخلاف القديم بين أعضاء الوفد واتخذ لأول مرة صورة علنية فاستقال من الوفد (على باشا شعراوى [1] ــ محمد محمود باشا ــ حمد الباسل باشا • عبد اللطيف المكباتى بك • أحمد لطفى السيد بك • محمد على علوبة بك) وكتبوا الى سعد باشا يعترضون على عدم اكتراثه برأى أغلبية الأعضاء •

وقد نشر سعد باشا فى ٢٩ أبريل « بيانا الى الأمة » باعتبار هؤلاء الأعضاء منفصلين عن الوفد • ومنذ ذلك الحين أطلق عليهم « المنشقين » وقد انضم اليهم بعد ذلك عبد العزيز فهمى بك والدكتور حافظ عفيفى بك وعبد الخالق مدكور باشا • كما استقال جورج بك خياط وبذلك لم يبق مع سعد من أعضاء الوفد الا مصطفى النحاس بك والأستاذ واصف بطرس غالى وسينوت حنا بك والأستاذ ويصا واصف وعلى ماهر بك .

وفى اليوم نفسه قامت مظاهرة فى طنطا عقب صلاة الجمعة تهتف بسقوط عدلى يكن وتندد بالمنشقين عن الوفد فتدخل البوليس فى تفريقها، وكان ذلك مقدمة لمظاهرات أخرى كثيرة قامت فى الأقاليم نتيجة الخلاف بين الوفد والوزارة ، ثم اشتدت الأزمة بينهما وانقطع الأمل فى التوفيق بين المتخاصمين وأخذ كل فريق يسفه عمل الاخر ويحمله مسئولية الحالة الحاضرة . فأصدر رئيس الوزارة بيانا شرح فيه موقف الوزارة من الوفد •

---

(1) كان على شعراوى مع الوفد فى باريس ثم كان من اوائل العائدين الى مصر لاختلافه فى الراى مع سعد زغلول وبدا يبتعد عن العمل السياسى رغم محاولات لجنة الوفد المركزية ، هذا فى الوقت الذى دخلت فيه حرمه السيدة هدى شعراوى ميدان العمل السياسى والاجتماعى حتى اصبحت زعيمة النهضة النسائية فى مصر .

وفى ١٥ مايو ، صدر بلاغ من الحكومة ثم من السلطة العسكرية برفع الرقابة عن الصحف ولكن ذلك لم يفد فى تقريب مسافة الخلاف بين سعد باشا وعدلى باشا •

واستصدرت الوزارة مرسوما بتشكيل هيئة المفاوضين الرسميين برياسة عدلى باشا وعضوية حسين رشدى باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد شفيق باشا من الوزراء • وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين •

وحدث أن شيعت جنازة شاب كان قد قتل فى مظاهرة يوم ١٩ مايو بشارع خيرت وقد سار فى الجنازة سعد باشا وأعضاء الوفد الباقون على ولائهم له • وازدادت المظاهرات عنفا فى الاسكندرية واشتبك المتظاهرون مع بعض الأجانب وتبادل الفريقان اطلاق الرصاص واشعلت النار فى عدة منازل وهوجمت بعض المحال التجارية الأجنبية • كذلك قامت مظاهرة فى القاهرة فى جهة « لاظوغلى » طاردها فرسان الجيش المصرى •

وتبودلت الطلقات النارية من جديد بين الوطنيين والأجانب فتدخل جيش الاحتلال وتولى قومندان القوة البريطانية المرابطة فى الاسكندرية حكم المدينة وأصدر أمرا عسكريا بحظر التجول بين التاسعة مساء والرابعة صباحا • وأصدرت الحكومة بلاغا ثانيا عن حوادث الاسكندرية يبين عدد الخسائر وأصدر سعد باشا نداء الى الشعب بوقف المظاهرات اكتفاء بما أظهرته الأمة الى الان من شدة سخطها على الوزارة •

ووضحت خطة الانجليز فى تشويه الحركة الوطنية فى خطبة ألقاها المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات التى جاء فيها « ان أعمالنا فى مصر لم تنته • ولا أرى أن الوقت قد حان لسحب الجنود البريطانية منها • فقد يتخلص رعاع القاهرة والاسكندرية من الجالية الأوروبية فى الحال

ويقوضون الصرح العظيم والعمل الكبير الذى قضت دار الادارة البريطانيه أربعين عاما فى تشييده» •وقد احتج سعد باشا باسم الشعب المصرى على هذه الكلمة ، ببرقية أرسلها الى رئيس الحكومة البريطانية وكذلك احتج عدلى باشا عليها لدى المندوب السامى كما احتج عليها كبار رجال الدين •

وفى أول يوليو ــ سافر الوفد الرسمى برئاسة عدلى باشا الى لندن فوصلها فى ١١ يوليو ثم بدأت المفاوضات بينه وبين اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية وطالت على غير جدوى اذ تمسك عدلى باشا بالتحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر بل أعلن عزمه على تقديم تحفظات أخرى وظهرت الهوة واسعة بين ما يعرضه الانجليز وما يتمسك به عدلى باشا • وتخللت المفاوضات فترة عطلة بسبب فصل الأجازات فى انجلترا ، وبعد قليل نشرت جريدة المورننج بوست مقالا موقعا عليه من ١٩ عضوا من أعضاء البرلمان حملوا فيه على الوفد الرسمى وقالوا أنه لا يمثل المصريين وهكذا ظهر اتجاه الحكومة البريطانية الى عدم الرغبة فى عقد اتفاق مع مصر يمنحها استقلالها بل ان ما عرضه كيرزون فى المفاوضات بشأن بقاء القوات الانجليزية فى مصر ومركز « المندوب السامى البريطانى » وقد أصر كيرزون على أن يحتفظ ممثل انجلترا بهذا اللقب واختصاص المستشارين أو بحسب تسميته « المندوبين المالى والقضائى » والامتيازات الأجنبية وغيرها ، جاء أشد تصلبا وتعنتا من مشروع ملنر •

وفى اعتقادنا أن هذا التصلب من جانب الحكومة البريطانية انما جاء نتيجة (لوهم) خاطىء هو ثقتها فى (اعتدال) عدلى باشا وأملها فى أن تنال منه أقل مما عرضته على زغلول باشا من قبل ــ ولكن عدلى أثبت أنه لا يقل عن غيره وطنية وحرصا على استقلال بلاده ولمح له رئيس الوزارة البريطانية بأن أبعاد سعد وبعض رفاقه عن مصر قد يهدىء الأمور ويهىء الجو المناسب لاستئناف المفاوضة • رفض عدلى باشا الانسياق فى هذا الاتجاه معلنا أن أبعاد سعد ورفاقه قد يحدث اضطرابا عاما فى البلاد من

شأنه أن يعقد المسألة المصرية وأن الأحكم أن تعمل الحكومة الانجليزية على ارضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهيج أحد •

على أن الحكومة البريطانية ادعت أنها لا تستطيع أن تسلم مصر (المستقلة) لحفنة من الزعماء المعادين لبريطانيا يقودونها نحو الاضطراب ويعرضون مصالح انجلترا والأجانب فى مصر للخطر •

أما فى مصر فكانت الأحداث تجرى فى عنف : اذ كان سعد باشا قد دعا بعثة من أعضاء مجلس العموم (حزب العمال البريطانى) لزيارة مصر والنزول فى ضيافته وتأهب سعد وأعضاء البعثة (بعثة سوان) لزيارة مدينة طنطا فقررت الحكومة منع هذه الزيارة محافظة على النظام والامن العام على أنهم زاروا مع سعد باشا بور سعيد والمنصورة وأقيمت لهم حفلات كبيرة وألقيت الخطب طعنا فى عدلى ووزارته ، وأقام عمال السكة الحديدية الكهربائية بمصر الجديدة حفلة لتكريم الضيوف الانجليز من حزب العمال • خطب فيها سعد باشا فرد على أقوال بعض الانجليز المقيمين فى مصر ثم انتقد الحكومة لتصرفها مع ضيوفه من أعضاء البرلمان الانجليزى وأقامت لجنة الدفاع عن الحرية السياسية التى يرأسها الأمير عزيز حسن حفلة تكريم لهؤلاء النواب •

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٢١ ــ وصل سعد باشا الى أسيوط على ظهر باخرة نيلية حيث اعتزم زيارة بعض مديريات الوجه القبلى • فوقع هناك صدام كبير بين أنصاره وخصومه وجندت الحكومة كل قواتها لمنع سعد باشا من النزول الى البر • وقد أسفر هذا الصدام عن سقوط بعض القتلى والجرحى • ومنعت الادارة سعد من النزول بأسيوط ثم حدث صدام آخر فى جرجا فأصدرت الوزارة قرارا بمنع سعدباشا من زيارة مدن الوجه القبلى فعاد الى العاصمة بطريق النيل فوصلها فى ٣٠ أكتوبر • وقد وقعت

هذه الحادثة وأمثالها بينما كان الوفد الرسمى يتفاوض فى لندن وقد بدأ الموقف يتضح اذ أصر كيرزون على مشروعه وأخفق عدلى يكن وزملاؤه فى زحزحته وظهر أن المفاوضات موشكة على الفشل التام .

وجاء يوم ١٣ نوفمبر – عيد الجهاد الوطنى – فكان من مظاهر الانقسام ، اقامة احتفالين لذكرى هذا اليوم أحدهما أقامه سعد باشا فى سرادق كبير بالمنيرة ألقى فيه خطبة نارية ضد عدلى باشا ووزارته وتحدث عن رحلته فى الصعيد وعسف الادارة فى منعها وتدبيرها حوادث أسيوط وجرجا . والثانى أقامه الأعضاء المنفصلون فى فندق الكونتننتال وخطب فيه عبد العزيز فهمى بك وابراهيم الهلباوى بك وعلى المنزلاوى بك والشيخ محمد بخيت والاستاذ توفيق دياب والدكتور محمد حسين هيكل ومحمود باشا أبو حسين .

قطع المفاوضات الرسمية :

فى ١٩ نوفمبر تقابل عدلى باشا واللورد كيرزون ودام اجتماعهما ثلاث ساعة على أثره أعلن عدلى باشا لزملائه قطع المفاوضات وعزمه على العودة الى القاهرة ، وأذاع الوفد الرسمى البلاغ التالى :

« سلم اللورد كيرزون الى الوفد الرسمى المصرى مشروع معاهدة وضعته الوزارة البريطانية . وقد أجاب الوفد عليها بمذكرة صرح فيها بأن هذا المشروع لا يسمح بالوصول الى اتفاق » . على أن الوفد الرسمى المصرى قد سجل فى المناقشات الواردة بمحاضر الجلسات وفى المذكرات التى قدمها للمفاوضين البريطانيين وجهة النظر المصرية فى جميع الأمور المتعلقة بتنظيم وضع مصر وعلاقتها ببريطانيا والتى تبدأ من الحماية والعلاقات الخارجية والمسائل العسكرية واستخدام الموظفين الأجانب واعتزالهم وتعويضهم والادارة المالية والقضائية ثم السودان وقروض

الجزية وحماية الأقليات ولكنه لم يحول وجهة النظر المصرية الى نصوص يحتويها مشروع على غرار ما فعل الوفد المصرى فى المباحثات مع لجنة ملنر .

على أن قطع المفاوضات وعودة عدلى يكن لم تكن تعنى نهاية مشروع كيرزون فقد بنيت نصوصه على التفسير الانجليزى العملى للتحفظات المشهورة التى ستعلنها انجلترا فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ (١) .

والواقع أن فكرة التصريح قد راودت عدلى باشا أثناء المراحل الأخيرة من مفاوضاته مع كيرزون فقد قال له « وعلى أى حال فلست أرى مايمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل ، أى أن تصدر الحكومة البريطانية بيانا تعترف فيه للمصريين بما هى مستعدة للاعتراف به فى مشروع كيرزون أى الغاء الحماية واعلان مصر مملكة مستقلة ذات سيادة على أن تبقى المسائل الأخرى التى اختلف عليها الفريقان – وهى لب القضية الوطنية – لمفاوضات تالية بوصفها تحفظات تناقشها الدولتان فيما بعد .

ويبدو أن الفكرة ساورت اللنبى فى الوقت نفسه فألح فى تنفيذها على حكومته – على نحو ما سنرى – باعتبارها المخرج الوحيد من الأزمة بعد فشل المفاوضات واستقالة الوزارة ، ولم تمانع الحكومة البريطانية فى ذلك ولكنها اشترطت لالغاء الحماية وللاعتراف للمصريين بالاستقلال ، أن تأخذ منهم ضمانات كافية لحماية المصالح الامبراطورية فى بلادهم .

---

(١) شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ١٠١ .

ولكن اللنبى كان يرى أن مصالح الامبراطورية لا تحميها ضمانات من المصريين ولكن تحميها قوة الامبراطورية نفسها .

وفى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٢١ غادر الوفد الرسمى لندن .

وفى ٣ ديسمبر ١٩٢١ وقبل وصول عدلى باشا الى الاسكندرية عائدا من مهمته سلم اللورد اللنبى تبليغا الى السلطان متضمنا آراء الحكومة الانجليزية وأسفها لعدم قبول الوفد الرسمى مشروع المعاهدة ثم شرح موقف الحكومة البريطانية من المفاوضات . وقد أثار هذا التبليغ استياء عاما فى البلاد لما تضمنه من تأكيد الاحتلال والسيطرة البريطانية والتمسك بأن ما عرضه الانجليز فى المفاوضات كان شروطا سخية وأن المصريين ينبغى أن يسلموا بوحدة مصالحهم مع مصالح الامبراطورية البريطانية .

وعاد عدلى يكن الى مصر وقدم تقريرا الى السلطان عن المفاوضات ابان فيه مراحلها وأوضح استحالة قبول مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزون ، وعندئذ وجه سعد باشا نداء الى الامة دعا فيه الى مواصلة الجهاد وحمل حملة قوية على التبليغ البريطانى وختم نداءه بقوله « فلنثق اذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملؤها الاستبشار وشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام » .

واستقال عدلى باشا من رياسة الوزارة يوم ٨ ديسمبر ولكن السلطان أرجأ البت فيها .

وفى ١٤ ديسمبر — نشر النداء الذى أصدرته احدى الجمعيات التى سمت نفسها جمعية مصر المستقلة وقد وقعه عن مجلس الادارة حسن باشا عبد الرازق وعباس باشا الدرملى والدكتور حافظ عفيفى ووهيب دوس واسماعيل زهدى ومحمد كامل البندارى وصليب سامى وغيرهم . وهو مثل من الاحتجاجات الكثيرة التى رفعها الأفراد والهيئات احتجاجا على

مشروع اللورد كيرزون كما احتج مجلس نقابة المحامين على المشروع واعتبره تعديا على استقلال البلاد .

التمهيد لتأليف وزارة ثروت :

بعث اللورد اللنبى يوم ١٥ ديسمبر الى وزارة الخارجية البريطانية تقريرا عن الحالة فى مصر أشار فيه الى امكان تأليف الوزارة برياسة ثروت باشا اذا قبلت الشروط التى تقدم بها .

ووافق يوم ١٨ ديسمبر ذكرى اعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ ، فانتهز الناس هذه الفرصة وأرسلوا احتجاجاتهم الى المراجع العليا فى انجلترا . وقد اشترك فى ذلك الهيئات النيابية والهيئات الدينية وأضربت المدارس جميعها وقامت المظاهرات فى القاهرة وغيرها من المدن الهامة فى مصر .

وأرسل سعد باشا دعوة الى نحو أربعمائة من النواب والأعيان وممثلى الهيئات والطوائف الى اجتماع يعقد بنادى (سيروس) بعد ظهر يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر للنظر فى الحالة القائمة وتتذاك . ولكن قلم المطبوعات أذاع بلاغا رسميا بمنع الاجتماع فاحتج سعد باشا على هذا المنع .

وفى يوم ٢٠ ديسمبر ، أرسل اللورد اللنبى الى اللورد كيرزون برقية قال فيها « لم يستطع ثروت باشا الى الان أن يجمع وزارة على الرغم من الموافقة على برنامجه . ولست أستعجله بلا داع وأنا أبذل كل ما فى استطاعتى لاقناع أعضاء من حزب عدلى باشا بالانضمام الى الحكومة المقترحة لانى أشعر بأن هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم الان واذ ذاك يكون زغلول باشا هو الوحيد الذى يربح مما يكون بمثابة تسليم من جانبه (جانب الحزب) وانى على استعداد لاتخاذ ما يلزم فيما يتعلق بزغلول باشا اذ أثار متاعب . أما اذا لم يحتج فانى أكون قد بلغت

غايتى . واذا تبين أنه من الضرورى أبعاده فانى أرجو أن أتمكن من عمل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الأملاك البريطانية فيما وراء البحار ، اذ أنه لا ينبغى أن يسمح له بالذهاب الى أى مكان فى أوروبا » .

وفى يوم ٢١ ديسمبر وقع حادث اغتيال لأحد الجنود البريطانيين فى أحد شوارع القاهرة فأرسل اللورد اللنبى برقية الى لندن جاء فيها « نشر زغلول فى الصحف احتجاجا على أمرى بمنع اجتماعه يوم الجمعة . ووصف الأمر بأنه أول قسط من السياسة البريطانية الجديدة وناشد المصريين أن يظهروا بمثل هذا المظهر . وكانت القاهرة أمس مسرحا للاضطرابات بمناسبة عودة الأستاذ مكرم عبيد (وكيل [١] سعد زغلول) من لندن وقابله زغلول فى المحطة وهتفت له الجماهير المصطفة على الطرقات . وسمعت نداءات معادية للبريطانيين . وفى المساء ضرب جنديان بريطانيان بالرصاص فى الحى الجنوبى من القاهرة فمات أحدهما وجرح الثانى وفر القتلة . وانى مصدر اليوم أمرا تحت الأحكام العسكرية بمنع زغلول من كل اشتراك فى السياسة وسأحذر جرائده من التهييج . وقد أصدرت أمرا الى كبار أنصاره (عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندى وجعفر فخرى بك ووليم مكرم عبيد أفندى) أن يلزموا بيوتهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الاعمال السياسية » .

ثم وجه البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية انذارا بالمعنى المتقدم الى سعد باشا فرد سعد باشا بالخطاب التالى : « أتشرف باخباركم انى استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أمر جناب الفيلد مارشال اللنبى بمنعى من الاشتغال بالسياسة والزامى بالسفر

---

(١) مندوب سعد زغلول والوفد فى لندن لمراقبة سير مفاوضات عدلى — كيرزون .

الى عزبتى بلا تأخير للقيام بها تحت مراقبة المدير . وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوتى اذ ليس هناك ما يبرره . وبما انى موكل من قبل الامة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس .

لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى . وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات فانا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام » .

سعد زغلول

رئيس الوفد المصرى

وكذلك رد معظم الأعضاء الذين صدر لهم الأمر بملازمة منازلهم وعدم اشتغالهم بالسياسة ردا موحدا هو نفس الرد الذى أرسله سعد باشا أما الاستاذ أمين عز العرب فقد قبل السفر الى عزبة والده بالسنطة وكذلك حددت اقامة صادق حنين بك بمنزله بالزيتون كما حددت اقامة جعفر فخرى بك بمنزله بالاسكندرية .

نفى سعد زغلول وأعضاء الوفد :

وأرسل المركيز كيرزون البرقية الاتية الى الفيكونت اللنبى يخوله فيها سلطة أبعاد سعد زغلول الى احدى المستعمرات البريطانية[١] .

« ليس ثمة اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على ابعاد زغلولا وأنصاره الى سيلان فى أول فرصة كما اقترحت فى تلغرافك المؤرخ

---

(١) احمد شفيق ، تمهيد الحوليات .

٢٣ ديسمبر • والتعليمات مرسلة الى حاكم سيلان طبقا لذلك ولكن اذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية ، فان فى الوسع ارسالهم الى « سيشل » ومعلوم لدينا أن الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره فى سيشل • وينبغى الابراق الى حاكم سيشل مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ الابحار من السويس وعن عدد الاشخاص المقترح ابعادهم » •

وفى صباح يوم ٢٣ ديسمبر كانت السلطة العسكرية أوفدت سرية من الجنود الانجليز تحت قيادة ضابطين لمحاصرة بيت الأمة وصعد ضابط الى غرفة نوم سعد زغلول •• وأبلغه الاستعداد لمغادرة الدار وقد أظهرت السيدة أم المصريين رغبتها الشديدة فى مصاحبة زوجها فعارض الضابط البريطانى فى ذلك فلجأت عصمتها الى محافظة القاهرة مكررة رجاءها ولكن المحافظة لم تجبها الى طلبها • وكانت سيارة صغيرة من سيارات الصليب الأحمر معدة أمام باب المنزل فركبها سعد وحملته الى حيث لايدرى وانتشر الناس فى الشوارع مضطربين يملأ نفوسهم الأسى ، وما لبثت المظاهرات العنيفة أن تفجرت واستخدمت السلطة البريطانية القوة فى قمعها •

وفى نفس اليوم – بعث اللورد اللنبى بالبرقية التالية الى لندن – ألقى القبض على « سينوت ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وفتح الله بركات وعاطف بركات اذ أنهم أبوا أن يطيعوا تعليماتى • وسيذهبون على الفور الى السويس • وقد أحدث هذا العمل هرجا عظيما وظلت حالة القاهرة مضطربة أثناء النهار وارتكب الرعاع أعمالا عنيفة وتخريبا • لا يمكن أن يقال الان أن الاضطراب عظيم وان كان عاما • وقد اضطر الجنود الى اطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر » •

وأصدر الجنرال اللنبى أمرا عسكريا يوجب على البنوك والأفراد الامتناع عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو باسم الوفد أو أحد أعضائه الا باذن كتابى منه •

ثم قبل السلطان استقالة عدلى باشا التى كان قد تقدم بها فى ٨ ديسمبر بعد أن أصر عدلى باشا على استعجال قبول استقالته كى لايتحمل مسئولية اعتقال سعد زغلول ، وقد أصدر الماريشال اللنبى اعلانا بالترخيص لوكلاء الوزارات بالقيام بأعمال الوزراء وتولى سلطاتهم فى المسائل الادارية •

محاولة عودة الوحدة الى الوفد :

وفى الاسبوع الاخير من ديسمبر دعا المرحوم أمين بك الرافعى فى جريدة الاخبار الى توحيد الصفوف نتيجة لاعتقال سعد • وقد أرسل الوفد المصرى وهيئة كبار العلماء والسكرتير العام للحزب الديمقراطى وبعض المحامين احتجاجات على اعتقال سعد زغلول وبذلت مساعى لعودة الاعضاء المنشقين الى حظيرة الوفد وهم (محمد محمود • عبد العزيز فهمى • حمد الباسل • أحمد لطفى السيد • حافظ عفيفى • عبد اللطيف المكباتى • محمد على علوبة • جورج خياط) • فانضموا الى الوفد الذين ظلوا مع سعد ولم يعتقلوا وهم (واصف بطرس غالى وويصا واصف وعلى ماهر) •

وتجددت المظاهرات فى القاهرة وكان أكثرها فى أحياء الدراسة والصاغة والدرب الاحمر وعابدين • ووقعت بعض أعمال التخريب وأقفلت المحال التجارية والمصانع فى أنحاء المدينة • وقرر الموظفون الاضراب وقبض على المئات من المتظاهرين •

وكان من أظهر الاحتجاجات ما كتبه مستشارو محكمة الاستئناف الأهلية ورفعوه الى السلطان مظهرين استياءهم من خيبة الامل فى تحقيق ما يتمنوه من استقلال البلاد واظهار أسفهم لما يتخذ من العنف

وسفك الدماء بلا مسوغ شرعى وكذلك احتجت نقابة المحامين على سياسة الضغط والشدة التى اتبعت فى الحوادث الأخيرة .

وبعث اللورد اللنبى بتقرير عن الحالة الى لندن قال فيه : « المدارس جميعها مضربة ، وقد أعلن موظفوا الحكومة أنهم سيضربون أيضا ثلاثة أيام . بلغ عدد القتلى من المصريين فى القاهرة أحد عشر قتيلا . وقتل الرعاع فى ٢٣ ديسمبر أوربيا واعتدى على سيدة انجليزية تركب سيارة مفتوحة اذ قذفها الرعاع بالحجارة وهذه أول مرة يعتدى فيها على امرأة فى السنوات الثلاث الماضية . جملة المقبوض عليهم الى اليوم ١٨٦ فى القاهرة ، ٣٨٩ فى الاسكندرية . وفى بور سعيد قامت مظاهرة مسلحة تعرض لها الجنود فقتلوا مصريا واحدا وجرحوا ثلاثة . وفى السويس تسلم الجيش المدينة وقامت مظاهرة قتل فيها مصرى واحد وجرح ثلاثة » .

وفى الساعة الحادية عشرة مساء يوم ٢٩ ديسمبر قامت سيارة تقل سعد باشا ورفاقه الخمسة من المعسكر الذى يقيمون به فى السويس الى الناقلات الحربية التى أقلتهم الى عدن (وفى مارس نقلوا الى سيشل وظلوا منفيين بها الا أن سعد باشا نقل الى جبل طارق مراعاة لصحته فغادر الجزيرة فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

وعمل الوفد على دعم صفوفه فضم الى عضويته يوم ٣ يناير ١٩٢٢ كلا من (على الشمسى . علوى الجزار . مراد الشريعى . مرقص حنا . عبد القادر الجمال) ، ولكن ما لبث أن قدم عبدالعزيز فهمى وزملاؤه الذين كانوا قد عادوا الى صفوف الوفد على أثر اعتقال سعد ، استقالتهم وهم لطفى السيد . محمد محمود . محمد على علوبة . عبد اللطيف المكباتى . وحافظ عفيفى . وقيل أن انفصالهم يرجع الى وقوع خلاف على اختيار الأعضاء الجدد الذين ضمهم الوفد اليه .

وكان أن اجتمعت الجمعية العمومية للاطباء المصريين وقررت تأليف لجنة سياسية تكون مهمتها تتبع التطورات السياسية والعمل على أن تأخذ المقاطعة شكلا جديا .

واجتمعت السيدات المصريات فى جلسة فوق العادة واتخذن عدة قرارات من بينها اعلان المقاطعة للبضائع الانجليزية . والمطالبة بالغاء الحماية والأحكام العرفية . وعودة سعد زغلول باشا وزملائه من منفاهم. كما اجتمع المحامون الأهليون وقرروا الاضراب عن العمل سبعة أيام ..

وقد أصدر الوفد قرارا بتنظيم المقاومة السلبية وهى على نوعين :

١ ــ عدم التعاون .

٢ــ المقاطعة .

واعتقلت السلطة العسكرية الأعضاء الذين وقعوا قرار المقاومة وهم حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس حنا . علوى الجزار . مراد الشريعى . واصف بطرس غالى وأودعتهم ثكنات قصر النيل كما عطلت الصحف التىنشرت هذا القرار وهى (الأخبار المحروسة . النظام . الأمة . والمقطم) ثم عادت فأذنت لها بالظهور .

وعلى الفور تألفت هيئة وفد جديدة من كل من المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . الشيخ مصطفى القاياتى . سلامة بك ميخائيل . فخرى بك عبد النور . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى وأصدروا نداء الى الامة بالاستمرار فى الجهاد ، فما كان من السلطة العسكرية الا أن اضطرت للافراج عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا الى زملائهم الجدد .

وحدث فى يوم ٢٧ يناير أن قبض البوليس على أعضاء جماعة من الطلبة اتهموا بتدبير اعتداء على عبد الخالق ثروت باشا ، وقد عثر فى منازلهم بجهة جنينة تاميش (١) على قنابل ومسدسات .

وفى هذه الأثناء كان عبد الخالق ثروت يعمل لتشكيل وزارة جديدة مؤيدا من المندوب السامى ، وفى ١٢ يناير بعث اللورد اللنبى الى وزير خارجية انجلترا عن احتمال تأليف وزارة ثروت باشا ومن يرشحهم أعضاء فى وزارته وقال اللورد أن ثروت نجح فى اكتساب أرشد العناصر فى مصر الى صفه .

واقترح اللورد توجيه كتاب الى السلطان يرمى فيه الى ازالة سوء التفاهم فيمايتعلق بالتبليغ الذى قدم الى السلطان فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ ويؤكد حسن نية الحكومة البريطانية (٢) ويعد فى هذا الكتاب بالغاء الحماية استبقاء لحسن نية العناصر السياسية فى مصر التى سلكت خطة شريفة وأعارت انجلترا معونتها فى أوقات الشدة ، وبلغ ضيق اللنبى بالموقف أن صرح فى ختام برقيته الى وزير خارجيته بقوله « ان الأمر لابد أن ينتهى اما الى ضم بلاد عنيفة العداء لنا واما الى التسليم التام من جانبنا » .

ولكن الحكومة البريطانية لم يستبد بها اليأس ، فلا هى مستعدة لضم مصر الى حظيرة الامبراطورية ، ولا هى مستعدة للتسليم بمطالبها فى الحرية والاستقلال .

ومضى ثروت باشا فى اتصالاته لتشكيل وزارة جديدة وكان هدفه الأساسى أن يكسب لبلاده شروطا معينة يحدد بها موقف السياسة

---

(١) بحى السيدة زينب بالقاهرة .
(٢) أنظر فيما سبق صفحة ٥٠٤ .

البريطانية من القضية الوطنية تحديدا صريحا . وهذه الشروط التى وضعها ثروت باشا لقبول الوزارة هى :

١ ــ عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به .

٢ ــ تصريح الحكومة البريطانية بادىء ذى بدء بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر .

٣ ــ اعادة وزارة الخارجية والتمثيل الخارجى بسفراء وقناصل .

٤ ــ انشاء برلمان تكون له السلطة العامة وتكون الحكومة مسئولة أمامه .

٥ ــ اطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الدولة .

٦ ــ لايكون للمستشارين الانجليز فى الوزارات الا رأى استشارى ، والغاء حق المستشار المالى فى حضور جلسات مجلس الوزراء .

٧ ــ حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية .

٨ ــ استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين .

٩ ــ رفع الاحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة فى الافراج عن المعتقلين واعادة المبعدين .

١٠ ــ الدخول فى مفاوضات جديدة (بعد تشكيل البرلمان) مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان ويكون له القول الفصل فى نتيجة المفاوضات .

١١ ــ يكون قبول هذه الشروط بمقتضى وثائق مكتوبة من الحروف الانجليزية[١] .

وسافر اللورد اللنبى الى لندن يوم ٣ فبراير يصحبه البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية والسير شلدن أيموس مستشار وزارة الحقانية لاقتناعهم جميعا بأن الشروط التى تقدم بها ثروت باشا لتولى الوزارة هى أقل ترضية ممكنة للامة المصرية فى ثورتها على الاحتلال وعلى الحماية .

وفى لندن قابلوا المستر لويد جورج رئيس الوزارة واللورد كيرزون وزير الخارجية وانتهت مباحثاتهم الى قبول شروط ثروت باشا واعلان التصريح المعروف بتصريح « ٢٨ فبراير » .

وعاد اللورد اللنبى الى القاهرة يحمل تصريح ٢٨ فبراير وهو يتضمن اعلان الحكومة البريطانية انهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، والغاء الأحكام العرفية بمجرد اصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات ثم الاحتفاظ بالمسائل الأربع الآتية لمفاوضات تالية وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ما هى عليه الى أن يتم بشأنها اتفاق بين مصر وبريطانيا وهى :

١ ــ تأمين المواصلات للامبراطورية البريطانية .

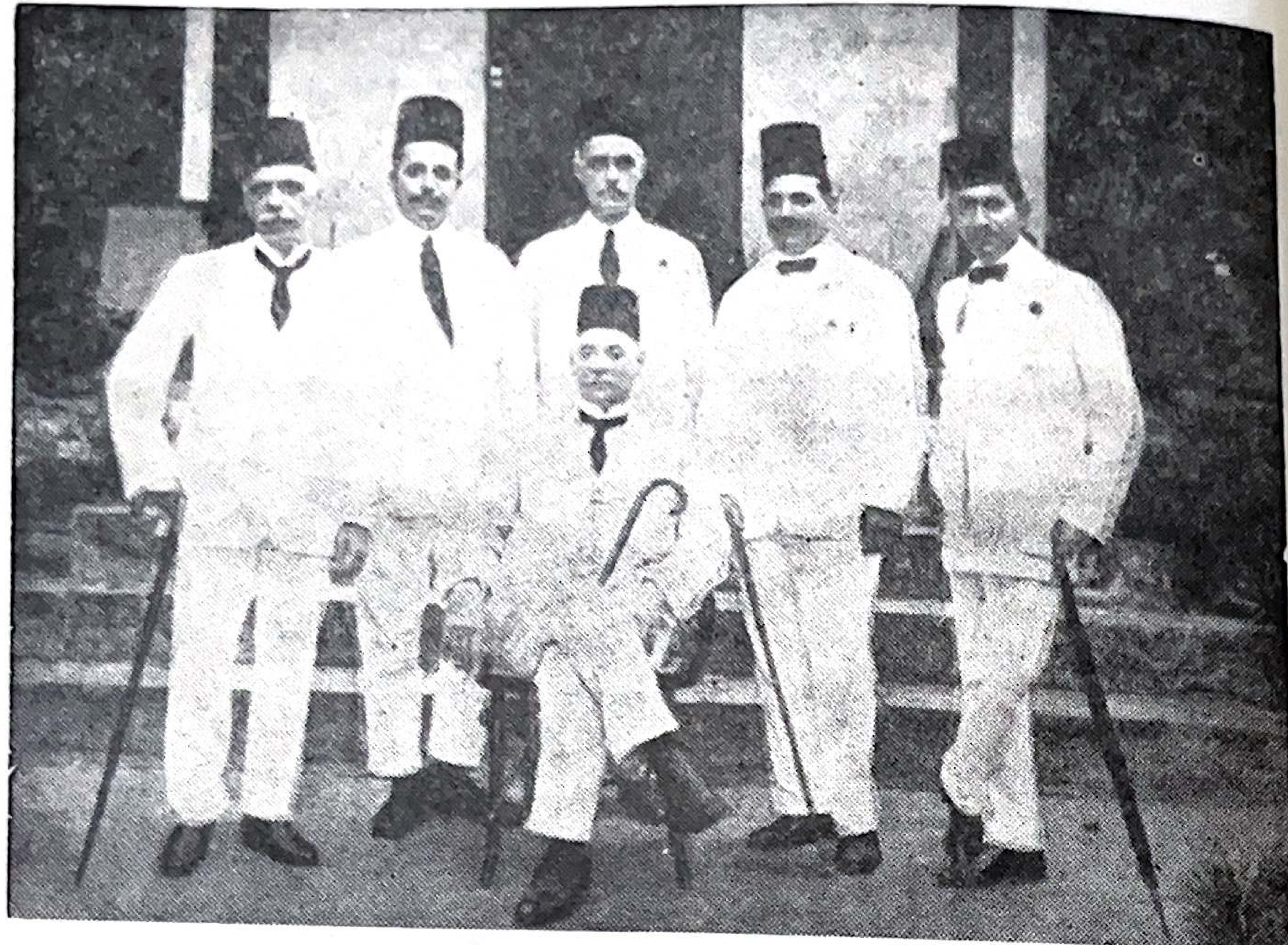
٢ ــ الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

٣ ــ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

٤ ــ السودان .

وشن الوفد برئاسة سعد زغلول حملة شعواء على تصريح ٢٨ فبراير وزاد الحالة سوءا انه صدر فى فترة ابعاد سعد ورفاقه فى المنفى .

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، جزء أول صفحة ــ ٤١ .



سعد زغلول ورفاقه فى جزيرة سيشل



عبد الخالق ثروت



اسماعيل صدقى

الفصل العاشر

التمهيد للحكم الوطنى
أسرار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢
دستور ١٩٢٣ — وزارة الشعب

اسرار تصريح ٢٨ فبراير :

يرى الفيلد مارشال فيكونت ويفل [١] : فى كتابه « اللنبى فى مصر » أن هذا التصريح يعتبر علامة مميزة فى تاريخ العلاقة بين مصر وبريطانيا وأنه مساهمة أصيلة للورد اللنبى فى التاريخ السياسى المعاصر . وقد أتيحت للماريشال ويفل فرصة الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية البريطانية .

فكتب يقول « فى عام ١٩٢١ أنذر اللنبى الحكومة البريطانية — أكثر من مرة — بأن تعد نفسها لفشل المفاوضات مع عدلى وأن تعد سياستها المترتبة على ذلك، ولم يخف وجهة نظره بأن هذه السياسة يجب أن تتضمن الغاء الحماية . وهكذا نجده بعد عامين من الاخذ والرد فى وضع غير عملى ، بلا وزارة فى مصر ووقف شامل لدولاب العمل . وقد انتهى التعاون مع المصريين الذى كان يقوم عليه الحكم البريطانى منذ أيام اللوردكرومر . فقرر اللنبى أنه قد حان الوقت أن يجبر الحكومة على الاعتراف بحقيقة الموقف .

---

(١) Wavell, Allenby in Egypt, p. 69. ، عمل ويفل فى الشرق الاوسط وفى مصر اثناء وجود اللنبى قائدا عاما للقوات البريطانية فى الحرب العالمية الاولى . كما شغل بعد ذلك منصبا عسكريا هاما اثناء معركة العلمين . ثم نائبا للملك فى الهند .

وفى أثناء الاسبوعين (الاخيرين من ديسمبر ١٩٢١ والاول من يناير ١٩٢٢) أوضح بواسطة أحد رجاله الشروط التى بها يمكن لجماعة المعتدلين تحت زعامة عدلى وثروت تأليف وزارة (وفى ١٢ يناير تم الاتفاق على الصيغة وقدم ثروت ثبتا (كشفا) مرضيا بالوزراء الذين آنس فيهم الاستعداد لتقلد الوزارة على أساسها . وأصبح اللنبى فى وضع يسمح له بالابراق لوزارة الخارجية بالحل وطلب الموافقة عليه .

وباختصار كان الفرق بين رأى اللنبى ورأى حكومة جلالة الملك كالآتى :

كانت الحكومة مستعدة « بعد موافقة البرلمان » لالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر على أن يتعهد المصريون برعاية بعض المصالح والحقوق البريطانية التى أهمها : حراسة طرق المواصلات البريطانية ، وحماية الأجانب فى مصر ، ومركز بريطانيا فى السودان ، وقد رفض المصريون ذلك . واقترح اللنبى أن تلغى الحكومة الانجليزية الحماية على مصر وتمنحها الاستقلال بعد ذلك وفى نفس الوقت تعلن حقها فى استعادة حريتها فى العمل اذا استلزمت مصلحتها فى مسائل خاصة عرفت فيما بعد « بالتحفظات » حتى يحين الوقت الذى يتم فيه وضع اتفاقية ودية لهذه المسائل .

وقررت الحكومة أنه من المستحيل أن تتخلى عن وضعها فى مصر بالغاء الحماية حتى يكون لديها الضمانات الكافية لمصالحها الخاصة .

وكان رأى اللنبى أن بقاء الانجليز فى مصر لا يعتمد على وجود حماية ضعيفة (مهتزة) غير واضحة ولكن على قوتهم فى البحر الابيض المتوسط وحامياتهم فى الدلتا . « فذلك هو الذى يكون الضمان الحقيقى لنا » .

وطالما أعلنا ذلك « كجانب أقوى » كان فيه ضمان لحفظ حقنا فى المسائل المهمة التى تمكننا من استعادة التعاون مع مصر .

وقد طلب اللنبى فى برقيته الى الوزارة الخارجية ردا سريعا ، مما أدى الى اتهامه بالتهجم كما لو كان يصوب مسدسه الى رأس الحكومة أو تقديم انذار نهائى بطريقة عسكرية خشنة .. والحقيقة أن اللنبى كان يعلم أنه ليس لديه وقت ليضيعه . وكان يعلم تقلب الساسة المصريين . والحل الذى كان يحث الحكومة على الأخذ به لم يكن جديدا وانما كان قد سبق تقديمه مرات عديدة . وانه كان يرى من الضرورى تنفيذه دون تأخير .

وفى نفس الوقت الذى أرسل فيه برقيته الرسمية لوزارة الخارجية بعث ببرقية خاصة الى وزير الخارجية «اللورد كيرزون» يحثه على مساندته وقد رد كيرزون بأنه سيبذل أقصى جهده لاستصدار قرار سريع من مجلس الوزراء وأنه يأمل أن يكون ذلك القرار مرضيا . وبالفعل أيد كيرزون بشدة اقتراح اللنبى لدى مجلس الوزراء . ولكنه لم يلبث أن ضعف أمام المعارضة كعهده فى مناسبات أخرى .

وفى ١٨ يناير وصلت برقية الى اللنبى تفيد أن مجلس الوزراء لم يستجب لاقتراحه ويطلب ارسال اثنين من مستشاريه « السير جلبرت كلايتون والمستر ايموس » . لتوضيح وجهة نظره .

ولم يكن مثل هذا الاقتراح لينال موافقة اللنبى بالمرة . فرد فورا بأن مستشاريه كانوا على رضاء تام بالحل الذى عرضه . وفى ارسالهم ضياع للوقت لا طائل منه .. وأن أحد رجاله « مستر سلبى » Mr. Selby سيذهب الى انجلترا قريبا وفى استطاعته أن يعطى أى تفسير توضيحى مطلوب ....

وفى برقيــة شخصية الى « كيرزون » كرر اللنبى طلبــاته وأوضح خطورة التأخير وختم البرقية بتقديم استقالته اذا لم يؤخذ بنصيحته .

واذا أخذ على اللنبى طريقة تقديم استقالته فان ذلك يرجع الى أنه قدمها ضمن برقية شخصية لكيرزون وليست استقالة رسمية . وكان غرضه أن يشد من أزر وزير الخارجية فى موقفه أمام مجلس الوزراء وقــد أبرق كيرزون الى لورد اللنبى أنه كان يؤيده أمام المجلس ولكن دون تقــديم الاستقالة وكان اللنبى يرى أنه يوضع استقالته بين يدى كيرزون انما كان يعطيه سلاحا آخر فى تأييده أمام مجلس الوزراء .

ومثل هذه البرقيات الشخصية لم يكن من المألوف أن تعرض عــلى جميع أعضــاء المجلس كمــا هو الحال فى البرقيــات الرسمية ، ولــكن برقية اللنبى هذه تم تداولها دون الاشارة الى برقية كيرزون الشخصية الى اللنبى .. ومن ثم اعتبرت استقالته فى نظر بعض الوزراء الذين لم يكونوا على علم بالظروف كمحاولة « لفرملة عربة الوزارة » .

وفى ٢٤ يناير أبرقت وزارة الخارجية الى اللنبى بصيغة بديلــة وصفها كيرزون فيما بعد بأنها « قنطرة » أقامها من أجل اللنبى بعــد كل عناء .. وعلى كل حال فقد كان الاساس هو نفس الاقتراح « أن يقبل المصريون شروطنا أولا ، وأن ترفع الحماية بعد ذلك » وفى الخــامس والعشرين أجاب اللنبى بأنه كان مستعدا أن ينفذ السياسة المقترحة من الحكومة ولكنه واثق من أنه لا يوجد وزير مصرى يمكنه أن يؤلف الوزارة على أساسها .

وهنا قدم اللنبى استقالته رسميا أما المستشارون البريطــانيون الاساسيون الاربعة لدى الحكومة المصرية (وهم الذين وضــع اللنبى

مقترحاته متفقا مع رأيهم) فقد أخطروا وزارة الخارجية أن استقــالة اللنبى تشملهم أيضا .

وفى ٢٨ يناير (وبعد اجتماع آخر لمجلس الوزراء) أرسلت برقيــة مطولة شديدة اللهجة الى لورد اللنبى تتهمه بأنه فجأة وبدون سابق انذار عكس السياسة التى قررها مجلس الوزراء بعد استشارته ، والتى كانت الى حد كبير نتيجة رأيه ، كمــا اتهمه بتضليل المجلس فيما يتعلق بعــدم امكان تأليف وزارة مصرية تنفذ هذه السياسة ، وبأنه يقدم الآن انذارا نهائيا للحكومة ويطلب منهــا ردا فوريا دون مناقشة . وتختتم البرقية بطلب قدوم اللنبى الى انجلترا بصحبة ايموس وكلايتون من مستشاريه الكبار » للمباحثة وكانت أغلبية الوزارة فى الواقع تــرى استبدال اللنبى ومستشاريه بغيرهم وكان الغرض من البرقية تهيئة الجو للتبريرات اللاحقة .

وفى الحقيقة كانت البرقية تجافى الواقع ويمكن بسهولة نفى ما بهــا من اتهامات وقــد أتاحت للورد اللنبى موقفا قويا للرد .. ومع ذلك لم يرسل اللنبى برد سريع وانما كلف أحد رجاله القديرين باعداد (مذكرة) تفند كل اتهامات وزارة الخارجية .. وكانت هذه « المذكرة » تحفة فنية من جهة الموضوع والصياغة مما أوقع وزارة الخارجية فى حيرة .. وقد حملها معه الى انجلترا ولعل الجزء الأخير من « المذكرة » يمثل روح اللنبى تماما وهذا نصها :

« ان المهمة التى كلفت بها من قبل صاحب الجلالة أن أحتفظ بحماية جلالته على مصر . وقد قمت بذلك . ولكننى لا أعتقد أنها تقوى على الاستمرار . واننى أنصح بضرورة انهائها الان حيث أنها أعلنت من جانب واحد . وقد اقترحت على حكومة جلالة الملك حلا يعتبر فى رأيى موافقا للتقاليد العامة للسياسة البريطانية ومصالح الامبراطورية . ويتفق فى نفس الوقت مع النمو السياسى لمصر الذى طالمــا رغبت حكومة جلالة الملك

فى تشجيعه كما كان دائما هدف اسلافى الذى عملوا خلال خدمتهم لبلادهم على رفاهية المصريين أيضا » .

وقد غادر اللنبى القاهرة فى ٣ فبراير . وقد أثارت التقارير عن الوداع الحماسى الذى أظهره المصريون والبريطانيون والأجانب « ليس فقط فى القاهرة بل فى محطات أخرى على الطرق ثم فى الاسكندرية ، شكوك معارضيه فى انجلترا حول ما اذا كان طرد شخصية محبوبة كهذه سوف يكون من السهولة كما كان يبدو لهم .

وكانت مخاوفهم وشكوكهم قد تزايدت بناء على المقالات التى نشرت لاسيما فى جريدة « التيمس» التى أيدت اللنبى حتى دون علم بمقترحاته. وكان اتجاه «التيمس» له طرافته . فان مراسلها «سير فالنتين شيرول» (١) كان فى مصر ولم يجامله اللنبى المجاملة الكافية بسبب ضيقه من بعض ما نشره شيرول فى جريدة التايمز « ليس فيها ما يمس اللنبى شخصيا ولكنها عرضت بالسلطان » . ومن ثم فلم يكن هناك سبب لدى شيرول « لمجاملة اللنبى » ولكنه كان على فهم بالمسألة المصرية » وعندما علم فى لندن بخلاصة مقترحات اللنبى أيدها بحماس وأبرق الى اللورد نورثكليف « صاحب جريدة التيمس » الذى تصادف أن كان مارا بمصر ، وهو فى طريقه الى انجلترا وأوصاه أن يتوقف فى مصر لدراسة المسألة على الطبيعة . وأبرق نور تكليف الى اللنبى يسأله اذا كان من الممكن أن ينزل ضيفا عليه ، وأحرج اللنبى ، فقد كان آخر شخص يبحث عن مساندة الصحافة ولا يثق فى رجالها ، ولكن مستشاريه استحثوه على استقبال « نورثكليف » الذى قضى عدة أيام فى مصر يجمع المعلومات ويدرس جميع وجهات النظر وكان شاهدا لوداع اللنبى المؤثر عند سفره وكان تأييد « التيمس » فى الأسابيع التالية عاملا هاما فى نجاح اللنبى .

---

(١) وقد الف تشيرول كتابا بعنوان The Egyptian Problem نشر فى لندن عام ١٩٢٠ وقد وصف على ماهر مقالة تشيرول بانها « فاتحة خير » (المراسلات السرية صفحة ٢٥٤) .

وقد أشار اللورد « نورثكليف » الى أن الأمانى المصرية المتعلقة بتسوية كريمة قد سمح لها بأن تنمو دون عائق طيلة عامين . وعند انهيار مفاوضات عدلى — كيرزون ، ظهر الشعور بالمرارة وعدم الثقة الى الحد الذى سبب شلل الحكومة فى مصر . وقد وجد « اللورد نورثكليف » وضعا غريبا فى مصر . فان شئون الدولة كان يصرفها وكلاء الوزارات منذ شهر ديسمبر ، وكان هذا موقفا لا يمكن أن يستمر طويلا، ولم يكن هناك محاولة لعلاج هذا الموقف البغيض.

وفى هذه الاثناء كان موقف الموظفين البريطانيين الذين كان مجلس الوزراء البريطانى يعتمد عليهم فى تسيير شؤون الحكومة المصرية يزداد سوءا يوما بعد يوم . وقد بدا لورد نورثكليف أن المسئولين ، القائمين بالعمل ، قد اتخذوا الاجراء المناسب لذلك الموقف وقد تصرفوا بحكمة وشجاعة ، وقد استنتج أن المندوب السامى كان قد مهد الطريق لخير الوسائل العملية للتقدم بالمسألة المصرية ، وانه قد يكون من الانسب الاستفادة من آرائه ، نظرا لأن هذه الآراء كانت تدل على حسن نية بريطانيا ، وهذا ما كانت مصر فى مسيس الحاجة اليه اذ كان من شأنها أن تضع المصريين على الطريق الذى يرغبون السير فيه دون تعرض مصالح بريطانيا الاساسية للخطر . وفى النهاية فان اللورد نورثكليف قد أشار الى الحقيقة ، وهى أن هناك اتفاقا تاما فى الرأى فى مصر يكمن خلف جهود المندوب السامى فى الوصول الى طريقة للتفاهم Modus Vivendi وكان البرهان على ذلك هو تلك الجموع الغفيرة — التى تمثل المصريين جميعا — التى تجمعت فى محطة السكة الحديدية بمناسبة سفر « الفيكونت » اللنبى الى لندن .

وقد وصل اللنبى الى انجلترا فى باكورة صباح ١٠ فبراير حيث قابله على المحطة رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية « سير هنرى ولسن Sir Henry Wilson والسير « فيليب تشتوود

Philip Chetwoode و « مستر سلبى • وكان يبدو مرحـــا وأعلن فورا لاصدقائه أنه لن يتراجع قيد أنمله وسوف لا يقبل أية مناقشة مستبقا بذلك ما سوف يقدمونه له من النصائح •

وعلى الرغم من اخطاره بأن الوقت لا يزال مبكرا بالنسبة لتوجهه الى وزارة الخارجية فقد أصر على الذهاب فورا الى مقر رئيس الوزراء ، داوننج ستريت 10 Downing Street ليترك رسالته « المذكرة » التى يفند بها ما سماه الاتهامات التى لا أساس لها والموجهة ضده فى برقية وزارة الخارجية يوم ٢٨ يناير •

وقصة مصير هذه « المذكرة » قصة ممتعة الى حد ما فقد كان مبينا بهـا طبقا لمـا جرت به عادة الوثائق الحكومية الهـامة ، العبـارة الاتية : « تبلغ لحضرة صاحب الجلالة ولمجلس الوزراء » • ومع ذلك فما كاد اللورد « كيرزون » يقرأ الصفحات الاولى منها ، حتى تحدث تليفونيا مع القسم المختص بوزارة الخارجية آمرا بايقاف تمريرها • وعندما تقابل مع اللنبى فى ذلك المساء بدأ حديثه معه بشأن هذه « المذكرة » قائلا : انها وثيقة بارعة جدا أيها اللورد ، لابد أن يكون قد حررها رجل ماهـر جدا • أنك لم تكتبها بنفسك ، فمن كتبها لك » ؟ •

فأجاب اللنبى على هذه الملاحظة بقوله « نعم اننى لم أحررها ولكننى كنت وراء كل كلمة فيها وأنا على استعداد لأن أوقع على كل سطر منها اذا لم تكن فخامتكم مقتنعا تماما • لقد كتبها رجل ماهر حقا ، وعندئـذ قال كيرزون بأن هذه من الوثائق التى لا يليق أن تبلغ الى الملك ولا لمجلس الوزراء » لأنها ليست مما تعود « كوزير للخارجية » ولا مجلس الوزراء أن يتلقوها من ممثليهم فى الخارج » •

فأجاب اللنبى بأنه يأسف لذلك ولكن ، « نظرا لأن فخامتكم قد رأيتم من المناسب أن تقذفونى بالتهم التى لا شك أنها شاعت بين أعضاء مجلس

الوزراء ونظرا لأن رسالتى « المذكرة » هذه كانت ردا على هذه التهم فانى مصر على اذاعتها » وقد بذل كيرزون مجهودا لاقناع اللنبى بسحب استقالته مستعينا بعرض ما كان يحدث له كنائب ملك فى الهند عندما كانت الحكومة الحكومة تعترض على اقتراحاته ولم يكن ليقدم استقالته •• وكذلك الحال مع اللورد « ريدنج Reading » نائب الملك الحالى فى الهند •

وقد أجاب « اللنبى » بأنه لا يريد أن يعقد المقارنات بـين موقف كل من اللورد كيرزون « واللورد ريدنج » وبين موقفه هو لأن عمله كان واضحا •• ففى الوقت الحاضر تعتبر كلمته كأوراق النقد فيما بين القاهرة والخرطوم ، ولكنه اذا وافق على عودته لمصر دون الموافقة على اقتراحاته فانها تصبح لا تساوى الورق المكتوبة عليها •• ولا يمكنه أن يضحى بالثقة التى اكتسبها فى مصر بأى ثمن كان •• !! وقد تساءل كيرزون بمرارة كيف يجـدون من يخلفه ؟ ان ذلك صعب وغير مقتنع •• ورد عليه اللنبى « اذا أردتم نصيحتى فأرسلوا رجـلا له مثـل كفاءتى •• أو أكثر منى كفـاءة أن وجدتم !! »

ودون ان يبدو على ملامح كيرزون أى تعبير قال ان على اللنبى ان يقابل رئيس الوزراء ، وكرر اللنبى حاجته الملحة لقرار سريع ، وانتهت المقابلة بطعن مرير من «كيرزون» فى سلوك مستشارى اللنبى الذين أيدوه بتقديم استقالاتهم •• ولكن اللنبى أجاب بأنه يعتبرهم قـد اخلصـوا فى خدمته وخدمة حكومة جلالة الملك • وأنه لا يقبل مناقشة هذا الموضوع ، ولدى مغادرته الحجرة استفسر منه « كيرزون » عن مكان ليدى اللنبى فلم يتمالك أن أجاب بشدة « تركتها فى مصر خشية حدوث اضطرابات لو انى اصطحبتها معى » •• !!

ولم يتغير تصميم اللنبى نتيجة لهذه المقابلة التى دامت ساعة ونصف ساعة • وكان اليوم التالى يوم سبت ولم يفعل اللنبى شيئا سوى الذهاب بنفسه الى وزارة الخارجية ليتأكد من أن مذكرته قد تم توزيعها (تمريرها) وقد قال له جلالة الملك فيما بعد أنه قد قرأها واستمتع بكل كلمة فيها •••

وحددت المقابلة الحاسمة مع رئيس الوزراء فى يـوم الاثنين ١٣ فبـراير ولكنها أجلت الى صباح ١٥ منه • وكان مجلس الوزراء فى موقف حـرج ، فاللنبى يحظى بمساندة الصـحافة وكانت (مـذكرته) ردا قاطعـا على الاتهامات التى اتخذت تبريرا لفصله • كما أنه بوصفه أحد اللوردات كانت له الفرصـة متاحة ليتقدم بقضيته الى مجلس اللوردات فى حالة قبول استقالته •

وقد ترك لرئيس الوزراء « مستر لويد جورج » محاولة اقناع اللنبى بالعدول عن موقفه الذى لم تزحزحه عنه محاولات وزارة الخارجيةكثيرا.

وقد رافق كل من السير جلبرت كلايتون وسـير شـيلدون أيموس اللنبى الى الاجتماع وكان اللورد كيرزون يساند مستر لويد جورج ، وقـد أصبح اللنبى هدفا لهجمات مصوبة اليه فى صورة أسئلة واعتراضات على مقترحاته • وبدأ يظهر ضيقه من كثرة المناسبات التى رفضت فيها آراؤه • ولكن رئيس الوزراء قال : « انك تطلب منى ان نترك كل ما لنـا فى مصر نهائيا دون أى ضمانات ، وهنا صاح ايموس ، هذا يا سيدى ليس وصفا منصفا لاقتراحات اللورد اللنبى•فاتجه لويد جورج الى أيموس وعاديكرر اعتراضات مجلس الوزراء وأيموس يرد عليها • وكانت المناقشات دائرة حين صاح اللنبى « حسنا انه ليس من المناسب أنتناقش أكثر من ذلك • لقد قلت لكم ما أظن أنه ضرورى وأنكم لاتتقبلونه ، وليس منعلى ارغامكم على ذلك لقد انتظرت قرارا لمدة خمسة أسابيع ، ولا يمكننى الانتظار أكثر من ذلك •• سوف أطلب الى ليدى اللنبى أن تعود ، وحينئذ وقف رئيس الوزراء واضعا يده على ذراع اللنبى وقال « لقد انتظرت خمسة أسابيع أيهـا اللورد فانتظر خمس دقائق أخرى » ثم أعلن أنه قد يوافق على مشروع اللنبى اذا أدخلت التعديلات البسيطة عليه فقـــال اللنبى أنه سوف يدرس هذه التعديلات ويعطى رأيه النهائى بعد الظهر •

وقد أكد مستشارو اللنبى الذى ناقش معهم التعديلات بعد الاجتماع « ان هذه التعديلات غير مهمة وانها تحقق له كل ما طلبه » •

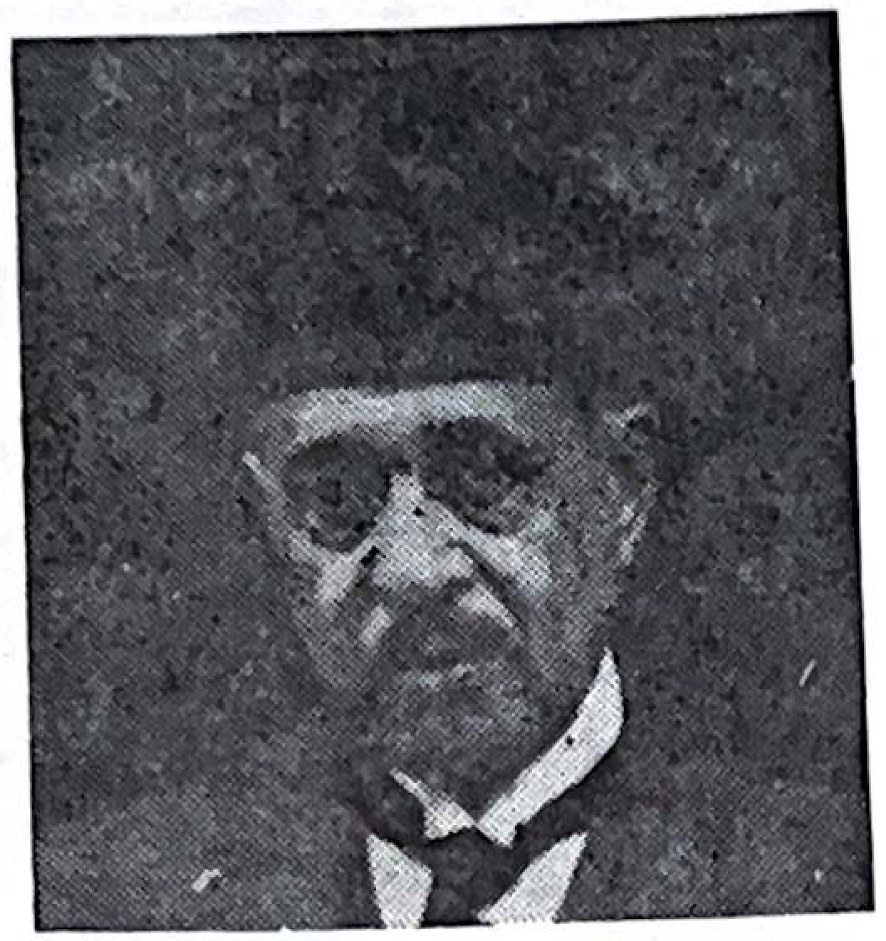
وكانت هناك محاولات تبذل لعرقلة الحل الذى اتفق عليه ولم يكن ذلك من ناحية الاعضاء فى مجلس الوزراء الذين عارضوه دائما ، والذين كان أشدهم معارضة « ونستن تشرشـل » بل كان ذلك مـن جـانب « كيرزون » الذى سبق أن ساند المشروع أصلا بكل حرارة • فقد بذل محاولة جديدة للرجوع الى المشروع القديم الذى ينص على عـدم رفع الحماية قبل الموافقة على الضمانات ••• وعندما تمت موافقة مجلس الوزراء نهائيا على وثائق المشروع تـكلم « كيرزون » بشدة عن « غباء هـؤلاء العسكريين ، ولاشك أنه تأثر بفشله فى زحزحة اللنبى أثناء اجتماعهما •

كما ان الحكومة ايضا قد غطت هزيمتها بسحابة من المغالطات ففى اثناء المناقشة فى مجلس العموم فى ١٤ مارس للحصول على الموافقة على رفع الحماية قال الناطق باسم الحكومة «مستر أوستن تشمبرلين» كما او كان اللنبى هو الذى تنازل عن طلباته وليست الحكومة « اننى سعيد حين أفكر انه فى اللحظة التى واجهنا فيها اللورد اللنبى تلاشت جميع خلافاتنا لأنه رأى فورا انه لا يمكننا تغيير الوضع القائم «Status quo» بالنسبة لتلك المسائل حتى نحصل على ضمانات أكيدة باننا سوف نتمكن من حماية مصالحنا وتنفيذ التزاماتنا « وقد كرر هذا الكلام مرتين بعد ذلك •• ولانصاف رجل شريف مثله فاننا نقول انه لم يشترك فى المناقشات وأنه فى الغـالب كان لا يعلم ان الملخص الذى أعطى له كان غير دقيق •• ولم يعترض اللنبى فقد حصل على ما يريد ، ولم يكن يهمه فى شىء ما يقال عنه •• ولكن عندما تولى أوستن تشمبرلن فيما بعد وزارة الخارجية • كانت الخطبة مازالت ماثلة فى ذهن اللنبى وربما ساهمت فى سوء التفاهم الذى ظل يسود علاقاتهما ••

هذه هى القصة العميقة للدور الذى لعبه اللنبى فى تصريح ١٩٢٢ عن استقلال مصر ومازال بعض غلاة الاستعماريين يتكلمون عنه بمرارة كرجل باع حقنا وتنازل عما لنا فى مصر واذا كان هناك من يتهم بهذا فهو « ملنر » ويتابع ويفل حديثه قائلا :

« وقد كانت هناك حفرة أخيرة يمكن ان يتردى فيها بعض الاغبياء . ولكن اللنبى بحسن تصرفه قد وقانا شرها . هل يمكن ان يكون هناك أى شك الان فى أن هذا الحل كان هو الحل الصحيح ؟؟ ان البديل الوحيد كان الضم الكامل مع الحكم العسكرى ، وهو الى جانب مجافاته للعدل والأخلاق كان لا يمكن التفكير فيه بالنظر الى ظروف الأمة البريطانية فى ذلك الوقت وسرعة تغيير الحكام فيها ... الى أى مدى كان يمكن أن يتحمل الرأى العام البريطانى حكما عسكريا لمصر ؟ والى أى مدى كان يمكن للحكومة مساندة مندوبها فى حكم كهذا ؟ وقد كان اللنبى قد مر بتجربة تردد مجلس الوزراء سنة ١٩٢٠ » .

(انتهت رواية ويفل عن اسرار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢)



محمد توفيق نسيم



يحيى ابراهيم

اعلان استقلال مصر :

وتطورت الاحداث بسرعة بعد ذلك فقد طلب السلطان فؤاد الى ثروت باشا يوم أول مارس تأليف وزارة يكون من بينها وزير للخارجية وأن تقوم الوزارة باعداد مشروع للدستور .

وفى ١٥ مارس وجه الملك الى الامة بيانا أعلن فيه استقلال البلاد واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر واعتبر هذا اليوم عيدا وطنيا ولكن سعد باشا رأى بعد ذلك بعامين « فى ١٥ مارس ١٩٢٤ » أن يحوله الى عيد للدستور حيث افتتح فيه أول برلمان مصرى بعد اعلان استقلال البـــلاد .

على أنه مما ضيع أثر هذا كله ان الحكومة البريطانية — فى نفس يوم اعلان استقلال مصر وهـــو ١٥ مـــارس ١٩٢٢ — كلفت ممثليهـــا السياسيين فى الخارج ابلاغ الحكومة المعتمدين لديها بان « انهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه ان يحـــدث اى تغيير فى الاوضـــاع القائمة أو فى علاقة مصر ببريطانيا ... كما ان انجلترا تعتبر اى تدخل من قبل دولة أخرى فى شؤون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الاراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميـــع الوســـائل التى فى وســـعها » [1] .

---

(١) شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات صفحة ١١١ و ١١٢ وكذلك
Egypt, No. II, 1922 C.M.D. 1617).

وضع الدستور المصرى :

وفى ٣ ابريل ألفت الوزارة لجنة لوضع مشروع الدستور [1] وقانون الانتخاب وعهدت برياستها الى حسين رشدى باشا . وتألفت اللجنة من ثلاثين عضوا من رجال السياسة ورجال الدين والمفكرين ورجال القانون والعلماء ورجال المال والتجارة . ولم يقبل الوفد ولا الحزب الوطنى أن يكونا ممثلين فى تلك اللجنة . ورفض الوفد الاعتراف بتصريح ٢٨ فبراير كما شن حملة عنيفة على لجنة الدستور ودعاها « لجنة الأشقياء » مناديا أن الدستور يجب أن تصنعه هيئة تأسيسية تنتخبها الأمة . [2]

وبينما كانت لجنة الدستور ماضية فى عملها ، تعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين ، وأطلق مجهول الرصاص على البكباشى « كييف » مساعد حكمدار فرقة ب بشارع الفلكى فمات من جراء اصابته ، وبلغت الحوادث سبعا من هذا القبيل ولم تهتد الحكومة الى الجناة مما أزعج الحكومة البريطانية فاحتجت رسميا لدى الحكومة المصرية .

وفى شهر يوليو اكتشفت مؤامرة لاغتيال مستر « بــرث » المفتش بالسكة الحديدية .

---

(١) يذكر د. يوسف نحاس فى كتابه ذكريات ص ٤٧ ان عبد العزيز فهمى كان قد كلف بوضع مشروع للدستور المصرى اثناء المفاوضات التى جرت فى لندن بين الوفد المصرى برياسة سعد زغلول وبين لجنة ملنر وانه اتم وضعه قبل ان يعود الى مصر فى يناير ١٩٢١ .

(٢) مناقشات لجنة الدستور — وما اكتنفها من ملابسات سياسية بين اللجنة والقصر والسلطات البريطانية تحتاج الى دراسة خاصة لا نرى لها مجالا هنا . ونكتفى بأن نشير الى ان اللنبى المندوب السامى البريطــانى طلب حذف النصوص الخاصة بالسودان وكذلك بلقب ملك مصر والسودان، وذهب فى تدخله الى حد انه قدم انذارا للحكومة المصرية التى لم تجد بدا من التسليم بمطالبه كاملة .

وأطلق بعض الاشخاص الرصاص على الكولونيل «بيجوت» الموظف فى المصلحة المالية التابعة للجيش البريطانى فاصيب باصابات بالغة . وعلى أثر هذا الحادث بعث اللورد اللنبى الى ثروت باشا كتابا يبلغه فيه أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق متزايد الى تلك الاعتداءات المتكررة . وقد رد ثروت باشا بأن الحكومة لم تقصر فى اتخاذ التدابير اللازمة وأخصها زيادة عدد القوات الاوربية فى البوليس .

واعتقلت السلطات العسكرية البريطانية سبعة من أعضــاء الوفد المصرى هم (حمد الباسل — ويصا واصف — مرقص حنــا — واصف بطرس غالى — علوى الجزار — جــورج خياط — مــراد الشريعى) . وقدمتهم للمحاكمة امام محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بدار محــكمة الاستئناف الوطنية . ولما دفع المتهمون بعدم اختصاص المحكمة ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفع قالوا كلمتهم المشهورة — « لكم ان تحكموا علينا وليس لكم ان تحاكمونا » وقد قضت المحكمة عليهم بالاعدام ثم ابدلته القيــادة البريطانية بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم خمســة آلاف جنيه (أفرج عنهم فى مايو ١٩٢٣) .

وقد تألفت فى أغسطس هيئة جديدة للوفد بدل الاعضاء الذين اعتقلوا من المصرى السعدى بك والسيد حسين القصبى والأستاذ محمد نجيب الغرابلى والاميرالاى محمود حلمى اسماعيل والاستاذ راغب اســكندر وسلامة بك ميخائيل والاستاذ عبد الحليم البيلى .

واعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك والشيخ مصطفى القاياتى وفخرى بك عبد النور والأستاذ محمود فهمى النقراشى والدكتور نجيب اسكندر والاستاذ محمــد نجيب الغــرابلى والدكتور محجــوب ثــابت وعبد الستار بك الباسل والاستاذ حسن يس وغيرهم .

واستمرت حوادث الاغتيال واطلق مجهولون الرصاص على المستر « توماس براون » مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة فقتل سائق عربته المصرى وجرح هو ونجله جروحا شفوا منها بعد حين .

واستغلت السلطة الأحكام العرفية ، فعطلت جريدة « الأهالى » وجريدة « الليبرتيه » تعطيلا نهائيا . واوقفت جريدة الامة ثلاثة أشهر ، وجريدة « الأهرام » ثلاثة أيام . وأصدرت الوزارة تعليماتها الى الصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول وزملائه المنفيين ..

مؤتمر لوزان والقضية المصرية :

فى أواخر أكتوبر ١٩٢٢ عقد مؤتمر لوزان على اثر انتصار الجيوش التركية على جيوش اليونان فى آسيا الصغرى وذلك لاعادة النظر فى معاهدة سيفر .

ولما كان فى هذه المعاهدة الاخيرة ما هو خاص بمركز مصر فقد قرر الوفد المصرى والحزب الوطنى المطالبة بالاشتراك فى مؤتمر لوزان وكونا هيئة مشتركة منهما قدمت الى المؤتمر عدة مذكرات كان أخرها تقرير ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ الذى بينت فيه الهيئة أن انجلترا هى وحدها الدولة المعارضة لتحقيق استقلال مصر التام . وان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، باشتماله على التحفظات الأربعة ، جعل الاستقلال الذى تدعيه انجلترا استقلالا وهميا .

وقد سعت كل من وزارة ثروت باشا ووزارة نسيم باشا التى تلتها للاشتراك فى هذا المؤتمر دون جدوى . وعلق الاستاذ شفيق غربال على موقف مؤتمر لوزان من القضية المصرية بقوله « الذى لاشك فيه أن عناصر الحياة السياسية فى مصر عطلت بعضها البعض الاخر فى مؤتمر لوزان .

والذى تعطل فى النهاية كان صوت مصر ، فلم يشترك مصريون رسميون أو غير رسميين فى مؤتمر لوزان » [1] .

تاسيس حزب الاحرار الدستوريين :

أشرنا فيما سبق الى تشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور وهى اللجنة التى قاطعها كل من الوفد والحزب الوطنى . وقد واجهت اللجنة اعتراضات من الوفد كما لقيت صعوبات فى انجاز عملها مماحدا بفريق من أعضائها الى التفكير فى انشاء حزب سياسى تكون مهمته الأولى الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة صدوره[2] . فضلا عن التمهيد لايجاد تكتل سياسى حزبى يدخل الانتخابات القادمة مناهضا للوفد .

وفى ٣٠ أكتوبر عقد أول اجتماع لأعضاء الجمعية العمومية لمؤسسى حزب الاحرار الدستوريين ومعظمهم من الاعضاء المنفصلين من الوفد والمخالفين لسعد زغلول وانتخبوا عدلى يكن باشا رئيسا للحزب[3] .

وبعد ذلك باسبوعين عقب اجتماع لحزب الاحرار الدستوريين بمركزه بدار جريدة السياسة بشارع المبتديان خرج كل من حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك عضوى مجلس الادارة ولما هما بركوب السيارة تقدم نحوهما أربعة مجهولون وأطلقوا عليهما الرصاص من مسدساتهم فأصابت منهما مقتلا وأودت بحياتهما . وكان لهذه الجريمة أثر بليغ فى اشعال الخصومة الحزبية فى البلاد .

---

(١) شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ١٢٠.

(٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الاول ، صفحة ١٤٤ .

(٣) استقال عدلى من رياسة الحزب وخلفه عبد العزيز فهمى باشا فى سنة ١٩٢٤ .

وفى ٢٩ نوفمبر تقدم ثروت باشا باستقالته الى الملك فقبلها فورا ويبدو ان سبب هذه الاستقالة يرجع الى خلاف بين الملك وثروت حول بعض مواد الدستور • وعهد الملك الى توفيق نسيم باشا (الذى كان رئيسا للديوان الملكى) تأليف الوزارة ولم تبق فى الحكم الا شهرين اذ استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ •

فى ٣١ مارس ١٩٢٣ أفرجت الحكومة البريطانية عن سعد زغلول باشا الذى كان قد نقل من سيشل الى جبل طارق مراعاة لظروفه الصحية •

وفى ١٩ ابريل ١٩٢٣ فى عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم (التى خلفت وزارة توفيق نسيم باشا) صدر الدستور •

وفى ٥ يوليو صدر قانون التضمينات وهو وقانون تعويضات الموظفين الاجانب كان أهم ما أصدرته وزارة يحيى ابراهيم بعد الدستور •

وفى ٢٠ يوليو نشرت الحكومة المصرية بلاغا صرحت فيه بامكان عودة جميع المبعدين تمهيدا لتمتع البلاد بالحياة الدستورية وقد توالى الافراج عن المعتقلين فى مصر فأفرج أولا عن اعضاء الوفد الذين كانوا معتقلين بقصر النيل ثم افرج فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ عن المعتقلين بصحراء الماظة (حمد الباسل واخوانه) وأفرج فى آخر مايو عن المنفيين الى سيشل • ثم سمح بزيارة بيت الامة بعد اغلاقه فترة من الزمن مع منع الاجتماعات فيه •

وفى ١٣ سبتمبر ١٩٢٣ — أبحر سعد باشا من مرسيليا فوصل الاسكندرية فى ١٧ سبتمبر ووصل القاهرة فى اليوم التالى وتكررت مظاهر الحفاوة الكبرى التى قوبل بها فى العودة الاولى وزاد عليها فى هذه المرة اشتراك الاجانب فى استقباله — وقد انحلت فى هذه المرة مشكلة الاستقبالات لأن القصر لم يعد مقاطعا الوفد كما كان فى العودة الأولى • ولم تعد دار

المندوب السامى البريطانى هى دار الحماية بعد الغائها • فزار سعد القصر وزار المندوب السامى • وتمت المقابلة الاولى يوم ١٩ نوفمبر بين الملك فؤاد وسعد زغلول بعد ظهور نتيجة الانتخابات الثلاثينية وتحقق النجاح للوفديين فيها •

وزارة الشعب :

ثم جرت الانتخابات لمجلس النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ فأسفرت عن نجاح ١٨٨ نائبا وفديا من ٢١٥ وهم عدد اعضاء مجلس النواب • ودعا الملك سعد زغلول باشا لتأليف الوزارة فألفها وأطلق عليها اسم « وزارة الشعب » واشترك فيها من غير الوفدين محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا واحمد مظلوم باشا •

وفى ١٥ مارس ١٩٢٤ انعقد اول برلمان مصرى بمجلسيه (الشيوخ والنواب) •

كشـــاف للـوثائق البريطـــانية المنشورة بالـكتاب

رقم مسلسل	المرسل وجهة الاصدار	المرسل اليه	رقم البرقية	التـاريخ	المضمون	عدد الاوراق
١	سير ادوارد جراى ــ لندن	ملن تشيتهام ــ القاهرة	٢٣١	٢٧ سبتمبر ١٩١٤	قرار الحكومة البريطانيـة باعـلان الحماية على مصر	٢
٢	سير ادوارد جراى ــ لندن	السفير الانجليزى فى روسـيا والسفير الانجليزى فى فرنسا	٧٧١ ٨٧٨	١٥ اكتوبر ١٩١٤	ايضاح عن قرار اعلان الحماية وعزل الخـديوى	١
٣	ملن شيتهام ــ القاهرة	ادوارد جراى ــ لندن	٢٣٥	١ نوفمبر ١٩١٤	مقابلة شيتهام للامير حسين كامل	١
٤	ملن شيتهام ــ القاهرة	ادوارد جراى ــ لندن	٢٣٧	١ نومفبر ١٩١٤	فحوى مقابلة شيتهام لحسين رشدى باشـا	١
٥	وزارة الخارجية البريطانية ــ لندن	ملن تشيتهام ــ القاهرة	٣٤٤	١٣ نوفمبر ١٩١٤	ضم مصر الى الممتلكات البريطانية	١
٦	ملن شيتهام ــ القاهرة	ادوارد جراى ــ لندن	٢٦٦	١٤ نوفمبر ١٩١٤	خطورة اجراء ضم مصر	١
٧	مشروع أمر ملكى مـــن الملك جورج الخامس بضم مصر الى الممتلكات البريطانية					
٨	سير بوكانان ــ بتروجراد	ادوارد جراى ــ لندن	٦٦١	١٨ نوفمبر ١٩١٤	موافقة روسـيا على ضـــم مصر لبريطانيا	١
٩	سير برتى ــ بوردو	ادوارد جراى ــ لندن	٤٩١	١٩ نوفمبر ١٩١٤	اعتراض فرنسا على ضم مصر	٢
١٠	سير ونجت ــ القاهرة	لورد هاردنج ــ لندن	بدون رقم (مكاتبة)	٢٤ ديسمبر ١٩١٧	تقرير عن الازمة الوزارية فى مصر	١
١١	كيرزون ــ لندن	سير ونجت ــ القاهرة	٦	٤ يناير ١٩١٩	مشروع وليم برونييت	١
١٢	ونجت ــ القاهرة	سلفــور ــ لندن	بدون رقم	٨ نوفمبر ١٩١٨	صدى التصريح الانجليزى الفرنسى فى مصر	١
١٣	رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية ووكيل الــوزارة ــ لنـدن	ونجت ــ القاهرة	١٨٦٠٩٠.	٩ نوفمبر ١٩١٨	مستقبل مصر (مذكرة)	١
١٤	ونجت ــ القاهرة	لورد هاردنج ــ لندن	٢٠٥٢٦٣ (مكاتبة)	٢٤ نوفمبر ١٩١٨	عمرطوسون ومحمد سعيدونشاطهما	١١
١٥	ونجت ــ القاهرة	وزارة الخارجية البريطانية	١٧١٠.	١٧ نوفمبر ١٩١٨	حديث ١٣ نوفمبر	٢
١٦	وزارة الخارجية ــ لندن	ونجت ــ القاهرة	١٩٠٣٥٠.	١٨ نوفمبر ١٩١٨	تعليق الخارجيـة البريطانيـة على مقابلة ١٣ نوفمبر	٢
١٧	وزارة الخارجية ــ لندن	ونجت ــ القاهرة	١٤٢٨	٢٧ نوفمبر ١٩١٨	مطالب سعد زغلول وعبد العـزيز فهمى وعلى شعراوى	٢

١٨	وزارة الخارجية ــ لندن	ونجت ــ القاهرة	١٩٥٣٤٧	٢٦ نوفمبر ١٩١٨	مستقبل مصر (مذكرة)	
	وزارة الخارجية ــ لندن	ونجت ــ القاهرة	١٤٦٣	٢ ديسمبر ١٩١٨	ضرورة قمع حركة الزعماء الثلاثــة	٢
١٩	شيتهام ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	٣٤٨	٦ مارس ١٩١٩	استقالة رشدى واقتــراح اعتقــال سعد زغلول	١
٢٠	كيرزون ــ لندن	شيتهام ــ القاهرة	٣٠٩	٧ مارس ١٩١٩	الموافقة على اعتقــال سعد زغلول ونفيــه	١
٢١	شيتهام ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	١٢٥ (مكاتبة)	٢٢ مارس ١٩١٩	تقرير تفصيلى عن تطورات احداث الثـورة	٤
٢٢	شيتهام ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	٤١٠	١٩ مارس ١٩١٩	اضطرابات ١٨ مارس فى العاصـمة والاقاليم	١
٢٣	شيتهام ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	١٣١ (مكاتبة)	٢٥ مارس ١٩١٩	تقرير تكميلى عن احداث الثورة	٢
٢٤	شيتهام ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	٣٩٤	١٥ مارس ١٩١٩	الاضطرابات ومطالب الثوار	١
٢٥	كيرزون ــ لندن	شيتهام ــ القاهرة	٣٤٩	١٧ مارس ١٩١٩	رفض التصريح للوفد بالسفر	١
٢٦	بلفور ــ باريس	كيرزون ــ لندن	٥١٨	١٨ مارس	ضرورة اعادة النظام فى مصر	١
٢٧	شيتهام ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	٤٠٠	١٦ مارس ١٩١٩	تطور احداث الثورة	
٢٨	شيتهام ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	٤٠٣	١٧ مارس ١٩١٩	مسئولية الوفد عن الاضطرابات	١
٢٩	كيرزون ــ لندن	بلفور ــ لندن	٣٢٨	١٩ مارس ١٩١٩	خطورة الحالة فى مصر	١
٣٠	شيتهام ــ القاهرة	وزارة الخارجية ــ لندن	٤٠٨	١٩ مارس ١٩١٩	تأزم الموقف فى مصر	١

٣١ رونالد جراهام ــ لندن : مذكرة بشـــأن الموقف السياسى فى مصر منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بتاريخ ١٩١٩/٤/٩ — ٨

٣٢ مستر باترسون : الى المندوب السامى فى القاهرة الذى رفعها بدوره الى الخارجية البريطانيـــة فى مايو ١٩١٩ عن الحالة فى مصر وتقرير عن الموقف بوجه عام واسباب الثورة . — ٣

٣٣	جنرال اللنبى ، القاهرة	كيرزون ــ لندن	٢٠٥	٤ مايو ١٩١٩	تقدير اللنبى لاسباب الثورة	٤
٣٤	كيرزون ــ لندن	شيتهام ــ القاهرة	٣٦٥	٢١ مارس ١٩١٩	تعيين اللنبى مندوبا ساميا فى مصر	١
٣٥	اللنبى ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	٤٤٩	٢٨ مارس ١٩١٩	طلب اعتراف امريكا بحماية انجلترا لمصــر	١
٣٦	اللنبى ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	١٣٥	٣٠ مارس ١٩١٩	تقرير تكميلى عن احداث الثورة	١
٣٧	اللنبى ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	٤٦٥	٣١ مارس ١٩١٩	اقتراح الموافقة على سفر الزعمـــاء المصريين	٢
٣٨	بلفور ــ باريس	كيرزون ــ لندن	٦٢١	٢ ابريل ١٩١٩	الموافقة على سياسة اللنبى فى مصر	١
٣٩	اللنبى ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	٤٨٤	٢ ابريل ١٩١٩	توصية بتحسين معـــاملة المعتقلين	١
٤٠	اللنبى ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	٤٨٦	٢ ابريل ١٩١٩	مظاهرة الطلاب واضراب الموظفـين	
٤١	اللنبى ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	٤٩٧	٤ ابريل ١٩١٩	خطب واجتماعات فى الازهر	١
٤٢	كيرزون ــ لندن	اللنبى ــ القاهرة	٤٢٧	٥ ابريل ١٩١٩	ايفاد لجنة ملنر	١
٤٣	اللنبى ــ القاهرة	كيرزون ــ لندن	١٦٤ (مكاتبة)	٦ ابريل ١٩١٩	احداث الاسبوع الاول مـن شـهر ابريل	٢

تابع كشـــاف للــوثائق البريطـــانية المنشورة بالـــكتاب

٤٤ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	١٨١ (مكاتبة	٢٠ ابريل ١٩١٩	احداث شهر ابريل	٦
٤٥ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	١٩٥ (مكاتبة	٢٧ ابريل	تقرير اضافى عن احداث ابريل	٥
٤٦ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	٢٠١ رقم البرق	٤ مايو ١٩١٩	الحوادث فى الاسبوع الاخير من شهر ابريل	٣
٤٧ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	٧٩٨ (مكاتبة	١٦ مايو ١٩١٩	تقرير اسبوعى عن الحوادث	
٤٨ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	٧١٥	٤ مايو ١٩١٩	اعتقال الدكتور اسماعيل صـدقى	
٤٩ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	٧٢٠	٥ مايو ١٩١٩	تقرير عن هدوء الحالة	١
٥٠ تقرير من اللنبى الى وزارة الخارجية البريطانيةعن احداث الثورة من ١١ — ١٧ مايو ١٩١٩					٢
٥١ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	٢٣٩ (مكاتبة)	٢٥ مايو ١٩١٩	موجز حوادث الاسبوع	٢
٥٢ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	٢٥٣ (مكاتبة)	اول يونيو ١٩١٩	حوادث الثورة فى الاسبوع الاخيـر من مايـو	٢
٥٣ شيتهام — الاسكندرية	كيرزون — لندن	٤٣٦	١١ سبتمبر ١٩١٩	ازدياد نفوذ حزب المتطرفين	٢
٥٤ شيتهام — القاهرة	كيرزون — لندن	١٣٩٣	٢٦ سبتمبر ١٩١٩	طلب تأجيل بعثة ملنر	١
٥٥ الكولونيل سايمز — القاهرة	وزارة الخارجية البريطانية	بدون رقم	٩ سبتمبر ١٩١٩	مذكرة عن الصحافة المصرية	٢
٥٦ كيرزون — لندن	شيتهام — القاهرة	١٢٠٨	٧ نوفمبر ١٩١٩	احتفال ١١ نوفمبر (توقيع الهدنة)	١

(تابع كشاف للوثائق البريطانية المنشـــورة بالكتاب)

٥٧ شيتهام — القاهرة	كيرزون — لندن	١٥٦٠	٩ نوفمبر ١٩١٩	عدم الموافقة على الاحتفال	١
٥٨ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	٥٦٦	٢٠ نوفمبر ١٩١٩	سير الحوادث يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٩	٢
٥٩ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	٥٨٩	٢٧ نوفمبر ١٩١٩	القبض على اعضاء لجنـة الوفـد المركزية	٢
٦٠ ايرل داربى — باريس	كيرزون — لندن	٥٢١	١٣ مايو ١٩١٩	اعتراف فرنسا بالحماية البريطانية	٢
٦١ ايرل داربى — باريس	كيرزون — لندن	٧٢٢	١٣ مايو ١٩١٩	اعادة تأكيد اعتراف فرنسا بالحماية على مصر	١
٦٢ كيرزون — لندن	كيرزون — لندن	٦٠٦	١٦ مايو ١٩١٩	نشاط الوفد المصرى فى فرنسا	١
٦٣ كيرزون — لندن	سير رونالدرود — روما	٦١٩	١٤ اكتوبر ١٩١٩	طلب بريطانيا اعتراف ايطاليابالحماية البريطانية على مصر	١
٦٤ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	٦١٤	٧ ديسمبر ١٩١٩	تقرير عن الحالة قبل وصول لجنـة ملنـر	٢
٦٥ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	٤١ (مكاتبة)	١٢ يناير ١٩٢٠	تقرير عن الحالة فى مصر فى النصف الاول من شهر يناير	٣
٦٦ اللنبى — القاهرة	كيرزون — لندن	بدون رقم	٨ مارس ١٩٢٠	تقرير صحفى مرفق بكتاب من لورد اللنبى الى كيرزون	٢
٦٧ كيرزون — لندن	اللنبى — القاهرة	٥٨٥	٣٠ يونيه ١٩٢٠	محادثات زغلول — ملنر	٢

مطابع الأهرام التجارية

١٢٠ م
فى ج٠ع٠م